قضية الفهم عن الله جل وعلا

تأليف

محمد عبد العليم الدسوقي

الأستاذ في كليتي الدراسات العليا واللغة العربية
بجامعة الأزهر بالقاهرة
عضو الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا

تأليف محمد عبد العليم الدسوقي

دار ابن عباس للنشر والتوزيع

دار المعرفة للنشر والتوزيع

قضيّة الفهم عن الله جل وعلا

إعداد

أ.د. محمد عبد العليم دسوقي

الأستاذ في كلية الدراسات العليا
جامعة الأزهر بالقاهرة

قضيّة الفهم عن الله . .

وعمّن نأخذ ديننا ؟

تأليف
أ.د. محمد عبد العليم الدسوقي
الأستاذ في كلية الدراسات العليا
جامعة الأزهر بالقاهرة

تقديم
أ.د. عبد الله شاكر الجنيدي
أستاذ العقيدة الإسلامية
والرئيس العام لجمعية أنصار السنة المحمدية بمصر

وفضيلة الشيخ/ عادل السيد
مدير إدارة الدعوة والإعلام بجمعية أنصار السنة المحمدية
بمصر – عابدين – القاهرة

طبعة دار الحرم للتراث

أقباس من القرآن والسنة والآثار

قَال تَعَالَى: (فَلا وَربِّك لَا يؤْمنُون حتَّى يُحكِّمُوكَ فِيمَا شَجَر بيْنَهُم ثُمَّ لَا يجدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حرَجًا مِمَّا قَضيت وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [النساء: ٦٥] .

وقَالَ: (ومن يشَاققِ الرَّسول من بعد ما تبيَّن له الهُدى ويتَّبع غيْر سَبِيلِ الْمُؤْمنينَ نُولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جهنَّم وسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء: ١١٥] .

وقَالَ: (قَدْ جَاءكُمْ منَ اللَّه نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ * يهدي به اللَّهُ مَنِ اتَّبع رضْوانَه سبلَ السَّلَامِ وَيخْرِجهُمْ مِنَ الظُّلُمَات إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْديهِمْ إِلَى صرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) [المائدة: ١٥، ١٦] .

وقَالَ: (إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينهم وَكَانوا شِيَعًا لسْت مِنْهم فِي شيءٍ إِنَّما أَمرهُم إِلى اللَّهِ ثُمَّ ينَبِّئهُمْ بِمَا كَانُوا يفْعَلُونَ) [الأنعام: ١٥٩] .

وقَالَ: (اتَّبعوا ما أُنْزِل إِلَيْكم من ربِّكُمْ ولَا تتَّبِعوا منْ دُونه أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ) [الأعراف: ٣] .

وقَالَ: (فَلْيحْذر الَّذين يخالفُون عن أمرِه أنْ تصيبهم فتْنَةٌ أوْ يصيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [النور: ٦٣] .

=وعنْ العِرْبَاضِ بنِ سارِية قَالَ: صلَّى بِنَا رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم ذات يوْمٍ ثُمَّ أَقْبلَ علَيْنا فَوَعظَنَا مَوْعظَة بليغَةً ذرفَت منها العيونُ ووَجِلَت مِنْهَا الْقُلُوبُ .. فقَال: (أُوصِيكُمْ بِتَقْوى الله والسَّمْعِ والطَّاعَةِ وَإِنْ عبدًا حبشيّا، فإِنَّه منْ يعش منكم بعدي فسيرى اخْتلَافًا كَثيرًا، فعَليكُمْ بِسنَّتي وَسُنَّة الخلُفَاء الْمَهْديِّين الرَّاشدِينَ، تَمَسَّكُوا بِها وَعضُّوا عَلَيْهَا بالنَّواجِذ، وإِيَّاكمْ وَمحدثاتِ الْأُمورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة) .. رواه أبو داود والترمذي، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة.

= وروى أحمد والنسائي بإسناد صحيح، عن ابن مسعود قال: خط رسول الله خطا بيده ثم قال: هذا سبيل الله مستقيما، وخط خطوطا عن يمينه وشماله، ثم قال: هذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه، ثم قرأ: (وأَنَّ هَذَا صراطي مسْتقِيمًا فاتَّبعوهُ وَلَا تتَّبِعوا السُّبُلَ فَتَفَرَّق بكُمْ عَنْ سَبِيلِه) [الأنعام:١٥٣] .

= وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قال صلى الله عليه وسلم: (سَيكونُ في آخر الزّمان ناسٌ مِن أمَتي يُحَدِّثونكم ما لم تَسمَعوا أَنْتم ولا آبَاؤُكُم، فإياكم وإيّاهم) .. أخرجه مسلم في مقدمته (٦)، وأحمد (٨٢٦٧) واللفظ له، وصححه الألباني في (صحيح الجامع ٣٦٦٧) .

- قال ابن عبد البر رحمه الله: "ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أجمعت عليه الأمةُ، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه، يُسَلَّم له ولا يناظر فيه، ولا يُناقش" (جامع بيان العلم وفضله) [ص٣٦٩] .

مقدمة فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله شاكر
أستاذ العقيدة الإسلامية
والرئيس العام لجمعية أنصار السنة المحمدية بمصر

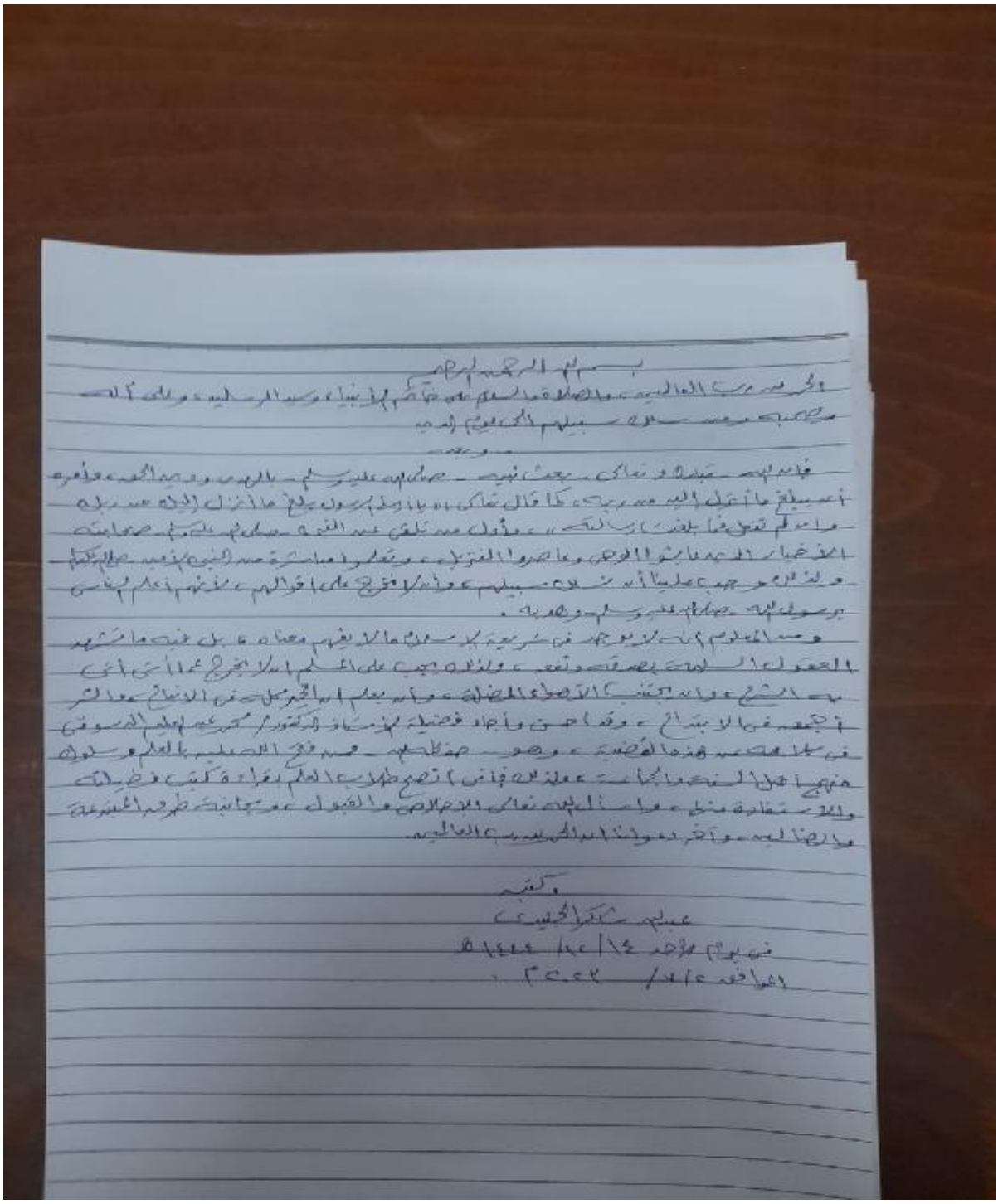

مقدمة فضيلة الشيخ عادل السيد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون.. آل عمران/ ١٠٢)، (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالًا كثيرًا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا.. النساء/ ١)، (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا.. الأحزاب/ ٧٠، ٧١).

أما بعد:

فإن الله تعالى خلق الإنسان لمهمة عظيمة وهي عبادته وحده لا شريك له كما قال تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) [الذاريات: ٥٦]، وأعدَّه إعدادًا يليق بهذه المهمة (إنا خلقنا الإنسان من نطفة نبتليه فجعلناه سميعًا بصيرًا. إنا هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورًا) [الإنسان: ٢، ٣]، وأمدَّه بما يحتاج إليه في هذه الحياة التي جعلها دارا للاختبار وجعل جميع ما فيها مُسخَّرًا لهذا الإنسان كما قال تعالى:

(إنا جعلنا ما على الأرض زينة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملًا) [الكهف: ٧].. وقال تعالى: (وهو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء ليبلوكم أيكم أحسن عملًا) [هود: ٧].. وقال تعالى: (تبارك الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير. الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملًا وهو العزيز الغفور) [الملك: ١، ٢].. وقال تعالى: (وَسَخَّر لَكُمْ ما في السَّماوات وَمَا في الأرْضِ جَميعًا مِنْهُ إِنَّ في ذَلك لآياتٍ لِقوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [الجاثية: ١٢].

والآيات في هذا المعنى يصعب حصرها .. وكان من أهم ما أنعم الله على الإنسان أن رزقه عقلا يميز به وجعله مناط التكليف، ومع كل ذلك لم يَكِلْه لنفسه ولا لعقله ولا لفطرته، بل أرسل إليه الرسل وأنزل عليه الكتب (لئَلا يكُون للنَّاسِ علَى اللَّهِ حجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ) [النساء: ١٦٥].

قال تعالى: (وقلِ الحقُّ من ربِّكُمْ فمن شاء فليُؤمِن ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ) [الكهف: ٢٩] .. وقال – مبيِّنًا حقيقة وجود الإنسان –: (أَفَحسِبتم أنَّمَا خلقْناكم عبثًا وَأَنَّكُمْ إلينَا لا تُرْجَعُونَ. فَتَعالى اللَّهُ المَلِك الْحقُّ لا إلَهَ إلا هُوَ ربُّ العَرْشِ الْكَرِيمِ) [المؤمنون: ١١٥، ١١٦].

بل إن الله بيَّن لنا أن آدم أبا البشر خلقه الله بيده وأسجد له ملائكته ليكون خليفة في الأرض.. وأنه كان نبيًّا مكلَّمًا كما جاء في حديث أبى أمامة الباهلي عند ابن حبان وغيره وانظر السلسلة الصحيحة رقم ٢٦٦٨.

فكما أن آدم علِم الحقائق من ربه مباشرة؛ فإن أبناءه تعلموا من أنبياء الله ورسله الذين هم أيضًا من أبنائه، وكانت الأنبياء في الأمم الماضية تسوس الناس بأمر الله وأحكامه، كلما هلك نبي بعث الله نبيًّا كما قال الرسول: «كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي» رواه مسلم ١٨٤٢.

ويفهم من هذا أن البشر كلما طال العهد بهم وابتعدوا عن عصر الأنبياء؛ وقعوا في المخالفات وتحريف الكتب السماوية لفظيا وحرفيًّا، فكان الله يبعث أنبياءه ليعودوا بالناس إلى الجادة مرة أخرى .

فلما شاء سبحانه أن يرسل الرسول الأخير وأن يجعله خاتمًا للنبوة كما قال {وخاتم النبيين}، جعل العلماء الربانيين فى أمته يخلفونه ويخلفون الأنبياء في حفظ الشريعة ولذلك عدَّلهم رب العالمين كما جاء في الحديث: «يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله...».. وكان أول هؤلاء العدول؛ هم:

الجماعة الذين شافههم الرسول وأخذوا منه القرآن والسنة؛ وهم الصحابة الكرام الذين قاموا بواجبهم أعظم قيام واستحقوا لذلك الثناء العالى من ربهم بقوله: (والسَّابِقُون الأوَّلُون مِن الْمُهاجِرِينَ وَالأنْصَارِ والَّذين اتَّبعوهُم بِإحسانٍ رضِيَ اللَّهُ عنهم ورضوا عنْه وَأَعَدَّ لَهُمْ جنَّاتٍ تجرِي تحْتَهَا الأنْهارُ خَالدينَ فِيها أَبَدًا

ذلكَ الفَوْزُ الْعَظِيمُ)، وقوله: تعالى: (لَقد رضي اللَّهُ عن المُؤْمنين إِذْ يبايعُونكَ تحْتَ الشَّجرة فَعَلم مَا فِي قُلُوبِهِمْ فأنزل السَّكِينَة عَلَيْهِم وَأَثَابَهُمْ فتْحا قَرِيبًا) [الفتح: ١٨].

قاموا بحفظ القرآن الفاظًا ومعاني ونقلوا السنة القولية والفعلية والتقريرية بل وصفات الرسول وأخلاقه وشمائله وخصائصه إلى آخره.. ولم يكتفوا بهذا؛ بل جابوا الآفاق في فتوحاتهم المباركة لفتح القلوب والبلاد ليعم الخير ربوع الأرض مصداقًا لقوله تعالى: (هُو الَّذي أَرْسل رسوله بالهدى وَدينِ الْحقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّين كُلِّه وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) [الفتح: ٢٨].. وظهر بهم الدين وظهروا بالدين، فهم الذين قاموا بالقرآن وقام القرآن بهم، ونطقوا بالقرآن وبهم نطق القرآن.

قال ابن تيمية في مقدمة كتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام): "يجب على المسلمين بعد موالاة الله ورسوله: موالاة المؤمنين كما نطق به القرآن، خصوصًا العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يُهتدى بهم في ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم؛ إذ كلّ أمة قبل مبعث محمد صلى الله عليه وسلم فعلماؤها شرارها، إلا المسلمين فإن علماءهم خيارهم؛ فإنهم خلفاء الرسول في أمته، والمُحْيُون لما مات من سنته، بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا".

ثم ورث العلم عنهم طلابهم الذين تشرَّبوا علومهم وتفقهوا عليهم واتخذوهم أئمة للهدى وحُقَّ لهم، فهم الذين عناهم الرسول بتزكيته حين قال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» .. وهذا ما قاله الرسول إلا بعد أن نفذ ما أوكله الله اليه بقوله: (لَقَد مَنَّ اللَّهُ علَى المُؤْمنِينَ إِذْ بَعثَ فيهم رسُولا منْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيهم آياته ويزكِّيهِمْ ويعلِّمهم الكتَاب والْحكْمَة وَإِن كَانُوا منْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) [آل عمران: ١٦٤] فهذه التزكية ليست لأخلاقهم وطريقة تعبدهم فقط، بل هذه التزكية تشمل المعتقد والمنهج الذي كانوا عليه ومصادر التلقي والعبادات والسلوك والأخلاق والسياسة الشرعية.

فلا يتصور أن يتقدم عليهم أحد بعد أن قدمهم الوحي متمثلًا في الكتاب والسنة، ولا أن يتقدم أحد بين أيديهم فيما ذهبوا إليه من دين الله تعالى، واستمر أئمة الهدى من بعدهم على هذا السبيل يستمدون عقيدتهم ومنهج حياتهم وعبادتهم من كتاب ربهم وما صح عن نبيهم صلى الله عليه وسلم بفهم السلف الصالح ويقصدون بعبارة: (السلف الصالح) القرون الثلاثة المفضلة بنص حديث رسول الله وفي مقدمتهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم.

لا يقدمون خبلا يحسبونه عقلًا، ولا تلبيسًا شيطانيًّا يخالونه إلهامًا، ولا هوًى يعتبرونه ذوقًا ووجدًا، ولا تقليدًا وتلفيقًا ينافقون به أعداء الله ويدَّعون أنه تقدم وتجديد لمسيرة الدين الحنيف.

والإسلام هو الإسلام الذي جعله الله صراطًا مستقيمًا، فلا تغترَنَّ بالطرق التي على جنبتيه فعلى كل طريق منها شيطان يدعو إليه كما قال: (وأَنَّ هذَا صراطي مسْتقِيمًا فاتَّبعوهُ وَلا تتَّبعوا السُّبُلَ فتَفَرَّق بِكُمْ عَنْ سبيله ذلكم وَصَّاكم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [الأنعام: ١٥٣].

ويأتي صوت الرسول صلى الله عليه وسلم من وراء القرون محذرًا من هذه الطرق قائلا: «افترقتِ اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقتِ النصارَى على اثنتَينِ وسبعينَ فرقةً، وستفترقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في النارِ إلا واحدةً، قيل: من هي يا رسولَ اللهِ؟ فقال صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «مَن كان على مِثلِ ما أنا عليه وأصحابِي».

فمن أراد أن يلزم الصراط المستقيم فليلزم ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه.

وبين أيديكم أيها القراء الكرام هذا السفر الذي تفنن في إنشائه فضيلة الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العليم الدسوقي الأستاذ بجامعة الأزهر.

وأخذ على عاتقه بيان قضية سهلة وميسرة، ولكن أبى الشيطان وأعوانه عبر العصور إلا أن يجعلونها صعبة معسَّرة!!

وهذه القضية هي (قضية الفهم عن الله... وعمن نأخذ؟)

هل نفهم ديننا عن الأصاغر (من أهل البدع والأهواء؟!)

أم نفهمه عن الأكابر الذين تُوُفي الرسول وهو عنهم راضٍ؟!

فشَرَعَ يبيِّن لنا في فصول كتابه أمورًا تشُدُّ إليها الرحال، وذكر لنا أن شعار أهل السنة؛ هو: (العمل بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة الصالح)، وبيَّن مَن هم (سلف الأمة) بيانًا وافيًا وفرَّق بين (الأكابر الذين أُمِرْنَا باتباعهم وأخذ العلم عنهم)، و(الأصاغر الذين نُهِينَا عن اتباعهم أو النظر في كتبهم أو كلامهم أو مجالستهم من أهل البدع والأهواء) .. ثم عرَّج على التنظير بقضايا عدَّة خولف فيها الصحابة الكرام فشقيت بسبب مخالفتهم الأمة، وكان من أهمها:

بيان أن الشريعة جاءت بما يوافق صريح المعقول ولا يتصور أن تأتي النصوص بما يتعارض مع العقول، لأنها قد تأتي بمحارات العقول (أي ما تحتار فيه العقول) ولا تأتي بمُحالات العقول، وإذا صح المنقول فلا يعارضه معقول صريح أبدًا؛ لأن النصوص هي من عند الله والعقل – الذي جعله الله ميزانًا للأمور ومناطًا للتكليف – هو من خلق الله وهو بالطبع غير الله، والقاعدة الشرعية: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرًا}، فالوحي من أمر الله والعقل من خلق الله، ولا مناص أن يكون العقل مع النقل كما قال أهل العلم: كـ(العامي المقلد مع العالم المجتهد).

ولما كانت قضية العقل والنقل قد اخترعها المتكلمون لردِّ النصوص التي تأبَّت عقولهم المريضة على استيعابها والإذعان لها استكبارًا في الأرض ومكر السيئ، خاض المصنف المعركة مع المتكلمين ليُميط الأذى عن الحق الذي أنزله الله على رسوله ليظهر هذا الحق جليًّا مشرقًا مبينًا كما عوَّدَنا في مصنفاته الأخرى.

ثم تصدى لفتنة العصر المتمثلة في الجماعات الحزبية التي استدبرت هدي السلف الصالح؛ وانتهجت منهج الخوارج بحجة إقامة الخلافة الإسلامية، وناقشهم وأتى على شبهاتهم التي ألقوها في طريق الحق ليدحضوه، وسعى في إزالتها على قدر ما فتح الله عليه .

ولا أريد أن أمدح فضيلة الشيخ الدكتور في هذه المقدمة؛ فقد نُهينا عن المدح، وإنما نكتب لنُعَرِّف إخواننا القراء بفارس من فرسان الأزهر الذي تربى في أروقة الأزهر ودرس في جامعته، مذكِّرًا إيانا بمشايخنا الفضلاء: (محمد حامد الفقي)، و(عبد الرزاق عفيفي)، و(محمد خليل هراس)، و(عبد الرحمن الوكيل)، وغيرهم ممن ملئوا طباق الأرض علمًا .. ولا ندَّعي له فيما كتب العصمة، بل الأمر فيه وفي غيره؛ كما جاءت به القاعدة الشرعية: "كلٌّ يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم".

فدونكم أيها الكرام الباحثون عن الحق هذا السفر الكريم .. فأَقْبِلوا عليه دارسين متعلمين مناقشين ولكن بعلم وحلم.

واللهَ أسأل أن يغفر لأخينا الدكتور محمد، وأن يتقبل ما خطته يمينه، وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خيري الدنيا والآخرة.

&&&&&&&

مقدمة المؤلف

تضافرت النصوص، واجتمعت كلمة أئمة أهل السنة على مدار القرون المتطاولة، على أن الإسلام لا يُعمل به إلا من خلال كتاب ربنا وما جاء به نبي الهدى صلى الله عليه وسلم من سنة، وأن هذا لا يتأتى إلا عن طريق صحابته الكرام وتابعيهم وتابعي تابعيهم (خير القرون) وذلك بنص الحديث؛ فهم ومن تبعهم وسار على هداهم إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين؛ المرضي عنهم على ما نطق به كتاب الله في قوله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا ذلك الفوز العظيم} [التوبة: ١٠٠].

وهذا يعني: أن المعوَّل عليه في فهم نصوص الوحي مصدر التلقي؛ على وجوهها الصحيحة، هو لدى أهل السنة وسلف الأمة: فهم الصحابة وتابعيهم بإحسان.. وهذا يقتضي بدوره: أن نذكر طرفًا عن فضل صحابة النبي الأمين عليه وعليهم سلام رب العالمين، وعن واجب المسلمين تجاه هديهم، وعن موقفهم من مستجدات زماننا وقضايا عصرنا .. إذ ما من شك أن الوقوف على شيء من ذلك:

مدعاة لأن تطمئن قلوبنا إلى أهمية وضرورة بل ووجوب اتباعهم، وهو ما نحن مأمورون به في غير ما آية وفي غير ما حديث وفي غير ما أثر .. يقول الشوكاني في تفسير عبارة: {والذين اتبعوهم بإحسان} [التوبة: ١٠٠] بعد قوله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار} وفي بيان شمولها لنا ولكل من أتى بعد السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وعدم قصرها على فئة معينة: "هم المتأخرون عنهم من الصحابة فمن بعدهم إلى يوم القيامة"(١) .

ومدعاة كذلك لأن تعلم الأمة أن خروجها من مآزقها؛ وظهورها على الحق؛ ونجاتها بنفسها من خزي الدنيا وعذاب الآخرة .. وأن حسم نزاعاتها وتحقق وحدتها والتئام شملها واجتماع كلمتها على الحق المبين؛ وصراط الله المستقيم .. وأن عملها بالكتاب والسنة بعد تعلم فقه دينها حق العلم؛ وفهمه إياه حق الفهم؛ وانخراطها بذلك في الطائفة المنصورة وجماعة أهل السنة والفرقة الناجية .. مرهون بانتهاج نهج الصحب الكرام واقتفاء آثارهم والسير على هداهم .

ولا أدل على هذا من قوله صلوات الله عليه: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحد)، قيل ومن هي يا رسول الله؟؛ قال: (ما أنا عليه وأصحابي).

ومصداقه قول ابن عبد البر: "ومن أوكد آلات السنن المعينة عليها – يعني: على أداء هذه السنن – والمؤدية إلى حفظها: معرفة الذين نقلوها عن نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة وحفظوها عليه وبلَّغوها عنه، وهم صحابته الحواريون الذين وعوها وأدوها ناصحين محسنين محتسبين حتى كمل بما نقلوه الدين، وثبت بهم حجة الله على المسلمين، فهم خير القرون وخير أمة أُخرجت للناس، ثبت عدالة جميعهم بثناء الله عليهم وثناء رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيه ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك ولا تعديل أكمل منه"(٢) .. وقول الإمام الذهبي: "وإنما يَعرف فضائل الصحابة رضي الله عنهم مَن تدبر أحوالهم وسيرهم وآثارهم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد موته؛ من: المسابقة إلى الإيمان؛ والمجاهدة للكفار؛ ونشر الدين، وإظهار شعائر الإسلام؛ وإعلاء كلمة الله ورسوله؛ وتعليم فرائضه وسننه، ولولاهم ما وصل إلينا من الدين أصل ولا فرع؛ ولا علمنا من الفرائض والسنن سنةً ولا فرضًا، ولا علمنا من الأحاديث والأخبار شيئًا"(٣).

وقد اقتضت خطة هذا الكتاب لأن تأتي في هذه المقدمة ثم خاتمة يفصل بينهما بابان يحويان في طياتهما ستة فصول تتلخص في أن المعول عليه في فهم ديننا هو ما كان عليه الصحابة الكرام ومن تبعهم بإحسان، وأنه لا نجاح ولا فلاح لصلاح هذه الأمة في حاضرها ومستقبلها، إلا بالعودة لما كانوا عليه كما فاه بذلك إمام دار الهجرة رحمه الله رحمة واسعة.. ثم التنظير لذلك في قضايا الأمة وما يجب اعتقاده منها مما لا يسوغ فيه الخلاف لكونه من الأمور العقدية المجمع عليها.. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

&&&&&&&&

---

(1) فتح القدير ٢/ ٣٩٨

(2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ١١٧، ١١٨

(3) الكبائر ص ١٩٠

الباب الأول
المُعوَّل عليه في فهم الإسلام

الفصل الأول
العمل بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة هو شعار أهل السنة

المبحث الأول: المعَّول عليه في معرفة الإسلام على وجهه الصحيح .. إنما هو: فهم الصحابة وتابعيهم بإحسان؛ له

إن الحديث عن صحابة النبي الأجلاء ذو شئون وشجون، فهم نقلة الدين إلى الأمة من بعدهم والمؤتمنين عليه، وهم شموس العلم ونجومُ الحلم، وبدور الهدى وبذور التقى، وأقمار المعالي ومصابيح الدجى، ومنابعُ الخيرات ومنابت البركات .. هم حماةُ الإسلام وحراس العقيدة، ورهبان الليل وفرسان النهار .. هم السابقون إلى الإسلام والمسارعون إلى الإيمان، والعارفون بالأحكام والحافظون للقرآن والذاكرون للرحمن .. هم أهل الجهاد والفداء، وأصحاب المروءة والعطاء، ومعادن الصدق والوفاء .. فمن مِثلُ أصحاب محمد في الإسلام والإيمان؟ أو في الإخلاص والإحسان؟ أو في الجهاد والتضحية؟ أو في الصلاة والخشوع؟ أو في البذل والعطاء؟ أو في الحج والصيام؟ أو في الخوف والرجاء؟ أو في الزهد والورع والصبر والعفاف؟

أولئك أتباع النبي وحـزبه * ولولاهم ما كان في الأرض مسلمُ
ولـولاهم كانت ظلامًا بأهلها * ولكن هم فيها بـــدورٌ وأنجمُ
أولئك أحـبابي فحيْهلَا بهم * وحيْهـلَا بالطيبين وأنـــعِمُ

وحسْب أصحاب النبي المصطفى أنهم أولئك الذين شهد لهم الله وشهد لهم رسوله بالخيرية والأفضلية وبحسن الثواب وعقبى الدار .. وهم أولئك المَرضِيُّ عنهم إجمالًا في نحو قول الله تعالى: {لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولئك لهم الخيرات وأولئك هم المفلحون. أعد الله لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك الفوز العظيم} [التوبة: ٨٨، ٨٩]، وقوله: {واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون. فضلًا من الله ونعمه والله عليم حكيم} [الحجرات: ٧، ٨].

وقوله: {لقد رضي الله على المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبًا} [الفتح: ١٨]، وقوله في نفس السورة: {فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها وكان الله بكل شيء عليمًا} [الفتح: ٢٦].

وتفصيلًا في نحو قوله: {والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقًا لهم مغفرةٌ ورزق كريم. والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فأولئك منكم} [الأنفال: ٧٤، ٧٥]، وقوله: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا ذلك الفوز العظيم} [التوبة: ١٠٠]، وقوله: {من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلًا} [الأحزاب: ٢٣]، وقوله: {للفقراء المهاجرين الذي أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلًا من الله ورضوانًا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون. والذين تبوؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون} ثم أتبعهم بقوله: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًا للذين آمنوا ربنا إنك غفور رحيم} [الحشر: ٨: ١٠]، وهذا كله مع علمه تعالى بحالهم ومآل أمرهم.

وحسبهم كذلك أنهم الموسومون من قِبَل الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم بنحو قوله: (خير الناس قرني)(١)، وهم من جعل محبتهم من محبته في نحو قوله: (من أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضَهم فببغضي أبغضَهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه)(٢)، وأنهم الذين قال ابن عمر وابن مسعود في حقهم كانوا: (أفضل هذه الأمة، أبرها قلوبًا وأعمقها علومًا وأقلها تكلفًا؛ اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه).

وحري بهذا الجيل الفريد، أن يَسعى من يريد لنفسه النجاة لأن يعقد القلب على محبتهم؛ وأن يتعرف على أحوالهم؛ ويقتفي آثارهم؛ وينهل من معينهم؛ وينهج نهجهم؛ ويسلك سبيلهم .. هذا على وجه الإجمال، وإلا فواجب المسلمين تجاه هديِ أولئك المصطفين على وجه التفصيل جد عظيم، نذكر من مظاهره:

واجب المسلمين .. تجاه هدي الصحابة الغر الميامين

١) تقديم فهمهم للدين على ما عداه من فهوم سائر الخلق مهما أوتوا من العلم والإخلاص والفطنة:

إذ هم الذين تلقوا العلم الشرعي من منبعه حق التلقي، وأخلصوا في تلقيه حق الإخلاص، وفهموه عن متلقيه صلى الله عليه وسلم عن الله حق الفهم .. ولذا كان فهمهم للإسلام يمثل الفهم الصحيح والمعتدل لأصول الدين وفروعه دون إفراط أو تفريط .. يكفيهم شرفًا أنهم أولئك النفر الذين اختصهم الله بالوسطية دون غيرهم(٣)، وقد شهد الله لهم بذلك في نحو قوله:

---

(1) البخاري٣٦٥١ وفي رواية لأحمد من حديث بريدة: (خير هذه الأمة القرن الذي بعثت فيهم)

(2) رواه أحمد بسند حسن

(3) ممن يدَّعون من الأشعرية أنهم كذلك .. وما هم كذلك لمخالفتهم أهل السنة في العديد من الأصول.. فهم من أهل السنة من جهة، وليسوا منهم من جهة أخرى.. أما من حيث توليهم الصحابة وأمهات المؤمنين، فهم من (أهل السنة) في مقابل (الرافضة) الذين يكفِّرون أصحاب رسول الله وكذا أمهات المؤمنين، ويتكلمون فيهم بما لا يقوله مسلم ولا يقره عاقل، وصدق من قال: قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟، قالوا: أصحاب موسى عليه السلام، وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟، قالوا: أصحاب عيسى عليه السلام، وقيل للرافضة: من شر أهل ملتكم؟، قالوا: أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام.

أما من حيث أبواب الاعتقاد فهم على خلاف مع أهل السنة في كثير منها، ومن هذه الحيثية فليسوا منهم .. فهم مخالفون لهم: في (باب الأسماء والصفات)، حيث يثبتون سبع صفات فقط هي: (الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام)؛ وينفون باقي الصفات أو يؤولونها .. وفي (باب القدر) هم (جبرية)، قالوا بالكسب، وحقيقة الكسب يؤول إلى الجبر، أي: أن العبد مجبور وليس له اختيار أو مشيئة .. وفي (باب الإيمان) هم على مذهب (جهم) في أن الإيمان؛ هو: التصديق بالقلب، وقد يضيف بعضهم: قول اللسان .. وهم ينفون الحكمة من أفعال الله تعالى .. وفي (القرآن) يقولون بـ (الكلام النفسي)، أي: أن الله تعالى لم يتكلم بالقرآن، وأنه من كلام جبريل تلقاه من اللوح المحفوظ وأمره الله بإبلاغه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو عبارة عن كلام الله او حكاية عنه وليس هو بكلام الله .

وهم يجعلون أول الواجبات الشك والنظر، أي: أن أول ما يكلف به العبد إذا بلغ أو أسلم أن يثبت وجود الله تعالى، وقد يلزمونه أن يشك أولًا في جميع ما سبق مما فُطر عليه، ثم يبدأ من جديد في اكتساب العقيدة .. ومن ذلك أن (المرجعية ومصدر التلقي) عندهم؛ هو: (العقل)، بمعنى أن العقل هو الحاكم والفاصل في أمور الشريعة والعقيدة بحيث إذا عارض النقل ـ على حد تعبيرهم ـ: قُدِّم العقل على النقل، والحق الذي عليه أهل السنة أن (العقل السليم) لا يعارض (النقل الصحيح) لأن الذي خلق العقل هو الذي هداه بالنقل.

وكل ذلك خلاف ما عليه أهل السنة الجماعة؛ فأهل السنة يقولون بإثبات جميع الأسماء والصفات على ما يليق به، وقاعدتهم: (إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل)؛ وهم يثبتون للعبد مشيئة واختيارًا، وهي تحت مشيئة الله واختياره؛ وهم يقولون: (الإيمان: قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح؛ وهم يقولون: (إن القرآن كلام الله غير مخلوق، تكلم به، منه بدأ، وإليه يعود)؛ وهم يقولون إن أول الواجبات، هو: توحيد الله تعالى، لحديث معاذ: (إنك تأتي قوما أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله)، فأول الواجبات: توحيد الألوهية، لا توحيد الربوبية، فتوحيد الربوبية ثابت في الفطرة لا يحتاج إلى استدلال إلا لمن فسدت فطرته، ولا يحتاجها عموم الناس، لكن عناية الأشاعرة منصبة في توحيد الربوبية دون الألوهية، وهو تحصيل حاصل، إذ إن توحيد الربوبية حاصل بالفطرة، وقد كان المشركون يقرون به لكن لم ينفعهم ذلك عند الله لمّا لم يقروا بالألوهية.

ثم إن أهل السنة لا يفترضون معارضة العقل للنقل، بل يقولون: العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح.. ومن ثم ليس عندهم مسألة تقديم العقل على النقل، كما أنهم يثبتون الحكمة والعلة في أفعال الله تعالى.

{وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا} [البقرة: ١٤٣]، وتلك شهادة الله لهم أن جعلهم أفضل الأمم وأعدلها في كل شيء فاستحقوا بذلك أن يكونوا شهداء على الناس، وحري بمن كانت شهادتهم عند الله مقبولة أن تُرتضي طريقتهم في تلقي العلم وفهم الدين وأن يُلتزم فهمهم لنصوص الشريعة؛ لاسيما عند اختلاف فهوم الناس في أيٍّ من مسائل الدين أو أي من نصوصه، وأن يُعد فهمهم لتيك المسائل أو النصوص حجة على من بعدهم، وقد أمر الله عامة المؤمنين وخاصتهم باتباع سبيل المخبتين له المنيبين إليه من النبيين وأتباعهم فقال: {واتبع سبيل من أناب إلي} [لقمان: ١٥]، وجيل الصحابة الذي تربى على مائدة خاتم النبيين وسيد المرسلين هو خير من أناب إلى الله واستجاب، فوجب اتباع سبيلهم في فهم الدين .. وهذا يستلزم بالضرورة:

التحذير من اتباع سبيل غيرهم من أهل الابتداع والفتن، والوعيد بجهنم وبئس المصير على ما المتضح في قوله تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا} [النساء: ١١٥]، وما أكثر من يفوته التنبه لهذا في أيامنا ويتعصب لشيخه على الرغم من وجود وكثرة الناصحين له باتباع من سلف، فما يكون منه إلا أن يفتن في شيخه فيجعل – من ثم – حبه له مع الله وليس في الله؛ وثمة فرق ساشع بينهما، وما يكون منه إلا أن يمسه أو يشوب عقله

إذًا لا يقال: الأشاعرة من أهل السنة، هكذا بإطلاق، بل بقيد، هم من أهل السنة في الاعتقاد في الصحابة، أما في باقي الأبواب فهم ليسوا منهم .. وإذا كان كذلك فالأصل أنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة لمخالفتهم لهم في سائر الأبواب، وإن قيل أنهم من أهل السنة والجماعة فلا بد من القيد السابق.. منقول

= وفي واحدة من الفتاوى المشتهرة على مواقع الشبكة العنكبوتية عن (من هم الأشاعرة، وهل هم من أهل السنة؟، وهل حقًا أن كثيرًا من العلماء يتبع المنهج الأشعري كالإمام النووي) - أخذت رقم (٢٢٦٢٩٠) بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠١٥ وبلغت مشاهداتها (٢٦٩,٩١٤) يعني: ربع مليون مشاهدة - جاء فيها ما نصه:

"غالب المتأخرين من الأشاعرة، لا يلتزمون مذهب أبي الحسن الأشعري، بل خلطوا مذهبهم بكثير من أصول (الجهمية) و(المعتزلة)، بل (والفلاسفة) أيضًا؛ وخالفوا (الأشعري) في كثير من أقواله، فهم ينفون صفة (الاستواء لله والعلو والنزول واليد والعين والقدم والكلام) وهذه الصفات كلها يخالفون فيها الأشعري نفسه .. ثم إن لقب (أهل السنة) يطلق باعتبارين:

الأول: يطلق فيما يقابل (الروافض)، فعلى هذا الاعتبار يدخل في أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية) ونحوهم، بل (والمعتزلة) أيضًا .

الثاني: يطلق لفظ (أهل السنة)، فيما يقابل (البدعة)؛ ويراد بذلك: أهل السنة المحضة؛ فلا يدخل فيه إلا من التزم العقيدة الصحيحة من السلف وأهل الحديث؛ فعلى هذا الاعتبار لا يدخل في هذا اللقب: (الأشاعرة)، ولا غيرهم ممن خلط أصوله الكلامية بأصول بدعية؛ لمخالفتهم أهل السنة في كثير من الأصول والمسائل".

كما جاء فيها: "أن الأشاعرة المتأخرين: (جبرية) في القدر، (مرجئة) في الإيمان، (معطلة) في الصفات، لا يثبتون منها غير سبع صفات؛ لأن العقل دل عليها كما يزعمون، وينفون: (الاستواء على العرش، وعلو الله على خلقه)، ويقولون: (لا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته) .. إلى غير ذلك من المخالفات، فكيف نسميهم (أهل السنة)؟!، قال ابن تيمية – كالمُؤيد والمؤكد لما سبق –: "لفظ (أهل السنة) يراد به: من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا (الرافضة)، وقد يراد به: (أهل الحديث والسنة المحضة ، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى)"إ.هـ من (منهاج السنة) (٢/ ٢٢١) .

= وفي سؤال عما إذا كان العَلَمَان الجليلان شارحا صحيحي البخاري ومسلم يُحسبان على أيهما، جاء ما نصه:

"لا يصح أن يُنسب إلى مذهب الأشاعرة، إلا من التزم منهجهم في العقيدة، أما من وافقهم في بعض المسائل دون بعض، فلا يُنسب إليهم، قال الشيخ ابن عثيمين في معرض كلامه عن الحافظين: (النووي) و(ابن حجر)، وهل يصح أن ننسب هذين الرجلين وأمثالهما إلى (الأشاعرة)، ونقول: هما من الأشاعرة؟ .. الجواب: لا، لأن الأشاعرة لهم مذهب مستقل، له كيان في: (الأسماء والصفات والإيمان وأحوال الآخرة)، وأكثر الناس لا يفهم عنهم إلا أنهم مخالفون للسلف في باب: (الأسماء والصفات)، ولكن لهم خلافات كثيرة، فإذا قال قائل في مسألة من مسائل الصفات، بما يوافق مذهبهم، فلا نقول: إنه أشعري، أرأيتم لو أن إنسانًا من الحنابلة اختار قولًا للشافعية، فهل نقول إنه شافعي؟ انتهى من (شرح الأربعين النووية) (ص ٢٩٠) .. وقال أيضًا: (فهذان الرجلان بالذات ما أعلم اليوم أن أحدًا قدم للإسلام في باب أحاديث الرسول ﷺ مثلما قدماه، ويدلك على أن الله بحوله وقوته - ولا أتألى على الله - قد قَبِلها، ما كان لمؤلفاتهما من القبول لدى الناس، ولدى طلبة العلم، بل حتى عند العامة، فالآن كتاب (رياض الصالحين) يقرأ في كل مجلس، ويقرأ في كل مسجد، وينتفع الناس به انتفاعًا عظيمًا، وأتمنى أن يجعل الله لي كتابًا مثل هذا الكتاب، كل ينتفع به في بيته وفي مسجده) إ.هـ من (لقاءات الباب المفتوح) اللقاء رقم (٤٣) وينظر جواب السؤال رقم: (١٠٧٦٤٥)"

انتهت الفتوى؛ وأجد أنها غطت الكثير من الفوائد مما يعن لطلبة العلم طلب معرفته .. فقط أضيف إليها: أن الإمام النووي رجع قبل وفاته بأربعة أشهر عن مذهب التأويل لمذهب السلف، وقد فُصِّلنا القول في ذلك بكتابنا: (سيرًا على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) فليراجع.

شائبة من شوائب أهل البدعة قد يقع بسببها في المحظور الوارد ذكره في آية النساء السالفة الذكر وهو يظن أنه يحسن صنعًا.

يقول ابن مسعود رضي الله عنه: "من كان متأسيًا فليتأس بأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علمًا وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصبة نبيه فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم" كذا من رواية ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ص٣٧١) وستأتي رواية ابن الجوزي في التبصرة عن ابن عمر وفيها: (من كان مستنًا فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ..).

يقول ابن تيمية في منهاج السنة ٢/ ٧٩: "وقول عبد الله بن مسعود: (كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا وأعمقها علما وأقلها تكلفًا) كلام جامع بيَّن فيه حسن قصدهم ونياتهم ببر القلوب، وبين فيه كمال المعرفة ودقتها بعمق العلم، وبين فيه تيسير ذلك عليهم وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف" .

ومما يدل على أن العمل بفهم الصحابة للدين يعد صمام الأمان لأية أمة مسلمة تريد أن تنجو بنفسها من خزي الدنيا وعذاب الآخرة: ما أخرجه مسلم وأحمد من حديث أبي موسى الأشعري، قال: صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قلنا: لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء؛ قال: فجلسنا فخرج علينا صلى الله عليه وسلم فقال: (ما زلتم هاهنا؟) .. (أحسنتم) أو (أصبتم)، قال: فرفع رأسه إلى السماء .. فقال: (النجوم أمنة للسماء؛ فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون)، فكان من ثمرة هذا الأمان: حفظ الدين ورفع راية الجهاد وفتوح البلدان وعز الإسلام ونبذ البدع، وفي الحديث – من غير ما سبق – فوائد منها:

أ - أنه إذا كانت النجوم قد جعلها الله رجومًا للشياطين في استراق السمع، فإن الصحابة رضي الله عنهم زينة هذه الأمة؛ إذ كانوا في فهمهم للدين على حقيقته رصدًا لتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين وتحريف الغالين الذين اتبعوا أهواءهم.

ب – أنه إذا كانت النجوم كذلك منارًا لأهل الأرض يهتدون بها في البر والبحر، فكذلك الصحابة رضي الله عنهم يقتدى بهم للنجاة من ظلمات الشبهات والشهوات، فمن أعرض عن فهمهم فهو في غيه يتردى في الظلمات ليس بخارج منها.

ج - أن ذهاب الصحابة رضي الله عنهم وانقضاء جيلهم، يعقبه ظهور البدع والمحدثات في الدين، وقد كان .. وهذا كله من دلائل صدق نبوته صلى الله عليه وسلم"(١)، ولعل ما نراه ونقرأه ونشهده من تفسيرات للرافضة والمعتزلة وغيرهم من أهل الابتداع، بل وحتى من كثير ممن هم محسوبون على أهل السنة كالصوفية وخوارج العصر ومرجئة الزمان وإباضيته وأشاعرته وسروريه – وكله ماثل للعيان وليس عنا ببعيد – خير شاهد على ذلك(٢).

---

(1) باختصار وتصرف من المنهج السلفي للهلالي

(2) وبهذا البند – بخاصة وبقية البنود التالية عامة – يتبين مدى الخطأ الذي وقع فيه مؤسس جماعة الإخوان وأوقع فيه جماعته، وما بسببه أضل قومه وما هدى، وذلك حين جعل (الفهم) واحدًا ضمن بنود أركان بيعته بعد أن حصر دين الله العظيم على فهمه هو الخاطئ للإسلام؛ الأمر الذي أودى به وبأتباعه ومحبيه لمظنة أن يكونوا كلابًا لأهل النار، إذ هو لم يكتف أن ألزمهم بالتقيد بما وضعه هو بالمخالفة لما عليه صحابة رسول الله وتابعيهم بإحسان من أهل السنة وسلف الأمة من العمل للإسلام بفهمهم وبما كانوا عليه، حتى ألزمهم حلف القسم وأخذ البيعة على منهجه وفهمه هو القاصر للإسلام، فكان منه ومن جماعته ما كان من تكوين دولة خارجية داخل كل دولة من ديار الإسلام، ومن البعد عن صحيح الدين والعقيدة في جل أمورهم، حتى لتكاد تجد ما لديهم وكأنه دين غير دين الإسلام وعقيدة غير عقيدة المسلمين.

وحسبك أن تقف على فساد منهجه ودعوته على عناوين كتاب (فساد منهج ودعوة البنا.. وجماعة الإخوان) لأيمن بن سعود العنقري المحاضر بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والكتاب منشور على مواقع الإنترنت ويمكن تحميله في سهولة ويسر، وهاكم ما بفهرس الكتاب:

مقدمة البحث: ملحوظات مهمة قبل الشروع في البحث: ص١٠

#الباب الأول: حقيقة جماعة الإخوان والبدعة المنكرة الجديدة التي أحدثها حسن البنا، وهل جماعة الإخوان من الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة؟ ص٢٢
الفصل الأول: الفرقة الناجية هي أهل السنة والجماعة الذين هم على منهج السلف الصالح الصحابة رضوان الله عليهم: ص٢٢
الفصل الثاني: البنا ينفي انتماء جماعة الإخوان للفرقة الناجية أهل السنة والجماعة ويسمح ويدعو لضم جميع الفرق الضالة لجماعته لتحقيق هدف الجماعة الأعلى والأسمى: ص٢٤
الفصل الثالث: البنا يأتي ببدعة منكرة جديدة لم يسبقه أحد إليها من قبل: ص٢٩
البنا يطبق القاعدة الفاسدة في منهج جماعة الإخوان "يعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه" مع الفرق الضالة المسلمة المبتدعة: ٣٠
البنا وجماعة الإخوان يطبقون القاعدة الضالة الأخرى "لا يضر مع الإيمان بدعة" كنتيجة لتطبيقهم القاعدة السابقة المنحرفة ص٣٠
الفصل الرابع: حيلة خبيثة ماكرة تخدع بها وتحتال بها جماعة الإخوان على المسلمين لمساواة الفرق الضالة المبتدعة بأهل السنة السلفيين: ص٣٢
الفصل الخامس: فتوى مهمة للإمام العلامة صالح الفوزان حول البدعة الجديدة المنكرة لحسن البنا: ٣٤
الفصل السادس: ظروف إنشاء البنا لجماعة الإخوان وعلاقة ذلك بصوفية البنا: ٣٦
الفصل السابع: ليس معنى أن جماعة الإخوان تسمح بضم جميع الفرق الضالة أن جماعة الإخوان ليس لها مذهب رسمي؛ فمذهب الجماعة الرسمي هو أنها (جماعة صوفية أشعرية) ص٤١
الفصل الثامن: السبب والهدف الحقيقي لإنشاء البنا لجماعة الإخوان الضالة: ٤٢
الفصل التاسع: هل من الممكن أن يكون هناك سلفي ينتمي لجماعة الإخوان ص٤٢
الفصل العاشر: الفرق بين كون المسلم (سلفي سني) وكون المسلم إخواني ينتسب إلى جماعة الإخوان !!! ٤٦
الفصل الحادي عشر: الكذب والخداع والتقية والتلاعب بالألفاظ والمراوغة من أصول جماعة الإخوان لتحقيق هدفها الأعلى والأسمى في النهاية: ٤٩
الفصل الثاني عشر: أسلوب جماعة الإخوان في الطعن في العلماء السلفيين ومحاولة إسقاطهم عند العوام: ٥٥
الفصل الثالث عشر: المرحلية في الدعوة: ص٥٧
الفصل الرابع عشر: استغلال جماعة الإخوان لجراحات المسلمين في العالم لكي تنشر نفوذها ولتزيد من أتباعها وأموالها: ٥٩
#الباب الثاني: حسن البنا صوفي وجماعة الإخوان جماعة صوفية: ص٦٠ .. تمهيد عن الفرقة الضالة الصوفية: ص٦٠
الفصل الأول: صوفية حسن البنا وموقفه وموقف جماعة الإخوان من توحيد الألوهية ومن بدع الصوفية: ٦٩
البنا صوفي يتفاخر بأنه يطوف ويتبرك بالقبور ويؤدي الحضرة ويداوم الاحتفال بالمولد النبوي المبتدع ويبايع على الطريقة الصوفية الحصافية الشاذلية ويؤسس الجمعية الحصافية التي تحولت لجماعة الإخوان: ٧١
الفصل الثاني: نصرة حسن البنا ودعوته لمذهب الفرقة الصوفية الضالة (البدعة الحسنة في الدين) وتسويغ البنا للبدع الإضافية والتَركية وفتحه باب بدع الصوفية على مصراعيه: ص٧٥ .. الرد على البنا في قوله: (البدع الإضافية التَركية محل خلاف بين العلماء) ص٧٦
الفصل الثالث: البنا يضع مذهب الفرقة الصوفية الضالة ٧٨ .. (البدعة الحسنة في الدين) في نص بيعة أفراد جماعة الإخوان !! ٧٨
الفصل الرابع: وقوع البنا وجماعة الإخوان (حتى الآن) في بدع الصوفية ٧٩
١) إعراض جماعة الإخوان عن العقيدة الصحيحة عقيدة السلف الصالح وتوحيد الله، بل تحذير جماعة الإخوان ممن ينشر التوحيد والعقيدة الصحيحة ويَنهى عن الشركيات بدعوى أنه يفرق الأمة ويفرق وحدة المسلمين: ٧٩
٢) انعكاس حب الصوفية وعدم إنكار شركياتها على حسن البنا نفسه "البنا يخطب بجوار الضريح المنسوب للسيدة زينب ثم لا يقول حرفًا في الإنكار على الشرك بالله من حوله"!!!: ص٨٠
٣)البنا يهون من التوسل بالأموات والذوات في الدعاء ويجعله من باب الخلاف السائغ ص٨١
٤) تبني جماعة الإخوان المذهب الصوفي المنحرف (البدعة الحسنة في الدين) والبنا يضعه في أركان بيعة جماعة الإخوان الضالة.. ٨٢
٥) البنا يداوم على الاحتفال بالمولد النبوي وينشد بيتًا شركيا كفريًا ص٨٢
٦) حسن البنا يُنشد بأنشودة صوفية تتضمن عقيدة الوجود الكفرية مما يدل على جهله المطبق بالعقيدة ٨٤
٧) البنا يبتدع أورادًا وأذكارًا مبتدعة لجماعته الصوفية جماعة الإخوان ٨٥
٨) البنا وبدعة الذكر الجماعي ص٨٥
٩) استخدام الأناشيد الصوفية والتمثيليات كوسيلة دعوية مع استخدام الموسيقى: ٨٧
١٠) حسن البنا و بدعة الاحتفال بليلة الإسراء والمعراج: ص٨٨
١١) ثناء البنا على محمد عثمان الميرغني الصوفي القبوري السوداني المنادي بعقيدة وحدة الوجود الكفرية – ٨٨

١٢) غلو جماعة الإخوان الصوفية في مؤسسها وفي زعمائها والطاعة المطلقة لهم مشابهة للفرقة الصوفية الضالة وللطرق الصوفية الضالة ص٨٩
#الفصل الخامس: حسن البنا يستمر على طريقته الصوفية المبتدعة وأورادها المبتدعة المنتسبة لأهل الضلال الصوفية حتى آخر نفس من حياته والعياذ بالله تعالى: ٩٢
#الفصل السادس: البنا ينسب الصوفية لنفسه ولجماعته: ص٩٢
#الفصل السابع: شبهات حول صوفية حسن البنا والرد عليها: ٩٥
الرد على الشبهة الأولى حول صوفية حسن البنا: ص٩٥ .. الرد على الشبهة الثانية حول صوفية حسن البنا: ٩٦
#الفصل الثامن: ظروف إنشاء البنا لجماعة الإخوان وعلاقة ذلك بصوفية البنا:ص٩٨
#الفصل التاسع: انعكاس حب الصوفية وعدم إنكار شركياتها والتهاون في توحيد الألوهية على خلفاء حسن البنا وعلى جماعة الإخوان "فخيرهم ساكت عن الشرك ومقرٌّ له وإن كان الساكت عن الشرك لا خير فيه": ص١٠٢
#الباب الثالث: البنا أشعري وجماعة الإخوان جماعة أشعرية: ١٠٥ .. تمهيد عن الفرقة الضالة الأشعرية: ص١٠٥
الفصل الأول: مذهب البنا في تفويض صفات الله وموقفه من توحيد الأسماء والصفات: ١٠٩
الرد على البنا الصوفي الأشعري في كذبه على الصحابة السلف وادعائه أنهم على مذهب الأشاعرة المفوضة في صفات الله ص١١١
رسالة العقائد لحسن البنا دعوة إلى المذهب الأشعري: ١١٥
الفصل الثاني: الرد على حسن البنا في سبه و شتمه لمذهب الصحابة في توحيد الصفات وفي سبه لأهل السنة المؤمنين بتوحيد الصفات وفي كذبه على الصحابة بأنهم أشاعرة مفوضة وفي استخفافه بتوحيد الصفات: ١١٨
الفصل الثالث:حسن البنا يضع (عقيدة التفويض الأشعرية الفاسدة في صفات الله تعالى) في نص بيعة أفراد جماعة الإخوان !!! ص١٢٦
الفصل الرابع: نماذج من ثمرات عقيدة البنا على قادة جماعة الإخوان من بعده:١٢٧
القرضاوي الأشعري يدافع وينافح عن العقيدة الأشعرية الضالة ويستهين ويستخف بعقيدة الصحابة العقيدة السلفية الصحيحة: ١٣١
الفصل الخامس: الرد على جماعة الإخوان و البنا حول العقيدة الأشعرية ص ١٣٦
#الباب الرابع: جماعة الإخوان هي عميلة للشيعة وهي طابور خامس للرافضة في بلاد المسلمين .. تمهيد عن الشيعة والرافضة: ١٣٧
الفصل الأول: جماعة الإخوان عميلة للرافضة والطابور الخامس لهم في بلاد الإسلام وجماعة الإخوان تعتقد أن المذهب الشيعي الرافضي هو مذهب شرعي إسلامي كالمذاهب الأربعة ص١٤٤
الفصل الثاني: الرد على جماعة الإخوان في اتهامها أهل السنة السلفيين بتكفير الشيعة الرافضة الذي يقولون (لا إله إلا الله): ١٥٣
الفصل الثالث: الرد على دعوى جماعة الإخوان بالتقريب مع الشيعة الرافضة وزعم جماعة الإخوان بوجود شيعة معتدلين: ص١٥٨
#الباب الخامس: القاعدة الفاسدة في منهج جماعة الإخوان "يعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه": ١٦٤
الفصل الأول: جماعة الإخوان تطبق القاعدة الفاسدة في التوحيد وفي أصول الدين ومع الفرق الضالة المسلمة المبتدعة وحتى مع غير المسلمين: ص١٦٤.
البنا وجماعته يطبقون القاعدة الضالة الأخرى "لا يضر مع الإيمان بدعة" كنتيجة لتطبيقهم القاعدة السابقة المنحرفة ١٦٥
الفصل الثاني: حيلة خبيثة ماكرة تخدع بها وتحتال بها جماعة الإخوان على المسلمين لمساواة الفرق الضالة المبتدعة بأهل السنة السلفيين: ١٧٤ص
الفصل الثالث: جماعة الإخوان تطبق القاعدة الفاسدة (يعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه) في (فروع الدين) أيضًا بعد أن طبقتها في أصول الدين والتوحيد ١٧٧
الفصل الرابع: الهدف من تطبيق القاعدة الفاسدة في منهج جماعة الإخوان في أصول الدين وفروعه: ١٨٠
الفصل الخامس: جماعة الإخوان من غثاء السيل الذين تنبأ بهم النبي عليه السلام: ص١٨٠
الفصل السادس: نماذج من إفساد حسن البنا وجماعة الإخوان في الأرض ١٨١
أولًا: حسن البنا ينشئ فرقة مسرح جماعة الإخوان ويضم إليها النسوة الممثلات ويضم إليها الرجال النصارى، والفرقة تبدأ باكورة أعمالها بتمثيل القصة الغرامية (جميل بثينة)!!! وحسن البنا يدفع المال للممثلات المسلمات الفاسقات في الفرقة المسرحية لجماعة الإخوان لكي يقلن كلام الغرام للممثلين النصارى وغيرهم في المسرحيات الغرامية!!: ١٨١
ثانيًا: البنا يفتي ويقول: احلقوا لحاكم ولا تطلقوها إلا بإذن خاص مني واللحية غير واجبة!! ١٨٩
ثالثًا: البنا يدعو زواره وضيوفه إلى حفلات الأوبرا الموسيقية ص١٩٥ .. رابعًا: البنا ينشئ الفرقة الموسيقية لجماعة الإخوان ١٩٦

خامسًا: حسن البنا ينشر الصور الفوتوغرافية للنساء المسلمات عضوات جماعة الإخوان في الصفحة الأولى في الجريدة الرسمية لجماعة الإخوان المفسدين: ص١٩٦
سادسًا: البنا ينشر الرسوم الكاريكاتورية في جريدة جماعة الإخوان ويشجع الرسوم الكاريكاتورية: ١٩٧
الفصل السابع: نموذج من ثمرة تربية حسن البنا؛ ١٩٩
المرشد العام للإخوان (أمير المؤمنين) صوفي قبوري يرقص الديسكو! ويشرب الدخان! ويشاهد الأفلام! ويستمع لأم كلثوم !!! ١٩٩
المرشد العام يترك صلاة الجمعة لمشاهدة السينما: ٢٠١ .. المرشد العام يشرب الدخان: ٢٠٢
الفصل الثامن: منهج يوسف القرضاوي مفتي جماعة الإخوان وضلاله في الفتاوى: ص٢٠٣
حقيقة منهج القرضاوي وأثره في فتاويه المضلة: ٢٠٣ .. نماذج وأمثلة من الفتاوى المضلة للقرضاوي: ص٢٠٤
#الباب السادس: موقف حسن البنا وجماعة الإخوان من اليهود والنصارى: ٢٠٨
الفصل الأول: هدم البنا لمفهوم عقيدة الولاء والبراء مع اليهود والنصارى...٢٠٨
البنا يقول بأن الكنائس هي بيوت الله!!! وفي كلامه تصحيح أديان النصرانية واليهودية والدعوة لوحدة الأديان.. ص٢٠٩.
الرد على البنا وجماعة الإخوان: ٢١١
البنا وجماعة الإخوان يضمون النصارى كأعضاء وكمستشارين وكقادة في جماعة الإخوان وكوُكلاء في الانتخابات: ص٢١٢
الفصل الثاني: نماذج من انحرافات خلفاء البنا في جماعة الإخوان مع اليهود والنصارى وهدمهم لمفهوم الولاء والبراء ٢١٢
#الباب السابع: الموقف الحقيقي لجماعة الإخوان من الديمقراطية والعلمانية ٢٢٤
تمهيد عن العلمانية والديمقراطية: ص٢٢٤ .. معنى العلمانية وتاريخ نشأتها في العالم الإسلامي: ٢٢٤
علاقة العلمانية بالديمقراطية وحكم الإسلام فيهما: ٢٢٥
الفصل الأول: جماعة الإخوان الضالة تدَّعي وتزعم مواجهة العلمانية ثم تدعو للعلمانية وتطبق العلمانية قولا وفعلًا وتتحالف مع العلمانيين وتتحالف مع الأحزاب العلمانية للوصول للحكم !!!! ٢٢٧
#الباب الثامن: الهدف الأعلى والأسمى لجماعة الإخوان وعلاقة ذلك بالقاعدة الفاسدة في منهجهم: ٢٤٥
الفصل الأول: حقيقة الهدف الأعلى والأسمى لجماعة الإخوان ص٢٤٥
الفصل الثاني: من وسائل جماعة الإخوان لتحقيق هدفها الأسمى والأعلى٢٤٦
أولًا: استخدام القاعدة الفاسدة في منهج جماعة الإخوان لتحقيق الهدف الأعلى والأسمى للجماعة: ٢٤٦
ثانيًا: استخدام واتباع الطريقة المباشرة وغير المباشرة لإسقاط الحكومات في البلاد الإسلامية وللوصول إلى الحكم في تلك البلاد الإسلامية: ص٢٤٧
ثالثًا: المرحلية في الدعوة: ٢٥٨ .. رابعًا: إقامة التنظيم العالمي لجماعة الإخوان والتنظيمات المحلية ص٢٦٠
خامسًا: البيعة في تنظيم جماعة الإخوان: ٢٦٤
الفصل الثالث: البنا يبدي إعجابه الشديد بمحاولة وليِّ الصوفية القبورية (أحمد البدوي) الانقلاب على حاكم مصر المسلم وإقامة خلافة صوفية قبورية بمصر: ص٢٦٩
الفصل الرابع: حسن البنا يحاول عمل انقلاب في الحكم ضد حاكم مصر حينئذ فاروق، ولما بدأ فاروق يواجه حسن البنا وجماعته إذا بالبنا يكذب وينفي محاولته عمل انقلاب ويعلن رضاءه بالأنظمة العلمانية السائدة في البلاد!: ٢٧٠
الفصل الخامس: نماذج من الدول التي حكمتها جماعة الإخوان: ٢٧٦
#الباب التاسع: الفرق بين منهج الإصلاح عند أهل السنة السلفيين و بين جماعة الإخوان الضالة: ٢٨١
الفصل الأول: اختلاف تفسير أهل السنة السلفيين لكلمة التوحيد وللتوحيد عن جماعة الإخوان الضالة: ٢٨٢
الفصل الثاني: اختلاف منهج أهل السنة السلفيين مع منهج جماعة الإخوان: ص٢٨٦
الفصل الثالث: اختلاف وسائل أهل السنة عن جماعة الإخوان في الإصلاح: ٢٨٧
الفصل الرابع: الرد على شبهة لجماعة الإخوان: ص٢٩١
الفصل الخامس: مقارنة بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب وبين حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان: ٢٩٢
#الباب العاشر: الموقف الحقيقي لجماعة الإخوان من الدعوة السلفية والسلفيين والدولة السعودية السلفية : ٢٩٩
الفصل الأول: موقف الإخوان من الدعوة السلفية والسلفيين أهل السنة ص٢٩٩
الفصل الثاني: موقف جماعة الإخوان من المملكة السعودية السلفية: ٣١٣ .. تمهيد عن المملكة السعودية السلفية: ص٣١٣
موقف جماعة الإخوان من المملكة السعودية السلفية في عصرنا الحاضر: ٣١٤
#الباب الحادي عشر: جماعة الإخوان هي كالسرطان وكالطاعون الذي يصيب المسلمين والأمة الإسلامية : ٣١٧
#الباب الثاني عشر: انحرافات أخرى في منهج حسن البنا وجماعة الإخوان: ص٣٢١
الفصل الأول: تحويل حسن البنا الانتماء من الانتماء للإسلام ولأهل السنة والجماعة إلى التعصب له ولجماعته ٣٢٢
الفصل الثاني: اغترار البنا بالكثرة وبعده عن منهج السلف ص٣٢٥
الفصل الثالث: حسن البنا الحاكم بأمره: ٣٢٦.. الفصل الرابع: شيخ الإسلام ابن تيمية يرد على المبتدع البنا ٣٢٨
الفصل الخامس: ملخص بعض الجرائم التي اقترفها سيد قطب ٣٢٩

٢) **سلوك منهجهم في المعتقد إجمالا وتفصيلًا، والجزم بأنه دون سواه هو الصواب:**

ذلك أن قول الصحابة في أصول الدين وثوابته وقواطعه وكذا قولهم في الغيبيات وسائر مسائل الاعتقاد، هو القول الفصل .. لكونهم خيار الأمة الذين حبّب الله إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم – بشهادة القرآن – وكرّه إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وهم الذين ألزمهم الله سبحانه كلمة التقوى وكانوا أهلها وأحق الناس وأثبتهم وأوفاهم بها، وهم الذين لأجلها فارقوا الآباء والأبناء والأهل والعشائر وتركوا في سبيلها الأموال والديار .. ولكون معتمد عقائدهم ومتكئُه على الكتاب وصحيح السنة وكونهم أعلم الناس وأعملهم بهما، وعلى إجماعهم المبني في الأساس عليهما، لذلك كانت آراؤهم في الغيبيات وفي سائر مسائل الاعتقاد هي وحدها دون سواها الأسلم والأعلم والأحكم .

وبذا يعلم أن مصادر التلقي عند أهل الأهواء الذين تفرقت بهم السبل – وتتمثل في: العقليات والأهواء وآراء الرجال المبتناة على الكذب والأوهام والظنون والفلسفة القائمة على أفكار الملاحدة وكتب وأقوال غير المسلمين من الصابئة واليونان والهنود والدهريين وعباد الأوثان والمجوس ونحوهم، وتتمثل كذلك في الرؤى والأحلام والكشف والذوق وإيحاء الشياطين والشاذ من الأدلة واللغة وأقوال الزنادقة – كلها تخرصات ورجم بالغيب وقول على الله بغير علم، بل ومن وساوس الشياطين وأوليائهم، ومن اتِّباعِ الظن وما تهوى الأنفس .. ومما قاله الأوزاعي في ذلك محذرًا: "عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول، فإن الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم"(١).

وإنما تتجلى آثار من سلف وتتمثل معتقداتهم في: كتب السنة؛ وفي أخبارهم المبثوثة في مصنفاتهم ومصنفات من تلاهم ممن تبعوهم بإحسان؛ وفي تلقى الناس كلامهم خلفًا عن سلف بالقبول، من نحو: أصحاب السنن والأئمة الأربعة وشيوخهم ومن نحو:

النخعي ت٧٥ وابن المسيب ت٩٤ ومجاهد ت١٠١ والشعبي ت١٠٤ والحسن البصري ت١١٠ والأوزاعي ت١٥٧ وسفيان الثوري ت١٦١ وابن الماجشون ت١٦٤ والليث بن سعد ت١٧٥وابن المبارك ت١٨٢ والقاضي عياض ت١٨٧ والقاضي شريك ت١٨٨ وابن عيينة ت ١٩٨ وأبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ وابن معين ت ٢٣٣ وعلي ابن المديني شيخ البخاري ت٢٣٤ وابن راهويه شيخه أيضًا ت٢٣٨ وأبي زرعة ت ٢٦٤ وأبي حاتم ت٢٧٧ والطبري ت٣١٠ وابن خزيمة ت٣١١ ومكحول ت٣٢١ وأبي الحسن الأشعري ت٣٢٤ والآجري ت٣٦٠ وابن بطة ت٣٨٧ وابن مندة ت٣٩٥ واللالكائي ت٤١٨ والسجزي ت٤٤٤ والداني ت٤٤٤ وابن عبد البر ت٤٦٣ وإسماعيل الأصبهاني ت ٥٣٥ وابن قدامة ت٦٢٠ .

إلى غير هؤلاء ممن شُهد لهم بالإمامة القاصي والداني وعَرفوا للصحابة قدرهم وأنزلوهم منزلتهم، لا من رُمي بالبدعة أو اشتهر بلقب غير مرض مثل الخوارج والروافض والمرجئة والجبرية والمعتزلة .. ولا سبيل لترك طريق هؤلاء لطريق أولئك إلا باتباع الصحب ومن تبعهم بإحسان، وإلا باتباع معتقدهم والسير

البيان في تكفير وسب سيد قطب للصحابة رضوان الله عليهم ٣٣٥
بعض الأدلة على أن تكفير سيد قطب وسبه للصحابة هو عن تعمد وإصرار وقصد:٣٤٠
أولًا:نصيحة وإنكار الشيخ محمود شاكر على سيد قطب سبه وتكفيره للصحابة ورد سيد قطب برفض النصيحة وبسب وشتم الشيخ محمود شاكر: ٣٤٠
ثانيًا: تصريح سيد قطب بأنه يسعى لإعادة كتابة التاريخ الإسلامي من خلال لجنة هو عضو فيها !!! ٣٤٣
علي أكبر خامنئي المرشد الأعلى في إيران يُتَرجم بنفسه كتب سيد قطب للفارسية ويُثني عليه وينصح بقراءة كتبه ويُصدر طابعًا بريديًا إحياء لذكراه: ٣٧٨
#الباب الثالث عشر: بيان وإيجاز لبعض البدع الكبرى التي تبنتها جماعة الإخوان و خرجت بمقتضاها عن الطائفة المنصورة الناجية أهل السنة والجماعة: ٣٨٤
#الباب الرابع عشر: نصيحة للقارئين و للمنتمين لجماعة الإخوان: ٣٩٠
#الباب الخامس عشر:تحذير كبار العلماء من جماعة الإخوان ومن مؤسسها حسن البنا: ٣٩٣ .

(1) الشريعة للآجري ص٦١ وجامع بيان العلم لابن عبد البر باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي (ص٤٣١).

على هداهم، إذ "كل من التزم بعقائد هؤلاء الأئمة وفقههم؛ كان منسوبًا إليهم وإن باعدت بينه وبينهم الأماكن والأزمان، وكل من خالفهم فليس منهم وإن عاش بين أظهرهم وجمع بهم نفس الزمان والمكان"(١).

٣) **اتباع هديهم في الموالاة في الله والمعاداة:**

ذلك أن الولاء والبراء على الإسلام وعلى ما جاء به الرسول الكريم؛ هو من أعظم ما وَسَم الله به صحابة النبي عليهم الرضوان، وذلك قوله: {محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم} [الفتح: ٢٨]، يستوي في ذلك من جَعَل (رسول الله) وصفًا وعطفَ (الذين معه) على (محمد)، أو رفع (رسول الله) على الخبر واستأنف {والذين معه .. الآية}، إذ قوله سبحانه في كلا الحالين: {أشداء على الكفار رحماء بينهم} وصف للصحابة الكرام وله صلى الله عليه وسلم وإخبار عنهم وعنه، وقد ذكر الجمهور أن المراد بهم "جميع أصحابه صلى الله عليه وسلم ورضي الله تعالى عنهم .. والمعنى: أن فيهم غلظة وشدة على أعداء الدين ورحمة ورأفة على إخوانهم المؤمنين، وفي وصفهم بالرحمة بعد وصفهم بالشدة تكميل واحتراس .. ومآل ذلك أنهم ومع كونهم أشداء على الأعداء: رحماء على إخوانهم .. وعلى هذا قول الشاعر:

(حليم إذا ما الحلم زيَّن أهله * على أنه عند العدو مَهيب)

وقد بلغ من تشددهم على الكفار – كما روي عن الحسن –: أنهم كانوا يتحرزون من ثيابهم أن تلزق بثيابهم ومن أبدانهم أن تمس أبدانهم، وبلغ من تراحمهم فيما بينهم أنه كان لا يرى مؤمن مؤمنًا إلا صافحه وعانقه"(٢).

والصفتان على أي حال: شدة ورحمة اقتبسوهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في إقامة الإسلام وإظهاره على الدين كله، وناتجتان بالطبع عن البغض والحب في الله اللذين هما من أوثق عرى الإسلام، إذ "الشدة على الكفار، هي: الشدة في قتالهم وإظهار العداوة لهم.

وهذا وصف مدح لأن المؤمنين الذين مع النبي كانوا هم فئة الحق ونشر الإسلام، فلا يليق بهم إلا إظهار الغضب لله، والبغض في الله كالحب في الله كلاهما من الإيمان، وأصحاب النبي عليهم الرضوان أقوى المؤمنين إيمانًا من أجل إشراق أنوار النبوءة على قلوبهم، فلا جرم أن يكونوا أشداء على الكفار، فإن بين نفوس الفريقين تمام المضادة، وما كانت كراهيتهم للصلح مع الكفار يوم الحديبية ورغبتهم في قتل أسراهم الذين ثقفوهم يوم الحديبية وعفا عنهم رسول الله إلا من آثار شدتهم على الكفار؛ ولم تكن لاحت لهم المصلحة الراجحة على القتال وعلى القتل التي آثرها صلى الله عليه وسلم، ولذلك كان أكثرهم محاورة في إباء الصلح يومئذ: من أمثال عمر بن الخطاب؛ أشد أشدائهم على الكفار .. أما كونهم رحماء بينهم فذلك من رسوخ أخوة الإيمان بينهم في نفوسهم، وقد وردت أخبار أُخُوَّتِهم وتراحمهم في مواضع كثيرة من القرآن وكلام الرسول صلى الله عليه وسلم"(٣).

وفضلًا عن كون هذين الوصفين من ألزم صفات من قرنهم الله – بالعطف أو سواه – برسوله صلى الله عليه وسلم، فإنهما ينبغي أن يكونا كذلك من ألزم صفات من تبعهم بإحسان لكونهما صفتين من أخص خصائص أهل الحق عامة في إظهار الدين، فضلًا عن كونهما كذلك خصيصتين مستلزمتين للإيمان على ما أفاده قول الله تعالى: {لا تجد قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادُّون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون} [المجادلة: ٢٢]، ومستلزمتين بالتالي لدخول الجنة والنجاة من النار وللبعد عن النفاق وشَرَكِهِ،

---

(1) العقائد السلفية آل بوطامي

(2) كذا ذكره الآلوسي في روح المعاني ٢٦/ ١٨٧ مجلد١٤

(3) باختصار من التحرير والتنوير لابن عاشور ٢٦/ ٢٠٥ مجلد١٢

وذلك قوله: {بشر المنافقين بأن لهم عذابًا أليما. الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعًا} [النساء: ١٣٨، ١٣٩].

لذا استلزم مَن تخلّى عنهما من المسلمين الأتباع: أن يستبدل الله به من يتخلق بهما على ما دل عليه قول الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه} – أي: يترك الحق إلى الباطل كما نص عليه الحافظ ابن كثير – {فسوف يأتي الله بقوم يحبونه ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم. إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون. ومن يتول الله ورسوله فإن حزب الله هم الغالبون. يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوًا ولعبًا من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم والكفار أولياء واتقوا الله إن كنتم مؤمنين} [المائدة: ٥٤: ٥٧].

٤) قبول ما صح نسبته إليهم من مرويات وما ثبت عنهم من أقوال:

وإنما يشمل ذلك ما رووه من الأحاديث وما جاء عنهم من الآثار لاسيما عند التنازع في الأمر، ومما يُحكى في هذا الصدد وكان فيه النجاة من الهلاك المحقق، ما أورده القرطبي في تفسير قوله تعالى: {كنتم خير أمة أخرجت للناس} .

فقد جاء عن عمر بن حبيب، قال: حضرت مجلس هارون الرشيد، فجرت مسألةٌ تنازعها الحضور وعلت أصواتهم، فاحتج بعضهم بحديث يرويه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرفض بعضهم الحديث وزادت المدافعة والخصام حتى قال قائلون منهم: لا يقبل هذا الحديث لأن أبا هريرة متهم فيما يرويه وصرحوا – على نحو ما يحلو للبعض في زماننا أن يفعل – بتكذيبه، ورأيت الرشيد قد نحا نحوهم ونصر قولهم، فقلت أنا: الحديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو هريرة صحيح النقل صدوق فيما يرويه عن النبي وغيره، فنظر إليّ الرشيد نظر مُغْضَب وقمتُ من المجلس فانصرفت إلى منزلي، فلم ألبث حتى قيل: صاحب البريد بالباب، فدخل فقال لي: أجب أمير المؤمنين إجابة مقتول وتحَنَّط وتكفَّن! فقلت: (اللهم إنك تعلم أني دفعتُ عن صاحب نبيِكَ وأجلُ نبيكَ أن يطعن على أصحابه، فسلِّمني منه)، فأُدخلتُ على الرشيد وهو جالس على كرسي من ذهب حاسر عن ذراعيه بيده السيف وبين يديه النطع – بساط من أديم – فلما بَصرني قال لي: (يا عمر بن حبيب ما تلقَّاني أحد من الرد والدفع لقولي بمثل ما تلقيتني به)؛ فقلت:

(يا أمير المؤمنين، إن الذي قلته وجادلتَ عنه فيه ازدراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ما جاء به، إذا كان أصحابه كذَّابين فالشريعة باطلة والفرائض والأحكام في الصيام والصلاة والطلاق والنكاح والحدود كله مردود غير مقبول)؛ فرجع إلى نفسه ثم قال: (أحييتني يا عمر بن حبيب أحياك الله!)، وأمر لي بعشرة آلاف درهم .

هكذا يكون التسليم والرجوع إلى الحق، فهل يأخذُ أولئك الخائضون في مثل ذلك من هؤلاء؛ الدرسَ والعظة والعبرة بدلًا من تماديهم في الباطل.

ومما ورد في وجوب التمسك بأقوالهم: ما ذكره الأوزاعي في قوله: "اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم وقل بما قالوا وكف عما كفوا عنه واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم"(١)، وما جاء عن ابن تيمية في قوله: "ومن خالف قولهم وفسّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا"(٢).. وقد سبق في المقدمة وما تلاها بيان فضلهم ووجوب التأسي بهم والتزام أقوالهم والتمسك بأهدابهم؛ من كلام ابن مسعود وتعليق ابن تيمية عليه؛ ومن كلام ابن عبد البر والحافظ الذهبي وغيرهم.

---

(1) شرح أصول الاعتقادد١/ ١٥٤

(2) تنظر رسالته في أصول التفسير

وفي تفسيره لقول الله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان}، يقول الحسن البصري في تفسيرها كما في تفسير ابن كثير: "وأما أهل السنة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون ويقتدون ولا يبتدعون، ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون".. ويقول الإمام ابن جرير الطبري: "وأما الذين اتبعوا المهاجرين الأوّلين والأنصار بإحسان، فهم الذين أسلموا لله إسلامهم وسلكوا منهاجهم في الهجرة والنصرة وأعمال الخير" .. ويقول السعدي: "{والذين اتبعوهم بإحسان} أي: بالاعتقادات والأقوال والأعمال، فهؤلاء الذين سلموا من الذم وحصل لهم نهاية المدح وأعظم الكرامات من الله" .

وهذا المنهج زكاه الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله فيما رواه البخاري: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم – مرَّتين أو ثلاثة – ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته)، وقوله فيما رواه: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذي يلونهم، ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السِّمَن)، ورواية مسلم بلفظ: (خير أمتي القرن الذين يلوني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجئ قوم تسبق شهادة أحدهم يمينه)".

٥) الاعتداد بآرائهم وإيثار اتباعهم – في أحكام الشريعة ومسائل الحلال والحرام – على غيرهم:

هذا؛ ولأنه لم يتقدم عليهم أحد في رأي أو علم أو فقه، فقد وضع أهل العلم ذلك في حسبانهم، فعدُّوا رأي الصحابي حجة ومصدرًا لتلقي الأحكام بعد القرآن والسنة والإجماع والقياس، بل وراحوا يفصِّلون القول في ذلك ويجعلونه أقسامًا:

أ) فقول الصحابي الذي يضاف إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم مثل: (كنا نفعل كذا) أو (نقول كذا في حياة الرسول)، هذا القول حجة باتفاق لأنه يعتبر سنة عن الرسول رواها عنه الصحابي.

ب) وكذا قول الصحابي في الأمر الذي لا يدرك بالعقل ولا مجال للرأي فيه، مثل: تحديد أقل مدة الحيض فيما رواه ابن مسعود من أنها لا تقل عن ثلاثة أيام، ومثل قول السيدة عائشة: (لا يمكث الحمل في بطن أمة أكثر من سنتين، ولو بظل مغزل)، هو أيضًا حجة من غير خلاف، لآن هذا القول لمّا كان لا مجال للعقل فيه ولا يخالف الشرع؛ كان لا بد أن يكون طريق معرفته السماع بشرط أن تصح نسبته للصحابي.

جـ) وقول الصحابي الذي لم يُعرف له مخالف من الصحابة، هو كذلك حجة بلا خلاف، لأن عدم مخالفة أحد له مع قوة وازعهم الديني وعدم خشيتهم في الله لومة لائم، دليل على إقرارهم لهذا القول بل وإجماعهم عليه، ومثال ذلك: اتفاقهم على توريث الجدة السدس.

د) أما قول الصحابي الصادر عن رأيه واجتهاده فيما يدرك بالعقل وكان موضع خلاف بين الصحابة، فهذا هو محل الخلاف، والراجح القول بحجيته(١) .. لكونهم الأخلص في اتباع الهدي النبوي، والأدرى بمرام الكلام وطرائق اللغة، والأقدر على معرفة مقاصد الشريعة ومرادات الله ورسوله، والأعرف والأعلم بمعاني الشرع والآية والحديث، والأدرك للوقوف على الأحكام الجزئية التفصيلية .. وأيضًا لما ذكرنا – ولا زلنا – من أدلة فضلهم وثناء الله ورسوله عليهم ووجوب اتباعهم؛ ولقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين} [التوبة: ١١٩]، فقد نص ابن عباس على أنهم أصحاب الرسول، ولا يتسنى لنا أن نكون معهم – بالطبع – إلا إذا امتثلنا أوامرهم؛ وأبينا أن نخالفهم فيما يصدر عنهم من أحكام وما يبدو منهم من آراء.

يعضد ذلك ويُستأنس له: ما كان عليه الأئمة الأربعة الذين كانوا يتبعون أقوال الصحابة ولا يخرجون عنها، فهذا أبو حنيفة يقول: "إن لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أخذتُ بقول من شئت من أصحابه وتركت قول من شئت، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم" يعني: من التابعين أو تابعيهم .. ومما قاله الشافعي في الرسالة برواية الربيع وفي الأم بروايته أيضًا، يتبين أنه يأخذ بالكتاب والسنة فإن لم يجد صار إلى أقاويل الصحابة أو أحد منهم .

(1) لكن ليس على سبيل التعيين، لأن الفرض أنهم اختلفوا فلا يلزم قول واحد بعينه، وإلا لزم التناقض

وكذلك الإمام مالك؛ فإن كثيرًا من أحكامه في الموطأ يعتمد فيها على فتاوى الصحابة ومثله الإمام أحمد، وإن لم ير البعض مع ذلك مانعا ولا بأسًا من معرفة أقوال وآراء التابعين وتابعيهم باعتبار أن الوقوف عليها يعد مَعِينًا خصبًا يعين المتفقه على معرفة دقائق الشرع ويفتح أمامه الطريق إلى الدراسة العلمية السليمة التي تهدي إلى السبيل الأقوم والطريق المستقيم(١).

٦) التحلي قدر الطاقة بما كانوا عليه من محامد الصفات وجليل الخصال ومكارم الأخلاق:

حيث كان لهم في ذلك القدح المعلى والمكانة السامية والمنزلة الرفيعة، وماذا بعد أن يورد القرآن بعضًا من خلالهم ويذكر شيئًا من سماتهم وذلك قوله تعالى من غير ما سبق: {تراهم ركعًا سجدًا يبتغون فضلًا من الله ورضوانًا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه} [محمد: ٢٩]؟، والغريب في الأمر أن تورد الآية هنا طرفًا من نعوتهم التي جاء ذكرها في الكتب السماوية، مما يعني: أن الله حين مدحهم من فوق سبع سماوات بما ذكر في القرآن؛ مدحهم من قبل أن يُخلقوا .

والمتأمل فيما ورد ذكره عنهم في الآية الكريمة يلحظ بوضوح أن الله تعالى قد وصفهم بأكمل الصفات وأجل الأحوال، فهم مجتهدون في نصرة دين الله ومسارعون في ذلك بغاية جهدهم، ولأجل ذلك ذل أعداؤهم لهم، وهم كذلك متحابون متراحمون كالجسد الواحد، كما يَلحظ أنه تعالى بما ذكره عنهم قد مدحهم ظاهرًا {تراهم ركعًا سجدًا} {سيماهم في وجوههم من أثر السجود}، وباطنًا {يبتغون فضلًا من الله ورضوانًا}.

على أن جملة هذه الصفات هي من جنس ما جاء في قوله سبحانه: {يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم} [المائدة: ٥٤]، لاسيما مع قول الحسن فيمن نزلت في حقهم هذه الآية إذ يقول: "والله ما هي لأهل حروراء ولكنها لأبي بكر وعمر وأصحابهما(٢) .. ومن ثم فقد جعلها سبحانه مما يجب أن يتحلى به الطائفة المنصورة الممتدة في هذه الأمة إلى يوم القيامة، وهو ما يعنيه قوله في صدرها: {يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم .. الآية}.

يقول ابن عمر رضي الله عنهما: "من كان مستنًا فليستنن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا خير هذه الأمة، أبرها قلوبًا وأعمقها علومًا وأقلها تكلفًا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم فقد كانوا على الهدى المستقيم، فقيل له: هل كانوا يضحكون؟ قال: نعم والإيمان في قلوبهم أعظم من الجبال"(٣).

٧) اتخاذ إجماعهم حجة ومصدرًا للتشريع .. كونهم – في فهم هذا الدين –: مرجعيةَ الطائفة الظاهرة على الحق حتى قيام الساعة

وإنما يستأنس في الاستدلال على حجية إجماعهم بما رواه أحمد (٣٦٠٠) بسند حسن، وكذا الطيالسي والطبراني في الكبير والبيهقي في الاعتقاد عن عبد الله بن مسعود قال: "إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رأوه سيئًا فهو عند الله سيء" .

كما يدل عليه قوله جل ذكره: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرًا} [النساء: ١١٥] .. وقد "عول عليه الشافعي – رحمه الله – في

---

(1) ينظر أصول الفقه د/ عبد المجيد مطلوب ص ٢٦١ وما بعدها، ولأبي زهرة ص ١٠٥ وما بعدها، وللدكتور/ بدران أبو العينين ص ٣٤٥

(2) من فضائل أصحاب النبي ص٧

(3) مصنف عبد الرزاق باب ضحك أصحاب النبي وينظر التبصرة لابن الجوزي

الاحتجاج على كون الإجماع حجة تحرم مخالفته؛ على هذه الآية الكريمة، وذلك بعد التروي والفكر الطويل وهو من أحسن الاستنباطات وأقواها"، إذ المعنى: أن "من سلك غير طريق الشريعة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم فصار في شق والشرع في شِق عن عمد منه بعد ما ظهر له الحق وتبين له واتضح .. فمصيره كذا وكذا على ما ورد بالآية الكريمة.

وقوله: {ويتبع غير سبيل المؤمنين} هذا ملازم للصفة الأولى، ولكن قد تكون المخالفة لنص الشارع، وقد تكون لما اجتمعت عليه الأمة المحمدية فيما عُلم اتفاقهم عليه تحقيقًا، فإنها قد ضمنت لهم العصمة في اجتماعهم من الخطأ تشريفًا لهم وتعظيمًا لنبيهم .. وعليه فمن سلك طريق غير المؤمنين جازيناه على ذلك بأن نحسِّنَها في صدره ونزيِّنُها له استدراجًا له .. ونجعل النار مصيره في الآخرة؛ لأن من خرج على الهدى لم يكن له طريق إلا النار يوم القيامة"، كذا أفاده الحافظ ابن كثير (١/ ٥٥٥)، وفي معنى ما ذَكر يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ١٩/ ١٩٣، ١٩٤:

"إن كلًا من الوصفين يقتضي الوعيد لأنه مستلزم للآخر .. فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين، ومن شاقَّه فقد اتبع غير سبيلهم وهذا ظاهر، ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقَّه أيضًا، فإنه قد جعل له مدخلًا في الوعيد، فدل على أنه وصف مؤثر في الذم، فمن خرج عن إجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعًا والآية توجب ذم ذلك"إ.هـ

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى ٣/ ١٦١: "أما الاعتقاد، فإنَّه لا يُؤخذ عني ولا عمَّن هو أكبرُ مني؛ بل يؤخذ عن الله ورسوله وما أجمع عليه سلفُ الأمَّة، فما كان في القرآن وجَب اعتقادُه، وكذلك ما ثبَت في الأحاديث الصحيحة".

فما دهى المتعصبين لشيوخهم من المسلمين ومن طلبة العلم في زماننا؟ وما الذي أوصلهم إلى حدِّ تقديم الانتماء لجماعاتهم ولقادتهم على حساب الحق وما كان عليه الصحب الكرام، بل وعلى ما كان أحيانًا منهم محل إجماع؛ بل ولحدِّ إلزام الناس به؟، وأنى لهم ولم يتحقق فيهم بعدُ؛ مقومات التمكين الوارد ذكرها في قوله تعالى: {يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم} [المائدة: ٥٤]، أو أن يكونوا أهلًا لخلافة الله ولوعده بالتمكين في الأرض والوارد ذكره في قوله تعالى: {وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا} [النور: ٥٥]؟.

٨) إتباع هديهم في ملازمة الحق والتمسك به ولزوم جماعته:

ففي سنن ابن ماجة من رواية عوف بن مالك يقول صلى الله عليه وسلم: (.. والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: الجماعة)(١) .. قال ابن شامة: "وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليل والمخالف كثير، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم"(٢)، وهو في معنى ما جاء عن ابن مسعود: "الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك"(٣).

وعلى ما أفاداه فإن هؤلاء – وهذا من فضل الله – لا ينقطعون، ولا تخلو منهم الأرض إلى يوم الدين، ولا يحصرهم مكان ولا زمان فقد يكثرون في بلد ويقلون في آخر وقد يكثرون في زمان ويقلون في غيره، ففي صحيح مسلم ٣/ ١٥٢٣ من حديث ثوبان يقول صلى الله عليه وسلم: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)، وما ذلك إلا لكونهم كما قال البخاري:

---

(1) صحيح ابن ماجة ٢/ ٣٦٤

(2) الباعث على إنكار البدع ص٢٢

(3) شرح أصول الاعتقاد ص ١٦٠

(أصحاب الحديث) وكما قال أحمد بن سنان: (أهل العلم وأصحاب الأثر)، وما على الفرد إلا أن يبحث عنهم قدر الطاقة ويلازمهم، فإن أعياه البحث عنهم فليكن هو كذلك – تلك الطائفة وهذه الجماعة – ولا عليه بعد.

قال الأصبهاني في كتابه (الحجة في بيان المحجة) ٢/ ٤٤٠، ٤٣٧: "ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هو: الاتباع والاستعمال، يَقتدي بالصحابة والتابعين وإن كان قليل العلم، ومن خالف الصحابة والتابعين، فهو ضال، وإن كان كثير العلم".. إلى أن قال: "وذلك أنه تبيَّن للناس أمرُ دينهم فعلينا الاتباع؛ لأن الدين إنما جاء من قبل الله تعالى، ولم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، فقد بيَّن الرسول صلى الله عليه وسلم السنة لأمته، وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله في شيء من الدين، فقد ضل".

وقال ابن رجب في كتابه (فضل علم السلف على علم الخلف) ص٧٢: "العلم النافع من هذه العلوم كلها: ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها، والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعهيم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد والرقائق والمعارف، وغير ذلك"

"وبهذا يتبين أن دعاوى الفرق المفارقة للسنة والجماعة بأنها من أهل السنة والجماعة، وانتحالها لأوصاف السلف الصالح أو بعضهم، مردود بالضوابط الشرعية والأصول العلمية والحقائق التاريخية، كما أن دعوى أن المسلمين كلهم على السنة فيه تكذيب لخبر الله ورسوله بأن الافتراق حاصل، ومكابرة وتكذيب للواقع"(١).

٩): اقتفاء آثارهم واتخاذهم المثل الأعلى في الأفعال وجليل الأعمال:

وإلا فمَن فاقهم في صلاة أو صدقة أو نسك؟!، ومن بزَّهم في عمل أو عطاء أو فداء؟، ومَن ساواهم في أدب أو زهد أو صيام؟ ومَن ضارعهم في ورع أو سعي أو حسن خلق؟ وفي مثل هذا فليعمل العاملون.. فقد جاء عن حميد بن زياد أنه قال: قلت يومًا لمحمد بن كعب القرظي: ألا تخبرني عن أصحاب رسول الله – عليه السلام وعليهم الرضوان - فيما كان بينهم من الفتن؟ فقال لي: (إن الله قد غفر لجميعهم محسنهم ومسيئهم، ألا تقرأ قوله تعالى: {والسابقون الأولون}، وشرط على التابعين شرطًا هو أن يقتدوا بهم في أعمالهم الحسنة ولا يقتدوا بهم في غير ذلك فقال: {والذين اتبعوهم بإحسان} [التوبة: ١٠٠])، قال حميد: (فكأني ما قرأت هذه الآية قط)، كذا ذكره الآلوسي في تفسير آية التوبة.

وفي شرح السنة للبربهاري ص٣٩ ما نصه: "عليك بالآثار وأصحاب الأثر .. فإن الدين إنما هو التقليد – يعني للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين – ومَن قبلنا لم يَدَعونا في لَبْس؛ فقلِّدهم واسترِح ولا تجاوز الأثر وأهل الأثر" .

ومن كلام الإمام أحمد بن حنبل في أصول السنة من رواية عبدوس بن مالك العطار: "أصول السنة عندنا – وذكر أول ما ذكر –: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله والاقتداء بهم" .. ومن كلام ابنه في كتاب السنة (١٠٦) عن حذيفة بن اليمان: "خذوا طريق من كان قبلكم، والله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا ولئن تركتموه يمينًا أو شمالا لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا – أو قال: مبينًا" .

والكلام عن ذلك يطول ويكفي لكي نتعرف على شيء منه أن نطلع على أمثال (سير أعلام النبلاء للذهبي) و(الإصابة) لابن حجر، و(الاستيعاب) لابن عبد البر، و(أسد الغابة) لابن الأثير، وأما من بعدهم من الرواة فمن أحسن ما كتب فيهم (إسعاف المبطئ) للسيوطي، و(ميزان الاعتدال) للذهبي، و(لسان الميزان) لابن حجر،و(صفوة الصفوة) لابن الجوزي، و(الحلية) لأبي نعيم، و(تهذيب الكمال) للمزي.

١٠): مراعاة حقوقهم علينا:

من نحو الاعتراف بفضلهم وسبقهم وإمامتهم في الدين، ومحبتهم وموالاتهم والترضِّي عنهم كُلّما ذُكروا، والدعاء لهم والترحم عليهم والاستغفار لهم، والحذر من سبِّهم أو تنقصهم أو التهوين من شأنهم،

(1) مجلة التوحيد عدد شعبان ١٤٢٧ص ٦٢

والذب عنهم والانتصار لهم في كل موطن يُذكرون فيه بسوء، ونشر فضائلهم وإذاعتها في الناس فهم "أهل الجنة، عليهم نزل القرآن وشاهدوا الرسول وجاهدوا معه، وشهد لهم الله عز وجل بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وشهد لهم الرسول صلى الله عليه وسلم أنهم خير القرون، فكانوا بالله أعرف؛ وبرسوله وبالقرآن والسنة أعلم، ومنهم يؤخذ العلم؛ وفي قولهم نعيش؛ وبأحكامهم نحكم؛ وبأدبهم نتأدب؛ ولهم نتبع، وبهذا أمرنا"(١) .

قال ابن الصلاح في علوم الحديث: "للصحابة بأسرهم خصيصة؛ وهي: أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه، لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يُعتد به في الإجماع من الأمة" .. والرسول نفسه صلى الله عليه وسلم قضى لهم بذلك ولم يجز في حياته لأحد من الصحابة أن يتطاول على من كان على مثله من الصحبة، على ما ورد في صحيح البخاري في كتاب فضائل الصحابة من أنه عليه السلام لم يُجز لعمر ولا لربيعة أن يقتصا لنفسيهما من أبي بكر وجعل كلًا منهما يقول: (غفر الله لك يا أبا بكر)، فكيف نتجرأ نحن ونضع أنفسنا في مواطن الخصومة معهم؟!.

وإذا كان الأمر كذلك فيجب على جميع المسلمين حيالهم: الوقوف معهم عند حدود الأدب، وعدم إرسال اللوم على أيٍّ منهم، وهجر مبغضيهم، وتحذير الناس من منتقصيهم، والكف عما وقع بينهم من شجار وخلاف، والانشغال عن ذلك بما فرضه الله علينا، لِمَا ذكرنا ولما جاء في المعجم الكبير ٢/ ٩٦، ١٠/ ١٩٨ وصححه الألباني من قوله صلى الله عليه وسلم: (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا)، ولِمَا جاء في صحيح البخاري من حديث معاوية: (لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا؛ ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)، ولِمَا رواه الطبراني وحسنه الألباني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: (من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين).

كما يجب اعتقاد أن لهم تأويلات شرعية فيما أقدموا عليه من الخلاف والاقتتال؛ وأنهم لم يفعلوا ذلك للدنيا، وأن الواجب الشرعي علينا يقتضي ويحتم اتباعهم فيما دعوا إليه من الحق والهدى .. إذ فعل ذلك هو – لا محالة ومن دون شك – رأس الحنيفية.. وعدم فعله يدل على خبث الطوية(٢).

١١) - أن نعتقد فيهم اعتقاد أهل السنة والجماعة التي دبجها التابعون وتابعوهم بإحسان:

ذلك أن من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقبول ما جاء في حقهم في كتاب الله وسنة رسوله وإجماع العلماء من فضائل ومراتب، فنقدم من أنفق من قبل الفتح – وهو صلح الحديبية – وقاتل في سبيل الله، على من أنفق من بعدُ وقاتل، ونعتقد أن كلًا وعد الله الحسنى، ونقدم المهاجرين على الأنصار على ما ورد ذكره في الآيات السالفة الذكر من الأنفال والتوبة والحشر وغيرها، ونؤمن بأن الله تعالى قال لأهل بدر – وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر -: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)(٣).

ونؤمن بأنه لن يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، وأن الله رضي عنهم جميعًا وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة، لقوله صلى الله عليه وسلم فيما أورده مسلم ٢٤٩٦ من حديث جابر: (لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة)، ونشهد بالجنة لمن شهد له منهم رسول الله كالعشرة المبشرين بها(٤)، وغيرهم ممن عينهم صلى الله عليه وسلم، ونؤمن بأن خير هذه الأمة أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعًا، ففي صحيح البخاري (٣٦٥٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كنا نخيَّر بين الناس في زمن رسول الله فنُخيِّر أبا بكر ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان" ..

---

(1) الشريعة للآجري ص٨٧٣ .

(2) انتهى بتصرف من شرح السنة للبربهاري، وينظر فضائل أصحاب النبي، دار الوطن للنشر ص ١٦

(3) ينظر في كل ذلك صحيح البخاري ٣٠٠٧، ٣٠٨١، ٣٩٨٣، ٤٢٧٤، ٤٨٩٠، ٦٢٥٩، ٦٩٣٩ وصحيح مسلم/ ٢١٩٥، ٢٤٩٤

(4) مسند أحمد وصحيح الترمذي ٢٩٤٦

ولأبي داوود عن ابن عمر: كنا نقول ورسول الله حيٌّ: (أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده: أبو بكر؛ ثم عمر؛ ثم عثمان)، زاد الطبراني: (فيسمع رسول الله ذلك فلا ينكره)(١).

"وقد اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعُبَّاد والأمراء والأجناد على أن يقولوا: (أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ)"(٢)، كما "أجمعوا على أن خير القرون قرن الصحابة ثم الذين يلونهم .. وعلى أن خير الصحابة أهل بدر وخير أهل بدر العشرة وخير العشرة الأئمة الأربعة: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي – رضوان الله عليهم – وأن إمامتهم كانت عن رضًا من جماعتهم، وأن الله ألف قلوبهم على ذلك لمّا أراده من استخلافهم جميعًا بقوله: {وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا} [النور: ٥٥].

فجمع الله قلوب المؤمنين على ترتيبهم في التقديم، من قِبَلِ أنهم لو قدموا عمر على الجماعة لخرج أبو بكر عما وعده الله به، وكذلك لو قدم عثمان لخرج أبو بكر وعمر؛ لأن الله قد علم أنه يبقى بعدهما وأنهما يموتان قبله، وذلك لو قُدِّم عليٌّ على جميعهم لخرجوا من الوعد لعِلم الله أنهم يموتون قبله، فرتبهم وألف بينهم قلوب المؤمنين على ذلك لينالوا جميعًا ما وُعدوا به"، كذا ذكره أبو الحسن الأشعري(٣) .. وما ذكره؛ هو: إجماع أهل السنة وعلى رأسهم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه فلا عبرة بمن خالف سبيل المؤمنين وخرج على إجماع المسلمين.

وفيما رواه البخاري في المناقب (٣٦٧١) من خبرٍ لعلي بن أبي طالب رواه عنه ولده محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟: قال: (أبو بكر)، قلت: ثم مَن؟ قال: (ثم عمر) .. وكذا فيما رواه في المغازي من قول عليّ للعباس – بعد خروجهما من عند رسول الله في وجعه الذي تُوفي فيه – وذلك حين طلب الأخير عمن يكون الأمر: "إنا والله لئن سألناها رسول الله فمَنَعَناها؛ لا يعطيناها الناس بعده، أني والله لا أسألها رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وغير ذلك .. لَأدلة قاطعة على أن النبي ما وصى لأحد من بعده بالخلافة لا عليٍّ ولا غيرِه، وأن لو كان الأمر على خلاف ذلك لما رد ذلك أحد من الصحابة فإنهم كانوا أطوع الناس لله ولرسوله .. فالعجب من أناس يتمحكون في عليٍّ وينسبون أنفسهم له كذبًا وادعاء وجهلا واحتيالًا، وهم لا يعملون بكلامه ولا يؤمنون بما صح من مروياته.

ونؤمن بأن أهل السنة، ونحن – بفضل الله وبمشيئته تعالى – معهم ومنهم وعلى ما هم عليه: "يتبرءون من طريقة الروافض والشيعة الذين يبغضون الصحابة ويسبُّونهم، ومن طريقة النواصب والخوارج الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، وأنهم يُمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون:

(إن هذه الآثار المروية منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منها هم فيه معذورون؛ إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك يعتقدون أن كل واحد من الصحابة ليس معصومًا عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، ولهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وكلهم عدول بتعديل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت بقوله: إنهم (خير القرون) وأن (المُدَّ من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهبًا).

ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنبًا فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنة تمحوه، أو غُفُر له بفضل سابقته أو بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم وهم أحق الناس بشفاعته، أو ابتلي ببلاء في الدنيا كُفِّر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين؛ إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطئوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور؟.

---

(1) ينظر فتح الباري٧/ ٢٠

(2) مجموع الفتاوى ٣/ ٤٠٦

(3) ينظر رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري ص ٣١٣: ٣١٦.. ومما ذكره في (الإبانة) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه بعد كلام كثير لا يخرج عما ذكره في الرسالة: "ورأينا عليًّا والعباس رضي الله عنهما بايعاه وأقرا له بالخلافة".. ينظر الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ص٢٤٠ من تحقيقنا.

كما أن القَدْر الذي يُنكر من فعل بعضهم قليل نذِر، مغفور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح، ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما منَّ الله عليهم به من الفضائل، علم يقينًا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء، لا كان ولا يكون مثلهم، وأنهم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها"(١).

ونعتقد كذلك عدم جواز الخوض في الفتن التي جرت بينهم قُبَيلَ مقتل سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وبُعَيده، لاسيما ما كان بين سيدنا علي ومعاوية رضي الله عنهما، ذلك أن جل المنقول عنهم في ذلك "منقطع وضعيف وبعضه كذب، فينبغي طيُّه وإخفاؤه بل إعدامه لتصفو القلوب وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنه"، كذا ذكره الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ١/ ٩٢ إلى أن قال: "فأما ما نقله أهل البدع في كتبهم من ذلك فلا تُعَرِّج عليه ولا كرامة؛ فأكثره باطل وكذب وافتراء، وفضيلة الصحبة ولو للحظة لا يوازيها عمل ولا تنال درجتها بشيء".

١٢)- الدفاع عنهم ورد المطاعن الموجهة لبعضهم إذا لزم الأمر:

ونعتقد أن ما صدر عنهم على الحقيقة، كانوا فيه متأولين مجتهدين يظن كل فريق أنه المحق ومخالفه باغٍ يجب عليه قتاله ليرجع إلى أمر الله، وأن كلًا كان يدافع عن الحق الذي يظن أنه عليه وبجواره، إذ كانوا في هذه الفتن – على ما ذكر الآجري في الشريعة ص٨٧٣ – "على حسب ما أراهم العلم بها، وكانوا أعلم بتأويلها من غيرهم، وكانوا أهدى سبيلًا ممن جاء بعدهم"، ويستوجب ذلك – كما سبق –: التوقف وعدم الخوض فيما جرى بينهم اللهم إلا إذا كان ذلك بنية الدفاع عنهم والتماس العذر لهم، أو كان على سبيل التوضيح المنزِّه لهم عما فاه به الطاعنون بغير علم .

كأن نكشف ونجلي القول في أن سيدنا عثمان – عليه من الله سحائب الرحمة والرضوان – ما وَلَّى على الأمصار إلا مَن بايع رسول الله ومَن رضي خلفاؤه من بعده بولايته، وأنه ما منعه من أن يدافع أصحابه عنه عندما ثار عليه من ثار؛ إلا درء الفتنة وحقن دماء المسلمين، وأن النبي قد أقر له بالشهادة – حين كان صلى الله عليه وسلم على جبل حراء ومعه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير فتحركت الصخرة – فقال: (اهدأ فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد)(٢)، ولفظ البخاري (٣٦٧٥) – وبنحوه ٣٦٨٦، ٣٦٩٩ – من حديث أنس: (أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد أحدًا وأبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فقال: أثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان).. وقال عنه بعد أن جَيّش رضي الله عنه جيش العسرة: (ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم)، وأن كلَّ ما وقع منه رضي الله عنه إنما كان له من الشرع ما يبرره.. وينظر للمزيد من ذلك: (العواصم من القواصم) للقاضي ابن العربي.

وحسبنا أن نذكِّر بقوله رضي الله عنه فيما أخرجه أحمد في مسنده وقد نصحه عبيد الله بن عدي وهو خليفة للمسلمين – يعني بالهروب والاختباء ممن أحاطوا به -: "أما بعد، فإن الله عز وجل بعث محمدًا بالحق، فكنت ممن استجاب لله ولرسوله وآمن بما بُعث به صلى الله عليه وسلم، ثم هاجرتُ الهجرتين ونلتُ صهر رسول الله وبايعته، فوالله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله عز وجل، ثم أبو بكر مثله ثم عمر مثله ثم استُخلفتُ .. إلخ) .. وبما أورده أحمد والحاكم وصححه والترمذي وحسنه من قوله صلى الله عليه وسلم - وهو يذكر فتنة فقرَّبها فمر رجل مُتقنِّع – : (هذا يومئذ وأصحابه على الحق والهدى)، فقلت – يعني كعب بن مرة راوي الحديث – هذا يا رسول الله؟ وأقبلت بوجهه إليه، فقال: (هذا)، فإذا هو عثمان رضي الله عنه .

وبما قاله حين حوصر ومنعوا عنه الماء - وقد أشرف عليهم- : "أنشدكم الله ولا أنشد إلا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: ألستم تعلمون أن رسول الله قال: (من حفر رومة فله الجنة) فحفرتها؟!. ألستم تعلمون

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/ ١٥٥، ١٥٦وينظر ٣/ ٤٠٦، ٣٥/ ٥٦ وشرح سنن ابن ماجة١/ ٢٨٥ وسير أعلام النبلاء ١/ ٩٢ وما بعدها وتاريخ ابن عساكر ٥٩/ ١٤١ والشريعة للآجري ٨٧٨- ٩٠٩.

(2) وذلك فيما أخرجه مسلم والترمذي وأحمد من حديث أبي هريرة

أنه قال: (من جهز جيش العسرة فله الجنة؟) فجهزته، قال: - أبي عبد الرحمن السلمي راوي الأثر - : فصدقوه بما قال)(١) .. أراد أن يثني بذلك عزيمة من هموا بقتله من الخوارج، ومن هموا من الصحابة للدفاع عنه لئلا تراق بسببه نقطة دم واحدة.

قال ابن هبيرة: "في هذا الحديث ما يدل على فضل عثمان رضي الله عنه بتجهيز جيش العسرة، وحفر بئر رومة، وتصديق المسلمين له على ذلك وعلى ما وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثواب فعله ذلك، وفيه أيضًا جواز أن يستدفع الرجل شر الجاهلين عنه بذكر أعماله التي يوضح بها مقامه من الدين إذا كان يدفع به الأذى عنه" .

وأن نذكِّر كذلك بما أخرجه أحمد والترمذي وكذا البخاري في بابي المناقب (٣٦٩٨) والمغازي من حديث عثمان بن مَوْهَبٍ قال: جاء رجل – يعني من الثائرين على عثمان – من أهل مصر، وحج البيت فرأى قومًا جلوسًا فقال: مَن هؤلاء القوم؟ فقالوا: هؤلاء قريش، قال: فمن الشيخ فيهم؟ قالوا: عبد الله بن عمر، قال: يا ابن عمر إني سائلك عن شيء فحدثني، هل تعلم أن عثمان فرَّ يوم أحد؟ قال: نعم، قال: هل تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟ قال: نعم، قال: هل تعلم أنه تغيب عن بيعة الرضوان؟ قال: نعم، قال: الله أكبر، قال ابن عمر تعال أبيِّن لك:

أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له – إشارة إلى قول الله تعالى: {إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم عن الله غفور حليم} [آل عمران: ١٥٥]- وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله مريضة، فقال له صلى الله عليه وسلم: (إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه)، وأما تغيبه عن بيعة الرضوان، فلو كان أحد ببطن مكة أعز من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله عثمان – يعني: ليعلم قريشًا أنه إنما جاء معتمرا لا محاربًا وقد شاع ساعتها بين المسلمين أن عثمان قد قتل – وكانت بيعة الرضوان بعدما ذهب عثمان إلى مكة، فقال صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى: (هذه يد عثمان)(٢)، فضرب بها على يده فقال: (هذه لعثمان)، فقال ابن عمر للرجل: اذهب بها الآن معك"، يعني بهذا العذر المقرون بالجواب؛ لتقيم بها الحجج على قومك وما أكثرهم في زماننا .. والحق أن مناقبه رضوان الله عليه مما لا يأتي عليها الحصر.

ونعتقد كذلك: أن ما نشب بين عليٍّ ومعاوية وفريق كلٍّ في وقعة الجمل وصفين بعد مقتله، ما كان إلا بسبب اجتهادهم في مجرد مسألة فقهية كانت بالنسبة لهم محل خلاف؛ ألا وهي: كيفية القصاص من قتلة عثمان؛ ومتى؟، وما كان قط بسبب دنيا ولا عصبية ونحو ذلك، ولا كان بسبب نصب إمام غير عليّ، ولا كان معاوية يقول إنه الإمام دون عليٍّ، ولا تمت وقعة الجمل في الأساس عن اختيار من عليٍّ ولا من طلحة ولا من الزبير رضوان الله عليهم أجمعين، وانه إنما كان بسبب فعل ابن سبأ اليهودي ومن معه حين حرشوا بينهما واحتالوا لذلك .

وأن سيدنا عليٍّ بن أبي طالب وإن قاد أقرب الطائفتين إلى الحق، إلا أن سيدنا معاوية وطائفته كان متأوِّلا في قتاله إياه، وأن كلًّا كان يعتقد تصويب نفسه ويبغي نصرة الحق على ما يراه، وعليه فلا يجوز بسبب هذا – والحال هكذا – انتقاص أحد منهم ولا إخراجه من العدالة، وأن نستغفر للقتلى من كلا الفريقين .. وأن عائشة عليها الرضوان ما خرجت إلى البصرة إلا اجتهادًا لمصلحة المسلمين وللإصلاح بين الطائفتين "فإن الناس تعلقوا بها وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة ورجوا بركتها أن تخرج فتصلح بين الفريقين، وظنوا أن الناس يستحيون منها؛ فتأولت لخروجها"(٣).

يقول الحافظ ابن كثير صاحب البداية والنهاية في ترجمة سيدنا معاوية رضي الله عنه (٨/ ١٢٩): "ثم كان ما كان بينه وبين عليٍّ بعد مقتل عثمان على سبيل الاجتهاد والرأي .. وكان الحق والصواب مع عليٍّ،

---

(1) أخرجه البخاري تعليقًا في مناقب عثمان وقال الحافظ: وصله الدار قطني والإسماعيلي وغيرهما

(2) يعني: نيابة عنه؛ ولا شك أن يده خير من يد عثمان بل خير من كل يد كل أحد من المسلمين

(3) التحرير للطاهر ابن عاشور ٢٢/ ١٢

ومعاوية معذور عند جمهور العلماء سلفا وخلفًا، وقد شهدت الأحاديث الصحيحة بالإسلام للفريقين من الطرفين – أهل العراق وأهل الشام – كما ثبت في حديث مسلم (١٥٠): (تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين؛ يقتلها أولى الطائفتين إلى الحق)، فكانت المارقة – مارقة الخوارج – وقتلهم عليٌّ وأصحابه"، وفيه أعظم وأبلغ دليل على عدم خروج معاوية على عليٍّ رضي الله عنهما .

ولا ننسى – مع هذا ومع استحضار ما جاء في فضل الصحابة كتابًا وسنة دون ما استثناء – أن سيدنا معاوية ممن رضي الله عنهم ورضوا عنه بنص الآية والحديث، وهو كذلك من كتّاب الوحي ونقلة السنة، واللمز في حقه والقدح يعد لمزًا وقدحا في القرآن والسنة معًا لكونه – رضي الله عنه – ممن نقلاه إلينا، كما يعد أيضا تكذيبًا لله ولرسوله إذ قد رضيا عنه، يقول الإمام أحمد بن حنبل في كتاب (العقيدة) له: (من سب أصحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحدًا منهم أو تنقص أو طعن عليهم أو عرَّض بعيبهم أو عاب أحدًا منهم، فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف لا يُقبل الله صرفًا ولا عدلًا).

ويقول أبو زرعة الرازي ت٢٦٤: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم حق، والقرآن حق وما جاء به حق، وإنما أدي إلينا ذلك كله الصحابة، وهؤلاء يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة"(١)، وفي رواية عنه بلفظ: "وما أدى إلينا ذلك كله إلا الصحابة؛ فمن جرحهم إنما أراد إبطال الكتاب والسنة فيكون الجرح به أليق، والحكم عليه بالزندقة والضلال أقوم وأحق".

وقال ابن حزم ت٤٥٦: "والحاصل أنه لا يهجر الصحابة ويعاديهم، إلا عدو لله مبعدٌ من رحمة الله خبيث زنديق والله ولي التوفيق" .. وقال ابن تيمية ت٧٢٨ في الصارم المسلول نقلًا عن الإمام أحمد: "لا يجوز لأحد أن يذكر شيئًا من مساوئهم، ولا أن يطعن على أحد منهم بعيب أو نقص، فمن فعل ذلك وجب تأديبه"، وفي رواية للميموني عنه: "فاتهمه في إسلامه".

وقال السفاريني ت١١٨٨ في لوامع الأنوار ٢/ ٣٨٨ عن عموم الصحابة: "قد أثنى الله عليهم في عدة آيات من كتابه العزيز، على أنه لو لم يرد عن الله ولا عن رسوله - صلى الله عليه وسلم - فيهم شيء لأوجب الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الدين وقوة الإيمان واليقين: القطع بتعديلهم(٢) .. وإنهم أفضل جميع الأمة بعد نبيهم، هذا مذهب كافة الأمة ومن عليه المُعَوَّل من الأئمة، وأما من شذ من أهل الزيغ والابتداع ممن ضل وأضل فلا التفات إليهم ولا مُعَوَّل عليهم".

كما نعتقد أن الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة كانوا كذلك معذورين لاتباعهم النصوص في تجنب قتال الفتنة، وعليه فقد وجب علينا أن نترحم على الجميع وأن نحفظ مناقبهم وأن نعترف بسبقهم وأن ننشر فضائلهم عملًا بقول الله تعالى: {والذين جاءوا من بعدم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم} [الحشر: ١٠]، وأنهم جميعًا ممن بشرهم رسول الله بالجنة، وذلك في نحو ما أخرجه الترمذي بسند صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف (٢٩٤٦) .. ونجزم بأن القتال أو الاعتزال إنما كان فتنة وابتلاء للأمة كلها، أما لهم فالحكمة من ورائها رفع درجاتهم، وأما لنا ولمن بعدنا إلى يوم القيامة فقد أراد الله بها اختبار وامتحان قلوب عباده ليهلك من هلك عن بينة وليحيا من حي عن بينة.

كما نعتقد – مع كل ما جرى بينهم – حبهم جميعًا ولا نذكرهم إلا بخير ولا نفرط في حب أحد منهم فضلًا عن أن نبرأ منه .. ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم .. ونجزم بأن حبهم دين وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان .. ونوقن بأن "من طعن فيهم أو سبهم فقد خرج من الدين ومرق من ملة المسلمين، لأن الطعن لا يكون إلا من: اعتقاد مساوئهم، وإضمار الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم وما ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنائه عليهم وبيان فضائلهم ومناقبهم

(1) الكفاية في علم الرواية ص ٤٩، وينظر الإصابة لابن حجر ١/ ١٨
(2) فما بالك وقد ورد مع هذا بشأنهم ما ذكرنا ولا زلنا من المناقب والفضائل؟

وحبهم، ولأنهم أرضى الوسائل من المأثور والوسائط من المنقول، والطعن في الوسائط طعن في الأصل والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، وهذا ظاهر(١) لمن تدبره وسَلِم من النفاق ومن الزندقة والإلحاد في عقيدته"(٢).

ونعتقد كذلك أن كل ما جرى بينهم ما كان ليقدِّم مَن وليهم مِن التابعين وتابعيهم – مهما وصلوا من هدى وتقى – عليهم؛ أو على أحد منهم، فقد قيل لأحمد بن حنبل: "أيهما أفضل معاوية أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: معاوية أفضل، لسنا نقيس بأصحاب رسول الله أحدًا، قال صلى الله عليه وسلم: (خير الناس قرني الذي بعثت فيهم)" .. كما قيل له: "يا أبا عبد الله ما تقول فيما كان من علي ومعاوية رحمهما الله؟ لا: ما أقول فيهما إلا الحسنى)"(٣).

&&&&&&&&

(1) والغريب – رغم ظهور ذلك – أن يستمر الطعن في أمثال سيدنا عثمان وعمرو بن العاص ومعاوية وأبيه أبي سفيان من جهلة المسلمين ومدعي العلم؛ على الرغم من كثرة ما رُدَّ على هذه المطاعن وما ذكر في فضلهم .. ونذكر من هؤلاء ما صرح به المدعو (عدنان إبراهيم) بحق معاوية وعثمان رضي الله عنهما في مقطع فيديو له، وما صدر عن يوسف ندا – مفوض العلاقات الدولية بالجماعة سابقًا- في جريدة (المصريون) بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠٠٩ من دفاعه عن المذهب الشيعي وتأكيده على أن الخوض في عرض أم المؤمنين عائشة وسب كبار الصحابة هو من فروع الدين .. ومن قبل هؤلاء ما صدر عن البنا مؤسس جماعة الإخوان من سب لما كان عليه الصحابة في معتقد توحيد الصفات وقوله عنهم – كما في رسالة العقائد – بأنهم أشاعرة مفوضة وأن مذهبهم قائم على المغالاة والجمود، وأنه مذهب المشبهة، ومن ثم إعلانه بعدم القبول به.

وكذا من تولى كبره من أولئك المارقين؛ وهو (سيد قطب)، فقد أفرط في كتاباته بحق كل من ذكرنا من الصحابة الإجلاء، وأمعن في سبهم عنادًا وسعيًا لإرضاء الروافض سابي عرض رسول الله ولاعني أصحابه الأطهار الأبرار، ومن ذلك قوله في كتابه (كتب وشخصيات): "وحين يركن معاوية وزميله – يعني: عمرو بن العاص – إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك عليٌّ أن يتدلى إلى هذا الدرك الأسفل، فلا عجب ينجحان ويفشل"، وقوله بنفس المصدر: "لقد كان انتصار معاوية أكبر كارثة دهمت روح الإسلام التي لم تتمكن بعد من النفوس" .. وقوله – في أحد أعداد (مجلة المسلمون) العدد الثالث ١٣٧١ – عن سيدنا أبي سفيان يطعن في إسلامه ودخيلة قلبه: "أبو سفيان هو ذلك الرجل الذي لقي الإسلام منه والمسلمون ما حفلت به صفحات التاريخ، والذي لم يُسلِم إلا وقد تقررت غلبه الإسلام، فهو إسلام الشفة واللسان لا إيمان القلب والوجدان، وما نفذ الإسلام إلى قلب ذلك الرجل" .

وكذا قوله في كتابه (العدالة الاجتماعية) عن سيدنا عثمان – رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين – وعن الطعن في خلافته: "ونحن نميل إلى اعتبار خلافة علي رضي الله عنه، امدادًا طبيعيًا لخلافة الشيخين قبله، وأن عهد عثمان كان فجوة بينهما"، وقوله عقيب ذلك: "إن طبيعة عثمان الرخوة، وحدبه الشديد على أهله قد ساهم كلاهما في صدور تصرفات أنكرها الكثيرون من الصّحابة من حوله، وكانت لها معقبات كثيرة، وآثار في الفتنة التي عانى الإسلام منها كثيرًا"، وقوله: "ولقد كان الصحابة يرون هذا الانحراف عن روح الإسلام فيتداعون إلى المدينة لإنقاذ الإسلام، وإنقاذ الخليفة من المحنة، والخليفة في كبرته وهرمه لا يملك أمره من مروان، وإنه لمن الصعب أن نتهم روح الإسلام في نفس عثمان، ولكن من الصعب كذلك أن نعفيه من الخطأ الذي هو خطأ المصادفة السيئة في ولا يته الخلافة وهو شيخ موهون تحيط به حاشية سوء من أمية).. ونحن بدورنا لا ندري كيف بمسلم أن يرمي من ائتمنه الرسول على بنتيه فزوجه كلتاهما حتى لُقب بـ(ذي النورين)، بالانحراف عن روح الإسلام، ثم لم يكتفِ بهذا حتى جعل يصر على معاقبته بالانحراف عن روح الإسلام بقوله:- (ولكن من الصعب كذلك أن نعفيه من الخطأ ...)، بل وقوله في ختام مقالته في سب الصحابة الذين التفوا حول عثمان بقوله: (تحيط به حاشية سوء من أمية)؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!. .

وقال – جزاه الله بعدله – بنفس المصدر عن ثورة الخوارج على ذي النورين: "إن تلك الثورة في عمومها كانت أقرب إلى روح الإسلام واتجاهه من موقف عثمان"، {كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا}.

وإن مما يقضى منه العجب ما علم بالضرورة عن هذا القطب من: أنه ما كان يصلي الجمعة وما كان يرى مشروعيتها، ومن أن كتبه على حد قول القرضاوي "تنضح بتكفير المجتمع وإعلان الجهاد الهجومي على الناس كافة"، وأنه ما صغى لنصيحة الشيخ محمود شاكر وقد أمره بالكف عن منكراته تلك، فما كان من هذا الأفاك الأثيم إلا أن أعلن تمسكه بما هو عليه وبأنه يسعى لإعادة التاريخ الإسلامي من خلال لجنة كان هو عضوًا فيها .. والسؤال الذي يطرح نفسه: أيمثل هؤلاء يغتر شبابنا بسماعهم أو بقراءة كتبهم؛ وهو المدعوون عقيدةً لهجران أهل البدع ولعدم سماعهم وبالابتعاد عنهم، كونهم أشبه بالجرب المعدي، وبحق أمثالهم أفاد الإمام أحمد – كما في السنة للخلال – أن أهل السنة وأصحاب الحديث كانوا يجانبون أشباه هؤلاء القوم ولا يجالسونهم، ويبيِّنون أمرهم للناس؟.

(2) الكبائر للحافظ الذهبي ١٩٠

(3) السنة للخلال ٦٦٠، ٧١٣

المبحث الثاني
ما في اتباع الصحب الكرم من الأجر والفوز وصلاح الدين والدنيا والآخرة

هذا؛ والمتأمل لنصوص الكتاب والسنة، ولِمَا في اتباع الصحب الكرم من الأجر والفوز وصلاح الدين والدنيا والآخرة؛ يدرك أن في اتباعهم:

١- تحقق كمال الإيمان وتمامه والاهتداء إلى الحق المبين وسلوك الطريق المستقيم:

وإنما يظهر ذلك في قول الله تعالى: {والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقًا لهم مغفرةٌ ورزق كريم} [الأنفال: ٧٤]، يقول السعدي في تفسير هذه الآية وفي علة أحقية السابقين للإيمان: "إنهم جمعوا بين الإسلام والإيمان، بين الأعمال الباطنة والأعمال الظاهرة، بين العلم والعمل، بين أداء حقوق الله وحقوق عباده .. وأنه ينبغي للعبد أن يتعاهد إيمانه وينميه، وإن أولى ما يحصل به ذلك: تدبر كتاب الله تعالى والتأمل لمعانيه .. كما دل – ما ذكره الله من ثواب – على أن من لم يصل إلى درجتهم في الإيمان – وإن دخل الجنة – فلن ينال ما نالوا من كرامة الله التامة".

في إشارة إلى ضرورة أن يجتهد الإنسان في الوصول إلى منزلتهم في الإيمان ما وسعه الجهد؛ حتى ينال ما نالوه من المغفرة والرزق الكريم ورفيع الدرجات، نسأل الله أن يبلغنا ذلك وأن يجعلنا من أهله وأن يحشرنا في زمرتهم في أعلى عليين.

وفي تفسيره لقول الله تعالى بعد ثناء عاطر على المهاجرين والأنصار: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم} [الحجرات: ١٠]، يقول – عليه رحمة الله -: "وَصَفَ الله مَن بعد الصحابة بالإيمان؛ لأن قولهم: {سبقونا بالإيمان} دليل على المشاركة فيه، وأنهم تابعون للصحابة في عقائد الإيمان وأصوله، وهم أهل السنة والجماعة الذين لا يَصْدُق هذا الوصف التام إلا عليهم"، فوجب من ثم اتباعهم واقتفاء أثرهم والتزام معتقدهم.

٢- الفوز برضوان الله والجنة، والنجاة من عذاب الآخرة:

على ما دل عليه قول الله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا ذلك الفوز العظيم} [التوبة: ١٠٠]، وعلى ما مر بنا في تفسير قوله تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرًا} [النساء: ١١٥].

لأجل ذا كانوا هم الفرقة الناجية، ولا سبيل لنا إليهم ولا إلى ما صاروا إليه من كونهم كذلك، إلا باتباعهم والسير على هداهم، يقول ابن كثير في تفسير آية التوبة: "فيا ويل من أبغضهم أو سبهم أو أبغض أو سب بعضهم ولاسيما سيد الصحابة بعد الرسول وخيرهم وأفضلهم – يعني: الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه – فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويبغضونهم ويسبونهم – عياذًا بالله من ذلك – وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن إذ يسبون من رضي الله عنهم؟ وأما أهل السنة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه ويسبون من سبه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدون، ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون"إ. هـ.

٣- مصاحبتهم في أعلى عليين إذ المرء مع من أحب:

وقد جاء في هذا ما يقطع الشك باليقين، وذلك فيما رواه الشيخان من حديث أنس، وفيه أن رجلًا سأل رسول الله ﷺ متى الساعة؟ قال: (وما أعددت لها؟)، قال: لا شيء إلا أني أحب الله ورسوله، قال: (أنت مع من أحببت)، قال أنس: فما فرحنا بشيء فرحنا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (أنت مع من أحببت)، قال

أنس: فأنا أحب النبي وأبا بكر وعمر – رضي الله عنهما – وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم وإن لم أعمل بمثل أعمالهم.

٤- في اتباعهم الأمن والسلامة من فتن وبلاءات وخزي الدنيا:

ويؤخذ هذا من حديث بردة عن أبيه، وقد مرَّ؛ وفيه: (وأصحابي أمَنَةٌ لأمتي)، ويفاد منه أن اتباع الصحابة للقرآن والسنة في فهمهم، تحصين من بدع شياطين الإنس والجن الذين يبغون الفتنة ويبتغون تأويل ما تشابه ليفسدوا مراد الله ورسوله، فكان فهم الصحابة حرزًا من الشر وأسبابه .

وقد روى القرطبي في تفسيره لقول الله تعالى: {والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان} [الحشر: ١٠] عن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أن نفرًا من أهل العراق سبوا أبا بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم – فقال لهم: (أمن المهاجرين أنتم؟)، قالوا: لا، (أفمن الذين تبوؤوا الدار والإيمان؟)، قالوا: لا، قال: قد تبرأتم من هذين الفريقين، أنا أشهد أنكم لستم من الذين قال الله عز وجل: {والذين جاءوا من بعدهم}، قوموا عني قد فعل الله بكم وفعل، يدعو عليهم.

كما وصل الأمر بالإمام مالك لأن يستنبط من الآية حرمان مثل هؤلاء من الفيء، وذلك قوله: (من كان يبغض أحدًا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أو كان في قلبه عليهم غلٌّ، فليس له حق في فيء المسلمين)، وحسبهم هذا في الدنيا عارا وخزيًا، قال الشَّعبي فيما نقله عنه أيضًا القرطبي:

(تفاضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلة، سئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ فقالوا: أصحاب موسى، وسئلت النصارى من خير أهل ملتكم؟؛ فقالوا: أصحاب عيسى، وسئلت الرافضة: من شر ملتكم؟؛ فقالوا: أصحاب محمد، أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم، فالسيف عليهم مسلول إلى يوم القيامة لا تقوم لهم راية، ولا تثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة، كلما أوقدوا نارًا للحرب أطفأها الله بسفك دمائهم وإدحاض حجتهم – أعاذنا الله وإياكم من الأهواء المضلة والمذاهب الرديّة).

ومما يقضى منه العجب: أن قومًا أمرنا الله بالدعاء والاستغفار لهم؛ أن نجد في زماننا من يتقرب إلى الله بلعنهم والدعاء عليهم، إن ذلك – وأيمُ الله - لمن أشد العجب، وهو مما دعا أم المؤمنين عائشة لأن تعجب هي الأخرى وتقول فيما أورده مسلم ٣٠٢٢ من حديث عروة بن الزبير: (يا ابن أختي: أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي فسبُّوهم)، وحق لعلي بن الحسين بن عليّ – وهو واحد من آل بيت النبوة – أن يدعو عليهم، كما حق للشعبي ولمالك أن يقولا فيمن كان هذا حاله ما سبق أن أوردته لهما من خزايا الدنيا وبلاءها.

٥- في اتباعهم القوة والوحدة والمنعة والخروج من أي نزاع والحسم له:

ولا أدل على ذلك مما ورد في حديث العرباض وفيه: (إنه من يعش بعدي فسيرى اختلافًا)، فلقد شخَّص النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث لنا ولسائر أمته إلى يوم القيامة الداء، ووصف لنا ولها الدواء، وإنما يتمثل هذا وذاك في: تشرذم الأمة وتفكك أوصالها وعدم جمعها على كلمة سواء، وفي جمع هذا الشتات ولمَّ هذا الشعث على ما كان عليه سلفها الصالح، وأنه بقدر الاتباع والاقتراب لما كانوا عليه، يكون الحسم والقطع لكل ما شقيت ولا زالت بسببه الأمة، وبقدر الافتراق والابتعاد يكون الانتكاس والانغماس في جلب أسباب الشقاء والضنك والتعاسة، والأمر قبل هذا وبعده في يدها فهي التي تقرر ما إذا أرادت لنفسها القوة والوفاق؛ والأمن والأمان؛ والوداد والاتحاد، أم لم تُرِد لنفسها كل ذلك.

٦- في اتباع طريقهم الحفاظ على الدين على ما هو عليه دون ما زيادة أو نقصان والنجاة من المبتدعات ومحدثات الأمور:

وفي حديث العرباض بن سارية الذي أخرجه غير واحد من أصحاب السنن، يقول رضي الله عنه: وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله! كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: (أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن تأمَّر عليكم عبد حبشي؛ فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي،

عَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل بدعة ضلالة)(١) وفي لفظ لأبي داود: (وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة).

ومعلوم أن ما كان عليه الخلفاء الراشدون من أصول وفروع؛ هو ما كان عليه سائر الصحب الكرام، فما كان لخلفاء رسول الله أن يقطعوا أمرًا دونهم، وما كان لهم أن يستأثروا بشيء دون الرجوع إليهم، وقد كان صلاح ولاة أول هذه الأمة مرهون بعد صلاحهم باتخاذهم أمناء؛ يُخلصون النصح لهم ولها ويمحضونه لله ويُصلحون ما أفسد الناس، ليحافظوا على الدين غضا طريًا دون ما تبديل أو تغيير وليكونوا للجميع طوق نجاة من الوقوع في الشبهات والعدول عما شرع الله لعباده، ومعلوم أن آخر هذه الأمة لا ينصلح إلا بما صلح بها أولها.. ولا يصدنك عن ذلك ما جرى بينهم، فإنها الفتنة والابتلاء اللذان هما سنة الحياة، والأمر فيها هو ما ذكرنا آنفًا.

٧- في الثبات على ما كانوا عليه؛ النصرُ والتأييدُ والتمكين:

وهذا أمر في غاية الوضوح وهو كذلك بادٍ لكل ذي عينين، وهل أحد ينكر ما كانوا عليه وما أحرزوه في فترة وجيزة من فتوح وإظهار لدين الله على الدين كله ولو كره المشركون؟، وإنما يرجع سر ذلك إلى أنهم استمدوا العون من الله؛ بعد أن أخذوا بالأسباب وأعدوا لأعدائهم ما استطاعوا من قوة، وبعد أن اتقوا من المعاصي ومن التفريط في شرائع الله وأحكام دينه ما لم نستطع نحن أن نتقيه، فكان لهم ما كان .. وفيما رواه الشيخان(٢) من حديث أبي سعيد الخدري يقول صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى: (يأتي على الناس زمان فيغزو فِئام من الناس فيقولون: فيكم مَن صاحَب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟؛ فيقولون لهم: نعم، فيفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال لهم: فيكم من صاحب أصحاب رسول الله؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم، ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول الله؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم).

وفيه ما يدل على أن الكَرَّة على الأعداء وتحقيق الغلبة والظفر والتمكين، إنما يكون بقدر التمسك بما كانوا عليه من الهدى ودين الحق، والعكس صحيح.. وفي وصية أبي بكر لعمرو بن العاص وجنوده ما يؤكد ذلك، فقد جاء فيها بعد أن وجهه أبو بكر إلى فلسطين وسلم له الراية: "واعلم يا عمرو أن معك المهاجرين والأنصار من أهل بدر، فأكرِمهم واعرِف حقهم، ولا تتطاول عليهم بسلطانك، ولا تداخلك نجدة الشيطان، فتقول إنما ولّانِي أبو بكر لأني خيرهم؛ وإياك وخداع النفس، وكن كأحدهم وشاورهم فيما تريد من أمرك.. وأعرض عن زهرة الدنيا حتى تلتقي بمن مضى من سلفك، وكن من الأئمة الممدوحين في القرآن إذ يقول الله تعالى: {وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين} [الأنبياء: ٧٣].. وكان أبو بكر قد أنفذ الجيوش نحو الشمال عقب تجمعهم بالمدينة بعد أن عقد الأولية لأربعة من الأمراء، هم: أبو عبيدة بن الجراح وعمرو بن العاص ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة(٣).

---

(1) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجة (٤٤) وأحمد (٤: ١٢٦، ١٢٧ .. والحديث من جوامع كلمه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وقد كان من عادته أنه كان يعظ أصحابه ويتخولهم بالموعظة بين وقت وآخر، وكان مما وعظهم به هذه الموعظة المتصفة بكونها بليغة، وكونها وجلت منها القلوب، وكونها ذرفت منها العيون، والموعظة هي الكلام الذي فيه ترغيب وترهيب، ويكون فيه ترقيق للقلب وتخويف وزجر، فيؤثر ذلك في القلب فيوجل خوفا وفرقًا من الله، وفي العين فتدمع

(2) البخاري ٣٦٤٩، ومسلم ٢٥٣٢

(3) كما جاء في واحدة من وصايا عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص وجنوده ما نصه: "وآمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراسًا من المعاصي منكم من عدوكم، فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم، وإنما يُنصر المسلمون بمعصية عدوهم لله، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة، لأن عددنا ليس كعددهم، وعدتنا ليست كعدتهم، فإذا استوينا في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوة، وإلا ننصر عليهم بفضلنا ولن نغلبهم بقوتنا، واعلموا أن عليكم في سيركم حفظة من الله يعلمون ما تفعلون فاستحيوا منهم، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله، ولا تقولوا: إن عدونا شرٌّ منا ولن يُسلط علينا وإن أسأنا، فرُبَّ قوم سُلِّط عليهم شَرٌّ منهم، كما سُلِّط على بني اسرائيل - لما عملوا بمساخط الله- كفرةُ المجوس فجاسوا خلال الديار، وكان وعدًا مفعولًا، واسألوا الله العون على أنفسكم، كما تسألونه النصر على أعدائكم"

وفي كتاب السنة لعبد الله بن أحمد (٧٦٦) وجامع بيان العلم لابن عبد البر (ص٤٨٣) يقول عمر بن عبد العزيز فيما رواه عنه مالك بن أنس: (سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمور من بعده سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله، من عمل بها هُدِي، ومن استنصر بها منصور، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين وولّاه الله ما تولى).

ولأجل كل ما سبق كان الصحابة ومن تبعهم بإحسان – دون سواهم – هم أولى من يؤخذ عنهم هذا الدين، وهم آمن الناس عليه، وأحفظ الناس لبيضته، وأجدر الناس بحمله إلينا، وأكثر الناس علمًا به وعملًا له.. وهنا يسهل الجواب عن السؤال: عمن – في زماننا – نأخذ ديننا؟

&&&&&&&

الفصل الثاني
ديننا .. عمن نأخذه؟!

والجواب ببساطة شديدة: عن الأكابر لا الأصاغر .. وتبقى بقية السؤال من هم الأكابر والأصاغر؟ .. وهنا يأتي الجواب على لسان الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام وعلى ألسنة أئمة أهل السنة، تمامًا على نحو ما جاء بحق من نقلوا لنا الإسلام غضًا وكان اتباعهم والأخذ عنهم من أوجب الواجبات وأفرض الفرائض، إذ هم ومن تبعهم بإحسانٍ: الأكابر بلا نزاع كما ألمحت إليه السنة المطهرة، بينا الأصاغر سواهم من أهل البدع والأهواء، وهم من كانوا شؤمًا على أمة الإسلام وعلامة على قرب قيام الساعة التي لا تقوم إلا على شرار الخلق، ومن جاء النهي عن الأخذ عنهم صراحة أيضًا في السنة المطهرة.

وذلك فيما أخرجه ابن المبارك واللالكائي في (شرح اعتقاد أهل السنة) وغيرها من طريق أبي أمية الجُمحي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه: "إن من أشراط الساعة أن يلتمس العلم عند الأصاغر"(١)، وفي زيادة لابن المبارك: (الأصاغر: أهل البدع)، قال الألباني: "وهذا إسناد جيد لأن حديث ابن لهيعة صحيح إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه وابن المبارك منهم"(٢) .. وإنما دعانا للكلام عنهم واختصاصهم هنا بالذكر وتسليط الضوء عليهم لما عمت به البلوى، ولما ابتلينا به مِن الأئمة المضلين ومَن تزيُّوا بزي العلماء وما هم منهم من قليل ولا كثير.. وما أكثرهم في زماننا!.

المبحث الأول: التعريف بأصاغر أهل العلم وأكابرهم .. وواجبنا تجاه هؤلاء وأولئك

يقول فضيلة الشيخ د. سعيد بن سالم الدرمكي بعد حمد الله والثناء عليه .. "إنه وفي خضم الفتن المتلاطمة برز في الساحة جملة من المنتفعين لبسوا لباس الدين، وركبوا مطية الدعوة والجهاد، فاغتر بهم العامة، وهم في الحقيقة دعاة ضلالة، تطاولوا على الشرع رغم أنهم أصاغر، وافتروا على نصوصه بعقولهم القاصرة، وسوء نواياهم الخبيثة، وقد حذر مِنهم نبينا صلى الله عليه وسلم ومِن طلب العلم على أيديهم"، وطفق من خلال مقالة كتبها بهذا الخصوص يبين حقيقتهم وصفاتهم وطريقة استدلالهم بالنصوص التي يموهون بها على الناس سوء طريقتهم، ودورهم في إثارة الفتن .. قائلًا:

= الأصاغر .. (حقيقتهم - صفاتهم - موقفهم من الاستدلال بالنصوص)

"الأصاغر؛ هم: أهل البدع والأهواء الذين حذرنا منهم النبي صلى الله عليه وسلم.. فقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (لا يزال الناس مشتملين بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ومن أكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم، وتفرقت أهواؤهم؛ هلكوا)، ورواه أبو نعيم في (الحلية)، بلفظ: (لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من علمائهم وكبرائهم وذوي أسنانهم، فإذا أتاهم العلم عن صغارهم وسفهائهم؛ فقد هلكوا)".

واستطر يقول: "وليس المقصود بالأصاغر صغار السن ممن تلقوا العلم والدين على العلماء الكبار ، فلقد سئل عبد الله بن المبارك مَنِ الْأَصاغِرُ؟ فقَالَ: (الَّذِين يقُولُون برأْيهِمْ، فَأَمَّا صغِيرٌ يَرْوِي عَنْ كَبِيرٍ؛ فَلَيْسَ بِصَغِيرٍ).

---

1 قال الألباني في السلسلة الصحيحة ٢/ ٣١٦: "أخرجه ابن المبارك في (الزهد ٦١) وعنه أبو عمرو الداني في (الفتن ٢/ ٦٢) واللالكائي في (شرح أصول السنة ١/ ٢٣٠)، والطبراني في (الكبير) وعنه الحافظ عبد الغني المقدسي في(العلم) وابن مندة في (المعرفة) عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن أبي أمية الجمحي

2 وعليه فما نقله المناوي عن الهيثمي أنه أعله بقوله: (فيه ابن لهيعة ضعيف)؛ ليس بجيد، ولذلك قال الحافظ المقدسي عقبه: (وإسناده حسن).. ورواه الهروي في (ذم الكلام) من هذا الوجه مرفوعا، وعن ابن مسعود موقوفا عليه؛ وكذا رواه اللالكائي عنه، وهو شاهد قوي لأنه لا يقال بالرأي

قال إبراهيم الحربي رحمه الله (ت٢٨٥هـ): (الصغير إذا أخذ بقول رسول الله والصحابة والتابعين فهو كبير، والشيخ الكبير إن ترك السنن فهو صغير).. وكان الإمام أبو عمر ابن عبد البر المالكي ت٤٦٣هـ قد بوب في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) فقال: (بابٌ، حال العلم إذا كان عند الفسّاق والأرذال) ص٢٢٢، ثم قال رحمه الله: (وقال بعض أهل العلم: إن الصغير المذكور في الحديث إنما يراد به الذي يُستفتى ولا علم عنده، وإن الكبير هو العالم في أي شيء كان، وقالوا: الجاهل صغير وإن كان شيخًا، والعالم كبير وإن كان حَدَثًا)".

إلى أن قال: "ومما يدل على أن الأصاغر من لا علم عنده ما ذكره عبد الرزاق وغيره، عن معمر، عن الزهري قال: "كان مجلس عمر مكتظًا بالقراء شبابًا وكهولًا، فربما استشارهم ويقول: لا يمنع أحدكم حداثة سنه أن يشير برأيه، فإن العلم ليس على حداثة السن وقدمه؛ ولكن الله يضعه حيث يشاء".

ومما جاء في الآثار من ذلك أن الصحابي حكيم بن حزام رضي الله عنه وكان من أشراف قريش، كان يطلب العلم عند الصحابي معاذ بن جبل رغم أنه كان اكبر منه بخمسين سنة، فقيل له: أنت تتعلم على يد هذا الغلام؟! فقال: إنما أهلكنا التكبر)(١) .. ما يعني: أن عدم طلب العلم عن صغار السن العاملين بالسنة يعد نوعًا من التكبر الذي يأثم صاحبه، وأن العبرة ليست بكبر سن أو صغره.

وإنما تكمن خطورة هؤلاء الأصاغر والأقزام – أهل البدع والأهواء – في أنهم تجنوا على الشريعة بجهلهم، فاعتدوا على النصوص الشرعية، وحرَّفوا معاني الاستدلال بها لصالح أهوائهم وأغراضهم الخاصة، ووضعوا قواعد تخدم استنباطاتهم خالفوا بها طريقة أهل العلم.. ولذلك حذرنا الله منهم، وحذرنا منهم رسوله صلى الله عليه وسلم.

فقد روى البخاري ومسلم حديث حذيفة المشهور وفيه سؤاله رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: (فهل بعد ذلك الخير من شرٍّ؟)؛ قال: (نعم، دعاة على أبواب جهنم؛ من أجابهم إليها قذفوه فيها)، قلت: يا رسول الله؛ صفهم لنا، فقال: (هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا).. قال ابن حجر: (أي من قومنا ومن أهل لساننا وملتنا، وقوله (على أبواب جهنم): أطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول إليه حالهم.

وروى الترمذي عنْ ثَوْبانَ قَالَ: قَال رسولُ اللَّه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ"، وقد فسر أهل العلم (الأئمة المضلين) بـ: (الداعين إلى البدع والفسق والفجور)(٢).. وفي زمان الفتن يكثر خروج الأصاغر الذين يلبسون لباس العلم، ويركبون مطية الدين لأجل الوصول إلى مآربهم الخاصة.. وروى مسلم: عَنْ أَبِي هرِيْرَةَ: أَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (سيكون من أمتي دجالون كذابون، يأتونكم ببدع من الحديث لم تسمعوه أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم لا يفتنونكم).. وكما ترى فالأمر حاصل كما أخبر صلى الله عليه وسلم، وقد تهيأت أسبابه.

= من أهم أسباب خروج الأصاغر وتمكنهم في زماننا

١ – موت العلماء الكبار، فتخلوا الساحة لهم فينشطون.. عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قَالَ: سمِعْتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبق عالمًا.. الحديث) وسيأتي ذكره كاملًا .. وعن ابن مسعود – رضي الله عنه – قال: (لا يأتي عليكم زمان إلا وهو شر من الذي قبله، أما إني لا أقول أمير خير من أمير ولا عام أخصب من عام، ولكن فقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفًا ويجيء قوم يقيسون الأمور برأيهم) وفي رواية: (ولكن بذهاب العلماء، ثم يُحدث قوم فيفتون في الأمور برأيهم فيثلمون الإسلام ويهدمونه).

وتأملوا زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر وأول خلافة عثمان رضي الله عنهم لم يكن لهم ظهور، وأي ظهور لهم أو رأي يخالف الشرع يُجتث من أصله مباشرة.. ومن الأمثلة على ذلك

---

1 كذا ذكره ابن مفلح في الآداب الشرعية ٢/ ٢١٥

2 ينظر عون المعبود وتحفة الأحوذي

قصة صَبِيغ مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فعن سليمان بن يسار أن رجلا يقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن فأرسل إليه عمر وقد أعدَّ له عراجين النخل، فقال من أنت؟، قال: أنا عبد الله صبيغ فأخذ عرجونًا فضربه وقال: (وأنا عبد الله عمر) فجعل يضربه حتى دمي رأسه فقال: (يا أمير المؤمنين حسبك قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي)(١).

وكذلك ما رواه مسلم عن يحيى بن يَعمُر قال: كان أول من تكلم في القدر بالبصرة: مَعْبدٌ الجُهَني، فانطلقت انا وحُميد بن عبد الرحمن الحميري حاجَيْن أو معتمرَيْن، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفِّق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلًا المسجد، فاكتنفته انا وصاحبي؛ أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت ان صاحبي سيَكِلُ الكلام إليَّ؛ فقلت: يا ابا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناسٌ يقرءون القرآن ويَتَقفَرُون العلم – وذكر من شأنهم – وأنهم يزعمون أن لا قدَر وأن الأمر أُنُفٌ .. قال: (فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني برئ منهم وأنهم بُراء مني، والذي يَحلف به عبد الله بن عمر لو ان لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قَبِل الله منه حتى يؤمن بالقدر).

٢ –فشو الجهل بين الناس، وهذا السبب نتيجة للسبب السابق، فيمجدون الأصاغر، وقد جاء في قوله عليه الصلاة والسلام: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذ لم يُبق عالمًا؛ اتخذ الناس رءوسا جُهالًا، فسُئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا)(٢).. وربما كان ذلك ناتجا عن حسن قصد ونية، فالناس يحبون الدين، فإذا سمعوا من يذكر قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم انجذبوا إليه.. والإعلام له دور كبير جدا في شهرة أمثال هؤلاء الأصاغر بين الناس، وبسبب إقبال الناس على الإعلام زاد الإقبال على الأصاغر والتعلق بهم.

٣ – حب الظهور والشهرة والمخالفة، فيحملهم ذلك على التصدر ومخالفة المعلوم من الدين على طريقة (خالف تُعرف) .. وبحق من كان أمره كذلك؛ روى عبد الرزاق في مصنفه وأبو داود عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: (تكون فتن يكثر فيها المال؛ ويُفتح القرآن حتى يقرأه الرجل والمرأة والكبير والصغير والمؤمن والمنافق، ويقرأه الرجل فلا يُتَّبعُ، فيقول: والله لأقرأنه علانية؛ فلا يتَّبعُه أحد، فيقول: قد قرأته علانية فلا أراهم يتَّبعوني، فيتخذ مسجدًا فيبتدع فيه قولًا أو حديثًا ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكلُّ ما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله فإياكم وإياه، فإنه بدعة وضلالة).

٤ – الإعلام والانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي على اختلاف أنواعها، فقد سهلت ظهور أمثال هؤلاء الأصاغر، وسهلت متابعة الناس لهم ولآرائهم الفاسدة.

٥ – رغبة الناس عن تعلم الأحكام الشرعية كالعقيدة وأحكام العبادات، والإقبال على القصاصين والوعاظ ومفسري الأحلام، وغالب من سلك هذا المسلك إنما هم من الأصاغر.. ومصداقه قوله صلى الله عليه وسلم(٣): (القُصّاص ثلاثة : أمير أو مأمور أو مُخْتال)، وفي رواية(٤) بلفظ: (لا يقص على الناس إلا أمير أو مأمور أو مُراءٍ) .

قال عبد الله بن عمر: (لم يكن يُقص في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر، ولا عمر، ولا عثمان، إنما كان القصص في زمن الفتنة) وفي رواية: (وإنما هو شيء أحدث بعدما وقعت الفتنة).

عن عمرو بن دينار، أن تميمًا الداري استأذن عمر في القصص، فأبى أن يأذن له، ثم استأذنه فأبى أن يأذن له، ثم استأذنه فقال: (إن شئت) وأشار بيده، يعني: الذبح.

وبسبب القصص وإقبال الناس على القاصّ يَحدث الغرور في نفس القاصّ فيغتر في نفسه ويظن أنه على حق، روى أحمد في المسند عن الحارث بن معاوية الكندي أنه ركب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن

---

(1) رواها مالك بن أنس وعبد الرزاق في المصنف وغيرهما
(2) متفقٌ عَلَيْهِ
(3) فيما رواه أحمد (٢٤٠٠١) وأبو داود (٣٦٦٥) من حديث عوف بن مالك
(4) أخرجها ابن ماجة في صحيحه للألباني (٣٠٣٧ من حديث عبد الله بن عمر

ثلاث خلال.. قال: فقدِم المدينة فسأله عمر؛ (ما أقدمك؟)، قال: لأسألك عن ثلاث خلال، قال: (وما هن؟) .. فذكر القصص، وقال: فإنهم أرادوني على القصص، فقال: ما شئت.. كأنه كره ان يمنعه، قال: إنما أردت أن انتهيَ إلى قولكَ، قال: (أخشى عليك أن تَقُصَّ فترتفع حتى يُخيَّلَ إليك أنك فوقهم بمنزلة الثريا، فيضعك الله تحت أقدامهم يوم القيامة بقدْر ذلك)

= طريقة الأصاغر – أهل الأهواء والبدع – مع نصوص الشرع وفهمها

على أن الأصل في المسلم أن يستسلم وينقاد لأمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم قال تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول} [النساء: ٥٩]، وهذا يعني: أن يفهم المسلم نصوص الشرع على وفق مراد الله ورسوله، وبفهم سلف هذه الأمة إذ هو المعْتَبرُ في معرفة مراد الله ورسوله، وسبب ذلك يرجع إلى أن الله قد زكى هذا الفهم وأحال عليه، وكذا رسوله صلى الله عليه وسلم.

فمن كتاب الله، قوله تعالى: {ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرًا} [النساء: ١١٥] .. ومن السنة المطهرة: قوله عليه الصلاة والسلام: (.. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ)، وقوله: (وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة)، قالوا: من هي يا رسول الله؟، قال: (ما أنا عليه اليوم وأصحابي) .. وقوله: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)

وأما الأصاغر الذين حذرنا النبي صلى الله عليه وسلم منهم؛ فلهم موقف آخر من النص الشرعي وإن كانوا في الظاهر متمسكين وقائلين به ويغتر بهم العامة، فقد جعلوا النص الشرعي تابعًا لهم ولآرائهم وأهوائهم، فإذا جاء النص موافقًا لما معهم ذكروه اعتضادا لا اعتمادًا، وإذا خالف النص ما هم عليهم حرَّفوا معناه بمعاول التأويل.

وقد ذم الله هذا المسلك فقال تعالى: {أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون} [البقرة: ٤٤]، وفي وصية عمر بن عبد العزيز لابنه قال له: (ولا تكن ممن يقبله إذا وافق هواه، ويدعه إذا خالف هواه، فإذا أنت لم تُؤجر فيما قَبِلت منه، ولم تنج من الإثم فيما دَفعتَ منه إذا خالفك).

والإمام الأوزاعي رحمه الله شدد في الإنكار على فعل ذلك بنصوص الشرع فقال في معرض رده عليهم: (وما رَأيُ امريءٍ في أمر بلغة فيه عن النبي إلا اتباعه، ولو لم يكن فيه عن رسول الله وقال فيه أصحابه من بعده؛ كانوا أولى فيه بالحق منا، لأن الله أثنى على من بعدهم باتباعهم إياهم فقال: {والذين اتبعوهم بإحسان}، فقلتم أنتم: (لا، بل نعرضها على رأينا في الكتاب فما وافقه منه صدَّقناه وما خالفه تركناه.. وتلك غاية كل مُحْدِث في الإسلام؛ ردُّ ما خالف رأيه من السنة)(١).

ونذكر من مواقف الأصاغر تجاه النصوص الشرعية:

أ= ترك المحكم واتباع المتشابه، وعدم رد المتشابه إلى المحكم، قال تعالى في بيان وصفهم: {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب} [آل عمران: ٧]

فأخبر الله سبحانه عن سوء مقصدهم باتباعهم المتشابه وتركهم المحكم؛ وهو: إرادة الفتنة، وذلك بسبب الزيغ والانحراف الواقع في قلوبهم.. روى البخاري ومسلم عن عَائِشَة رضي الله عنها، قَالَتْ: تَلاَ رسولُ الله

(1) والأوزاعي هو الإمام الفقيه الثقة الجليل أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو، كان أعلم أهل الشام في زمانه.. تقريب التهذيب لابن حجر ١/ ٤٩٣ العلو ١٠٢

صلى الله عليه وسلم هذه الآية إِلَى قَوْلِهِ: {أُولو الأَلْبابِ}؛ ثم قال: (فإذا رأَيْتِ الَذين يتَبِعونَ مَا تَشابهَ منه فأُولئك الذِين سَمّى اللهُ فَاحذَروهم).

قال الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ({فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} أي: ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل { فَيتَّبِعونَ مَا تَشَابهَ مِنْهُ} أي: إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرّفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، وينزلوه عليها، لاحتمال لفظه لما يصرفونه فأما المحكم فلا نصيب لهم فيه؛ لأنه دامغ لهم وحجة عليهم، ولهذا قال: {ابْتغاءَ الْفتْنَةِ} أي: الإضلال لأتباعهم، إيهامًا لهم أنهم يحتجون على بدعتهم بالقرآن، وهذا حجة عليهم لا لهم).. وقال الشوكاني في تفسير قوله تعالى: {وابْتغاءَ تَأْوِيلِهِ} (أي: يتعلقون بالمتشابه من الكتاب، فيشككون به على المؤمنين، ويجعلونه دليلا على ما هم فيه من البدع المائلة عن الحق)"..
وسيأتي الكلام عن معتقد أهل السنة في المحكم والمتشابه إبان حديثنا معتقد أ.البنا في صفات الله تعالى.

ب= "أنهم يعتقدون ويؤصلون ثم يستدلون، فيطوِّعون نصوص الشرع لإثبات ما قرروه من أفكار واعتقادات .. قال النخعي – رحمه الله – في وصف حالهم : (دقَّقوا قولا واخترعوا دينًا من قِبَلِ أنفسهم، ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالوا: هذا هو الحق وما خالفه باطل).

وهنا يظهر الفرق بين أهل الاتباع والحق؛ وأهل الباطل والهوى، فالسني: منطلقه النص الشرعي إذ طَلَبه ليستهدي به، أما أهل الأهواء: فإنما طلبوا النص ليقووا به بدعتهم ورأيهم وباطلهم.. وهو ما عبَّر عنه وكيع بن الجراح بقوله: (مَن طلب الحديث كما جاء فهو صاحب سنة، ومَن طلبه ليقوِّي به رأيه فهو صاحب بدعة).. قال ابن تيمية في بيان طريقتهم: (وطريق أهل الضلال والبدع بالعكس يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل ويجعلون ما قاله الله ورسوله تبعًا لهم فيردونهما بالتأويل والتحريف إلى معانيهم)(١).

جـ= أنهم يكتمون النصوص الشرعية الصحيحة التي تخالف مذاهبهم، وما لا يستطيعون كتمه وإخفاءه إما أن يضعفوا إسناده أو يحرفوا معناه بما يخدم عقائدهم المنحرفة.. يقول ابن تيمية في وصف حالهم: (فلا تجد قط مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها ويبغض من يفعل ذلك كما قال بعض السلف ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الحديث من قلبه)..
وقال ابن القيم: (فسبحان الله!؛ كم من حزازة في نفوس كثير من الناس من كثير من النصوص وبِودِّهم أن لو لم تردا!، وكم من حرارة في أكبادهم منها!، وكم من شجى في حلوقهم منها ومن موردها!، ستبدو لهم تلك السرائر بالذي يسوء ويخزي يوم تبلى السرائر)(٢).

ولقد بلغ الأمر ببعض هؤلاء لأن يقع منه ما رواه البخاري -رحمه الله- في كتاب خلق أفعال العباد بسنده، فقد ذكر أن جهما قرأ في المصحف، فلما أتى على هذه الآية {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرشِ اسْتَوَى} قال: (والله لو قدرت لحككتها من المصحف).

ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك: ما وقع من خوارج الزمان، فقد روى مسلم من حديث حذيفة رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: (يكونُ بَعدى أَئِمَّةٌ لا يهتدون بهداى ولا يسْتَنُونَ بِسُنَّتى وَسيَقوم فيهِم رِجَالٌ قلوبهم قُلوب الشَّياطين فى جُثْمَانِ إِنسٍ)، قالَ قُلت كَيْف أصنَعُ يا رسول اللَّهِ إِن أَدْركْت ذُلك قَال: (تَسْمَع وتُطيع للأَمير وإِنْ ضربَ ظَهرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسمَع وَأَطِعْ).. ولما كان ذلك صريحا في رد عقيدة الخوارج في الثورات والخروج على حكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة، ضعّفوا الحديث بقول لبعض أهل العلم، ولو كانوا منصفين لنظروا في كلام الحفاظ والمحدثين في هذا التضعيف وكيف أنهم بينوا صحته بالبراهين الساطعة.

---

(1) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٥)
(2) ينظر مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦١) لابن تيمية، والرسالة التبوكية (زاد المهاجر إلى ربه) لابن القيم.

ومثله: أثر ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: {وَمَنْ لم يحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: ٤٤] قال: (هو كفر دون كفر).. وفي رواية: (هي به كفر، وليس كفرًا بالله وملائكته وكتبه ورسله) .. وفي رواية: (إنه ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، إنه ليس كفرا ينقل عن الملة)، فقد سارعوا إلى تضعيف الأثر لأنه يخالف اعتقادهم ومنهجهم في تكفير الحكام، وقد صحح هذا الأثر جهابذة الحديث كالإمام أحمد والحاكم والذهبي وابن تيمية والألباني وغيرهم، وبيَّنوا ما أُعِلَّ به وردُّوا على من ضعفه.. وعندما عجزوا ولم يستطيعوا تضعيفه صرفوا معناه بما يناسبهم ويتماشى مع هواهم.. ومثال ذلك أيضًا: أحاديثُ وآثار السمع والطاعة لولاة الأمر وعدم الخروج عليهم وإن جاروا وظلموا(١)، وكلها ثابتة

---

(1) والتي تجاوزت المائة، ونذكر منها: ما ورد:

– 1عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم- عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ «إِنَّهُ يُستَعْملُ عليكم أُمرَاءُ فتَعْرِفُون وَتُنْكِرُونَ فمن كَرِهَ فقَدْ برِئَ ومن أَنْكَر فقَد سلِم ولَكن منْ رضِيَ وَتَابعَ».. قَالُوا: يا رسُول اللَّه أَلاَ نُقَاتِلُهُم قَالَ: «لاَ مَا صَلَّوْا».. أَيْ: مَنْ كَرِهَ المعصية وَأَنْكَرَها بقلبه. رواه مسلم ٤٩٠٧

– 2 وعن عوْف بْنِ مَالِكٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: (خيارُ أَئمَّتكم الذين تحبُونهُم ويُحِبُونكم ويُصَلُّون عَلَيكُم وَتُصَلُّون عليهم وشرارُ أَئمَّتِكم الذين تبغضُونهُم ويُبْغِضونكُم وتلعَنُونَهم - يعني: لو كانوا أهلا لاستحقاق اللعن، وإلا حارت اللعنة على صاحبها كما صح في الحديث – ويلْعَنُونكُم). قيل يا رسُول اللَّه أَفلاَ نُنَابذُهُم بِالسَّيْفِ؟ فقَالَ: «لا ما أَقَاموا فيكم الصَلاَة وإذا رأَيْتُم من وُلاتكم شيئًا تكرهونه فَاكْرهُوا عملَهُ ولاَ تنْزِعوا يَدًا مِن طاعةٍ» رواه مسلم ٤٩١٠ .. الحديثان: (لا ما أقاموا فيكم الصلاة)

– 3 وعن أبي بكْرَةَ الثقفي وهُوَ تحْتَ الْمِنْبَرِ: سمِعْتُ رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (مَنْ أهان سُلطَانَ الله فِي الأَرْضِ، أَهَانَهُ اللَّهُ) .. أخرجه الترمذي وابن أبي عاصم في كتاب السنة، حسنه الألباني (رحمه الله) في صحيح سنن الترمذي وفي الصحيحة و(في ظلال الجنة) و(تخريج السنة) .. وفي رواية عنه بلفظ: (السلطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه أكرمه الله، ومن أهانه أهانه الله) حسنه الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم .

– 4وعن عياضُ بن غنْم يا هشَّام بنَ حكيمٍ قد سمعنا ما سَمِعت ورأينا ما رأَيتَ أَو لم تَسمعْ رسول اللَّه يقول: (من أراد أَن ينصحَ لسُلطانٍ بأَمرٍ، فلا يُبْد له علانيةً ولكن لِيأْخُذْ بِيَده فيخلُوَ به فإِنْ قبل منهُ فذاك وإِلَّا كان قَد أَدَّى الّذي عليه لَه). رواه أحمد بن أبي عاصم في السنة وصححه الشيخ الألباني في التعليق على كتاب السنة .. وفي رواية أخرى لمسلم بلفظ: «من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية، وليأخذ بيده فليخل به، فإن قبِلها قبلها وإلا كان قد أدى الذي عليه والذي له".

– 5وعَنْ أَبِى ذَرٍّ قَالَ: (إِنَّ خَلِيلِى أَوْصَانى أن أسمع وأُطيع وَإِنْ كَان عبْدًا مجدَّعَ الأَطْرَافِ). رواه مسلم ٤٨٦١ وفي لفظ عند أبي عاصم بإسناد صحيح: (إسمع وَأَطيع لِمَنْ كَان عَلَيْكَ) .

– 6وعَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ صلى الله عليه وسلم: (عَلَيْك السَّمعُ وَالطَّاعَةَ فِي عسرك ويُسرِك ومنْشَطك ومَكْرهِك وَأَثرَةٍ عَلَيْكَ) رواه مسلم ٤٨٦٠.. . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة ٢/ ٨٨ بعد أن ذكر الحديث: "فهذا أمر بالطاعة مع استئثار ولي الأمر وذلك ظلم منه، ونهي عن منازعة الأمر أهله، وذلك نهي عن الخروج عليه"إ.هـ

– 7وعنه –أبي هريرة-رضي الله عنه:

أَنَّ رسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (من أطاعني فقد أَطَاع الله ومَن عصَانِي فقَدْ عَصى الله، وَمَنْ أطاعَ أميرِي فقَد أَطَاعِني، وَمَن عصى أَميرِي فقَدْ عَصَانِي) متفق عليه

– 8 وعن ابْن عُمَرَ عَن النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- أَنَّهُ قَالَ: (علَى الْمَرءِ الْمسْلمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيما أحبَّ وَكَرِه إلاَّ أَن يُؤْمَرَ بمعصية فإن أُمر بِمَعْصِيةٍ فلا سمعَ وَلاَ طَاعَةَ) متفق عليه .. واللفظ لمسلم ٤٨٦٩

– 9وعنه أيضًا سمعْتُ رسُول اللَّهِ يَقُولُ: (مَن خلَع يَدًا مِنْ طَاعَةٍ لَقِيَ اللَّه يوْم الْقيامة لا حُجَّةَ لهُ ومنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقه بيعَةٌ مات مِيتَة جاهليَّةً) رواه مسلم ٤٨٩٩

– 10وعنْ أَنَسِ بْنِ مالكٍ رضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (اسمعُوا وأطيعُوا وَإِنْ استعمل علَيكُم عَبْدٌ حبَشِيٌّ كَأَنَّ رأْسهُ زَبِيبَةٌ). رواه البخاري ٧١٤٢ .. قال ابن الأثير في (جامع الأصول) زبيبة: جعل الزبيبة مثلًا في سواد الرأس الأسود وجعود الشعر.

-- 11وعن ابْنِ عبَّاسٍ، عَن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (من كَره من أميرِه شَيئًا فليصبر؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَرجَ منَ السُّلْطَانِ شِبْرًا مَات ميتَة جَاهلِيَّةً) متفق عليه. اللؤلؤ والمرجان - (١ / ٦٠٢) .
*قال ابن الأثير في جامع الأصول: "ميتة جاهلية: أي على ما مات عليه أهل الجاهلية قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم."

-12وعن ابنِ مَسْعُودٍ، عَن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (ستكونُ أثرةٌ وَأُمورٌ تُنْكِرُونَهَا) قَالُوا: يا رسُول الله فمَا تأْمُرُنَا؟ قَالَ: (تؤدُّون الحقَّ الَّذي عليكم وتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُمْ) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان - (١ / ٦٠٠)

-13وعنْ عَلقمَةَ بْنِ وَائِلٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سأل سلمةُ بنُ يزيدَ الجُعْفيُّ رسول اللَّه فقال: يا نبِيَ اللَّه أَرأيتَ إن قامت علينا أُمراءُ يسألُونا حقّهم ويمنعونا حقّنا فما تأْمرُنا؟ فأعرض عنه ثمّ سأله فأعرض عنه ثمّ سأله في الثانية أو في الثّالثة، فجذبه الأَشعث بنُ قيسٍ، ثم قَال عليه السلام: (اسمعوا وأطيعوا فَإِنَّما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمّلْتُم) رواه مسلم (٩ / ٣٨٤) .. وعنه وبنحوه رواه البخاري في التاريخ الكبير، والطبراني في المعجم الكبير، وصححه الألباني في صحيح الجامع، وفي الصحيحة.

-14وعن حُذيفة بن اليمان عن أبي إدريس الخَوْلانيِّ، أَنَّهُ سمع حُذَيفةَ بْنَ الْيمَانِ يَقُولُ: كَان النَّاسُ يسألُون رسُولَ اللهِ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْت أسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافة أن يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يا رسُولَ الله إِنَّا كُنَّا في جاهلِيَّةٍ وشَرٍّ، فجاءَنا اللهُ بِهذا الخير، فَهل بَعدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: نَعمْ قُلْتُ: وَهل بعد ذلكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: (نعمْ، وَفيهِ دَخَنٌ) قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟ قَالَ: (قَوْمٌ يهدُون بَغَيْرِ هَدْيي، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ) قُلْتُ: فهل بعد ذَلكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: (نَعم، دُعَاةٌ إلى أبوَاب جهنَّم، منْ أَجابهُم إِلَيْها قَذَفُوه فِيهَا) قُلْتُ: يا رسُول الله صِفْهُمْ لَنَا فقَالَ: (هُم منْ جِلدتنا، وَيَتكَلَّمونَ بِأَلْسنتِنَا) قُلْتُ: فما تَأْمرُني، إن أَدْركَني ذَلِكَ؟ قَالَ: (تلزَم جماعةَ الْمسْلمِينَ وَإمامَهُمْ) قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يكُن لَهُم جماعَةٌ وَلاَ إمَامٌ؟ قَالَ: (فَاعْتَزِلْ تِلكَ الْفرق كلَّها، ولو أن تعضَّ بِأَصْلِ شَجرةٍ حَتَّى يُدْرِكَك المَوْت وَأَنْتَ علَى ذلِكَ) اللؤلؤ والمرجان - (١ / ٦٠٠- ٦٠١) .

-15وعن أبي هُريرةَ عنْ النَّبِيِّ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (من خرج من الطَّاعة وفارق الْجماعَة فَمات مات ميتَة جَاهلِيَّةً، وَمَنْ قاتل تحْت راية عمِّيَّة يغضبُ لعصبة أو يدعُو إلى عصبةٍ أَوْ ينصُرُ عَصبةً، فقُتل فَقتْلَة جَاهلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرج علَى أُمَّتِي يضْرِبُ بَرَّهَا وفاجِرها ولا يتَحاشَى من مؤمنها ولا يفي لذي عهدٍ عهدَه فَليسَ منِّي وَلسْتُ مِنْهُ) صحيح مسلم - (٩ / ٣٨ برقم ٣٤٣٦) .

-16وعنْ جُنْدب بنِ عَبْد اللَّهِ الْبجلِيِّ قَالَ: قَالَ اللَّه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَن قُتل تحْتَ راية عِمِّيَّةٍ يدْعُو عصبيَّة أَوْ ينْصُرُ عَصَبِيَّةً فَقتْلَة جَاهلِيَّةٌ) صحيح مسلم - (٩ / ٣٩٢) برقم ٣٤٤٠.

-17وعن زِياد بنِ علاقة قال سمِعتُ عَرْفجة قَالَ: سمعت رسُول اللَّه صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلَّمَ يَقُولُ: (إِنَّهُ سَتكُونُ هناتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أراد أنْ يُفرِّق أَمر هَذه الْأُمَّة وَهيَ جَميعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْف كائِنًا مَنْ كَان) صحيح مسلم (٩ / ٣٩٥ برقم ٣٤٤٢).. وفي رواية (من أتاكم وأمركم جميع يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه) رواه مسلم

-18وعَن أبِي سعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَال رسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَليه وَسلَّم إذا بُويع لخليفتيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا) صحيح مسلم - (٩ / ٣٩ برقم ٣٤٤٤) .. حتى ولو كان ذلك الأول من جماعة الإخوان التي تمثل دولة خفية داخل كل دولة، لما هو معلوم بالضرورة من أن بيعاتهم باطلة كونها لغير صاحب الشوكة وذي السلطان، وأيضا لما يعتقدونه من أنهم جماعة المسلمين والخارج عليهم خالع لربقة الإسلام كما تطفح بذلك كتبهم، إذ أنى لمسلم عاقل أن يبايع من يعده كافرًا؟

-19وعَبد اللهِ بْنِ عُمَر، قَالَ: كُنَّا إِذَا بايَعْنَا رسُول الله صلى الله عليه وسلم على السَّمعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: (فِيمَا استطَعْتُم) متفق عليه. اللؤلؤ والمرجان - (١ / ٦٠٥) .. وفي رواية لأنس بلفظ: "بايعنا رسول الله على السمع والطاعة فقال: (فيما استطعتم) أخرجه أحمد - (٣ / ١١٩)، وابن ماجة (٢٨٦٨) وصححه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح.

- 20وعن حُذَيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قُلْتُ: يا رسُول اللَّه إِنَّا كُنَّا بشرٍّ فجاء اللَّهُ بِخيرٍ فنحن فيه فهل منْ وَراءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: نَعمْ، قُلْتُ: هل وراءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: نَعمْ، قُلْتُ: فهل وراءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟، قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: (يكونُ بَعْدي أَئِمَّةٌ لا يَهْتَدُون بِهُدَايَ ولا يَسْتَنُّون بِسنَّتي، وسيقوم فِيهِم رِجالٌ قُلُوبُهم قُلُوبُ الشَّياطين في جُثمانِ إنسٍ)، قال: قُلْتُ: كيف أَصنعُ يا رسول اللَّه إن أَدركتُ ذلك؟، قال: (تَسمعُ وتُطيعُ لِلأَمِيرِ وإن ضُربَ ظَهرُك وأُخذَ مالُكَ فَاسمَع وَأَطِعْ) صحيح مسلم - (٩ / ٣٨٧) برقم ٣٤٣٥.
يقول شيخ الإسلام في (منهاج السنة) ١/ ٥٥٦ تعليقًا على هذا الحديث: "وهو عليه السلام قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع: هو من كان له سلطان، سواء كان عادلًا أو ظالمًا".

-21وعن أَبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (كانت بنو إِسْرائيل تسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هلَكَ نَبِيٌّ خلَفَهُ نَبِيٌّ، وإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بعْدِي، وَسيكُون خلُفاءُ فَيَكْثُرُونَ) قَالُوا: فمَا تأْمُرُنَا؟ قَالَ: (فُوا بِبيْعة فالأَوَّلِ، أَعْطُوهُم حقَّهُم، فَإِنَّ اللهَ سائِلُهُمْ عمَّا استَرْعَاهُم).. أخرجه البخاري في: كتاب الأنبياء٥٠ باب ما ذكر عن بني إسرائيل، ومسلم برقم (٣٤٢٩).

-22وعن معاوية رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: (من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية) أخرجه أحمد- (٤ / ٩٦) وابن أبي عاصم وحسنه الشيخ مقبل في الجامع الصحيح مما ليس بالصحيحين والألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم.. قال الشيخ الوصابي: "وهذا يدل على وجوب نصب الإمام، لأن من مات بلا إمام مات ميتة جاهلية" يعني: يجب على المسلمين أن ينصبوا لهم إمامًا منهم، أعني: من أهل السنة لقوله تعالى في خطابه لأهل الإيمان: (وأولي الأمر منكم)، بألا يكون من الخوارج أو الروافض أو غيرهم من الفرق الضالة.

-23وعن سليم بن عامر قال سمعت أبا أمامة - رضي الله عنه -يقول: سمعت رسول الله يخطب في حجة الوداع فقال: (اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا ذا أمركم .. تدخلوا جنة ربكم)، قال: فقلت لأبي أمامة: منذ كم سمعت من رسول الله هذا الحديث؟ قال: (سمعته وأنا ابن ثلاثين سنة) .. أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وابن أبي عاصم وأحمد وابن حبان والحاكم وصححه الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم والصحيحة ٨٦٧.

-24وعن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما - حدثه أنه كان ذات يوم عند رسول الله مع نفر من أصحابه، فأقبل عليهم صلى الله عليه وسلم فقال: (يا هؤلاء ألستم تعلمون أني رسول الله إليكم)، قالوا: بلى نشهد انك رسول الله، قال: (ألستم تعلمون أن الله أنزل في كتابه من أطاعني فقد أطاع الله؟) قالوا: بلى نشهد أنه من أطاعك فقد أطاع الله وان من طاعة الله طاعتك، قال: (فإن من طاعة الله أن تطيعوني وإن من طاعتي أن تطيعوا أئمتكم، أطيعوا أئمتكم فإن صلوا قعودا فصلوا قعودًا) أخرجه أحمد في المسند (٢ / ٩٣) وصححه الشيخ مقبل الوادعي في الجامع الصحيح مما ليس بالصحيحين.

-25وعن الحارث الأشعري - رضي الله عنه - :أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (وأنا آمركم بخمس الله أمرني بهن: السمع والطاعة، والجهاد، والهجرة، والجماعة فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه إلا أن يرجع، ومن ادعى دعوى الجاهلية فإنه من جثا جهنم)، فقال رجل: يا رسول الله وإن صلى وصام؟ قال: (وإن صلى وصام فادعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله) .. رواه الترمذي ٥/ ١٤ وقال: حديث حسن صحيح غريب، وقال الشيخ مقبل في الجامع الصحيح: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.. وقد أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة وصححه الألباني في تعليقه على كتاب السنة من طريق أبي ذر بلفظ: ((من فارق الجماعة والإسلام فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه).

-26وعن عبد الرحمَن بنُ عمرو السُّلَمِيُّ وَحُجْرُ بنُ حُجرٍ قالاَ أتينَا الْعِرْباضَ بنَ سارِيةَ- رضي الله عنه - وهو مِمَّنْ نزل فيهِ {وَلاَ على الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْك لتحملَهُم قُلتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحملُكُمْ عَلَيْهِ} فسلَمْنَا وقلنَا أتيناك زائرِين وعَائدين وَمقْتَبِسُين.. فقال العِرْباضُ: صلى بنا رسولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ذات يومٍ ثم أَقبل علينا فوعظنا مَوعِظة بليغَة ذَرَفَت منها العُيونُ ووجلت منها القُلوبُ فقال قائلٌ: يا رسول اللَّه كأَن هذه موعظةُ مودعٍ فماذا تعهدُ إلينا؟ فقال: «أُوصيكم بتقوى اللَّه والسمعِ والطَاعةِ وإن عبدًا حبشيًّا، فإنه من يعشْ منكُمْ بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعلَيكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنوَاجذِ، وإياكم ومحدثاتِ الأُمورِ فإن كلَ محدثة بدعةٌ وكلَّ بدعةٍ ضلاَلةٌ». أخرجه أبو داود (٤ / ٣٢٩) برقم (٤٦٠٩) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجة، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٧٣٥).

-27وعن فضالة بن عبيد- رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ثلاثة لا تسأل عنهم: رجل فارق الجماعة وعصى إمامه فمات عاصيا فلا تسأل عنه، وأمة أو عبد أبق من سيده، وامرأة غاب زوجها وكفاها مؤنة الدنيا فتبرجت وتمرجت بعده .. وثلاثة لا تسأل عنهم: رجل نازع الله رداءه فإن رداءه الكبرياء وإزاره عزه، ورجل شك في أمر الله، والقنوط من رحمة الله) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٥٩٠) وأحمد (٢٣٩٨٨) والبزار وابن أبي عاصم في السنة(٧٧) وصححه الألباني والشيخ مقبل في الجامع الصحيح.

-28وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: "نهانا كبراؤنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا تسبوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا؛ فإن الأمر قريب» أخرجه ابن أبي عاصم في السنة – ٨٤٧، وقال العلامة الألباني في تعليقه: إسناده جيد رجاله ثقات.

-29وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: قال صلى الله عليه وسلم: « خمس من فعل واحدة منهن كان ضامنا على الله عز وجل: من عاد مريضا، أو خرج مع جنازة، أو خرج غازيا، أو دخل على إمامه يريد تعزيزه وتوقيره، أو قعد في بيته فسلم الناس منه وسلم من الناس» أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٨٥٣، وأحمد والبزار والطبراني في الكبير والأوسط، وصححه العلامة

الألباني في تعليقه على كتاب السنة لابن أبي عاصم.. قال الشيخ الوصابي: (عنده ضمانة من الله أن يغفر له أو أن يدخله الجنة) والشاهد: (أو دخل على إمامه يريد تعزيزه وتوقيره) يعني: احترامه وإكرامه بالسلام عليه، ثم يسأل عن حاله ويجلس قليلًا، ثم يدعو له ثم ينصرف، لأنه كما هو في كلام العلماء (لا قيام بالدين إلا بوجود الوالي).

– 30وعن عبادة بن الصامت قال: دعانا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا - أي: ولو اخْتصَّ وليّ الأمرِ نفسه ببعضِ الدُّنيا دُونَنا ظُلمًا وتعدّيًا منه - وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحًا عندكم من الله فيه برهان) متفق عليه . البخاري ٦٦٤٧ ومسلم ١٧٠٩.. وهذه بيعة أخذها عليهم الرسول واحِدًا واحدًا على هذه الأمور.

- 31وعن أسيد بن حضير : أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استعملت فلانا ولم تستعملني؟ قال (إنكم سترون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني) رواه البخاري ٦٦٤٨

- 32وعن النعمان بن بشير قال: قال صلى الله عليه وسلم على المنبر: (الجماعة رحمة والفرقة عذاب) أخرجه أحمد في مسنده ١٩٣٦٩ ومنه في زوائد المسند والقطاعي في مسند الشهاب وابن أبي عاصم في السنة، وحسنه الألباني في السلسة الصحيحة.

- 33وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: (عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، ومن أراد بحبحة الجنة، فعليه بالجماعة) أخرجه أحمد والترمذي والحاكم وابن أبي عاصم وصححه الألباني في تعليقه على كتاب السنة، و(الجماعة)، هي: جماعة المسلمين.

- 34وعن رجل قال: انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: (أيها الناس! عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، أيها الناس عليكم بالجماعة وإياكم أيها الناس والفرقة، عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة .. ثلاث مرات) أخرجه الإمام أحمد (٢٣١٩٤) وقال شعيب الأرناءوط: حسن لغيره.

- 35وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (آمركم بثلاث وأنهاكم عن ثلاث؛ آمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وتطيعوا لمن ولاه الله عليكم أمركم .. وأنهاكم عن: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال) أخرجه أبو نعيم في الحلية، وصححه الألباني في صحيح الجامع وفي السلسلة الصحيحة.

– 36وعن أم الحصين قالت: قال صلى الله عليه وسلم : (إن أمر عليكم عبد مجدع أسود يقودكم بكتاب الله، فاسمعوا له وأطيعوا) رواه مسلم ١٨٣٨ قال ابن الأثير في جامع الأصول: (المجدع): مقطوع الأطراف، وأكثر ما يستعمل في: الأنف والأذن، يعني حتى لو كان مشوها.

– 37 وقوله عليه السلام: (إن الله يرضى لكم ثلاثا ويسخط ثلاثا: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم .. ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال) رواه مسلم

-38 وما جاء أيضًا عن أسامة بن شريك قال: قال صلى الله عليه وسلم : "أيما رجل خرج يفرق بين أمتي فاضربوا عنقه" .. رواه النسائي ،وابن أبي عاصم في كتاب السنة وصححه الألباني في صحيح الجامع وفي المشكاة وفي تعليقه على كتاب السنة

-39 وعن أبي هريرة قال: قال صلى الله عليه وسلم: (طاعة الإمام حق على المرء المسلم؛ ما لم يأمر بمعصية الله، فإذا أمر بمعصية الله فلا طاعة له) رواه البيهقي في الشعب وتمامه في الفوائد وحسنه الألباني في صحيح الجامع وفي الصحيحة

- 40وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه يقول سمعت رسول الله يقول: (من أجلَّ سلطان الله أجله الله يوم القيامة) رواه أحمد بن أبي حاتم، والطبراني في الكبير وحسنه الألباني في صحيح الجامع والصحيحة

– 41وعن عوف بن مالك قال: قال صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركون لي أمرائي؟ إنما مثلُكم ومثلُهم كمثل رجل استرعى إبلًا أو غنمًا فرعاها، ثم تَحَيّن سقيها فأوردها حوضًا، فشربت فيه فشربت صَفْوه وتركت كدره، فصَفْوُه لكم وكدَره عليهم) رواه مسلم ١٧٥٣

– 42وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: قال صلى الله عليه وسلم: (إنكم سترون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض) متفق عليه.. وفي رواية لعبد الله بن زيد بلفظ: (إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض) وهو أيضاً متفق عليه

- 43وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن السامع المطيع لا حجة عليه، وإن السامع العاصي لا حجة له) أخرجه ابن أبي عاصم وأحمد والطبراني في الكبير وجود إسناده الألباني في تعليقه على كتاب السنة.

- 44وعن عدي بن حاتم قال: قلنا يا رسول الله لا نسألك عن طاعة من اتقى، ولكن من فعل وفعل، فذكر الشر فقال: (اتقوا الله واسمعوا أطيعوا) أخرجه ابن أبي عاصم، وصححه الألباني في تعليقه على كتاب السنة

- 45وعن ابن عمر قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أوصني قال: (أعبد الله ولا تشرك به شيئا، وأقم الصلاة، وآت الزكاة، وصم رمضان، وحج البيت واعتمر، واسمع وأطع وعليك بالعلانية وإياك والسر) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة، وجوّد إسناده الألباني في تعليقه على كتاب السنة

-46وعن أبي ذر قال أتاني رسول الله وأنا في مسجد المدينة فضربني برجله، وقال: (ألا أراك نائما فيه) فقلت: يا رسول الله غلبني عيني، قال: (كيف تصنع إذا أخرجت منه؟) فقلت: إني أرضي الشام الأرض المقدسة المباركة، قال: (كيف تصنع إذا أخرجت منه؟)، قال: ما أصنع؟، أضرب بسيفي يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: (ألا أدلك على خير من ذلك وأقرب رشدا) قالها مرتين، (تسمع وتطيع وتساق كيف ساقوك) أخرجه ابن أبي عاصم والدارمي وأحمد وابن حبان وصححه الألباني في تعليقه على كتاب السنة

-47وعن الزبير بن عدي قال: أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما نلقى من الحجاج .. فقال: (اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلا الذي بعده أشرمنه حتى تلقوا ربكم)، سمعته من نبيكم صلى الله عليه وسلم رواه البخاري

-48 وقال صلى الله عليه وسلم فيما عن ابن عمر وأبي هريرة وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من حمل علينا السلاح فليس منا)، رواه البخاري ومسلم

-49وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر) أخرجه البخاري ومسلم

- 50وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ويحكم أو ويلكم، لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) رواه البخاري في صحيحه .. وفيه من طريق رضي الله عنهما لكن بلفظ: (لا ترتدوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) .

- 51وعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: خطبنا النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال: (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت؟) .. قالوا نعم قال: (اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) أخرجه البخاري في صحيحه .. وفيه عن جرير: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له في حجة الوداع: (استنصت الناس) .. فقال: (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض) .

-52وعن سعيد بن جبير قال: خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثا حسنا، قال: فبادرنا إليه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول: {وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة} .. فقال: هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمك؟ إنما كان محمد صلى الله عليه وسلم يقاتل المشركين وكان الدخول في دينهم فتنة، وليس كقتالهم على الملك) رواه البخاري

-53 وما جاء عن أبي مريم عبد الله بن زياد الأسدي قال: لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بعث علي عمار بن ياسر وحسن بن علي، فقدما علينا الكوفة فصعدا المنبر، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن فاجتمعنا إليه فسمعت عمارا يقول: إن عائشة قد سارت إلى البصرة ووالله إنها لزوجة نبيكم صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي) رواه البخاري

- 54 وعن نافع قال لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال: إني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة)، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله وإني لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع

رجل على بيع الله ورسوله، ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدا منكم خلعه ولا تابع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه) رواه البخاري

–55 وعن حذيفة بن اليمان قال: إن المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون وفي رواية قال: إنما كان النفاق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان) رواه البخاري

- 56 وعن عبد الله بن دينار قال شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على (عبد الملك)، كتب: (إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين، على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وإن بني قد أقروا بمثل ذلك) رواه البخاري (٧٢٠٣)، (٧٢٠٥)، (٧٢٧٢)، وذكر ابن حجر في الفتح ١٣/ ٢٦١ في (كتاب الاعتصام بالسنة) ما نصه: "والغرض منه هنا: استعمال سنة الله ورسوله في جميع الأمور".

– 57وعن جرير رضي الله عنه قال: بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والسمع والطاعة، والنصح لكل مسلم) متفق عليه

- 58وعن جابر ابن عبد الله: أن أعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام، فأصاب الأعرابي وعك بالمدينة فأتى الأعرابي إلى رسول الله فقال يا رسول الله أقلني بيعتي فأبى صلى الله عليه وسلم، ثم جاءه فقال أقلني بيعتي فأبى، ثم جاءه فقال أقلني بيعتي فأبى، فخرج الأعرابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إنما المدينة كالكير تنفي خبثها وتنصع طيبها) متفق عليه

- 59وعن جده عبد الله بن هشام: وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أمه زينب بنت حميد إلى رسول الله فقالت: يا رسول الله بايعه فقال: (هو صغير) .. فمسح رأسه ودعا له .. رواه البخاري

– 60وعن أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل، ورجل بايع إماما لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها رضي وإن لم يعطه منها سخط، ورجل أقام سلعته بعد العصر فقال: والله الذي لا إله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا فصدقه رجل)، ثم قرأ هذه الآية {إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا }) متفق عليه وهذه رواية البخاري

-61وعن زيد ابن ثابت قال: قال صلى الله عليه وسلم : نضر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه)، زاد فيه علي بن محمد: (ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصح لأئمة المسلمين ولزوم جماعتهم (صحيح) التعليق الترغيب ٦٤ / ١ : الروض النضير ٢٧٦ تخريج مساجلة علمية ص ٣٢ : سلسلة الصحيحة ٤٠٣

-62وعن أبي ذر قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يميتون الصلاة عن وقتها؟) قال: قلت: فما تأمرني؟ قال: (صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة ولم يذكر خلف عن وقتها) رواه مسلم.

-63وعن عمرو بن ميمون الأودي قال: قدم علينا معاذ بن جبل اليمن رَسول رسول الله إلينا، قال: فسمعت تكبيره مع الفجر رجل أجش الصوت، قال: فألقيت عليه محبتي فما فارقته حتى دفنته بالشام ميتا، ثم نظرت إلى أفقه الناس بعده فأتيت ابن مسعود فلزمته حتى مات فقال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كيف بكم إذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة لغير ميقاتها؟) قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك يا رسول الله؟، قال: (صل الصلاة لميقاتها واجعل صلاتك معهم سَبحة) رواه أبو داوود وصححه الألباني في سنن أبي داوود (والسَّبحة: ما يصليه المرء نافلة من الصلوات، ومن ذلك: سبحة الضحى).

-64وعن عبادة ابن الصامت قال: قال صلى الله عليه وسلم : (إنها ستكون عليكم بعدي أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها) فقال رجل: يا رسول الله أصلي معهم؟، قال: نعم إن شئت، وقال سفيان إن أدركتها معهم أصلي معهم قال: نعم إن شئت) رواه أبو داود وصححه الألباني في سنن أبي داوود

-65وعن قبيصة بن وقاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يكون عليكم أمراء من بعدي يؤخرون الصلاة فهي لكم وهي عليهم فصلوا معهم ما صلوا القبلة) رواه أبو داود وصححه الألباني في سنن أبي داوود

–66وعن أبي سعيد: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لكل غادر لواء عند أسته يوم القيامة) رواه مسلم عن أبي سعيد قال: قال رسول الله: (لكل غادر لواء يوم القيامة يرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدرًا من أمير عامة).

–67وعن أبي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (سيكون بعدي سلطان فاعزوه، فمن التمس ذله ثغر ثغرة في الإسلام، ولم يقبل منه توبة حتى يعيدها كما كانت) أخرجه الإمام أحمد وابن أبي عاصم في كتاب السنة وصححه الألباني في تعليقه على كتاب السنة.

–68وعن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من نكث صفقته فلا حجة له ومن مات وهو مفارق للجماعة فموته ميتة جاهلية) صفقته: أي بيعته، أخرجه ابن أبي عاصم وصححه الشيخ الألباني

–69وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة قلنا لمن؟ قال: (لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن أبي عاصم وصححه الشيخ الألباني على شرط مسلم في تعليقه على كتاب السنة .. وهي في رواية لمسلم من طريق تميم الداري لكن من غير تكرار لعبارة (الدين النصيحة).

–70وعن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها وتجيء فتنة فيرقق بعضُها بعضَها وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه مهلكتي ثم تنكشف وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هَذه هذه فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة فلتأته منيته وهو يؤمن بالله واليوم الآخر وليأت إلى الناس الذي يحب أن يُؤتى إليه، ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر) رواه مسلم

-71وعن أبي هريرة : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به فإن أمر بتقوى الله وعدل، كان له بذلك أجر، وإن يأمر بغيره كان عليه منه) رواه مسلم: قال ابن الأثير: (في جامع الأصول) الجنة: ما يتقى به الأذى ويستدفع به الشر.

-72وعن أبي موسى رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه ولا الجافي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط) رواه أبو داود وحسنه الشيخ الألباني

-73وعن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الغزو غزوان، فأما من ابتغى وجه الله وأطاع الإمام وياسر الشريك واجتنب الفساد، فإن نومه ونبهه أجر كله، وأما من غزا فخرا ورياء وسمعة وعصى الإمام وأفسد في الأرض فإنه لم يرجع بالكفاف) رواه النسائي وحسنه الشيخ الألباني في صحيح سنن النسائي

-74وعن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أربع من كن فيه كان منافقا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر) متفق عليه، والشاهد: إذا عاهد غدر

-75وعن أبى الدرداء قال : أوصاني رسول الله بتسع: لا تشرك بالله شيئا وإن قطعت أو حرقت، ولا تتركن الصلاة المكتوبة متعمدا ومن تركها متعمدا برئت منه الذمة، ولا تشربن الخمر فإنها مفتاح كل شر، وأطع والديك وإن أمراك أن تخرج من دنياك فاخرج لهما، ولا تنازعن ولاة الأمر وإن رأيت أنك أنت – أي رأيت أنك أفضل منهم – ولا تفرر من الزحف وإن هلكت وفرّ أصحابُك، وأنفق من طولك على أهلك ولا ترفع عصاك على أهلك وأخفهم في الله عز و جل) رواه البخاري في الأدب المفرد وابن ماجة وحسنه الشيخ الألباني رحمة الله عليه

-76وعن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما من قوم مشوا إلى سلطان الله ليذلوه إلا أذلهم الله قبل يوم القيامة) .. رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا كثير بن أبي كثير التيمي وهو ثقة

-77وعن عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من عبد الله تبارك وتعالى لا يشرك به شيئا، فأقام الصلاة، وآتى الزكاة، وسمع وأطاع.. فإن الله تبارك وتعالى يدخله من أي أبواب الجنة شاء ولها ثمانية أبواب .. ومن عبد الله تبارك وتعالى لا يشرك به شيئا وأقام الصلاة وآتى الزكاة وسمع وعصى فإن الله تبارك وتعالى مِن أمرِه بالخيار إن شاء رحمه وإن شاء عذبه) رواه أحمد والطبراني وابن أبي عاصم في كتاب السنة وصححه الشيخ الألباني في تعليقه على كتاب السنة

-78وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : لن تجتمع أمتي على ضلالة فعليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة) رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما ثقات رجال الصحيح خلا مرزوق مولى آل طلحة وهو ثقة

-79وعن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه عند صلاة العتمة أن احشدوا للصلاة غدا فإن لي إليكم حاجة فقال رفقة منهم : يا فلان دونك أول كلمة يتكلم بها رسول الله وأنت التي تليها لئلا يفوتهم شيء من كلامه صلى الله عليه وسلم، فلما فرغوا من صلاتهم قال: "حُشدتم كما أمرتكم؟" قالوا: نعم يا رسول الله .. قال: "اعبدوا ربكم ولا تشركوا به شيئا، هل عقلتم هذه؟ هل عقلتم هذه؟ هل عقلتم هذه؟ " قالوا: نعم، قال: "أقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، هل عقلتم هذه؟ هل عقلتم هذه؟ هل عقلتم هذه؟ " قالوا: نعم، قال: "اسمعوا وأطيعوا، اسمعوا وأطيعوا، اسمعوا وأطيعوا، هل عقلتم هذه؟ هل عقلتم هذه؟ هل عقلتم هذه؟"، قالوا: نعم .. قال: فكنا ننتظر أن رسول الله سيتكلم كلامًا كثيرًا، ثم نظرنا في كلامه فإذا هو قد جمع الأمر كله) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، وفي مسند الشاميين، قال الهيثمي في مجمع الزوائد في إسناده إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وضعفه النسائي وأبو داود ، قال أبو إبراهيم يحسن حديثه ، يعني نظر إلى أنه قد وثق في موضوعه هذا وثقه.

-80وعن عرفجة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (يد الله مع الجماعة والشيطان مع من خالفهم يركض) رواه الطبراني وقال الهيثمي رجاله ثقات

–81عن حذيفة بن اليماني قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من فارق الجماعة واستذل الإمارة لقي الله ولا وجه له عنده) أخرجه أحمد والحاكم وقال الهيثمي رجاله ثقات

-82عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (اسمع وأطع في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك، وأثره عليك، وإن أكلوا مالك وضربوا ظهرك) أخرجه ابن أبي عاصم وصححه الألباني .
والسؤال: أين الناس من هذه الأحاديث ليعرفوها ويعملوا بها .

٨٣-ونختم في النهي عن الخروج على قريش في استحقاقها الخلافة – قبل وبعد شغور الزمان منها – دون سواها، وعن منازعتها هذا الأمر كما يفعل في زماننا (أردوغان) وجماعة الإخوان وكل من خرج من تحت عباءتها من جماعات التكفير:
نختم بقوله صلى الله عليه وسلم: (الأئمة من قريش) مسند أحمد ٣/ ١٨٣، وعليه علق (الماوردي) في (الأحكام السلطانية) ص ٣ وما بعدها بقوله: "وبه احتج أبو بكر يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة، لما بايعوا سعدَ بن عبادة الأنصاريَّ زعيمَ الخزرج، فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا: (منا أمير ومنكم أمير)، تسليمًا لروايته – عليه السلام – وتصديقًا لخبره.. وفي الحديث الصحيح: (قدِّموا قريشًا ولا تَقَدَّموها)، وليس مع النص المُسَلّم به شبهةٌ لمنازع فيه، ولا قولٌ مخالفٌ له"إ.هـ.
وبشأنه يقول (الإمام أحمد): "والخلافة في قريش ما بقي اثنان، ليس لأحد أن ينازعهم فيها ولا يَخرج عليهم، ولا نُقِرُّ لغيرهم بها إلى قيام الساعة"، ومصداقه ما رواه البخاري (٧١٤٠) من حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان)، وحديث (٧١٣٩): (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد، إلا كبّه الله على وجهه – أي وعلى حد قول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٤: كان مقهورا في الدنيا معذبًا في الآخرة– ما أقاموا الدين)، وحديث: (الناس تبع لقريش في الخير والشر)، يعني: في الإسلام والجاهلية، ونظيره رواية: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم).. وفي تعليقه على حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان).. يقول القرطبي فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٦:
"هذا الحديث خبر عن المشروعية، أي: لا تنعقد الإمامة الكبرى إلا لقرشي مهما وُجد منهم أحد".. يقول ابن حجر: "وكأنه جنح إلى أنه خبر بمعنى الأمر، وقد ورد الأمر بذلك في حديث جبير بن مطعم: (قدمُوا قريشًا ولا تَقَدّموها)".
وفي تعليقه على حديث أبي هريرةٍ: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن) أو قال: (في هذا الأمر).. جاء في الفتح ١٣/ ١٢٧: أن "مقتضاه حصر جنس الأمر في قريش، كأنه قال: (لا أمر - أي: أمر الخلافة - إلا في قريش).. والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر، كأنه قال: (ائتموا بقريش خاصة)، وبقية طرق الحديث تؤيد ذلك، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافًا لمن أنكر ذلك، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم: أن شرط الإمام أن يكون قرشيًا.. وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة: يجوز أن يكون الإمام غير قرشي"إ.هـ.. وقولهم مردود ومحجوج عليه بأدلة السنة الصحيحة والصريحة، وبإجماع الصحابة وتابعيهم من أهل السنة والجماعة .
يقول الإمام النووي: "وبين النبي عليه السلام أن هذا الحكم مستمرٌ إلى آخر الدنيا، ما بقي في الناس اثنان، وقد ظهر ما قاله عليه السلام.. فمن زمنه إلى الآن: الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي اثنان كما قاله".. وعبارة الطبري بعد أن ساق الأدلة: "وإذا كان ذلك كذلك، فلا شك أن الخوارج –يعني: الذين حكموا في زمن بني أمية والعباس بطريق الغلبة– من غير قريش"، "وحكمهم –على حد قول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٦– حكم البغاة فلا عبرة بهم".. وهذا –بالطبع– حكمٌ شرعي ثابت،

ومسطرة في الصحيحين وفي كتب السنن وعليها شروح جهابذة أهل العلم، يحذفونها تارة؛ ويقصرونها على أنفسهم تارة، ويصرفون معناها تارة ثالثة فيؤولونها بأن المقصود بها الخليفة الواحد على جميع ديار المسلمين ولا تنصرف إلى هؤلاء الحكام.. وقد رد العلماء على كل ذلك وبيَّنوا بطلانه، وأنه يلزم مما جنحوا إليه لوازم باطلة تعطل مقاصد الإسلام الخمسة.. وغريب أن يُطوَّع الدين بهذا الشكل ليكون بالمزاج؛ واتباع الهوى؛ ولي النصوص وتحريف كلمها حتى يصير الدين غير الدين، وهنا يتساءل المرء حائرًا ومتعجبًا ومتحسرًا: بالله أذاك إسلامنا؟!، وهل بهذا يكون إسلامًا؟!

= صفات الأصاغر – أهل البدع والأهواء

هذا، ومن أبرز صفاتهم التي يُعرفون بها:

أ= الطعن في العلماء الربانيين، الذين يبينون شبههم ويردون على بدعهم:

وهذه طريقة أهل البدع منذ قديم الزمن، قال الإمام أبو عثمان الصابوني في بيان علامات أهل البدع: (وعلاماتُ أهلِ البدعِ عَلى أهلها بادية ظاهرة، وأَظهرُ آياتهم وعلاماتهم شدَةُ مُعاداتهم لحمَلة أَخبار النبِيِّ- صلى الله عليه وسلم- واحتقارهم لهم، وتَسميتهم حشويَّة، وجَهلة، وظاهرية، ومُشبهة؛ اعتقادًا منهُم في أخبار رسول الله أنَّها بمعزل عن العلم، وأَن العلم ما يُلقيهِ الشيطان إليهِم من نتائجِ عُقولهم الفاسدة، ووساوس صُدورهم المُظلِمَة).

قال ابن القطان – وهو من الحفاظ المحَدِّثين ت٢٥٠هـ –: (ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، فإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة الحديث من قلبه).. وفي هذا الزمان أطلقوا على العلماء الذين ينافحون عن العقيدة الصحيحة ويَدْعون الناس إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنهم: يطبِّلون، وأنهم عبيد البيادة، وعلماء السلاطين، وعلماء الحيض والنفاس، وأنهم من رجال الأمن والمخابرات.. وانتشر في هذا الزمان بالذات وصفهم بالجامية والمدخلية .. إلخ.

والأولى نسبة إلى الإمام: محمد أمان الجامي رحمه الله، أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية والمدرس بالمسجد النبوي، والذي أثنى عليه علماء البلد الحرام، وكتبه شاهدة على علمه، لكن لما تكلم على الحزبيين؛ وبيّن عوارهم وكذبهم وافتراءهم على الشرع باسم الشرع، أطلقوا على كل من سلك مسلكه لقب جامي.. والثانية نسبة إلى الشيخ ربيع بن هادي المدخلي وهو بعدُ رئيس قسم السنة بالجامعة اسلامية سابقًا وشيخ سعودي ينتمي لأهل السنة والجماعة ومن علماءِ السلفية، برزت اهتماماته بعلم الحديث والعقيدة وبالدعوة إلى انتهاج مسيرة السلف والابتعاد عن البدع، ولم يكن أسعد حظًا من سابقه، إذ لذات السبب ولأنه بيَّن عَوار القوم من خوارج العصر ومبتدعة الزمان، وبيّن انحرافات كبار مفكريهم، أصبح كل من يحبه؛ أو حتى يقول بقول السلف دون قوله ودون أن يعرفه أو يتبعه؛ يُعيَّر بأنه مدخلي).

وهنا – وبعيدًا عن شخصنة القضايا أو التعلق بالذوات وهو مذهبي في الحياة – يبقى السؤال، هب أن الأئمة: أبا حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وسائر أئمة السلف من أهل السنة على مدار القرون المتطاولة؛ قالوا بما قال به هؤلاء، أكنت تظن أن أهل البدع في زماننا من الصوفية والأشعرية وجماعة الإخوان والسرورية يتبعونهم؟، لا أظن إلا من رحم الله.. أنه الهوى يا صاحبي، وهؤلاء وأذنابهم من الرويبضة: عبدته.. ولله في خلقه شئون؛ وسبحان الله!.

ب= التسرع في إصدار الفتاوى والأحكام فيما يخص الأمة، وإظهار أنهم علماؤها الذين يجب الرجوع إليهم في الفتوى:

يقضي بأن من طلبها وسعى إليها من غير قريش في أي زمان ومكان، حكمه حكمهم إلى آخر الدنيا، وكل لبيب بالإشارة يفهم.. هذا والله أعلى وأعلم

فترى الواحد منهم يأمر مجموع الحكام؛ ويطالب؛ ويتظاهر؛ ويندد؛ ويكفِّر بالنيابة عن مجموع الأمة.. وهذه الفتاوى قد تشمل دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم دون أدنى مبالاة بها(١).. وليست البيانات التي كان دعاة الضلال يُوقعونها وتسيل بها الدماء – كما حصل في فتنة الفلوجة وسوريا ومصر – عنا ببعيدة ولا بغائبة على أحد.

جـ= الطعن في ولاة أمر المسلمين، والتشهير بهم، ونقدهم علانية، وتكفير بعضهم، واستعمال لفظ: الطغاة معهم وباستمرار .. مع إثارة الشعوب ضدهم:

وهذا – بالطبع – محرم في شريعة الإسلام، كما دلت عليه الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة.. وحسبنا من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (من كانت عنده نصيحة لذي سلطان فلا يكلمه بها علانية، وليأخذ بيده فليَخْلُ به، فإن قَبِلها قبلها، وإلا كان قد أدى الذي عليه)، وكُتب السلف عاجَّةٌ بوجوب الدعاء لحكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة والجماعة وإن ظلموا وجاروا، وبعدم جواز الطعن فيهم أو الخروج عليهم، إذ هم وعليهم مَن عاد الضمير في (منكم) بقوله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} [النساء: ٥٩].

د = التلون والتلاعب بأحكام الشرع، وهو ما يسمى عندهم بـ (فقه الحركة) فما يمنعونه في مرحلة، يجيزونه في أخرى، وما يحرمونه في آونة يحللونه في أخرى.

فقبل وصولهم إلى السلطة: الثورات جائزة بل وهي وسيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. وبعد الوصول: تحرم الثورات والمظاهرات

قبل وصولهم إلى السلطة: لا يجوز قتل المتظاهرين وهم شهداء .. بعد الوصول: يجوز قتلهم فإن لم يقتلهم الحاكم أفتى بعض أصاغرهم – ولا يزال – بحل قتلهم وبسفك دمهم لجمهور الناس(٢).

قبل وصولهم إلى السلطة: يجوز اللجوء للمنظمات الأجنبية والاستقواء بأمريكا وبدول الغرب المعادية للإسلام، ضد دول الإسلام وجماعة المسلمين.. بعد الوصول: يقول قائلهم – وهو القرضاوي – وقد أطلق على نفسه في تويتر: الإمام: (لا يجوز شرعا للوطنيين الشرفاء الاستقواء بالأجنبي ولا الاستعانة به في القضايا الداخلية، فتلك خيانة عظمى في حق الله تعالى وحق الوطن).

خلال السنين الماضية: رفعوا شعار الحاكمية، وكل من ترك الحكم في مسألة من مسائل الشرع فهو جعل من نفسه مشرعا مع الله.. وبعدها أفتى إمامهم القرضاوي الذي نادى بالحاكمية دهرًا – وقد قضى عامله الله بعدله – بأن الحرية قبل الشريعة.

قبل الوصول للسلطة يقول قائلهم في بعض حكام دول الخليج: لم تجتمع فيه شروط الولاية.. فلما وصلوا إلى الحكم، قال عن ولي أمرهم: كأني أرى الملائكة معه، مع أنه لم يستجمع شروط الولاية على حد اعترافه.. وهكذا.

تلاعب بالدين وتطويع له حسب الهوى وتحريف للكلم عن مواضعه بطريقة فجة، فاقت تلاعب أهل الكتاب وتحريفهم، حتى لكأنك ترى نفسك أمام دين غير ديننا وإسلام غير إسلامنا.. وهذا مصداقه: ما ثبت عن حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – في قوله: (إنَ الضلالةَ حقَّ الضلالة: أن تعرفَ ما كنتَ تنكرُ، وتنكرَ ما كنت تعرف، وإياك والتلوُّنَ في دينِ الله فإن دِين الله واحدٌ)، وما جاء عن أبي الشعثاء – رحمه الله – قال: (خرجنا مع أبي مسعود الأنصاري – رضي الله عنه – فقلنا له: اعهَد إلينا، فقال: عليكم بتقوى الله

---

(1) كما فعل القرضاوي حين أفتى بجواز قتل أبنائنا من الجنود والضباط شريطة أن يكون ذلك من خلال جماعته جماعة الإخوان المسلمين، وأن يأتمر بأمرها.. وهى فتوى مشهورة له، وقد وجدت صداها وطريقها وتنفيذها عن يد شباب الجماعة

(2) وقد ظهر ذلك بالفعل في أشرطة لكثير منهم من نحو: وجدي غنيم ود.محمد الصغير ووحيد بالي وعاصم عبد الماجد، ود.سلامة عبد القوي الذي كان يعمل مستشارًا للدكتور طلعت عفيفي وزير الأوقاف أيام د.مرسي.. ومن غير هؤلاء من ضلال إعلامييهم: محمد ناصر وزوبع ومعتز مطر وأمثالهم كثير

ولزوم جماعة محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم، فإن الله تعالى لن يجمع جماعة محمَّد على ضلالة، وإن دِين الله واحد، وإياكم والتلون في دين الله، وعليكم بتقوى الله، واصبِروا حتى يستريح بَرٌّ ويُستراح مِن فاجر)(١).

هـ = الدفاع عن الأحزاب، والجماعات والتنظيمات البدعية ومفكريها:

وتلك بدعة تستهوي الكثيرين ممن يضيقون ذرعًا ويستشعرون إذا ذُكِّروا بشيء يخدشهم ويُبيِّن مخالفتهم للحقِّ وسبيل السلف الصالح.. وعلامة بارزة من علامات أهل البدع ومصيبة في دين الله وأي مصيبة!.. فقد ثبت عن زكريا بن يحيى – رحمه الله – أنه قال: (سمعتُ أبا بكر بن عياش وقد قال له رَجلٌ: يا أبا بك؛ مَن السُّني؟ قال: الذي إذا ذُكرت الأهواء لم يتعصب لشيء منها)، وما ذكرناه آنفًا عن التمسك بهدي الصحابة أهل القرون الخيِّرة والمرضي عنه؛ وبخاصة ما أجمعوا عليه، ما يكفي للرد على هؤلاء عياذا بالله من الضلال والمضلين.

د = صرف الناس عن العلماء الربانيين والتزهيد فيهم وذمهم، ومدح أهل البدع والأهواء مع مجالستهم:

فقد أخرج ابن عساكر في كتابه (تاريخ دمشق) (١٥/٨) عن عقبة بن علقمة أنه قال: (كنتُ عند أرطأة بن المنذر، فقال بعضُ أهل المجلس: ما تقولون في الرَّجل يُجالس أهل السُّنة ويخالطهم فإذا ذُكر أهل البدع قال: دَعُونا من ذِكرهم، لا تذكروهم؟ فقال أرطأة: (هو منهم، لا يُلبِّس عليكم أمره)، قال عقبة: فأنكرتُ ذلك من قول أرطأة، وقدمت على الأوزاعي – وكان كشافًا لهذه الأشياء إذا بلغته – فقال: (صَدَق أرطأة، والقول ما قال؛ هذا ينهَى عن ذِكرهم، ومتى يحذَروا إذا لم يُشاد بذكرهم).. وثبت عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – أنه قال: (اعتبروا الناس بالأخدان؛ فإن الرَّجل لا يُخادن إلا من رَضِيَ نحوَه – يعني: كلامه – أو حاله).. وفي لفظٍ آخر: (اعتبروا الناس بأخدانهم؛ فإن الرَّجل يخادن مَن يُعجبه نحوَه).

هـ = إثارة الفتن والقلاقل في ديار الإسلام

وإذا تأملنا تاريخ الفتن في بلاد المسلمين فإنا نجد أن للأصاغر دورا كبيرًا جدًا في إشعال الفتن وتأجيج نارها، وما جرى في عهد الصحابة رضوان الله عليهم؛ ما يبين هذا الحال ويكشفه، فالخوارج الذين خرجوا زمن علي رضي الله عنه، لما ناظرهم عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال لهم: (أتيْتُكم من عند صَحابةِ النَّبيِّ - صلى الله عليه وسلم - مِن المُهاجرين والأَنْصارِ لأُبْلِغَكُمْ ما يقولونَ وَتُخْبِرونى بمَا تَقولون؛ فَعَليهِم نَزلَ القرآنُ، وهم أَعْلَمُ بِالْوحْيِ مِنكم وَفيهِم أُنْزِل وليْس فيكم مِنْهم أَحَدٌ)، فدل قوله رضي الله عنه (وهمْ أَعْلَمُ بِالوَحيِ منكم وفيهِم أُنزِل وليس فيكم مِنْهم أَحَدٌ) أن الخوارج لم يكن معهم أحد من العلماء والأكابر، وإنما هم أصاغر في العلم والسن، وكانوا هم سبب الفتنة زمن علي رضي الله عنه.

وفي زماننا في فتنة ما يسمى بـ(الربيع العربي)، نجد دور الأصاغر ظاهرًا في إشعال الفتنة التي أريقت فيها الدماء وانتهكت الأعراض وسلبت فيها أموال الدول والأفراد وضيعت فيها أحكام الشرع.. فقد رأينا الحرائق والتخريب والتدمير والتقتيل من قِبَلهم في ديار الإسلام، ومن فعلوا كل هذا وأشعلوا نار هذه الفتن إنما هم أهل البدع بإيعاز من قوى الغرب ومن رؤوس الأحزاب السياسية التي تنتسب للدين كذبا وزورا، فطفقوا يُصدرون الفتاوى ويثيرون الناس، ويكفرون الحكام، ويطعنون على الدول والشعوب.

وأما الأكابر من علماء أهل السنة فقد كانوا – ولا يزالون – يدعون إلى اجتناب الفتن والسمع والطاعة لولاة أمور المسلمين وإن كانوا جورة أو ظلمة، حفظا للدين وحقنا للدماء وحفظا للأعراض والأموال والعقول، وهذا دأبهم من أول الفتنة إلى هذا الوقت.. وقد أظهرت هذه السنين صدقهم، وأظهرت كذب

(1) قال الحاكم: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم، ولم يخرجاه"إ.هـ ووافقه الذهبي

وزيف الأصاغر في دعواهم وشعاراتهم الذي ينطبق عليها قول علي رضي الله عنه في مواجهة من كانوا على شاكلتهم في زمانه: (كلمة حق أريد بها باطل)"(١).

&&&&&&&

المبحث الثاني
إخراج الفتوى عن فهم السلف وبوجوه التأويلات الفاسدة .. يُسقط حق من تزيَّوا بزي العلماء والمفتين والدعاة؛ في السماع لهم والأخذ عنهم

وسؤالنا الذي يُعَدُّ الجواب عنه امتدادًا للجواب عما سلف من سؤال: عمن نأخذ ديننا وفتاوانا؟ .. هل يصح أخذهما عن (منظري الإخوان) و(شيوخ الأشعرية) مع ما ذكرنا آنفًا مما لحق الأمة من جراء بلائهم المبين وفسادهم العريض، ومع كونهم: يقولون بالخروج على الحكام ويعطلون الصفات ويتأولون النصوص وينتهكون حرمتها، ولدى الكثير منهم إن لم يكن جميعهم الكثير من الهَنَات والشركيات ما الله به عليم؟.

سؤال نثيره بغرض الرجوع عما ذكرنا من مضلات ومسببات الفتن، وبغرض تصحيح المسار، وتجديد الخطاب الديني على أسس صلبة، ومبادئ سليمة، وعقيدة صحيحة يكون مصدر تلقيها الوحي لا العقول القاصرة ولا الفلسفة التي أفسدت على الأمة دينها(٢).

---

(1) إ.هـ من مقال فضيلة الشيخ د. سعيد بن سالم الدرمكي بتصرف، وهو بتمامه على مواقع الشبكة العنكبوتية

(2) ولا عجب في طرح هذا السؤال وليعذرني القارئ الكريم في طرحه وقد رأينا من شيوخ الأشعرية – فضلًا عن إخلالهم بتوحيدي الصفات والألوهية المفرقَين بين المسلمين والمشركين – مَن يتبجح في مقاطع فيديو ويقول عمن كفرهم الله وقال بشأنهم: {وقالوا اتخذ الرحمن ولدا. لقد جئتم شيئًا إدًّا. تكاد السماوات يتفطرن منه وتخر الجبال هدّاً، أن دعوا للرحمن ولداً} [مريم: ٨٨: ٩٢] بأنهم "بمختلف طوائفهم وكنائسهم"؛ ومعهم قتلة الأنبياء ومن قال الله بشأنهم وبسبب جرائمهم بحق الله وأنبيائه وكتبه {فباءوا بغضب على غضب وللكافرين عذاب مهين} [البقرة: ٩٠]: "ليسوا بكفار.. وأن الأديان ثلاثة وكلها على قدم المساواة ومعترف بها في الشريعة.. إلخ"، ويصرح بأن الربا هو في معنى المضاربة، ويلمز – في نزعة رافضية – أمراء بني أمية ومنهم بالطبع سيدنا معاوية وأبوه أبو سفيان، ويقول أن عليًّا كان أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر وأنها "انتزعت من سيدنا عليٍّ انتزاعًا"، ويفخر بكل ذلك كالدكتور أحمد كريمة .. ومن يهاجم حتى الحجاب ولا يعده فريضة، ويستدل بقوله تعالى: {ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون} دون أن يكمل الآية؛ على أن المسيحيين من أهل الجنة كالدكتور سعد الهلالي .. ومن يجرم (النقاب) ويحرمه

= ولندع العلامة ابن القيم يجيب عن هذا السؤال البالغ في الحساسية والغاية في الأهمية، وليسق في جوابه: المبررات والأسباب.. إذ في إطار عرضه لفوائد تتعلق بالفتوى أوصلها لسبعين فائدة، وإبّان حديثه عن الفائدة الخامسة والخمسين منها، أجاب – رحمه الله – في كتابه (إعلام الموقعين عن رب العالمين) بالجزء الرابع من المجلد الثاني عمن سأل عن تفسير (آية) أو (سنة)، بأن: "ليس للمفتي أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة لموافقة نحلته وهواه، وأن من فعل ذلك استحق المنع من الإفتاء والحجر عليه".. قال: "وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرّح به أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا.

قال محمد بن إدريس الشافعي: (الأصل: قرآن أو سنة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح الإسناد به فهو المنتهى، والإجماع أكبر من الخبر الفرد، والحديث على ظاهره، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به، فإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسنادا أولاها ..).

وقال أبو المعالي الجويني في: (الرسالة النظامية): (ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معاني كيفيات صفات الله تعالى(١) إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقدًا: اتباع سلف الأمة؛ إذ الأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك: أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة .. ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا أو محتومًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة" .. واستطرد يقول:

"وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين لهم على الإضراب عن التأويل وكان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب تعالى" .

= وكان ابن القيم قد نقل عن أبي حامد الغزالي في كتاب (التفرقة) قوله: "(الحق: الاتباعُ، والكفُّ عن تغيير الظاهر رأسًا، والحذرُ عن اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة، وحسْمُ باب السؤال رأسًا – إذ السؤال عن كيفية الصفات بدعة(٢) – والزجرُ عن الخوض في الكلام والبحث)، إلى أن قال: (ومن الناس من يبادر إلى التأويل ظنًا لا قطعًا .. وكل ما لم يُؤْثر عن السلف ذكره، وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظواهر بغير برهان قاطع).

وقال أيضًا: (كلُّ ما لم يَحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله، ولم يُتصور أن يقوم على خلافه برهان، فمخالفته تكذيب محض .. وما تطرق إليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد، فإن كان برهانه قاطعًا وجب القول به، وإن كان البرهان يفيد ظنًّا غالبًا ولا يَعْظمُ ضررُه في الدين فهو بدعة، وإن عظُم ضرره في الدين فهو كفر). .. قال: (ولم تجر عادة السلف بهذه المجادلات، بل شدّدوا القول على من يخوض في الكلام، ويشتغل بالبحث والسؤال).

وقال أيضًا: (الإيمان المستفاد من الكلام ضعيف، والإيمان الراسخ: إيمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع؛ وبعد البلوغ بقرائن يتعذر التعبير عنها).. قال: (وقال شيخنا أبو المعالي: يحرص الإمام ما أمكنه على جمع عامة الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك..)إ.هـ.

#وقد اتفقت الأئمة الأربعة على ذم الكلام وأهله، ومذهب الشافعي فيهم: أنهم يضربون ويُطاف بهم في قبائلهم وعشائرهم، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام .. قال: (لقد اطلعت من أهل

كالدكتور مبروك عطية مع أنه وباتفاق فقهاء المذاهب المعتمد والمعوّل عليه في الفتوى وبخاصة في زمان الفتنة وعلى ذلك إجماع أئمة أهل السنة قاطبة.. وهكذا؛ والقائمة طويلة وتشمل مما خفي وكان أعظم: طوام وترهات د.يسري جبر وأباطيل وأسمار د.علي جمعة، كما تشمل مفتين وشيوخًا للأزهر ومن يقف في صف خوارج العصر، والعلمانيين وسفلة القوم ومن يطعن في الثوابت وفي أعلام السنة وعلى رأسهم الإمام البخاري .. وإنا لله وإنا إليه راجعون

(1) على ما دل عليه كلامه في اتباع السلف كمالك وغيره وإلا تناقض مع نفسه

(2) كما جاء في مقولة الإمام مالك رحمه الله تعالى-

الكلام على شيء ما كنتُ أظنه)، وقال: (لأن يبتلى العبد بكل شيء نُهي عنه غير الكفر؛ أيسر من أن يبتلى بالكلام)، وقال لحفص: أنا أخالفك في كل شيء حتى في قول (لا إله إلا الله)، أنا أقول: (لا إله إلا الله الذي يُرى في الآخرة والذي كلّم موسى تكليمًا)، وأنت تقول: (لا إله إلا الله الذي لا يُرى في الآخرة ولا يتكلّم).

وهي لدى البيهقي في كتابه (مناقب الشافعي) من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن عُلية بلفظ: (أنا مخالف له في كل شيء، وفي قوله لا إله إلا الله، لست أقول كما يقول، أنا أقول: لا إله إلا الله الذي كلّم موسى من وراء حجاب، وذاك يقول: لا إله إلا الله الذي خلق كلامًا أسمعه موسى من وراء حجاب) .. وقال الشافعي في أول خطبة رسالته: (الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه، وفوق ما يصفه به الواصفون من خلقه)، وهذا تصريح بأنه تعالى لا يوصف إلا بما وصف به نَفْسَه، وأنه يتعالى ويتنزه عما يصفه به المتكلمون وغيرهم مما لم يصف به نفسه).

وقال أبو نصر السجزي: (سمعت أبي يقول: قلت لأبي العباس بن سريج: ما التوحيد؟ فقال: توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتوحيد أهل الباطل: الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بإنكار ذلك).

وقال بعض أهل العلم: (كيف لا يَخشى الكذبَ على الله ورسوله مَن يحمل كلامه على التأويلات المستنكرة والمجازات المستكرهة التي هي بالألغاز والأحاجي أولى منها بالبيان والهداية؟، وهل يأمن على نفسه أن يكون ممن قال الله فيهم: {ولكم الويل مما تصفون} [الأنبياء: ١٨] .. قال الحسن: هي والله لكل واصف كذبًا إلى يوم القيامة .. وهل يأمن أن يتناوله قوله تعالى: {وكذلك نجزي المفترين} الأعراف: ١٥٢]، قال ابن عيينة: هي لكل مفتر من هذه الأمة إلى يوم القيامة، وقد نزه - سبحانه - نفسه عن كل ما يصفه به خلقه إلا المرسلين، فإنهم إنما يصفونه بما أذن لهم أن يصفوه به، فقال تعالى: {سبحان ربك رب العزة عما يصفون. وسلام على المرسلين} [الصافات: ١٨٠، ١٨١]، وقال تعالى: {سبحان الله عما يصفون. إلا عباد الله المخلصين} [١٥٩، ١٦٠]

ويكفي المتأولين كلام الله ورسوله بالتأويلات التي لم يُرِدْها ولم يدل عليها كلام الله: أنهم قالوا برأيهم على الله، وقدّموا آراءهم على نصوص الوحي، وجعلوها عيارًا على كلام الله ورسوله.. ولو علموا أي باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناء للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون استباحوها، لكان أحدُهم أن يخرَّ من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يتعاطى شيئًا من ذلك.

فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتأولون عذرًا له فيما تأوّله هو، وقال: ما الذي حرم عليَّ التأويل وأباحه لكم؟ فتأولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد، وكان تأويلهم من جنس تأويل منكري الصفات، بل أقوى منه؛ لوجوه عديدة يعرفها من وازن بين التأويلين، وقالوا: كيف نحن نُعاقبُ على تأويلنا وتؤجرون أنتم على تأويلكم؟ قالوا: ونصوص الوحي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه بالمعاد، ودلالة النصوص عليها أبين فكيف يسوغ تأويلها بما يخالف ظاهرها ولا يسوغ لنا تأويل نصوص المعاد؟ وكذلك فعلت الرافضة في أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وكذلك فعلت المعتزلة في تأويل أحاديث الرؤية والشفاعة، وكذلك القدرية في نصوص القدر، وكذلك الحرورية وغيرهم من الخوارج في النصوص التي تخالف مذاهبهم، وكذلك القرامطة والباطنية طردت الباب وطَمّت الوادي على القرى، وتأولت الدين كله.

فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يُرِدْه الله ورسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مُرادَه؛ وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل؟ وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل؟ فمن بابه دخل إليها، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل؟.

الأديان السابقة إنما فسدت بالتأويل

وليس هذا مختصا بدين الإسلام فقط، بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد، وقد تواترت البشارات بصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم في الكتب المتقدمة، ولكن سلطوا عليها التأويلات فأفسدوها، كما أخبر - سبحانه - عنهم من: (التحريف والتبديل والكتمان)، فـ(التحريف): تحريف المعاني بالتأويلات التي لم يُرِدْها المتكلم بها، و(التبديل): وضع لفظ مكان آخر، و(الكتمان): جحده .

وهذه الأدواء الثلاثة منها وبسببها غُيِّرت الأديان والملل.. وإذا تأملت دين المسيح وجدت النصارى إنما تطرقوا إلى إفساده بالتأويل بما لا يكاد يوجد قط مثله في شيء من الأديان، ودخلوا إلى ذلك من باب التأويل .. وكذلك زنادقة الأمم جميعهم إنما تطرقوا إلى إفساد ديانات الرسل صلوات الله وسلامه عليهم بالتأويل، ومن بابه دخلوا، وعلى أساسه بنوا، وعلى نقطه وأسطره خَطّوا.

دواعي التأويل وآثاره

والمتأوّلون أصناف عديدة، بحسب الباعث لهم على التأويل، وبحسب قصور أفهامهم ووفورها .. وأعظمهم توغلًا في التأويل الباطل: مَن فسد قصده وفهمه، فكلما ساء قصده وقصر فهمه كان تأويله أشدَّ انحرافًا، فمنهم من يكون تأويله لنوع هوى من غير شبهة، بل يكون على بصيرة من الحق، ومنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت له أخفت عليه الحق، ومنهم من يكون تأويله لنوع هوى من غير شبهة، بل يكون على بصيرة من الحق؛ ومنهم من يجتمع له الأمران: الهوى في القصد والشبهة في العلم.

وبالجملة فافتراق أهل الكتابين، وافتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إنما أوجبه التأويل، وإنما أريقت دماء المسلمين (يوم الجمل) و(صفين) و(الحرة) و(فتنة ابن الزبير) وهلم جرًّا؛ بالتأويل .. وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية من باب التأويل، فما امتُحِن الإسلام بمحنة قط إلا وسببها التأويل؛ فإن محنته إما من المتأولين، وإما أن يسلط عليهم الكفار بسبب ما ارتكبوا من التأويل وخالفوا ظاهر التنزيل وتعللوا بالأباطيل.

وإلا فما الذي أراق دماء بني خزيمة وقد أسلموا؛ غير التأويل حتى رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه وتبرأ إلى الله من فعل المتأول بقتلهم وأخذ أموالهم؟ وما الذي أوجب تأخر الصحابة رضي الله عنهم يوم الحديبية عن موافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ غير التأويل حتى اشتدَّ غضبه لتأخرهم عن طاعته حتى رجعوا عن ذلك التأويل؟!.

وما الذي سفك دم أمير المؤمنين عثمان ظلمًا وعدوانًا وأوقع الأمة فيما أوقعها فيه حتى الآن غير التأويل؟ وما الذي سفك دم علي رضي الله عنه وابنه الحسين وأهل بيته رضي الله تعالى عنهم غير التأويل؟ وما الذي أراق دم عمار بن ياسر وأصحابه غير التأويل؟ وما الذي أراق دم ابن الزبير وحُجر بن عدي وسعيد بن جبير وغيرهم من سادات الأمة غير التأويل؟ وما الذي أريقت عليه دماء العرب في فتنة أبي مسلم غير التأويل؟!.

وما الذي جرد الإمام أحمد بين المعاقبين وعرَّضه لضرب السياط حتى عجت الخليقة إلى ربها تعالى غير التأويل؟ وما الذي قتل الإمام أحمد بن نصر الخزاعي وخلد خلقًا من العلماء في السجون حتى ماتوا غير التأويل؟ وما الذي سلط سيوف التتار على دار الإسلام حتى رَدُّوا أهلها غير التأويل؟.

وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلا من باب التأويل؟ وهل فُتح باب التأويل إلا مضادةً ومناقَضةً لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي امتن الله في كتابه على الإنسان بتعليمه إياه؛ فالتأويل بالألغاز والأحاجي والأغلوطات أولى منه بالبيان والتبيين، وهل ثمة فرْقٌ بين دفع حقائق ما أخبرت به الرسل عن الله وأمرت به بالتأويلات الباطلة المخالفة له؛ وبين رده وعدم قبوله، ولكن هذا رد جحود ومعاندة؛ وذاك رد خداع ومصانعة.. يقول ابن القيم: (ولو ذهبنا نستوعب ما جناه التأويل على الدنيا والدين، وما نال الأمم قديمًا وحديثًا بسببه من الفساد؛ لاستدعى ذلك عدة أسفار).

ضرب المَثَل للمتأوِّلين

قال أبو الوليد بن رشد المالكي في كتابه المسمى بـ (الكشف عن مناهج الأدلة) وقد ذكر التأويل وجنايته على الشريعة، إلى أن قال: ({فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه} [آل عمران: ٧]؛ هؤلاء أهل الجدل والكلام، وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف: أنهم تأولوا كثيرًا مما ظنوه ليس على ظاهره، وقالوا: إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أمر الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختبارًا لهم)، ونعوذ بالله من سوء الظن بالله، بل نقول: (إن كتاب الله العزيز إنما جاء معجزًا من جهة الوضوح والبيان، فما أبعد من مقصد الشارع من قال فيما ليس بمتشابه: إنه متشابه، ثم أول ذلك المتشابه بزعمه، وقال لجميع الناس: إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل، مثل ما قالوه في آية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا: إن ظاهره متشابه)، ثم قال: (وبالجملة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع؛ إذا تأملت وجدتَ أنها ليس يقوم عليها برهان).

إلى أن قال: (ومثالُ من أول شيئًا من الشرع، وزعم أن ما أوّله هو الذي قصده الشرع؛ مِثَال من أتى إلى دَوَاء قد ركَّبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو أكثرهم، فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء الأعظم لرداءة مزاج كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس، فزعم أن بعض تلك الأدوية التي صرح باسمها الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة، لم يُرد به ذلك الدواء العام الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه، وإنما أراد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المُركّب الأعظم، وجعل فيه بدله الدواء الذي ظن أنه قصده الطبيب، وقال للناس:
هذا هو الذي قصده الطبيب الأول، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركّب على الوجه الذي تأوّله عليه هذا المتأوّل، ففسدت أمزجة كثير من الناس، فجاء آخرون فشعروا بفساد أمزجة الناس من ذلك الدواء المركب، فراموا إصلاحه بأن بدّلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول؛ فعرَض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول، فجاء ثالث فتأوّل من أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني، فعرَض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين، فجاء متأوِّل رابع فتأوَّل دواء آخر غير الأدوية المتقدمة؛ فعرَض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة؛ فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الأعظم، وسلط الناس التأويل على أدويته، وغيّروها وبدّلوها، عَرَض منه للناس أمراض شتى، حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس).

قال: (وهذه هي حالة الفرَق الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة، وذلك أن كل فِرقة منهم تأوَّلت غير التأويل الذي تأوّلته الفرقة الأخرى، وزعمت أنه هو الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزق الشرع كلَّ ممزَّق، وبَعُد جِدًّا عن موضوعه الأول، ولما علم صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه أن مثل هذا يَعْرِض – ولا بد – في شريعته؛ قال: {ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا واحدة} يعني بالواحدة: التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوِّله.. وأنت إذا تأملت ما عَرَض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قِبَلِ التأويل تبينتَ أن هذا المثال صحيح.. وكان أوَّل من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج، ثم المعتزلة بعدهم، ثم الأشعرية، ثم الصوفية)"إ.هـ من كلام ابن القيم الذي يعاديه الأشعرية معاداة اليهود والنصارى لفضحه إياهم .. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل

&&&&&&&&&

الباب الثاني
التنظير بما لا يسوغ فيه الخلاف، لكونه من المعتقدات المجمع عليها من قِبلِ نقلة الدين

الفصل الأول
درء التعارض بين العقل والنقل .. وبيان أن مهمة العقل تنحصر في الفهم عن الله

المبحث الأول: تحرير العقل من ربقة الأسر وطغيان الهوى ومخالفة النقل

إن مما يجب اعتقاده: معرفة أن مهمة العقل المسلم تجاه النقل، تصديقُ المنقول تصديقًا جازمًا يبلغ العقل به حد اليقين إذا كان خبرا، وتنفيذه قدر الاستطاعة إذا كان أمرًا، فلا يحل للعقل – الذي شهد شهادة الحق وعرف أن للإيمان شروطًا تتمثل في: (العلم بمعناها نفيًا وإثباتًا) المنافي للجهل، (واليقين) المنافي للشك والريب، (والإخلاص) المنافي للشرك والرياء، (والصدق) المنافي للكذب، (والمحبة) المنافية للبغض والكره، (والانقياد) المنافي للترك، (والقبول) المنافي للرد، (والموالاة عليها والمعاداة) – أن يسير وراء عقل تحرر من كل هذا، أو يقلده في ادعاءاته أن الإسلام جاء ليجعل العقل أسيرًا للنقل.

كما لا يجوز له أن يرَدَّ دليلًا أو يعطل نصًا بحجةِ تعارضه مع العقل، أو بدعوى أن أدلة العقل يقينية قطعية بينا أدلة الشرع ظنية وغير قاطعة، أو بزعمِ أن في ذلك تغليبًا لمصلحة أو مراعاةً لمقصد من مقاصد الشريعة.. إذ أين يقين العقل أو اعتبار المصلحة أو مراعاة مقاصد الشريعة في إهدار النصوص والابتعاد بالفطرة عن طريق الاتباع، لاسيما وأن جلّ منظري وأصحاب هذه المقولات من متكلمي الأشاعرة قد تراجعوا عنها وندموا عليها(١)؟!.

كما يجب التذكير بأن الكلام عن توحيد الصفات بالذات – وكذا توحيد الألوهية – يجب أن يخضع للنقل، والنقل وحده دون العقل، وذلك – بالإضافة لما قدمنا – لأن العقل الصريح يقضي بأن صفات الله تعالى كـ(ذاته)، من شأنها ألا تُدرك بعقول البشر ولا أقيستهم، كونها من أمور الغيب السماعية التي استأثر الله بعلمها ولا يصح إيمان العبد إلا بتصديقها، وكون تصورها بالتالي والوقوف في كيفيتها فوق طاقة هذه العقول بأقيستها المنطقية، وبخاصة أن العقول تتفاوت فما يجيزه أو يوجبه عقلٌ قد يحيله عقلٌ آخر، فضلًا عن أن من تأول أيًا منها ليس عنده الدليل أو القرينة التي تثبت أن ما تأوله يرقى إلى درجة اليقين أو الصواب المحض، وأن من أثبت بعضها لدلالة العقل عليه ليس أمامه سوى أن يثبت ما استبعده أو تأوله منها، لدلالة العقل نفسه على أن ما لم يتأوله ولم يعطله ولم يُشبِّه فيه الخالق بالمخلوق ليس أولى بالإثبات مما تأوله وعطله بعد أن شبه هو ومثل وجسّم ثم نفى على هذا الأساس والإيهام، وأيضًا لدلالة النقل عليها جميعًا دون ما تفرقة.

يضاف لذلك: أن ما يقال عن ذاته تعالى يقال عن صفاته كون الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن ليس لذاته ذوات تشبه ذاته فإنه ليس لصفاته صفات تشبه صفاته .. وأن صفات الله كلها صفات كمال ولذا وصف بها نفسه، وكل ما أوجب نقصًا أو حدوثًا فإنه تعالى منزه عنه لكونه سبحانه مستحقًا للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه ولافتقار المحدَث إلى محدِث ولوجوب وجوده تعالى بنفسه .. وأن العقل الصريح لأجل كل ما ذكرنا لا يحيل ما جاء به النقل الصحيح، يستوي في ذلك ما جاء في باب الصفات وما جاء في غيره من أمور السماع .. وأنه ما دعا المتأول إلى تأويل ما تأوله من الصفات إلا غياب ذلك عنه واعتقاده الحدوث والتجسيم وتشبيه صفات الخالق بصفات المخلوقين.

وقد أداه ذلك إلى أن يتلاعب بنصوص الكتاب والسنة ويسعى في تعطيلها ونسبة قائلها إلى التكلم بما ظاهره الضلال والإضلال، مع العلم أن على إثباتها جميعًا – من غير ما استثناء ودون ما تأويل أو إخراج

---

(1) على ما سيأتي في كلام الرازي على سبيل المثال وعلى ما أوضحناه في كتابنا: (سيرًا على خطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه)

لها عن ظاهرها –: صاحبَ الوحي صلى الله عليه وسلم وصحابتَه الكرام وتابعيهم وتابعي تابعيهم، وأنه يجب أن يسعنا في تصديق أخبار الصفات ما وسعهم، وأن كلمة السلف وإجماع أهل السنة، على اعتقاد كل ذلك وشعارهم فيه: (أن كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك).

= ولرد شبهة من يفترضون تعارض العقل والنقل، ويجنحون لتقديم الأول ليتسنى لهم تأويل النصوص بحجة عدم قبول العقل لها، نقول:

إن العقل السليم لا يمكن بحال أن يصطدم أو يتعارض مع ما جاء به النقل الصحيح، بل إن العقل يشهد له ويؤيده لسبب بسيط ومنطقي يتمثل في: أن الذي خلق العقل وهو الله، هو الذي أرسل إليه النقل وجعله صالحًا له في كل وقت وحين.. ولأن الإنسان صنعة خالقه كان هو سبحانه أعلم بصنعته وبما يصلحه في كل زمان ومكان، فإذا وَضع رب العباد نظامًا فببالغ حكمته وعلمه ولصلاح صنعته {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} [الملك: ١٤]، وإذا ألزم عباده بمنهجه وشِرعته، كان من المحال أن يضلوا أو يشقوا أو يعيشوا تحت مظلته معيشة ضنكًا.

ومعلوم بالضرورة أن أولى من يضع نظام التشغيل للمصنوعات – ولله المثل الأعلى – هو صانعها.. ومن هنا ساغ لابن القيم لأن يقرر ذلك في الصواعق ويَعُدُّ (عدم إفادة النقل، اليقين) طاغوتًا، و(تقديم العقل على النقل عند زعم التعارض) طاغوتًا ثانيًا، و(اعتبار المجاز، لحمل الصفات عليه) طاغوتًا ثالثًا .. ولشيخه لأن يضع قاعدته التي فيها يقول في مجموع الفتاوى ١٢/ ٨١، ٦/ ٥٢٥: إن "كل ما يدل عليه الكتاب والسنة فإنه موافق لصريح المعقول، والعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيرًا من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ومراده به، كان عارفًا بالأدلة الشرعية، وليس من المعقول ما يخالف المنقول"، وإن "من قال بموجب نصوص القرآن والسنة، أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها، ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح".

وهذا عينُه ما سلكه أبو الحسن الأشعري من قبل؛ عندما ترك سبيل المعتزلة والمتكلمة، ونهج نهج سلف الأمة وعلى رأسهم أحمد بن حنبل، وكان منه ما كان من تأليفه كتب: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل الثغر)، تلك الكتب التي دحض من خلالها بالحجة والبرهان وأدلة العقل قبل النقل، كل طريق يخالف طريق النبي وصحابته وتابعيهم بإحسان.

إن القول بتعارض العقل مع النقل: مفضٍ بالمعتقدين به إلى أنهم لم يستفيدوا من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم شيئًا من الأخبار المتعلقة بصفات الرب وأفعاله، إذ لديهم أن تلك الأخبار أنواع: منها: ما يُقَرُّ به، ومنها: ما يجب تأويله وإخراجه عن حقيقته دون ما أصل في ذلك يرجعون إليه ولا دليل يستدلون به.. ومفض كذلك إلى أن وجوده صلى الله عليه وسلم عندهم كعدمه في المطالب الإلهية ومعرفة الربوبية، بل إلى أن وجوده أضر من عدمه لأنه فضلًا عن أنهم لم يستفيدوا من جهته علمًا بهذا الشأن، احتاجوا إلى دفع ما جاء به إما بتكذيب، وإما بتأويل، وإما بإعراض وتفويض، فإن قالوا: إنه منزَّه عن ذلك وممتنع عليه، قيل: فهذا إقرار باستحالة معارضة العقل للسمع، وبذا يكون إثبات التعارض قد استحال من الأساس، وعُلم أن جميع أخباره لا تناقض العقل، وأضحى الأمر كما قال الشاعر:

قَعِّدِ النقل سالمًا من مُنافٍ * واسترحنا من الصداع جميعا

= على أن القول بتعارض العقل مع النقل؛ كما أنه مفض بالقائلين به من الأشعرية إلى أنهم لم يستفيدوا شيئًا من جهة الرسول وإلى أن وجوده صلى الله عليه وسلم – على لازم قولهم – كعدمه، فإنه مفض كذلك إلى استقلالية العقل عما جاء به الوحي الشريف والتسوية بينهما في الاستدلال، ومن ثم إساغة جعل عقول الرجال معيارًا على كتب الله المنزلة وما أرسل به رسله، فما زكَّاه منطقهم وآلياتهم وقوانينهم التي وضعوها بعقولهم: قبلوه، وما لم يزكِّه: تركوه.

فيا للعقول!، أين الدين من الفلسفة؟!، وأين كلام رب العالمين من آراء اليونان والمجوس وعُبَّاد الأصنام والصابئين؟!.. فإن قالوا: إنما نقدم العقل الصريح الذي لم يختلف فيه اثنان، على نصوص الأنبياء، فقد رموا الأنبياء بما هم أبعد الخلق منه، وهو: أنهم جاءوا بما يخالف العقل الصريح.. وأنى لهم ذلك وقد شهد الله –

وكفى به شهيدًا – وشهد بشهادته الملائكة وأولوا العلم أن طريقة الرسل وفي مقدمتهم خاتمهم عليهم جميعًا سلام الله، هي: طريقة البرهان والحكمة، كما قال تعالى: {يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم} [النساء: ١٧٤]، وقال: {وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم} [النساء: ١١٣].

فتلك هي الطريقة الواردة بالوحي، الناظمة للرشد، الداعية إلى الخير، الواعدة لحسن المآب، المبيِّنة لحقائق الأنباء، المُعرِّفة بصفات رب الأرض والسماء.. أما تلك المأخوذة من الفلسفة اليونانية التي يعوَّل عليها متأخرو الأشعرية، فتلك طريقة تقليدية تخمينية ليس مع أصحابها إلا الرجوع إلى رجل من اليونان وضع بعقله قانونًا يصحح بزعمه عقائد الخلائق وعقولهم، فلم يستفد به عاقل تصحيح مسألة واحدة في شيء من أمور الاعتقاد، بل ما وُزن به شيء منها إلا أفسده وما برَع فيه أحد إلا انسلخ من حقائق الإيمان انسلاخ القميص من الإنسان، ومن هنا تأتي خطورة اقتران العقيدة بالفلسفة وهو ما وقع فيه الأزهر للأسف.

ثم إن القائل بالتعارض قد وضع نفسه في مصاف الجهمية عياذًا بالله، ذلك أن القرآن مملوء مِن ذكر الصفات والعلو على الخلق والاستواء على العرش وإثبات الوجه واليدين والمحبة والغضب والرضا.. إلخ، وهذا عند النفاة من الجهمية ومن تابعهم من القائلين بالتعارض: مثلُ وصف الله – تعالى عن ذلك – بالأكل والشرب والجوع والعطش والنوم، كون الجميع عند هؤلاء وأولئك مستحيلًا.. وهذا يَرِدُ عليه أن إخبار الرسول عليه السلام بما هو مستحيل عليه تعالى من أعظم المنفِّرات عنه، وهو مفض إلى وصفه تعالى نفسه بالمنفرات، ووصفه بها باطل فبطل ما أدى إليه وثبت كذب ادعاء القول بالتعارض وكذب الذاهبين إليه.

كما أن دعاوى الطوائف القائلة بالتعارض، متضمن فساد ما انفرد بفهمه العقل بشهادة بعضهم على بعض، ذلك أن أصحاب التأويل قالوا: إن مدلولات صفات الخبر والفعل منتفية عن الله، بينا قال أصحاب التجهيل والتفويض: إنها غير منتفية لكن لا تُعقل معانيها، وقال أصحاب التخييل والتمثيل: إن الرسل لم يُفصحوا للخلق بحقائقهما وإنما أبرزوا لهم المقصود منها في صورة محسوسة، وأهل السمع من أهل السنة واتْباع الرسل، مع كل طائفة تَدَّعي فساد قول خصومها بالعقل، ويكذبونهم جميعًا في دعوى التعارض، لاسيما أن جميعهم متفقون على أن السمع دال على الإثبات ولم يتفقوا على أن العقل دال على نقيضه.

على أنه ليس في القرآن صفة إلا وقد دل العقل الصريح على إثباتها لله، حيث لا يمكن أن يعارِض ثبوتها دليل صحيح البتة لا عقلي ولا سمعي على ما تقرر في تواطؤِ دليلي العقل والسمع وتآخيهما، وعليه فيقال لمن زعم أن من الصفات ما هو منافٍ للعقل فتأوَّلَه، دون ما سواه من صفات المعاني:

إن تأولتَ الجميع وحملته علي خلاف حقيقته، كان ذلك عنادًا ظاهرًا وجحدًا لربوبيته، فان قلتَ: (أُثبتُ للعالم صانعًا ولكن لا أصفه بصفة تقع علي خلقه، وحيث وُصف بما يقع علي المخلوق تأولتُه)، قيل لك: (فهذه الأسماء الحسني والصفات التي وصف الله بها نفسه، هل تدل علي معانٍ ثابتة هي حق في نفسها أو لا تدل؟)، فإن نفيتَ دلالتها علي معني ثابت كان ذلك غاية التعطيل، وإن أثبتَ قيل لك: (فما الذي سوَّغ لك تأويل بعضها دون بعض، ودلالة النصوص علي أن له: سمعًا وبصرًا وعلمًا وقدرةً وإرادة وحياة وكلامًا، كدلالتها علي أن له: محبة ورحمة وغضبًا ورضًا وفرحًا وضحكًا ووجهًا ويدين؟!)، فان قلتَ: (إن إثبات الإرادة والمشيئة لا تستلزم تشبيهًا وتجسيمًا، وإثبات حقائق هذه الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم).. قيل لك: (جميع ما أَثبتَه من الصفات إنما هي أعراض قائمة بالأجسام في الشاهد)، فإن قلتَ: (أنا أُثبتُها علي وجه لا يماثل صفاتَنا ولا يشبهها)، قيل لك: (فهلا أثبتَ الجميع علي وجه لا يماثل صفات المخلوقين؟!).

ثم إن كان ظاهر النصوص يقتضي تشبيهًا وتجسيمًا، فهو يقتضيه في الجميع فأوِّل الجميع، وإن كان لا يقتضي ذلك لم يجز تأويل شيء منه، وإن زعمت أن بعضها يقتضيه وبعضها لا يقتضيه طولبتَ بالفرق بين الأمرين.. فإن تأوَّل المُتَأوِّل مثلًا (الوجه) بـ (الذات) لزمه في الذات ما يلزمه في الوجه، فإن لفظ الذات يقع علي القديم والمحدَث، وإذا تأول لفظ (اليد) بـ (القدرة) فالقدرة يوصف بها الخالق والمخلوق، وإذا تأول (الفوقية) بفوقية القهر لزمه فيها ما فرَّ منه من (فوقية الذات)، فإن القاهر من اتصف بالقوة والغلبة ولا يعقل هذا إلا جسمًا، فإن أثبتَه العقل غير جسم لم يعجز عن إثبات فوقية الذات لغير جسم، وكذلك من تأول

(الأصبع) بـ (القدرة)، فإن القدرة أيضًا صفة قائمة بالموصوف، وعَرَض من أعراضه ففَرَّ من صفة إلي صفة، وكذلك من تأول (الضحك) بـ (الرضا) و(الرضا) بـ (الإرادة)، إنما فرَّ من صفة إلي صفة، فهلا أقر النصوص علي ما هي عليه ولم ينتهك حرمتها؟!.

ولم يبق بعدُ إلا واحد من أمرين: إما هذا النفي والتعطيل، وإما وصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله واتباع سبيل السلف الذين هم أعلم الأمة بهذا الشأن نفيًا وإثباتًا، وأشد تعظيمًا لله وتنزيهًا له عما لا يليق بجلاله، فإن المعاني المفهومةَ من الكتاب والسنة لا تُرَدُّ بالشبهات، فيكون ردها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يترك تدبرها ومعرفتها، فيكون ذلك مشابهة للذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني، بل هي آيات بيناتٌ، دالة علي أشرف المعاني وأجملها، قائمة حقائقها في صدور الذين أوتوا العلم والإيمان إثباتًا بلا تشبيه وتنزيهًا بلا تعطيل، كما قامت حقائق سائر صفات الكمال في قلوبهم كذلك، فكان الباب عندهم بابًا واحدًا وعلموا أن الصفات حكمها حكم الذات، فكما أن ذاته لا تشبه الذوات فكذا صفاته لا تشبه الصفات(١).

&&&&&&

المبحث الثاني: من سقطات العقل حين يطغى على النقل ولا يكون كما قال أهل العلم: كالعامي المقلد بين يدي العالم المجتهد

وفي خضم أحداث ثورات ما عرف بـ(الربيع العربي)، وفي تغطية زخمها وضغوطاتها الداخلية والخارجية، صدر عن الأزهر الشريف – الذي كان يترأس مشيخته وقتها فضيلة الشيخ أ.د. أحمد الطيب – عدة وثائق عبرت عن مكامن النفوس وخلجات القلوب، وما تضمره العقول من عقائد ربما كانت من وجهة نظر معتنقيها صحيحة، بينا هي في واقع وحقيقة الأمر على غير ذلك، وهذا من الطبعي نظرًا لما يكتنف التعليم في الأزهر من أمور خالف الأزهر فيها ما كان عليه أهل السنة وسلف الأمة .. وكان ضمن هذا الوثائق تلك الوثيقة التي جاءت تحت عنوان: (وثيقة الحريات)(٢).. وعملًا بحرية الرأي التي كفلها

(1) كذا أفاده ابن القيم في الصواعق المرسلة ص ١٨: ٢٣، ٦٣ .. وينظر في الأدلة العقلية على إثبات صفات الله الخبرية والفعلية؛ كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز)

(2) وهاكم نص الوثيقة بتمامها ليطلع على بنودها قارئنا الكريم:

نص وثيقة الأزهر للحريات

بسم الله الرحمن الرحيم .. الأزهر الشريف .. مكتب شيخ الأزهر

بيان الأزهـــــر والمثقفين (عن منظومة الحريات الأساسية):

يتطلع المصريون، والأمة العربية والإسلامية، بعد ثورات التحرير التي أطلقت الحريات، وأذكَت رُوح النّهضة الشاملة لدى مختلف الفئات، إلى علماء الأمّة ومفكّريها المثقفين، كَي يحددوا العلاقة بين المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية السمحاء ومنظومة الحريّات الأساسية التي أجمعت عليها المواثيق الدّولية، وأسفرت عنها التجربة الحضارية للشعب المصري، تأصيلًا لأسُسِها، وتأكيدًا لثوابتها، وتحديدًا لشروطها التي تحمى حركة التطور وتفتح آفاق المستقبل. وهي حرية العقيدة وحرية الرأي والتعبير، وحرية البحث العلمي، وحرية الإبداع الأدبي والفني، على أساس ثابت من رعاية مقاصد الشريعة الغراء، وإدراك روح التشريع الدستوري الحديث، ومقتضيات التقدم المعرفي الإنساني، بما يجعل من الطاقة الرّوحية للأمّة وقودا للنهضة، وحافزًا للتقدم، وسبيلًا للرُّقىّ المادي والمعنويّ، في جهد موصول يتسق فيه الخطاب الثقافي الرشيد مع الخطاب الديني المستنير، ويتآلفان معًا في نسق مستقبلي مثمُر، تتحد فيه الأهداف والغايات التي يتوافق عليها الجميع.

ومن هنا فإن مجموعة العلماء الأزهريين والمثقّفين المصريّين الذين أصدروا وثيقة الأزهر الأولى برعاية من الأزهر الشريف، وأتبعوها ببيانِ دَعْمِ حراك الشعوب العربية الشقيقة نحو الحرية والديمقراطية، - قد واصلوا نشاطهم وتدارسوا فيما بينهم القواسم الفكرية المشتركة في منظومة الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهوا إلى إقرار جملةٍ من المبادئ والضّوابط الحاكمة لهذه الحريات، انطلاقًا من متطلبات اللحظة التاريخية الراهنة، وحفاظًا على جوهر التوافق المجتمعي، ومراعاة للصالح العام في مرحلة التحول

الديمقراطي، حتى تنتقل الأمّة إلى بناء مؤسساتها الدّستورية بسلامٍ واعتدال وتوفيقٍ من الله تعالى؛ وبما لا يسمح بانتشار بعض الدعوات المغرضة، التي تتذرع بحجة الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتدخل في الحريات العامة والخاصة الأمر الذي لا يتناسب مع التطور الحضاري والاجتماعي لمصر الحديثة، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى وحدة الكلمة والفهم الوسطي الصحيح للدين والذي هو رسالة الأزهر الدينية ومسؤوليته نحو المجتمع والوطن.

أولًا : حــريّة العقيدة:

تُعتَبر حريّةُ العقيدة ،وما يرتبط بها من حقٍّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساواة التامة في الحقوق والواجبات حجرَ الزّاوية فى البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولةٌ بثوابت النصوص الدِّينية القطعيّة وصريح الأصول الدستورية والقانونية، إذ يقول المولى عز وجل: {لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّن الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} ويقول: {فمن شاء فليُؤمِن ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}، ويترتّب على ذلك تجريم أي مظهر للإكراه في الدين، أو الاضطهاد أو التمييز بسبَبِه، فلكلِّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء، دون أن يمس حقّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية، فللأديان الإلهيَة الثلاثة قداستها، وللأفراد حريّة إقامة شعائرها دون عدوان على مشاعر بعضهم أو مساس بحرمتها قولا أو فعلًا ودون إخلال بالنظام العام .

ولما كان الوطن العربي مهبطَ الوَحي السماوي وحاضن الأديان الإلهية – كان أشدّ التزاما برعاية قداستها واحترام شعائرها وصيانة حقوق المؤمنين بها في حرية وكرامة وإخاء .

ويترتّب على حــق حرية الاعتقاد التسليم بمشروعية التعدد ورعاية حق الاختلاف ووجوب مراعاة كل مواطن مشاعر الآخرين والمساواة بينهم على أساسٍ متينٍ من المواطنة والشراكة وتكافؤ الفرص في جميع الحقوق والواجبات .

كما يترتب أيضًا على احترام حرية الاعتقاد رفض نزعات الإقصاء والتكفير، ورفض التوجهات التي تدين عقائد الآخرين ومحاولات التفتيش في ضمائر المؤمنين بهذه العقائد، بناء على ما استقرَّ من نظم دستورية بل بناء على ما استقر – قبل ذلك - بين علماء المسلمين من أحكام صريحة قاطعة قرّرتها الشريعة السمحاء في الأثر النبوي الشريف : (هلا شققتَ عن قلبه) والتي قررها إمام أهل المدينة المنورة الإمام مالك والأئمة الآخرون بقوله : " إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مئة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمِلَ على الإيمان ولا يجوز حمْلُه على الكفر "وقد أعلى أئمة الاجتهاد والتشريع من شأن العقل فى الإسلام، وتركوا لنا قاعدتهم الذهبية التي تُقرر أنه: "إذا تعارض العقل والنقل قُدَّم العقل وأُوِّل النقل " تغليبًا للمصلحة، المعتبرة وإعمالًا لمقاصد الشريعة .

ثانيًا: حرية الرأي والتعبير:

حرية الرأي هي أم الحريات كلها، وتتجلى في التعبير عن الرأي تعبيرًا حرًّا بمختلف وسائل التعبير من كتابة وخطابة وإنتاج فني وتواصل رقمي، وهي مظهر الحريات الاجتماعية التي تتجاوز الأفراد لتشمل غيرهم مثل تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، كما تشمل حرية الصحافة والإعلام المسموع والمرئي والرقمي، وحرية الحصول على المعلومات اللازمة لإبداء الرأي، ولابد أن تكون مكفولة بالنصوص الدستورية لتسمو على القوانين العادية القابلة للتغيير. وقد استقرت المحكمة الدستورية العليا في مصر على توسيع مفهوم حرية التعبير ليشمل النّقد البنَّاء ولو كان حاد العبارة ونصت على أنه "لا يجوز أن تكون حرية التعبير في القضايا العامة مقيدة بعدم التجاوز، بل يتعين التسامح فيها" لكن من الضروري أن ننبه إلى وجوب احترام عقائد الأديان الإلهية الثلاثة وشعائرها لما في ذلك من خطورة على النسيج الوطني والأمن القومي. فليس من حق أحد أن يثير الفتن الطائفية أو النعرات المذهبية باسم حرية التعبير، وإن كان حق الاجتهاد بالرأي العلمي المقترن بالدليل، وفي الأوساط المتخصصة، والبعيد عن الإثارة مكفولًا كما سبق القول في حرية البحث العلمي .

ويعلن المجتمعون أن حرية الرأي والتعبير هي المظهر الحقيقي للديمقراطية، وينادون بتنشئة الأجيال الجديدة وتربيتها على ثقافة الحرية وحق الاختلاف واحترام الآخرين، ويهيبون بالعاملين في مجال الخطاب الديني والثقافي والسياسي في وسائل الإعلام مراعاة هذا البعد المهم في ممارساتهم، وتوخي الحكمة في تكوين رأي عام يتسم بالتسامح وسعة الأفق ويحتكم للحوار ونبذ التعصب، وينبغي لتحقيق ذلك استحضار التقاليد الحضارية للفكر الإسلامي السمح الذي كان يقــول فيه أكابر أئمة الاجتهاد: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب" ومن ثم فلا سبيل لتحصين حرية الرأي سوى مقارعة الحجة بالحجة طبقًا لآداب الحــوار، وما اســتقرت عليه الأعراف الحضارية في المجتمعات الراقيــة .

ثالثًا :حرية البحث العلمي:

يُعَدُّ البحث العلميّ الجادّ في العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضيــة وغـيرها، قاطرة التقدم البشري، ووسيلة اكتشاف سنن الكون ومعرفة قوانينه لتسخيرها لخير الإنسانية، ولا يمكن لهذا البحث أن يتم ويؤتي ثماره النظرية والتطبيقية دون تكريس طاقة الأمّة له وحشد إمكاناتها من أجله. ولقد أفاضت النصوص القرآنية الكريمة في الحث على النظر والتفكر والاستنباط والقياس والتأمل في الظواهر الكونية والإنسانية لاكتشاف سننها وقوانينها، ومهدت الطريق لأكبر نهضة علمية في تاريخ الشرق، نزلت إلى الواقع وأسعدت الإنسان شرقًا وغربًا، وقادها علماء الإســلام ونقلوا شعلتها لتضيء عصر النهضة الغربية كما هو معروف وثابت. وإذا كان التفكير في عمومه فريضة إسلامية في مختلف المعارف والفنون كما يقول المجتهدون فإن البحث العلمي النظري والتجريبي هو أداة هذا الفكر . وأهم شروطه أن تمتلك المؤسسات البحثية والعلماء المتخصصون حــرية أكاديمية تامة في إجراء التجارب وفرض الفروض والاحتمالات

واختبارها بالمعايير العلمية الدقيقة، ومن حق هذه المؤسسات أن تمتلك الخيال الخلَّاق والخبرة الكفيلة بالوصول إلى نتائج جديدة تضيف للمعرفة الإنسانية، لا يوجههم في ذلك إلا أخلاقيات العلم ومناهجه وثوابته، وقد كان كبار العلماء المسلمين مثل الرازي

الدستور جاء الرد على بعض ما جاء بالوثيقة من العبد الفقير، وكان أن نشر بمجلة التوحيد في عدديها (٤٨٥، ٤٨٦) الصادرين بشهري جمادى الأولى والثانية من العام الهجري (١٤٣٣)

وحري بنا قبل أن نذكر الرد؛ أن نورد هنا ما يعنينا لدحضه ونقضه، ليقف المسلم على بعض ما لا يسعه الجهل به.. فقد ورد في الوثيقة– وتحت بند حرية العقيدة – ما نصه: "تُعتَبر حريّةُ العقيدة، وما يرتبط بها من حقِّ المواطنة الكاملة للجميع، القائم على المساواة التامة في الحقوق والواجبات حجرَ الزّاوية في البناء المجتمعي الحديث، وهي مكفولةٌ بثوابت النصوص الدِّينية القطعيّة وصريح الأصول الدستورية والقانونية، إذ يقول المولى عز وجل: {لاَ إِكْراهَ في الدِّينِ قَد تَّبَيَّن الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} ويقول: {فَمَنْ شَاءَ فليُؤمِن ومَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ}، ويترتّب على ذلك تجريم أي مظهر للإكراه في الدين، أو الاضطهاد أو التمييز بسبَبِه، فلكلِّ فردٍ في المجتمع أن يعتنق من الأفكار ما يشاء، دون أن يمس حقّ المجتمع في الحفاظ على العقائد السماوية، فللأديان الإلهية الثلاثة قداستها، وللأفراد حريّة إقامة شعائرها دون عدوان على مشاعر بعضهم أو مساس بحرمتها قولا أو فعلًا ودون إخلال بالنظام العام" .

وهذا كلام من الخطأ ومن الخطورة بمكان إذ يَرِدُ عليه: أن دين الله واحد، وما جاء به موسى وعيسى وجميع الأنبياء هو عينه ما جاء به محمد عليهم جميعًا صلوات الله وسلامه عليه، فكلهم جاء برسالة: (إن اعبدوا الله ما لكم من إله غيره)، وهو ما دل عليه قوله تعالى:{إن الدين عند الله الإسلام وما اختلف الذين

وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم أقطاب المعرفة العلمية ورواد ها في الشرق والغرب قرونًا عديدة، وآن الأوان للأمة العربية والإسلامية أن تعود إلى سباق القوة وتدخل عصر المعرفة، فقد أصبح العلم مصدر القوة العسكرية والاقتصادية وسبب التقدم والتنمية والرخاء، وأصبح البحث العلمي الحر مناط نهضة التعليم وسيادة الفكر العلمي وازدهار مراكز الانتاج إذ تخصص لها الميزانيات الضخمة، وتتشكل لها فرق العمل وتُقترح لها المشروعات الكبرى، وكل ذلك مما يتطلب ضمان أعلى سقف للبحث العلمي والإنساني . وقد أوشك الغرب أن يقبض بيديه على كل تقدم علمي وأن يحتكر مسيرة العلم لولا نهضة اليابان والصين والهند وجنوب شرقي آسيا التي قدمت نماذج مضيئة لقدرة الشرق على كسر هذا الاحتكار، ولدخول عصر العلم والمعرفة من أوسع الأبواب، وقد آن الأوان ليدخل المصريون والعرب والمسلمون ساحة المنافسة العلمية والحضارية، ولديهم ما يؤهلهم من الطاقات الروحية والمادية والبشرية وغيرها من شروط التقدم في عالم لا يحترم الضعفاء والمتخلفين .

رابعًا: حرية الإبداع الأدبي والفني :

ينقسمُ الإبداع إلى إبداع علمي يتصل بالبحث العلمي كما سبق، وإبداع أدبي وفني يتمثل في أجناس الأدب المختلفة من شعر غنائي ودرامي، وسرد قصصي وروائي، ومسرح وسير ذاتية وفنون بصرية تشكيلية، وفنون سينمائية وتليفزيونية وموسيقية، وأشكال أخرى مستحدثة في كل هذه الفروع.

والآداب والفنون في جملتها تستهدف تنمية الوعي بالواقع، وتنشيط الخيال، وترقية الإحساس الجمالي وتثقيف الحواس الإنسانية وتوسيع مداركها وتعميق خبرة الإنسان بالحياة والمجتمع، كما تقوم بنقد المجتمع أحيانًا والاستشراف لما هو أرقى وأفضل منه، وكلها وظائف سامية تؤدي في حقيقة الأمر إلى إثراء اللغة والثقافة وتنشيط الخيال وتنمية الفكر، مع مراعاة القيم الدينية العليا والفضائل الأخلاقية .

ولقد تميزت اللغة العربية بثرائها الأدبي وبلاغتها المشهودة، حتى جاء القرآن الكريم في الذروة من البلاغة والإعجاز، فزاد من جمالها وأبرز عبقريتها، وتغذّت منه فنون الشعر والنثر والحكمة، وانطلقت مواهب الشعراء والكتّاب - من جميع الأجناس التي دانت بالإسلام ونطقت بالعربية - تبدع في جميع الفنون بحرية على مر العصور دون حرج، بل إن كثيرًا من العلماء القائمين على الثقافة العربية والإسلامية من شيوخ وأئمة كانوا هم من رواة الشعر والقصص بجميع أشكاله، على أن القاعدة الأساسية التي تحكم حدود حرية الإبداع هي قابلية المجتمع من ناحية، وقدرته على استيعاب عناصر التراث والتجديد في الإبداع الأدبي والفني من ناحية أخرى، وعدم التعرض لها ما لم تمس المشاعر الدينية أو القيم الأخلاقية المستقرة، ويظل الإبداع الأدبي والفني من أهم مظاهر ازدهار منظومة الحريات الأساسية وأشدها فعالية في تحريك وعي المجتمع وإثراء وجدانه، وكلما ترسخت الحرية الرشيدة كان ذلك دليلًا على تحضره، فالآداب والفنون مرآة لضمائر المجتمعات وتعبير صادق عن ثوابتهم ومتغيراتهم، وتعرض صورة ناضرة لطموحاتهم في مستقبل أفضل، والله الموفق لما فيه الخير والسداد .

تحريرًا في مشيخة الأزهر: ١٤ من صفر سنة ١٤٣٣ هـ الموافق: ٨ من يناير سنة ٢٠١٢م

شيخ الأزهر .. أحمد الطيب

أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم ومن يكفر بآيات الله فإن الله سريع الحساب} [آل عمران: ١٩]، وقوله: {ومن يبتغ غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين} [آل عمران: ٨٥].

ثم إن عدم الإكراه في الدين وترك المشيئة لمن شاء أن يؤمن أو يكفر، والاستدلال عليه بالآي ليس على إطلاقه وإنما هو لغير المسلم، أما المسلم فمطالب بأصول العقيدة والأحكام الفقهية وإلا عوقب شرعًا بحسب ما قضت به شريعة الله، على نحو ما هو مدبج في كتب الفقه الإسلامي، وعلى ما فصل القول في ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه: (جامع العلوم والحكم) إبان شرحه لحديث: (أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .. الحديث)، وملخصه:

أن "كلمتي الشهادتين بمجردهما تعصم من أتى بهما ويصير بذلك مسلمًا، فإذا دخل في الإسلام فإن أقام الصلاة وآتى الزكاة وقام بشرائع الإسلام، فله ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين، وإن أخل بشيء من هذه الأركان فإن كانوا جماعة لهم منعة قوتلوا.. كما فعل أبو بكر مع الممتنعين عن أداء الزكاة، وأما قتل الواحد الممتنع عنها فأكثر العلماء على أنه يقتل" وكذا تارك الصلاة، وأما الصوم والحج فاختلف في قتل تاركهما حدًّا على ما فصل فيه القول الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه السالف الذكر.. والتهاون في مثل هذا؛ هو مذهب من لا يدخلون (جنس العمل) في (مسمى الإيمان) كـ(المرجئة والأشعرية)، وهذا أمر في عقيدة أهل السنة من البداهة بمكان.

أما ما جاء في الوثيقة من تقديم العقل وعبارة: **"وقد أعلى أئمة الاجتهاد والتشريع من شأن العقل فى الإسلام، وتركوا لنا قاعدتهم الذهبية التي تقرر أنه: (إذا تعارض العقل والنقل قُدِّم العقل وأُوِّل النقل) تغليبًا للمصلحة، المعتبرة وإعمالًا لمقاصد الشريعة"، فهذا ما يحتاج الرد فيه إلى تفصيل، هو ما جاء في عددي مجلة التوحيد المشار إليهما آنفًا.**

الرد على فضيلة شيخ الأزهر في بعض ما جاء بوثيقة الحريات
بشأن الرد على فرية تقديم العقل على النقل

(لا .. يا فضيلة شيخ الأزهر.. بل النقل حاكم وقاض ومُقدَّم على العقل)

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.. وبعد:
فقد صُدم المتمسكون بأهداب الكتاب والسنة من أهل الإسلام، بما يعارض إسلامهم ويناقض ما جبلوا عليه من ثوابتٍ علِموها وتعلموها، تقضي بعدم التقديم بين يدي الله ورسوله، واستحالة تعارض صريح العقل مع صحيح النقل، وعلى التنزُّلِ والافتراض: فبعدم تقديم العقل على النص بتأويل الأخير ومن ثم إهماله وعدم إعماله.
صدم الجميع بما يعارض هذه الثوابت فيما بات يعرف بـ (وثيقة الحريات)، حيث راح فضيلة شيخ الأزهر يشير في هذه الوثيقة – التي حررت بتاريخ ١٤ من صفر ١٤٣٣ الموافق ٨/ ١/ ٢٠١٢(١)– إلى سماحة الإسلام وسعة صدره في استيعاب الآخرين ومواكبة مستجدات العصر، ويشيد فيما يشيد بعلمائنا القدامى، مبررًا ذلك بأنهم قد أعْلَوا "من شأن العقل.. وتركوا لنا قاعدتهم الذهبية التي تقرر أنه: (إذا تعارض العقل والنقل، قدِّم العقل وأُوِّل النقل) تغليبًا للمصلحة المعتبرة وإعمالًا لمقاصد الشريعة".. وهذا أمر فيه مغالطة، كما أنه من الخطورة بمكان.. ويُرَدُّ عليه من عدة أوجه:

(1) ونشرت بجريدة (صوت الأزهر) ص٥ في العدد ٦٤٢ بتاريخ ١٩ صفر ١٤٣٣ الموافق ١٣/ ١/ ٢٠١٢

١- أن العقل السليم لا يمكن بحال أن يصطدم أو يتعارض مع ما جاء به النقل الصحيح، بل إن العقل يشهد له ويؤيده لسبب بسيط ومنطقي يتمثل في: أن الذي خلق العقل وهو الله تعالى، هو الذي أرسل إليه النقل وجعله صالحًا له في كل زمان ومكان.. ولأن الإنسان صنعة خالقه، كان هو سبحانه أعلم بصنعته وبما يصلحه في كل وقت وآن، فإذا وَضع رب العباد نظامًا فببالغ حكمته وعلمه ولصلاح صنعته {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} [الملك: ١٤]، وإذا ألزم عباده بمنهجه وشرعته، كان من المحال أن يضلوا أو يشقوا أو يعيشوا تحت مظلته معيشة ضنكًا، وإنما الأمر في ذلك كما قال جلت حكمته: {فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكًا ونحشره يوم القيامة أعمى} [طه: ١٢٣، ١٢٤] .. ومعلوم بالضرورة أن أولى من يضع نظام التشغيل للمصنوعات – ولله المثل الأعلى – هو صانعها.

ومن هنا ساغ لشيخ الإسلام لأن يضع قاعدته الذهبية بحق والتي فيها يقول: "كل ما يدل عليه الكتاب والسنة، فإنه موافق لصريح المعقول، والعقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيرًا من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا، فمن عرف قول الرسول ﷺ ومراده به، كان عارفًا بالأدلة الشرعية، وليس من المعقول ما يخالف المنقول"(١).. ويقول: "من قال بموجب نصوص القرآن والسنة، أمكنه أن يناظر الفلاسفة مناظرة عقلية يقطعهم بها؛ ويتبين له أن العقل الصريح مطابق للسمع الصحيح"(٢).

وهذا عينه ما سلكه إمام المذهب أبو الحسن الأشعري عندما ترك سبيل المعتزلة والمتكلمة من الخَلَف، ونهج نهج سلف الأمة وعلى رأسهم الإمام المبجل أحمد بن حنبل، وكان منه ما كان من تأليفه كتب: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة إلى أهل الثغر)، تلك الكتب التي دحض الأشعري من خلالها بالحجة والبرهان وأدلة العقل قبل النقل: تعارض العقل مع النقل، كما دحض من خلالها كل طريق يخالف طريق النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيهم بإحسان.

٢-: أن لو حدث تعارض بين العقل والنقل، فإن ذلك مرجعه لأحد سببين لا ثالث لهما:

إما أن النقل لم يثبت فيَنسب مدعي التعارض إلى دين الله ما ليس منه، كالذين يتمسكون بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، وينقلونها للناس دون تمحيص وأحيانًا على أنها غمْزٌ في إثبات عموم الصفات.

وإما أن العقل لم يفهم النقل ولم يدرك مراد الله ولا خطاب رسوله منه على النحو الصحيح، كما شكك الأشعرية في صات الله الخبرية والفعلية وكان أن عطلوها وتأولوها.. أو لقصور في العقل عن بلوغ العلم بحقائق بعض الأشياء؛ كما شكك بعض العلمانيين والمستشرقين في: (حديث الذبابة) و(حديث ولوغ الكلب في الإناء) .. إلخ، قال شيخ الإسلام: "وما أثبته السمع الصحيح لم ينفِه عقل صريح، وحينئذ فلا يجوز أن يتعارض العقل الصريح والسمع الصحيح، وإنما يظن تعارضَهما من غلط في مدلولهما أو مدلول أحدهما"(٣).

٣-: أن من رسخ القاعدة الصحيحة القاضية بـ (موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)، إنما بناها على أصل وأساس صحيحين، وهو وجوب إعمال العقل والفكر فيما يؤدي إلى إظهار الدين والعمل بمقتضى النقل، والرد بالأساس على غير المؤمنين بالكتاب والسنة.. وكان يمكن قبول كلام شيوخ الأشاعرة عندما عوَّلوا كثيرًا على طريق العقل باعتبار أن الاقتصار على الدلائل النقلية لأهم أصول العقيدة الإسلامية مثل إثبات وجوده تعالى للملحدين، مستلزمٍ للدور المحال، لأن ثبوت النقل في هذه الأصول متوقف على ثبوت الوحي، وما كان ثبوت الوحي موقوفًا على ثبوته، لا يصح الاستدلال عليه بالنقل، لأن ذلك موجب لتقدم الشيء على نفسه وهو الدور المحال، فكان العقل بهذا الاعتبار أصلًا للنقل وشاهدًا على صدقه..

---

(1) مجموع الفتاوى ١٢/ ٨١

(2) السابق ٦/ ٥٢٥ وينظر الحموية ١٨ ومختصر الصواعق ص ٨٧

(3) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٩

وإهماله – إذا كانت دلالته قطعية – ورد مقتضاه، موجب لانهيار أصل النقل وللطعن في شاهده الذي لم يثبت إلا به، فيكون هذا إبطالًا للنقل.

كان يمكن لهذه القاعدة أن تُقبل بحق المخالفين للكتاب والسنة، لولا أولئك الذين أرادوا من المتكلمين أن يجعلوا من النقل مطية للعقل، لدرجةٍ جرأت البعض منهم على أن يوجَّه آيات القرآن وأدلة السنة في غير مسارها الذي أنزلت من أجله أو بعيدًا عن سياقاتها المحمولة عليها على وجهها الصحيح، كما فعل أصحاب المدرسة العقلية عندما وضعوا أنسقة فكرية في أذهانهم – كفروض يعملون على إثباتها – وغايتهم من ذلك: أن يجدوا بين الآيات والأحاديث ما يؤيد رأيهم ويدعم مذهبهم ولو بتعسف، فإن وجدوا في الأدلة ما يخالف مذهبهم، قاموا بتأويل الآيات والأحاديث تأويلًا لا تحتمله النصوص ولا يقوم على دليل واضح، أو قاموا برد الأحاديث الثابتة بالسند الصحيح بزعم أنها ظنية من رواية الآحاد التي لا تفيد بزعمهم أيضًا، اليقين في أمور الاعتقاد.

وهذا ما يجري الآن للأسف لضعف الإيمان، وما ارتضاه شيخ الأزهر وما يُعد بحق – عياذًا بالله من ذلك – خروجًا على النصوص الشرعية وردًا لها، وتقديمًا بين يديها وعدم تسليم لها، وهو ما نهى الله عنه في مثل قوله: {يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله} [الحجرات: ١]، ووَجَّه إليه في قوله: {إنما كان قول المؤمنين إذا دُعوا على الله ورسوله أن يقولوا سمعنا وأطعنا} [النور: ٥١]، وقوله: {وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرًا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينًا} [الأحزاب: ٣٦].. إلى آخر ذلك.

٤-: وللتعرف على مؤسس مدرسة معارضة العقل وتقديمه حينذاك على النقل – حتى لا ينخدع الناس ببريق كلامه أو بكلام من أوحى له بذلك من سائر البشر – قرر أهل العلم أن تقديم العقل على النقل هو سبيل (إبليس)، فهو أول من عارض النقل بالعقل.. وذلك أن الله عندما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين هما، قوله: (أنا خير منه)، وقوله: (خلقتني من نار وخلقته من طين)، وكانت النتيجة لديه وعلى مذهبه: (أنّ خير المخلوقَيْن لا يسجد لمن هو دونه).. وأنت إذا تأملت مادة هذا القياس وصورته، رأيته أقوى من قياسات من تبعه ممن عارضوا بها الوحي، والكل باطل.. وكان بشار بن برد الشاعر الأعمى على هذا المذهب، ولهذا قال في قصيدته:

الأرض مظلمة سوداء معتمة * والنار معبودة مذ كانت النار

ولما علم الشيخ أبو مرة – إبليس – أنه قد أصيب من معارضة الوحي بالعقل، وعلم أن لا شيء أبلغ في مناقضة الوحي والشرع وإبطاله، من معارضته بالمعقول، أوحى إلى تلامذته وإخوانه من الشبهات الخيالية ما يعارضون بها الوحي، وأوهم أصحابه أنها قواطع عقلية، وقال: (إن قدمتم النقل عليها فسدت عقولكم).. وغاب عن الشيخ أبي مرة ما غاب عن كثيرين، من أن القياس إذا صادم النص وقابله، كان قياسًا باطلًا ويسمى قياسًا إبليسيًا، لأنه يتضمن معارضة الحق بالباطل، ولهذا كانت عقوبته أن أفسد الله عليه عقله ودنياه وآخرته.. ومن كأس معينه يتجرع أتباعه الآن وإلى يوم القيامة ويكون مصيرهم من مصيره.

وصدق الله القائل: {وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون} [الأنعام: ١٢١]، والقائل: {وكذلك جعلنا لكل نبي عدوً شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا} [الأنعام: ١١٢](١).. وفي هذا – من دون شك – ما يحد من سلطان العقل بحيث لا يكون النقل مطية له.

يقول محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه الملل والنحل: "اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليقة: شبهة إبليس، ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص.. وتشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات وسرت في أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة، وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة.. ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود والامتناع

(1) ينظر مختصر الصواعق ص ١٥١: ١٥٣

منه"(١).. ما يعني: أن هذا المبدأ مرفوض من أساسه لدى سائر الملل وأهل العلم، لكونه منافيًا للفطرة وللإسلام.

٥- : وقد ورث هذه الطريقة عن إبليس – لعنه الله – الجعد بن درهم، فهو أول من عارض الوحي بالرأي، ولما ذيع أمره واشتُهر في المسلمين طلبه خالد القسري وكان أميرًا على العراق، حتى ظفر به وذبحه يوم الأضحى في أصل المنبر، ومع ذلك فقد خلفه فيها: جهم بن صفوان وأتباعه؛ والمعتزلة ومن تأثر بهم من المتكلمة ومتأخري الأشاعرة، فهذا ميراثهم عن إبليس وهو سلفهم إليه.. ثم انطفأت تلك البدعة حتى عصر القرامطة والباطنية الذين دعوا أقوامهم إلى العقل المجرد، وأن أمور الرسل تعارض المعقول، فجرى على الإسلام وأهله منهم ما جرى وكسروا عسكر الخليفة وقتلوا الحجيج واقتلعوا الحجر الأسود من مكانه وقويت شوكتهم.. وأصل طريقتهم: أن الذي أخبرت به الرسل قد عارضه العقل، وإذا تعارض العقل مع النقل قدم العقل.. وهذا كله يدعونا لنبذ طريقتهم هذه وعدم مجاراتهم.

على أن أرباب هذه الطريقة ومن تأثر بهم من الفلاسفة وفرق الشيعة والخوارج والمعتزلة وطوائف أهل الكلام – وهذا مما تجدر الإشارة إليه – مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد الاضطراب، وكل منهم يدعي أن صريح العقل معه؛ وأن مخالفه قد خرج عن صريح العقل، وقد ساعدهم على هذا أن المعقولات ليس لها ضابط ولا هي محصورة في نوع معين.. ونحن نصدق جميعهم ونبطل عقل كلٍّ فرَقِهم بعقل الأخرى، ثم نقول للجميع ما قاله ابن القيم: بعقل مَن منكم يوزن كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم فما وافقه قبل وأقر عليه ومن خالفه أُوِّل أو فُوِّض إلى عقولكم؟: أعقل أرسطو وشيعته؛ أم عقل أفلاطون؛ أم ابن سينا؛ أم الجعد؛ أم جهم؛ أم النَّظَّام؛ أم العَلّاف؛ أم الجُبَّائي؛ أم بشر المريسي؛ أم فخر الدين الرازي وقد هداه الله ورجع عما كان عليه؟(٢).

٦-: أن غاية ما جنح إليه الإمام الرازي ومن حجل بقيده من الخَلَف، في فرضية التعارض التي ما انفك يذكرها له ولهم فضيلة شيخ الأزهر دون أن يسجل رجوعه ورجوعهم عنها إلى نهج السلف، قولُهم: (إنا لو قدمنا النقل – في حال التعارض – على العقل، لبطل العقل وهو أصل النقل، وللزم بالتالي بطلان العقل والنقل، فتعين تقديم العقل)(٣).

وجوابه: أن قولهم: (إن قدمنا النقل لزم الطعن في أصله)، ممنوع.. ذلك أنه إن أرادوا بذلك: جعل العقل أصلًا في ثبوت النقل في نفس الأمر، فهذا لا يقول به عاقل، لأن النقل ثابت في نفس الأمر وليس موقوفًا على علمنا به، فعدم علمنا بالحقائق لا ينافي ثبوتها في نفس الأمر، فما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم هو ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه، كما أن رسولَ الله حقٌّ وإن كذبه بعقله من كذبه، وكما أن وجود الله وثبوت أسمائه وصفاته حق سواء علمناه بعقولنا أو لم نعلمه، فلا يتوقف ذلك على وجودنا فضلًا عن علومنا وعقولنا، لأن الشرع المنزل من عند الله؛ مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمالٌ لم يكن قبل ذلك، وإذا فقده كان ناقصًا جاهلًا.

وإن أرادوا به: أن العقل أصل في معرفتنا بالنقل ودليل على صحته، قيل لهم: ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلًا للنقل ودليلًا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصى، والعلم بصحة السمع يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول من العقليات، وليس كل العلوم العقلية يُعلم بها صدقه صلى الله عليه وسلم، بل إن ذلك يعلم بالبراهين والآيات الدالة على صدقه.

---

(1) ينظر السابق ص ٢١٨ والملل والنحل ص١١
(2) ينظر مختصر الصواعق ص ١٧٠: ١٧٢، ٩٦
(3) ينظر أساس التقديس للرازي ص ١٩٣، ١٩٤

فعُلم بذلك أن جميع المعقولات ليست أصلًا للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالنقل، عليها.. ولا بمعنى توقف ثبوته في نفس الأمر عليها، وأنه لا يلزم من تقديم السمع على المعقول في الجملة، القدح في أصله(١).

٧:- وجوابه أيضًا: أن التقسيم الذي جنح إليه الرازي وبنى هذه القاعدة على أساسه، غير صحيح ولا منطقي بالمرة، ومن ثم فإنه يحكم على الأصل والتقسيم بأنهما باطلان، ذلك أنه قال – وقد تبنى فضيلة شيخ الأزهر قوله –: إنه عند تعارض النقل والعقل، إما أن يقال بالجمع بينهما، أو ببطلانهما، أو بتقديم النقل، أو بتقديم العقل.. ثم ما كان منه إلا أنه اختار الأخير منها للعلة السابق ذكرها وهي: (أنا لو قدمنا النقل – في حال التعارض – على العقل، لبطل العقل وهو أصل النقل، وللزم بالتالي بطلان العقل والنقل، فتعين تقديم العقل)(٢).

وهذا "التقسيم – فضلًا عن أنه جعل من العقل طاغوتًا على حد تسمية ابن القيم وقيض لكسره بابًا في صواعقه استغرق منه قرابة المائتي صفحة – هو باطل من أصله.. والتقسيم الصحيح أن يقال: (إذا تعارض دليلان سمعيان أو عقليان أو سمعي وعقلي، فإما أن يكونا قطعيين؛ وإما أن يكونا ظنيين؛ وإما أن يكون أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا، فأما القطعيين فلا يمكن تعارضهما وإلا لزم الجمع بين النقيضين، وإن كان أحدهما قطعيًا والآخر ظنيًا تعين تقديم القطعي سواء كان عقليًا أو سمعيًا، وإن كانا ظنيين صرنا إلى الترجيح ووجب تقديم الراجح منهما)، لا لكون المتعين أو الراجح فيما إذا كان عقليًا لأنه عقلي، وإنما لكونه قطعيًا أو مترجَحًا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم وإن كان بموجب القسمة العقلية هو المترجَّح المتفق على مضمونه بين العقلاء، فإنه فضلًا عن أن جانب الترجيح أو القطع العقليين فيه يصبان في دائرة المباحات فقط على ما سيأتي بيانه ولا يتأتى في أصل الشريعة ولا في نفس الأمر، فإنه يكون بحسب الظاهر وبسبب الخطأ في فهم المراد أو عدم معرفة السابق من الدليلين أو بسبب خطأ في مقدمات القياس.. وعند التحقيق والتأمل يُتبين أنه لا تعارض، ذلك أن منشأ الاختلاف في الأحكام مرجعه إلى اختلاف نظر المجتهدين عند النظر(٣).. ومثال ذلك: ترجيح طهارة سؤر سباع الطير لأن منقارها عَظْمٌ طاهر، وملاقاة الطاهر للطاهر لا توجب النجاسة، فكان أثر هذا أقوى من أثر القياس على سؤر سباع البهائم على ما هو مبين في كتب الحنفية.

كما أن هذا التقسيم هو الذي "يُعلم منه أن إثبات التعارض بين الدليل العقلي والسمعي والجزم بتقديم العقلي مطلقًا خطأ، وأن جعل جهة الترجيح كونه عقليًا فقط خطأ، وأن جعل سبب التأخير والاطراد كونه نقليًا خطأ"(٤).. وهذا ما جنح إليه الرازي وظهر منه جليًا في مسألة نفي صفات الله الخبرية والفعلية والقصد إلى تأويلها بعد تعطيلها، خلافًا لأئمة السلف وخلافًا لما شغب به بعض الجهلة في خطوة منه لبيان أن لا فرق بين ما ذهب إليه الرازي في تقسيماته وبين ما ذهب إليه شيوخ السلفية من نحو ابن تيمية وغيره.

٨:- أن تقديم العقل على النقل يتضمن – بموجب عقولهم – القدح في العقل والنقل معًا وليس العكس، لأن العقل فضلًا عما سبق ذكره قد صَدَّق الشرع، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره.. وأيضًا لأن (العقل) قد شهد (الشرع والوحي) بأن (النقل) أعلم منه، وأن نسبة علوم العقل ومعارفه إلى الوحي، أقل من خردلة بالإضافة إلى جبل، فلو قُدّم حُكم العقل عليه لكان ذلك قدحًا في شهادته، وإذا بطلت شهادته بطل قبول قوله، ذلك أن الشرع فضلًا عن أنه مأخوذ عن الله بواسطة رسوليه: المَلَكِ والبشرِ، هو كذلك مؤيدٌ بشهادة الآيات وظهور البراهين على ما يوجبه العقل ويقتضيه تارة، وعلى ما يستحسنه تارة؛ وعلى ما يجوِّزه

(1) ينظر مختصر الصواعق ص ٩٨: ١٠٠ودرء التعارض ١/ ٨٨
(2) ينظر أساس التقديس للرازي ص ١٩٣، ١٩٤
(3) ينظر كشف الأسرار ٣/ ٧٩٦ والموافقات ٤/ ٦٣
(4) الصواعق ص ٩٨ وينظر ما قبلها وما بعدها

تارة؛ ويضعف عن دركه تارة، فلا سبيل إلى الإحاطة به ولا مناص من التسليم له والانقياد لحُكمه والإذعان والقبول به.

وهنا يسقط (لمَ) ويبطل (كيف؟) وتزول (هلا) وتذهب (لو) و(ليت) في الريح.. ويقع ما أخبر الله به في قوله: {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا} [المائدة: ٣]، حيث أخبر أنه قد تمم الدين لنبيه صلى الله عليه وسلم وكمَّله به، ولم يحوجه هو ولا أمته من بعده في تغليب المصالح المعتبرة إلى عقل ولا نقل سواه.

ويقع كذلك ما أمر الله به عباده في قوله: {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليمًا} [النساء: ٦٥]، حيث أقسم بأنا لا نؤمن حتى نُحَكِّم رسوله في جميع ما شجر بيننا، وتتسع صدرونا لحكمه فلا يبقى فيها حرج، ونسلم لحُكمه تسليمًا فلا نعارضه بعقل ولا برأي.. وفي قوله: {فما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله} [الشورى: ١٠]، حيث أخبر أن حكم جميع ما تنازعنا فيه مردود إلى الله وحده، فهو الحاكم فيه على لسان رسوله، فلو قدم حكم العقل على حكمه لم يكن هو الحاكم بكتابه.. وفي قوله: {اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلًا ما تذكرون} [الأعراف: ٣]، حيث أمر باتباع الوحي المنزل وحده ونهى عما خالفه.

كما أخبر سبحانه – في غير ما ذكرنا من الآيات – أن كتابَه هدى وشفاءٌ وبيِّنة ورحمةٌ ونورٌ ومفصَّلٌ وبرهان وحجةٌ وبيانٌ، فلو كان في العقل ما يعارضه ويجب تقديمه على القرآن، لم يكن فيه شيء من ذلك بل كانت هذه الصفات للعقل دونه(١).

٩-: لقد تراجع فخر الدين الرازي فيمن تراجعوا من أئمة الاجتهاد والتشريع – الذين ورد ذكرهم في وثيقة شيخ الأزهر للحريات – عن تلك القاعدة الكلامية القائلة بأنه (إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل وأوِّل النقل)، والتي فتحت الباب قديمًا أمام كل مكَذِّبٍ للرسل وللوحي، وأفضت بأهل الكلام في النهاية إلى نفي وعدم إثبات صفات الله الخبرية والفعلية وتأويل نصوصهما بما لا دليل عليه من قرآن ولا سنة، بزعم تنزيهه تعالى عنها وبدعوى تعارض نصوصها مع العقل وكونها مُوهِمةً للتشبيه والتجسيم، كما أفضت إلى اتهام كل من يثبتها على الوجه اللائق به سبحانه من غير تشبيه ولا تجسيم بأنه ضال ومبتدع في دين الله ومخالف لما هو الأحكم والأعلم، مع أن هذا هو هدي النبي وصحابته.

تراجع الرازي عن كل هذا، وكان من كلامه – رحمه الله – وقد نقله عنه ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ١٤٨ ط. دار الهيثم، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠١ ط مؤسسة الرسالة، وغيرهما: "لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات – يعني: المفصَّل والمنافي للتأويل أو تفويض المعنى –: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥]، {إليه يصعد الكلم الطيب} [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي – يعني المجمل –: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١]، {ولا يحيطون به علمًا} [طه: ١١٠]"، ثم قال: "ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي".

ومما ساقه ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية بنفس الصفحة، ما كان أيضًا من الرازي عندما دخل على تلميذه شمس الدين الخسروشاهي يومًا، فقال له الرازي: "ما تعتقده؟، قال: ما يعتقده المسلمون – يعني: الإثبات وعدم التأويل – فقال: (وأنت منشرحُ الصدر لذلك مستيقنٌ به؟)، قال: نعم، فقال الرازي: (اشكرِ الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد)، وبكى حتى اخضلت لحيته" إ.هـ.

وكلامًا مثل هذا حكاه ابن أبي العز عن الإمام الجويني وابن أبي الحديد والشهرستاني والخونجي والغزالي وغيرهم.. فليراجع وليُراجع معه ما ذكره عنهم – على سبيل المثال لا الحصر – الإمام الذهبي في كتابيه (سير أعلام النبلاء) ١٩/ ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٤٤، ٣٤٦ و(العلو) ص ١٨٨ والسبكي في (طبقات

(1) ينظر السابق ١٠٢: ١٠٦

الشافعية) ط. الحلبي ٥/ ١٨٥، ١٩١، ٨/ ٩٦ وابن تيمية في الحموية ص ٧، ٥٣: ٥٩ وابن العماد في (شذرات الذهب) ط. دار الفكر ٣/ ٣٦١، ٣٦٢، ٥/ ٢٢ والحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١٣/ ٥٥ ط. م. دار المعارف وابن القيم والموصلي في مختصر الصواعق ص٩ وابن حجر في لسان الميزان ٤/ ٤٢٦.. وقد ساق جلُّهم عن الفخر الرازي، ما ذكره في كتابه (أقسام اللذات) الذي صنفه في نهاية حياته من قوله نظمًا:

نهايــة إقــدام العقول عقـــال ... وأكثر سعي العالمين ضــلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحــاصل دنيانــا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
وكم قــد رأينا من رجال ودولة ... فبادوا جميعا مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها ... رجــال فزالوا والجبال جبــال

وكان حاله قبل ذلك وبعده، هو ما حكاه عنه الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠١ قائلًا: "قد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم.. وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه تُوفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر"إ.هـ.

ومن صريح ما جاء عنه في أمر تراجعه، ما ذكره الحافظ ابن كثير بحقه، حيث قال في البداية والنهاية ١٣/ ٥٥: "وقد ذكرتُ وصيته عند موته، وأنه رجع عن مذهب الكلام فيها – يعني في وصيته – إلى طريقة السلف، وتسليم ما ورد – يعني: مما أوَّله في آيات الصفات – على وجه المراد اللائق بجلال الله سبحانه" أ.هـ.. فيكون الرازي بهذا قد تراجع عن قاعدته المُدَّعاة بأنها ذهبية وعما تمخض عنها من نتائج وما بناه عليها من أسس، وأعذر بذلك إلى الله.. فما يكون عذرنا نحن يا فضيلة شيخ الأزهر ويا كل علماء وطلاب وأساتذة وشيوخ الأزهر؟!.

هل يسوغ لنا – مع احترامي وتقديري للجميع – أن ندين الله بالذي تاب الرجل إلى الله منه، ورجع عن القول به من تأويل ما نص عليه صحيح النقل من نصوص الصفات وغيرها؟!.. هل يليق بنا ونحن ننشد الحق أن نتجاهل تراجع الأشعري من قبله، وما كتبه ابن تيمية من بعده وعنون به كتابه المسمى: (بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية)، وهو كما نرى قد صُنف خصيصًا للرد على الفخر الرازي وعلى كتابه (أساس التقديس)، وقد نقض شيخ الإسلام عُرَى ما احتج فيه الرازي من قواعد المعتزلة في المعقول والمنقول؟!.. هل يجوز أن نتمسك وندرس وندرَّس لأبنائنا في الأزهر الشريف عقيدة تخلى أصحابها عنها وانخلعوا وتبرئوا إلى الله منها، ونترك ما استقروا عليه ولقوا الله به؟!.

١٠:- لله در الفخر الذي كان يُعَدُّ مرجعًا للمتكلمين وأكثر المنظرين لمذهب الأشاعرة!، ولله در أبي الحسن الأشعري إمام المذهب!، ولله در كل من رجع إلى ما رجعا إليه!، فوالله ثم والله ثم والله ما رجعا وما رجعوا إلا إلى الصواب.. ولقد كان الصحابة وتابعيهم بإحسان يشتد عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال ولا يقرون على ذلك، وتحكي كتب التراجم أن ابن عباس كان يحتج في متعة الحج بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمْرِه لأصحابه بها، فيقولون له: إن أبا بكر وعمر أفردا بالحج ولم يتمتعا، فلما أكثروا عليه قال: (يوشك أن تنزلَ عليكم حجارة من السماء، أقول قال رسول الله وتقولون قال أبو بكر وعمر؟).. ولما سُئل ابن عمر عن متعة الحج فأمر بها، فقيل له: إن أباك نهى عنها، فقال: إن أبي لم يُرد ما تقولون، فلما أكثروا عليه قال: (أمْرُ رسول الله أحق أن تتبعوه أم أمر عمر؟!).. فكانت نصوص الوحي أجلَّ في صدورهم وأعظم في قلوبهم من أن يعارضوها برأي أحد من الناس.

ولكم حذروا من الأخذ بالرأي الناشئ عن العقل دون الشرع المبتنى عن النقل، وما خطر ببال واحد منهم أن يعارِض هذا بذاك، أو يرضى برأيٍ يخالف إجماعًا أو نصًا من كتاب أو سنة، حتى قال بلال بن سعد: (ثلاث لا يقبل الله معهن عمل: الشرك؛ والكفر؛ والرأي)، فلما سئل ما الرأي؟، قال: (يترك سنة الله ورسوله ويقول بالرأي).

قال بعض العلماء: (ما أُخْرِج آدم من الجنة إلا بتقديم الرأي على النص، وما لُعن إبليس وغُضب عليه إلا بتقديم الرأي على النص، ولا هلكت أمة من الأمم إلا بتقديم آرائها على الوحي، ولا تفرقت الأمة فرقًا وكانوا شيعًا إلا بتقديم آرائهم على النصوص)، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: (يا أيها الناس اتهموا الرأي على الدين، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله برأيي اجتهادًا، والله ما آلو عن الحق، وذلك يوم أبي جندل والكتاب بين يدي رسول الله وبين أهل مكة، فقال رسول الله: اكتب، بسم الله الرحمن الرحيم، فقال سهيل بن عمرو: بل تكتب كما نكتب: باسمك اللهم، فرضي رسول الله وأبيتُ عليه، حتى قال رسول الله: تَراني أرضى وتأبى؟!).

ومما ترجم له البخاري: باب (ما يُذكر من ذم الرأي وتكلف القياس)، ثم ذكر فيه خبر سهل بن حنيف وقوله: (يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم فلقد رأيتُني يوم أبي جندل، لو أستطيع أن أرد أمر رسول الله لرددته).. والكلام في ذلك كثير، وكله يدل على أنه لا تثبت قدمُ أحد من الناس على الإيمان إلا بالتجرد والتسليم المطلق لما جاء عن الله ورسوله، وألا يعارضهما برأي أو عقل.

١١-: أن من المعلوم بالضرورة أن عقل النبي صلى الله عليه وسلم أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق بحيث لو وزن عقله بعقولهم لرجحها، وقد أخبر الله أنه قبل الوحي لم يكن يدري ما الكتاب ولا الإيمان، وقال في حقه: {ووجدك ضالًا فهدى} [الضحى: ٧].. فإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق، ما حصل له الهدى إلا بالوحي كما دلت عليه آية الضحى وكما أفاده قوله تعالى: {قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحِي إليَّ ربي} [سبأ: ٥٠]، فكيف يحصل لسفهاء العقول الاهتداء إلى حقائق الإيمان بمجرد عقولهم دون نصوص الوحي، حتى اهتدوا إلى المعارضة بين العقل ونصوص الأنبياء؟!.

١٢-: ثم إن الله تعالى قد أخبر في كتابه أن ما على الرسول إلا البلاغ المبين، وقد شهد الله له – وكفى بالله شهيدًا – بالبلاغ الذي أُمر بعده بقوله تعالى: {فتول عنهم فما أنت بملوم} [الذاريات: ٥٤]، وشهد بأنه قد بلَّغ: أعقل الخلق وأعلمهم وأفضلهم؛ صحابته رضي الله عنهم، وأشهد ربه عليهم بذلك في أعظم مجمع وأفضله وهي عرفات في حجة الوداع.. فلو لم يعرف المسلمون ويتيقنوا بما أرسل به رسولهم، وحصل لهم منه العلم واليقين، لما حصل منه البلاغ المبين ولما رُفع عنه اللوم، ولأحالهم الله في طلب العلم واليقين لما أوحى به إليهم، على عقولهم وآرائهم.. وهذا معلوم البطلان بالضرورة(١).

١٣-: أن العقول تختلف في نظرتها إلى الأشياء حُسنًا وقبحًا، فما يراه عاقل خيرًا يراه غيره شرًا، ولذلك تتعارض المذاقات وتشتعل الاختلافات، فلو أُخِذَت أمور الدين – بدعوى تعارض الأدلة – بالعقل، لما اتفق اثنان على شيء، ومن هنا كانت رحمة الله بعباده أن جعل السيادة في الأحكام الشرعية التكليفية – من واجبات ومستحبات ومحرمات ومكروهات – للنقل، فهو وحده الذي يَحكم بحسن الأشياء وقبحها، والعقل فيها تابع للنقل يؤيده ويعضده.. والقول بعكس ذلك أو غيره، من شأنه حتمًا أن يُغير ملامح الشريعة وينشر البدع بين الناس ويجعلَ الدين ألعوبة في يد كل صاحب هوى متبع أو معجب برأيه من كل من هب ودب.

فانحصر استخدام العقل إذن، في: المباحات من أمور الدنيا؛ وفي المصالح المرسلة؛ وأمور السياسة الشرعية التي تتغير بحسب مصالح الناس، وليست فيها نصوص صريحة أو أدلة قطعية، فتلك فقط هي التي يجب فيها إعمال العقول وفي إطارٍ من الالتزام بالقواعد العامة لأحكام الشريعة ومراعاة المصالح والمفاسد.. وهذا ما أمر به صلى الله عليه وسلم وعلمنا إياه في نحو قوله لأصحابه – وقد رآهم يلقحون النخل ونصحهم ألا يفعلوا فنقصت –: (أنتم أعلم بشئون دنياكم).. وقوله – لمن أشار عليه من أصحابه أن

(1) ينظر مختصر الصواعق ص ٨٧، ٨٨

ينزل بأدنى ماء ببدر، وقد سأله أوحي هو؟ –: (بل هي الرأي والحرب والمكيدة).. وكذا أخذه برأي سلمان في حفر الخندق.. إلخ.

١٤- أن مهمة العقل تجاه النقل لمن صَدَق في إيمانه، تصديقُ المنقول تصديقًا جازمًا يبلغ العقل به حدَّ اليقين إذا كان خبرًا، وتنفيذه ما استطاع إذا كان أمرًا، فلا يحل للعقل أن يَردَ دليلًا يستدرك به على النقل، ولا أن يعطل نصًا بحجةِ تعارضه مع النقل؛ أو بزعمِ أن في ذلك تغليبًا لمصلحة؛ أو مراعاةً لمقصد من مقاصد الشريعة.. إذ أين اعتبار المصلحة أو مراعاة مقاصد الشريعة في ترك الشريعة وإهدار نصوصها والابتعاد بالفطرة عن طريقها طريق الرشاد .. يقول ابن القيم في شفاء العليل ص ٣٠٢: "العقل الصريح موافق للنقل الصحيح والشريعة مطابقة للفطرة، يتصادقان ولا يتعارضان، خلافًا لمن قال: إذا عارض العقل والوحي قدمنا العقل على الوحي

فقبحًا لعقل ينقض الوحيُّ حُكمَه * ويَشهدُ حقًا أنه هو كاذب".

وقال في أعلام الموقعين نقلًا عن بعض أهل العلم: "كيف لا يخشى الكذبَ على الله ورسوله، مَن يحمل كلامهما على التأويلات المستنكرة.. ويكفي المتأولين كلام الله ورسوله بالتأويلات التي لم يدل عليها كلام الله، أنهم قالوا برأيهم على الله، وقدموا آراءهم على نصوص الوحي وجعلوها عيارًا على كلام الله ورسوله، ولو علموا أيَّ باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناء للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون استباحوها، لكان أحدهم أن يخرّ من السماء إلى الأرض، أحب إليه من أن يتعاطى شيئًا من ذلك، فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتأولون عذرًا له فيما تأوله هو، وقال ما الذي حرم عليَّ التأويل وأباحه لكم"(١).

وإذا كان هذا هو حال من قبلنا ممن كانوا على عهد أئمتنا أئمة الهدى، فوالله إن الحال في زماننا الذي فيه رق الدين وضعف الإيمان لجد خطير، ولقد بلغ السيل فيه الزبى حتى وصل الأمر ببعض علمائنا المشهورين ممن ينتسبون إلى (المدرسة العقلية)(٢) من دون ذكر أسماء، لأن يؤول الملائكة والشياطين والجن والسحر وقصة آدم والطير الأبابيل وغيرها، تأويلًا يخرجها عما أجمع عليه أهل العلم الأثبات، بل ولأن ينكر نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان وظهور الدجال وطلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة، ولأن يدخل العقل في قضايا غيبية لا مدخل للعقل فيها ولا داعي للخلاف حولها.

بل ولحدٍّ أن صرنا نسمع مِن بيننا وممن وُصِفوا بالعقلانيين والتنويريين والتحرريين والممثلين؛ مَن يعد الطعن في الدين إبداعًا، ويجعل التخلي عن ثوابته واحدة من سمات التحضر، بل ومن تبيح لنفسها التعري كيوم ولدتها أمها، وتدعو إلى ذلك – وبكل وقاحة وفي أكبر ميادين القاهرة وأمام مقار شرطة الآداب وفي بلد الأزهر – بنات جنسها.

أضحينا نرى – يا فضيلة شيخ الأزهر ويا كل علمائه ودعاته – من يحاول وباسم تجديد الخطاب الديني، تغيير الأفكار الشرعية التي ورد بشأنها نصوص قطعية الثبوت والدلالة، كعقوبة المرتد؛ وفريضة الجهاد؛ والحدود؛ والحجاب الشرعي؛ وتعدد الزوجات؛ والطلاق؛ والإرث.. ومن يفسر القرآن بمزاجه وعلى هواه.. ومن يرى بثاقب عقله أن هلاك أبرهة وأصحاب الفيل إنما كان بالجراثيم وبوباء الحصبة والجدري.. وأن نحو شق صدره صلى الله عليه وسلم ومعجزة إسرائه ومعراجه، أمور لم يَعُد العقل يطيق قبولها.

---

1 أعلام الموقعين٤/ ٢١٦ بتصرف

2 التي عنوا بها على حد ما جاء في كتاب (حوار هادئ مع الغزالي) ص ٩: "التوجه الفكري الذي يسعي إلى التوفيق بين نصوص الشرع وبين الفكر الغربي المعاصر، وذلك بتطويع النصوص وتأويلها تأويلًا جديدًا يتلاءم مع المفاهيم المستقرة لدى الغربيين، والإسراف في تأويل النصوص سواء كانت نصوص العقيدة أو نصوص الأحكام أو الأخبار المحضة، وفي رد ما يستعصى من تلك النصوص على التأويل" –

وجدنا من ينكر السنة علانية وبكل تبجح.. ومن يستحل الربا والقينات والمعازف.. ومن يبيح السجائر للصائم في نهار رمضان.. ورأينا من يعتبر القرآن نصًا يخضع كسائر النصوص للنقد باعتباره كتابًا أدبيًا.. ومن ينكر الشفاعة ومن ينكر عذاب القبر.. ومن يبيح لنفسه في أدبياته لأن ينال من العقيدة ومن الإسلام ومن رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم بل ومن الذات الإلهية.. إلى غير ذلك مما يندى له الجبين، ويُعَدُّ جناية على الشريعة ولا يصدر عن صاحب دين.

راح كل أصحاب هذه الأفكار مع شنيع ما يرتكبونه وباسم الإبداع وحرية الفكر وتحرير العقل، يُلقبون بأفخم الألقاب والأوصاف وتعقد لهم الندوات والمؤتمرات، وتُفسِح لهم وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة الطرق الموصدة باعتبارهم تحرريين أو مفكرين إسلاميين.. ولا ندري أين – يا فضيلة شيخ الأزهر – دور الأزهر من كل هذا؟، وأين هو من وثيقتكم؟، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

١٥- مما سبق يُعلم أن تغليب المصلحة المعتبرة وإعمال مقاصد الشريعة، تقتضي بحق: الحفاظ على قداسة النص وسد باب الذريعة أمام هذا السيل الجارف من المخالفات التي نتجت عن تقديم العقل وتأويل النقل، وليس العكس.

فلقد كان من نتيجة فتح هذا الباب لمساحة العقل، الوقوع في عظائم وفظائع وجرائم بحق ديننا الحنيف ومجتمعنا الطاهر النظيف .. وكان في وسع الأزهر الحدُّ منها لو أنه بذل الجهد في الذب عن نصوص الشرع بدلًا من السعي في إهدارها أكثر مما هي مهدرة، ولو أنه وضع قواعد وضوابط للحد من تحكم العقل وسيطرته(١).

كان بمقدوره – يا فضيلة الشيخ – إن هو أمعن النظر وأدرك ما لدى السلف الصالح وأهل الاجتهاد من علم وفكر، أن يستل من نصوص الشريعة، أحكامَ كل ما يَعِنُّ للأمة من مستجدات مهما بلغت دقتها أو ندر وقوعها، بدلًا من أن نُخضع بلادنا ونصوص وحينا لعادات وأفكار وحضارة من هم ليسوا على ديننا، وبدلًا من التعسف لأجل ذلك في تأويل النصوص وصرفها وإخراجها عن ظاهرها.

وسؤالنا الذي لا يزال يفرض نفسه: متى يدرك الناس ومتى يعرف الأزهر أن للعقل قدراته المحدودة، وأنه ينبغي أن يكون له ضوابط وقيود وخطوط حمراء لا يتخطاها فيما يتعلق بالنصوص الثابتة، وأن النقل إنما جاء هدى للعقل، وأنه في ضوء صحيحه يتحرك كي يحاول إفهام العقل حقيقة ما نُقل إليه، فكم من إنسان قصد الحسنات فأخطأها وكم من فاجر قصد السيئات فارتكبها، ما يعني: أن العقل وحده إن لم يكن له هادٍ يهديه ومرشد يرشده، زل وضلَّ، وغوى باتِّباعه لما يمليه عليه هواه، ووصل من جديد لغابر الزمان حيث عبادة الأوثان والأبقار والصلبان والأغنام.

هدانا الله لما اختلف من الحق بإذنه إلى صراطه المستقيم.. إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو نعم المولى ونعم النصير وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

****

1 ولكن للأسف، الخلاف بين الأشعرية وابن تيمية ومن يقال عنهم الوهابية، جعل البعض في حملته الشديدة عليهم؛ ينسى أنه فتح الباب على مصراعيه لكل دجال لكي ينال من هذه الشريعة ونصوصها .. وهذا واقع ملموس.

الفصل الثاني
حتمية إصلاح الخلل في نوعي التوحيد..
الطلبي القصدي المعروف بـ(توحيد الألوهية)، والعلمي الخبري المعروف بـ(توحيد الأسماء والصفات)

المبحث الأول: الصوفية ودحض انحرافاتهم عن توحيد الله في ألوهيته

أ- لمَن سرَت شركياتهم كالنار في الهشيم .. اتقوا الله؛ فإنكم ومن تبعتموه واتبعكم على خطر عظيم .. {ويا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار. تدعونني لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لي به علم وأنا أدعوكم إلى العزيز الغفار}

من المعلوم بالضرورة في دين الله؛ أنه تعالى إنما خلقنا لعبادته وذلك قوله: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} [الذاريات: ٥٦] أي: (إلا ليوحدون)، وهذا إنما يتأتى بإفراده سبحانه بجميع أنواع العبادات القولية منها والفعلية والظاهرة منها والباطنة على الوجه الذي جاءت به السنة المطهرة، وتجريد المحبة والإخلاص له والخوف منه والرجاء فيه والتوكل عليه والرضا به ربا وإلهًا ووليًّا، وألا يُجعل لله عِدلًا في شيء من الأشياء.. وهذا ما لأجله أنزل الله الكتب وأرسل الرسل وبعث الأنبياء لينادي كلٌّ في قومه: أن {يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره} [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥، هود: ٥٠، ٦١، ٨٤، والمؤمنون: ٢٣]١ .. وفي تقرير ذلك وفي رد من خالفه من سلف الصوفية وخلفها؛ وردت في الذكر الحكيم المئات من الآيات القرآنية، وهي:

إما داعية إلى عبادة الله وحده لا شريك له وخلع ما يُعبد من دونه؛ ومنبئةٌ عما أعدّه الله لأوليائه من الكرامة لأهل التوحيد وما أنعم به عليهم من سعادة في الدارين، وناطقةٌ بما فَعَل بهم في الدنيا من النصر والتأييد وما يكرمهم به في الآخرة من الجزاء والفوز العظيم .. وإما مخبرةٌ عن أهل الشرك وما فُعل بهم في الدنيا من الخزي والنكال وما يُفعل بهم في العقبى من العذاب الأليم والعقاب المهين.

وحسبك أن تقرأ في إكرام أهل التوحيد في الدنيا والآخرة قوله تعالى: {إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد} [غافر: ٥١]، وأن تقرأ في عكس ذلك وفي إخزاء أهل الشرك في الدارين قوله عن فرعون مدعي الألوهية: {فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين. وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون. وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة هم من المقبوحين} [القصص:٤٠- ٤٢] والآيات بحق هؤلاء وأولئك أكثر من أن تحصى.

وفي بيان أن الخالق المتفضل على عباده بالنعم؛ الأصل فيه أن يكون هو – دون سواه وبموجب العقل وبما تضافرت عليه الصحابة وتابعوهم بإحسان دون أن يشذ منهم أحد – المستحِق لأن يُتَوَجَّه إليه بجميع أنواع العبادات، وأن يُفرد بالطاعة والانقياد والإذعان والخوف والرجاء؛ جاء قوله تعالى: {أم خُلقوا من غير شيء أم هم الخالقون. أم خلقوا السماوات والأرض بل لا يوقنون. أم عندهم خزائن ربك أم هم المصيطرون} إلى أن قال: {أم لهم إله غير الله سبحان الله عما يشركون} [الطور٣٥، ٣٦، ٣٧، ٤٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "أي: أم خُلقوا من غير ربٍّ"، ومعناه: أوُجِدوا بلا خالق؛ وذلك مما يستحيل ولا يجوز أن يكون؛ إذ لابد لهم من خالق لأن تعلق الخلق بالخالق من ضرورة الاسم، فلا بد لهم من خالق؛ فإن أنكروا الخالق لم يجز أن يوجَدوا بلا خالق.

---

(1) وحتى لا يَرِد على لفظ (الإله) أنه لا يطلق إلا على الإله الحق، نقول: إن الأصل في هذا اللفظ أنه يطلق ويراد به في لغة العرب: كل معبود بحق أو باطل، يدل على ذلك قوله تعالى على لسان أهل الشرك منهم: {أجعل الآلهة إلهًا واحدًا إنّ هذا لشيء عجاب. وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إنّ هذا لشيء يراد. ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إنْ هذا إلا اختلاق} [ص: ٥: ٧].

{أم هم الخالقون} لأنفسهم وذلك في البطلان أشد؛ لأن ما لا وجود له في ذاته كيف يَخلق، فإذا بطل الوجهان؛ قامت الحجة عليهم بأن لهم خالقًا، فليؤمنوا به إذن إلهًا وليفردوه بالعبادة.

{أم خلقوا السماوات والأرض} وهذا من البطلان أشد وأشد، فإن المسبوق بالعدم يستحيل أن يوجَد بنفسه فضلًا عن أن يكون موجِدًا لغيره، وهذا إنكار عليهم في شركهم بالله وإن شهدوا على أنفسهم بأنه سبحانه الخالق كما ورد ذلك عنهم في العديد من الآيات.

ولذا كان لآيات سورة الطور وقعها على من سمعها، فقد جاء في الصحيحين عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآيات كاد قلبي يطير)(١).

ومما جاء على هذا النمط من الإفحام والتحدي والاستنكار على كل من اتخذ مع الله شريكًا حتى مع اعترافه بربوبيته تعالى؛ قوله عز مِن قائل: {أيشركون ما لا يخلق شيئًا وهم يخلقون} [الأعراف: ١٩١]، وقوله: {قل هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده قل الله يبدأ الخلق ثم يعيده فانى تؤفكون. قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي للحق} [يونس: ٣٤، ٣٥]، وقوله: {أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم} [الرعد: ١٦].

وكذا قوله: {واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئًا وهم يخلقون ولا يملكون لأنفسهم ضرًّا ولا نفعًا ولا يملكون موتًا ولا حياة ولا نشورًا} [الفرقان: ٣]، وقوله: {آلله خير أما يشركون. أمن خلق السماوات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها أإله مع لله بل هم قوم يعدلون} إلى أن قال: {أمن يهديكم في ظلمات البر والبحر ومن يرسل الرياح بشرًا بين يدي رحمته أإله مع الله تعالى الله عما يشركون. أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض أإله مع الله قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين} [النمل: ٥٩- ٦٤].

وكذا قوله: {قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدًا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون} إلى أن قال: {ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون} [القصص٧١- ٧٤]، وقوله: {الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء سبحانه وتعالى عما يشركون} [الروم: ٤٠]، وقوله: {قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات أم آتيناهم كتابا فهم على بينة منه بل إن يعد الظالمون بعضهم بعضًا إلا غرورًا} [فاطر: ٤٠]، وقوله: {قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات ائتوني بكتاب من قبل هذا او أثارة من علم إن كنتم صادقين} [الأحقاف: ٤].

وفي بيان أن اتخاذ الشفعاء وسطاء بين القبوريين وعبدة الأضرحة وبين الله؛ هو من أبرز مظاهر الشرك؛ نطالع قول الله تعالى: {ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} [الزمر: ٣] .. على أن أولئك الشفعاء كما سيأتي لن ينفعوهم بل وسيتبرءون – إن كانوا صالحين – ممن اتخذوهم أولياء من دون الله.

بل أثبت القرآن أن هذا الاتخاذ هو أساس وأصل الشرك، ذلك أنه سبحانه لما أرسل نوحًا إلى قومه وقابلوه بالكفر والتكذيب، ما كان حجتهم في ذلك إلا ما حكاه القرآن من قولهم: {لا تذرن آلهتكم ولا تذرن ودًّا ولا سواعًا ولا يغوث ويعوق ونسرًا} [نوح: ٢٣]، وفي صحيح البخاري أنها (أسماء لرجال صالحين، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، أي: صوِّروهم على صور أولئك الصالحين وسمُّوها بأسمائها، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسَّخ العلم عُبدت)، قال ابن القيم في إغاثة اللهفان: "قال غير واحد من السلف: لما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم".

(1) ينظر معارج القبول ١/ ٥٤، ٥٥ .

يعني: تمامًا كما هو الحاصل في زماننا لدى الجهلة والصوفية والمقلدة وغيرهم من القبوريين، وإنما يأتي الأمر في ذلك بالتدرج واتباع خطوات الشيطان الذي قد يوصل أحدهم – وكما ذكر ابن القيم – إلى أن "يتخذ قبره وثنًا، يعكف عليه، ويوقِد عليه القنديل، ويعلق عليه الستور، ويبني عليه المسجد، ويعبده بالسجود له، والطواف به، وتقبيله، واستلامه، والحج إليه، والذبح عنده، ثم ينقله إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتخاذه عيدًا ومنسكًا، واعتقاد أن ذلك أنفع لهم في دنياهم وآخرتهم".

ولبيان أن الفيصل في قبول توبة العبد وفي دخوله الجنة؛ هو البعد عن الشرك وعن اللجوء لغير الله وبخاصة إذا كان لطلب ما لا يقدر عليه إلا الله؛ جاء قوله تعالى: {إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيمًا} [النساء: ٤٨]، وقوله: {ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالًا بعيدًا} [النساء: ١١٦]، وقوله: {إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار} [المائدة: ٧٢].

لقد أوضح القرآن أن أولئك الوسطاء لا يدفعون الضر إذا أراده الله للإنسان ابتلاء في الدنيا أو عقابًا في الآخرة؛ بل ولا حتى عن أنفسهم إذا أراده الله لهم في الدنيا ولا في الآخرة.. ولا أدل على ذلك مما جاء في قصة مؤمن آل ياسين وفيها قوله ناصحًا قومه: {وما لي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون. أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تغني عني شفاعتهم شيئًا ولا ينقذون. إني إذن لفي ضلال مبين} [يس: ٢٢- ٢٤]، ولا مما جاء من قوله تعالى: {قل أتعبدون من دون الله ما لا يملك لكم ضرًّا ولا نفعًا} [المائدة: ٧٦]، وقوله: {قل أفاتخذتم من دونه أولياء لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًّا} [الرعد: ١٦]، وقوله عن يوم الحشر والتغابن: {فاليوم لا يملك بعضكم لبعض نفعًا ولا ضرًّا} [سبأ: ٤٢]، وقوله: {ما للظالمين من شفيع ولا حميم يطاع} [غافر: ١٨]، ولا أشد في ظلم النفس من الإشراك بالله لقوله عز من قائل: {إن الشرك لظلم عظيم} [لقمان: ١٣].

وإذا كان القرآن قد صرح بأن خير رسل الله وخاتمهم صلى الله عليه وسلم لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا وذلك في قوله تعالى: {قل لا أملك لنفسي نفعًا ولا ضرًّا إلا ما شاء الله} [الأعراف: ١٨٨] أفيملك لغيره نفعًا ولا ضرًّا؟، وإذا كان – بأبي هو وأمي – لا يملك لا لنفسه ولا لغيره نفعًا ولا ضرًّا؛ أيملك غيره لنفسه ولا لغيره نفعًا ولا ضرًّا؟!.

كما أوضح بطريق الحصر والقصر أنه لا يملك الضر والنفع أحد غير الله، وذلك قوله: {وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو} [الأنعام: ١٧، يونس: ١٠٧] .. وأن من ابتغى ذلك لدى مَن سواه فقد ألحق بنفسه الضرر المحدِق، وذلك قوله: {يدعو من دون الله ما لا يضره ولا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد. يدعو لمن ضره أكبر من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير} [الحج: ١٢، ١٣].

وفي تبرؤ عيسى عليه السلام ممن عبدوه من دون الله؛ وقوله: {ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم} [المائدة: ١١٧]، بيان ساطع يريد الله من خلاله أن يبين للناس أن عبادة المسيح وعَدَّهُ المخلصَ من الذنوب، وهو بعدُ واحد من أنبياء الله المرسلين بل ومن أولي العزم منهم؛ لا تجوز؛ بل ويكون شركًا، فكيف بعبادة غيره من الأولياء، وبنفس المنطق يقال في كل خطاب لله وُجه لخاتم أنبيائه رسله صلى الله عليه وسلم من نحو قوله: {وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو}، لاسيما مع قوله عليه السلام: (اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد)، وقوله حين جاءه بعضهم على إثر ما حدث من منافق كان يؤذي المؤمنين، وقول بعض الصحابة قوموا بنا نستغيث برسول الله: (إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله)(١).

ومن حديث التنزيل عن تخلي الشركاء والمقبورين يوم القيامة عمن اتخذوهم أولياء وراحوا يستشفعون بهم ويدْعونهم من دون الله – وغالبًا ما يأتي على سبيل التحدي والتوبيخ –: قوله تعالى: {ويوم نحشرهم جميعًا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون} [الأنعام: ٢٢]، وقوله: {قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون} [الأعراف: ١٩٥]، وقوله: {ثم يوم القيامة يخزيهم ويقول أين شركائي

(1) رواه الطبراني كما في مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٩) من حديث عباده، وقال الهيثمي: "ورجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة وهو حسن الحديث".

الذين كنتم تشاقون فيهم} [النحل: ٢٧]، وقوله: {وإذا رأى الذين أشركوا شركاءهم قالوا ربنا هؤلاء شركاؤنا الذين كنا ندعو من دونك فألقوا إليهم القول إنهم لكاذبون. وألقوا إلى الله يومئذ السلم وضل عنهم ما كانوا يفترون} [النحل: ٨٦، ٨٧]، وقوله: {ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم فدعوهم فلم يستجيبوا لهم وجعلنا بينهم موبقًا} [الكهف: ٥٢].

وكذا قوله: {والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير. إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير} [فاطر: ١٣، ١٤]، وقوله: {ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون} إلى أن قال: {وقيل ادعو شركاءكم فدعوهم فلم يستجيبوا لهم ورأوا العذاب لو أنهم كانوا يهتدون} [القصص: ٦٢، ٦٤]، وقوله: {الله يبدأ الخلق ثم يعيده ثم إليه ترجعون. ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون. ولم يكن لهم من شركائهم شفعاء وكانوا بشركائهم كافرين} [الروم: ١١: ١٣]، وقوله: { ويوم يناديهم فيقول أين شركائي قالوا آذناك ما منا من شهيد} [فصلت: ٤٧]، وقوله: {ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون. وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين} [الأحقاف: ٥، ٦]، وقوله: {أم لهم شركاء فليأتوا بشركائهم إن كانوا صادقين} [القلم: ٤١].

ولإيضاح أن احتجاجهم في كل ذلك بالقدر سيعود وباله عليهم بعد أن حُذِّروا وأُنذروا بالمشيئة الشرعية، جاء قوله تعالى: {سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا} {قل فلله الحجة البالغة} [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]، وقوله: {وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل إلا البلاغ المبين. ولقد بعثنا في كل أمة رسولًا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت} [النحل: ٣٥، ٣٦].

ومما يدل على أن الشرك خروج عن الإسلام وعن الفطرة التي فطر الله الناس عليها وقد حذَّر منه أبو الأنبياء إبراهيم ومن بعده بنيه منهم، وأنهم جميعًا ما بعثوا إلا لترسيخ ذلك وحراسة جناب التوحيد: قوله تعالى: {قل بل ملة إبراهيم وما كان من المشركين}[البقرة: ١٣٥]، وقوله: {قل صدق الله فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين} [آل عمران: ٩٥]، وقوله: {دينا قيمًا ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين} [الأنعام: ١٦١]، وقوله: {إن إبراهيم كان أمة قانتًا لله حنيفًا ولم يك من المشركين} {ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين} [النحل: ١٢٠، ١٢٣].

ولا غرو فنبينا عليه السلام؛ هو دعوة إبراهيم الذي سمانا المسلمين من قبل، والذي بوأ الله له مكان البيت ليوحده عنده ولا يشرك به شيئًا، وليكون بعدُ قبلة ومثابة للناس وأمنًا.

كما يدل على أن الشرك ليس مما يجادل او يُجامل فيه، قوله تعالى بعد ذكره سبعة عشر نبيًا: {ومن آبائهم وذرياتهم وإخوانهم واجتبيناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم. ذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون} [٨٧، ٨٨]، وقوله عن خاتم الأنبياء على الرغم من علمه أزلًا أن ذلك لن يكون وإنه إنما جاء للتعليم ومن باب أولى: {قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون. ولقد أوحي إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين. بل الله فاعبد وكن من الشاكرين. وما قدروا الله حق قدره} [الزمر: ٦٤- ٦٧]، وقوله بحق الوالدين: {وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما} [لقمان: ١٥].. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل

ب- ويا قوم .. كفاكم نخرًا في جسد الأمة

ففيما صح من الحديث القدسي يقول رب العزة:

{من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري، فهو للذي أشرك وأنا منه برئ}

ولأن السنة جاءت شارحة للقرآن؛ كاشفة لغوامضه؛ مجلِّية لمعانيه؛ مفصِّلة لمجمله؛ مبيِّنة لمقاصده؛ موضحة لألفاظه ومبانيه.. فقد تضافرت في النهي عن الشرك بجميع أشكاله ومظاهره.

فمن تحريمٍ للذبح لغير الله تمثّل في قوله صلى الله عليه وسلم – فيما أخرجه مسلم (١٩٧٨) باب تحريم الذبح لغير الله ولعن فاعله–: (لعن الله من ذبح لغير الله).

لتحريمٍ للنذر لغيره حتى ولو كان في مكان يذبح فيه لغير الله؛ تمثل فيما أخرجه أبو داود من حديث ثابت بن الضحاك، وفيه أن رجلا نذر أن ينحر إبلًا بـ(بوانة) اسم مكان لوثن كان يُعبد في الجاهلية، فسأل – بأبي هو وأمي – (هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟)، قالوا: لا، فقال عليه السلام للسائل: (أوف بنذرك، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله..).

لتحريمٍ للحلف بغيره؛ تمثل في قوله – فيما أخرجه الترمذي (١٥٣٥) باب: (ما جاء في كراهية الحلف بغير الله)؛ وأبو داود (٣٢٥١) باب: (كراهية الحلف بالآباء)؛ وأحمد وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند –: (من حلف بغير الله فقد أشرك) وفي رواية: (فقد كفر).

لتحريمٍ للاستعانة وطلب المدد من غير الله؛ تمثل في قوله – فيما أخرجه الترمذي وأحمد وصححه الألباني في ظلال الجنة من حديث ابن عباس –: (إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله.. الحديث).. إلخ مما لا يحصى.

١-الشرك كما تصوِّره السنة النبوية العطرة:

*ولا غرو، فالشرك بالله كما صورته السنة المطهرة؛ نقض للميثاق الذي أخذه الله يوم الذرِّ على جميع بني آدم؛ يوم أن أخرجهم بقدرته من ظهر أبيهم آدم وصوّرهم وجعل لهم عقولًا يعلمون بها وألسنًا ينطقون بها، وأقررهم على ربوبيته {وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين. أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفتهلكنا بما فعل المبطلون} [الأعراف: ١٧٢- ١٧٣].

وذلك قوله صلوات الله وسلامه عليه فيما أخرجاه في الصحيحين من حديث أنس: "يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة: (أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء؛ أكنت مفتديًا به؟)؛ فيقول: نعم، فيقول الرب: (قد أردتُ منكَ أهون من ذلك، قد أخذت عليك في ظهر آدم ألا تشرك بي شيئًا فأبيت إلا أن تشرك بي).. وإليه وإلى ما جاءت به الرسل وأُنزلت به الكتب تجديدًا وتذكيرًا بالميثاق الأول: الإشارة بقول الشيخ حكمي في منظومته: (سلم الوصول إلى علم الأصول):

اعلَمْ بأنَّ اللهَ جَلَّ وعَلا * لم يَترِكِ الخلق سُدًى وهَمَلا
بلْ خَلَق الخلقَ ليَعبُدوه * وبالإلهيةِ يُفْرِدوه
أخرج فيما قد مَضَى مِنْ ظَهْرِ * آدَمَ ذريتَه كالذَّرِّ
وأخذَ العهدَ عليهم أنهُ * لا ربَّ معبودٌ بحق غيرَهُ
وبعدَ هذا رسْلَهُ قدْ أرسلا * لَهُمْ وبالحقِّ الكتابَ أنزلاَ
لكَي بذا العهدِ يُذكّروهُمْ * وينذِروهم ويُبشّروهمْ
كي لا يكونَ حُجةٌ للناسِ بَلْ * لله أعلى حجةٍ عزَّ وجَلْ
فمَن يُصدقْهم بلا شِقاقِ * فقدْ وَفَى بذلكَ المِيثاقِ
وذاكَ ناجٍ من عذابِ النارِ * وذلكَ الوارثُ عُقبَى الدارِ
ومَن بِهِمْ وبالكتابِ كَذَّبَا * ولازَمَ الإعراض عنه والإبَا
فذاك ناقضٌ كِلا العَهدَينِ * مُستوجِبٌ للخِزْيِ في الدارَيْنِ

كما أن الشرك بالله – كَبُر؛ أو صَغُر واستفحل – هو كما صورته السنة: أكبر الكبائر وأعظم الموبقات على الإطلاق، ففي الصحيحين من حديث أبي بكرة عن أبيه قال صلى الله عليه وسلم: (ألا أنبئكم بأكبر

الكبائر؟: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين وكان متكئًا وجلس؛ ألا وقول الزور ألا وشهادة الزور)، فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت.. وفيهما من حديث أبي هريرة: (اجتنبوا السبع الموبقات.. وذكر منها: الإشراك بالله..).. وكان ابن حجر الهيتمي قد استوفى في أول كتابه: (الزواجر) جميع روايات الحديث المشابهة، وكلها تنطق بأن أول الكبائر وأفحشها، وأشدها وأعظمها، وأبشعها وأشنعها: الإشراك بالله عياذًا بالله.

على أن الشرك فضلًا عما سبق ذكره؛ هو أشد ألوان الظلم وأعظم أنواعه، وقد بيَّن الرسول ذلك عندما نزلت الآية: {الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون} [الأنعام: ٨٢]، فقد شق ذلك على أصحابه وقالوا: (أيُّنا لم يظلم نفسه؟) فقال عليه السلام: (إنه ليس بذلك، ألم تسمعوا لقول لقمان: {يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم} [لقمان: ١٣]؟)

٢-وما أشبه الليلة بالبارحة:

ولا يقولن قائل: أين شرك الجاهلية من مجرد شد الرحال إلى الأولياء وآل البيت، والتمسح بجنابهم، والدعاء والتطواف عند وحول قبورهم، والنذر والذبح لهم، والتبرك بهم كونهم الواسطة بيننا وبين الله، فهم الشفعاء الأتقياء الأصفياء؟ .. لأن جوابه:

أن كل هذا هو بعينه ما كان يفعله أهل الجاهلية الأولى حذو القُذة بالقذة، وقد مر بنا: صنيع قوم نوح بـ(ودٍّ وسواع ويغوث ويعوق ونسرا)، وما أورده الإمام البخاري بشأنهم، ومن أنها كانت (أسماء لرجال صالحين، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، أي: صوِّروهم على صور أولئك الصالحين وسمُّوها بأسمائها، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنُسَّخ العلم، عُبدت).. وما ذكره "غير واحد من السلف من أنهم لما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم".

وأنه هو عينه ما كان يعتقده المشركون من أنه مع أفعالهم الشركية السالفة الذكر؛ كانوا يؤمنون بأن الله هو الخالق والمدبر وربُّ كلِّ شيء ومليكُه على ما تضافرت بذلك الآيات، وحسبنا منها قوله تعالى فيما الخطاب لهم من سيد الخلق وحبيب الحق: {قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون. سيقولون لله قل أفلا تذكرون} أنه لا تنبغي العبادة إلا للخالق الرازق لا لغيره، {قل من رب السماوات السبع ورب العرش العظيم. سيقولون لله قل أفلا تتقون}، أي: إذا كنتم تعترفون بأنه رب السموات ورب العرش العظيم؛ أفلا تخافون عقابه وتحذرون عذابه في عبادتكم معه غيره وإشراككم به؟، {قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون. سيقولون لله قل فأنى تسحرون}؛ أي: فكيف تذهب عقولكم في عبادتكم معه غيره مع اعترافكم وعلمكم بذلك؟.

ولما لم يحيروا جوابًا جاء خطاب القرآن يكشف عوارهم، ويستظهر كذبهم في ادعائهم التوحيد مع إتيانهم بما ينافيه: {بل أتيناهم بالحق وإنهم لكاذبون} أي وعلى حد قول الحافظ ابن كثير: "في عبادتهم مع الله غيره ولا دليل لهم عليه"، {ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله} يشاركه سبحانه في الألوهية {إذًا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون} [المؤمنون: ٨٤ – ٩٢]، أي: "لاستبدَّ كلٌّ بالذي خلقه واستقل به تصرفًا، وامتاز ملكه عن مُلك الآخر، ولوقع التحارب والتغالب بينهم كما هو الجاري فيما بين الملوك، والتالي باطل لما يلزم من ذلك من نفي ألوهية الجميع، أو لما أنه يلزم أن لا يكون بيده تعالى ملكوت كل شيء، وهو باطل كما يدل عليه السؤال والجواب"إ.هـ من عبارة الآلوسي.

فالآيات – على حد عبارة ابن كثير – "تقرر وحدانيته تعالى واستقلاله بالخلق والتصرف والمُلك، لترشد إلى أنه الله الذي لا إله إلا هو، ولا تنبغي العبادة إلا له وحده لا شريك له، ولهذا قال لرسوله عليه السلام أن يقول للمشركين –المعترفين له بالربوبية وأنه لا شريك له فيها والمتجهين بالعبادة إلى سواه – ما ورد ذكره بالآيات من استفهام جاء على سبل التبكيت والإفحام، على الرغم من اعترافهم أن الذين عبدوهم

لا يخلقون شيئا ولا يملكون شيئًا وأنهم فقط من يقربونهم إليه زلفى {ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} [الزمر: ٣]"

٣-جهود فقهاء المذاهب وعموم أئمة أهل السنة في التحذير من الشرك ومظاهره:

من هذا المنطلق بذل أئمة أهل السنة جهودًا مضنية في التحذير من فتنة عبادة القبور والتوجه بصنوف العبادات لغير الله، ونذكر مما ورد من عبارات أبي حنيفة في رد عادية عُبّاد الأضرحة المتوسلين بمن فيها، قوله: "لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه المأمور به: ما استفيد من قوله تعالى: {ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ما كانوا يعملون} [الأعراف: ١٨٠]" كذا في الدر المختار من حاشية المختار ٣٩٦/٦- ٣٩٧ .

وكان رحمه الله يقول: "يُكره أن يقول الداعي: (أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلِك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام)" على ما ورد في شرح الطحاوية ص٢٣٤، وإتحاف السادة المتقين ٢٨٥/٢، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص١٨٩.. ويقول: "لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، وأكره أن يقول الداعي متوسلًا: (بمعاقد العز من عرشك، أو بحق خلقك)" كذا في التوسل والوسيلة ص٨٢، وشرح الفقه الأكبر ص١٩٨.

ولمالك كما في المبسوط قوله: "لا أرى أن يقف الرجل عند قبر النبي عليه السلام يدعو، ولكن يسلم عليه وعلى أبي بكر وعمر ويمضي، وهذا هو المنقول عن ابن عمر".

ومما أثر عن الشافعي قوله: "من حلف بشيء غير الله مثل أن يقول الرجل: (والكعبة، وأبي، وكذا وكذا)، فحنث فلا كفارة عليه، ومثل ذلك قوله: (لعَمْري) .. وهي يمين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها من قِبَلِ قول الرسول في الحديث المتفق عليه: (إن الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليسكت)، وعلل الشافعي لذلك بأن أسماء الله غير مخلوقة، فمن حلف باسم الله فحنث فعليه الكفارة، كذا ذكره ابن أبي حاتم في (آداب الشافعي) ص١٩٣ وأبو نعيم في (الحلية) ٩/ ١١٢ والبيهقي في (مناقب الشافعي) ٤٠٥/١ و(الأسماء والصفات) ص٢٥٥ والبغوي في شرح السنة ١/ ١٨٨ والذهبي في (العلو) ص١٢١ و(مختصره) للألباني ص١٧٧.

كما جاء في طبقات الحنابلة ١/ ٤١٦ أن أحمد بن حنبل "سُئل عن التوكل، فقال: قطع الاستشراف؛ بالإياس من الخلق».. وهكذا بقية أصحاب المذاهب وأئمة أهل السنة، ولم نر أحدًا منهم دعا بدعوي الجاهلية ولا أقرَّها قط.

ولا يخفى على ذي لبٍّ –بعد أن وقفنا على صنيع قوم نوح في اتخاذهم الصالحين أوثانًا، واستنكار أئمة أهل السنة لما يشبهه في أمة محمد عليه السلام– دور إبليس وأعوانه في تزيين الشرك لأصحاب النفوس الضعيفة والمريضة، وفي افتتانهم بالقبور وساكنيها حتى آل الأمر فيها أن عُبد أربابُها مع الله بل من دون الله، وصوِّرت صورهم، وعُظمت قبورهم، وبُنيت عليها المشاهد، واتُّخِذت أعيادًا.

ومعلوم بالضرورة ما في النهي عن التصوير المفضي إلى التعظيم، وتلك لعمر الله الفتنة الكبرى، والبلية العظمى، التي استَعبدت النفوس لغير خلَّاقها، وألقت الحرب بين العشق والتوحيد، ودعت إلى موالاة كل شيطان مريد، فصيرت القلب للهوى أسيرًا، وجعلته حاكمًا وأميرًا، فأوسعت القلوب محنة، وملأتها فتنة، وحالت بينها وبين رُشدها، وصرفتها عن طريق قصدها.

ومعلوم بالضرورة كذلك ما في اتخاذ القبور أعيادًا من المفاسد العظيمة؛ وما يَغضب لأجله كلُّ من في قلبه وقارٌ لله، وغَيْرةٌ على التوحيد، وتهجينٌ وتقبيحٌ للشرك.. وإلا فهل يستطيع عاقل عنده مسكة من عقل أو في قلبه مثقال ذرة من إيمان؛ أن يرضى بما في اتخاذها أعيادًا من مفاتن: الصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتعفير الخدود على ترابها، وعبادة أصحابها بطلب ما لا يقدر عليه إلا الله، والاستعانة بهم، وسؤالهم النصر والرزق والعافية، وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات، التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم.

وآهٍ لو رأيتَ غلاة المتخذين لها عيدًا إذا رأوها من مكان بعيد، فوضعوا لها الجباة، وقبّلوا الأرض، وكشفوا الرؤوس، وارتفعت الأصوات بالضجيج، وتباكوا حتى تسمع لهم النشيج، ورأوا أنهم قد أرْبَوا في الربح على الحجيج، فاستغاثوا بمن لا يُبدي ولا يُعيد، ونادَوا ولكن من مكان بعيد، حتى إذا نزلوا منها صلوا عند القبر ركعتين، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر؛ ولا أجر من صلى إلى القبلتين!، فتراهم حول القبر ركعًا سجدًا، يبتغون فضلا من الميت ورضوانًا، وقد ملئوا أكفهم خيبة وخسرانًا.

فلغير الله! بل للشيطان ما يراق هنالك من دماء الذبائح والعبرات؛ ويرتفع من الأصوات؛ ويطلب من الميت من الحاجات، ويُسأل من تفريج الكربات، وإغناء ذي الفاقات، ومعافاة أولي العاهات والبليات، ثم انبثوا بعد ذلك حول القبر طائفين، تشبيها له بالبيت الحرام الذي جعله الله مباركًا وهدى للعالمين، ثم أخذوا في التقبيل والاستلام، أرأيت الحجر الأسود وما يَفعل به وفد البيت الحرام؟ .. ثم عفروا لديه تلك الجباه والخدود، الذي يعلم الله أنها لم تعفر كذلك بين يديه في السجود، ثم كمّلوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحِلاق، واستمتعوا بخلاقهم من ذلك الوثن إذ لم يكن لهم عند الله من خَلاق، وقربوا لذلك الوثن النذور والقرابين، وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير رب العالمين، فلو رأيتهم يهنئ بعضهم بعضًا، ويقول: (أجزل الله لنا ولكم أجرًا وافرًا وحظًّا)، فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يكون أحدهم قد حظي بدعوةٍ ما هنالك .. هذا ولم نتجاوز ما حكينا عنهم، ولا استقصينا جميع بدعتهم وضلالتهم إذ هي فوق ما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال.. وهذا كان مبدأ عبادة الأصنام في قوم نوح كما تقدم.

وكأني بهؤلاء القبوريين يعاندون ليس أئمة أهل السنة وفقهاء المذاهب فحسب، بل ويعاندون الرسول أيضًا ويردُّون أمره؛ فهو ينهى عن الصلاة إلى القبور وهؤلاء يصلون عندها .. وينهى عن اتخاذها مساجد وهؤلاء يبنون عليها المساجد ويسمونها مشاهد مضاهاةً لبيوت الله.. وينهى عن إيقاد السرج عليها وهؤلاء يوقفون الأموال على إعمارها وإيقاد القناديل في جميع جنباتها .. وينهى أن تُتخذ عيدًا وهؤلاء يتخذونها أعيادًا ومناسك، ويجتمعون لها كاجتماعهم للعيد أو أكثر.

وهو عليه السلام يأمر بتسويتها – على ما روى مسلم عن أبي الهياج الأسدي قال: قال عليٌّ: (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله؟: أن لا أدع تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سوَّيته)، وعن ثمامة بن شُفيٍّ قال: كنا مع فضالة بن عُبيد بأرض الروم، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله يأمر بتسويتها – وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين ويرفعونها من الأرض ويعقدون عليها القباب.. وهكذا، وكل هذا بالطبع من أعظم مكائد إبليس وأعوانه من الإنس والجن، فما من شك أن هؤلاء المعظمين للقبور، والمتخذينها أعيادًا، الموقدين عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب مناقضون لما أمر به الرسول محادُّون لما جاء به .. نسأل الله العفو والعافية والمعافاة في الدين والدنيا والآخرة، والحمد لله على نعمة التوحيد وكفى بها نعمة.

جـ: ويا قوم .. {ضربَ مَثلٌ فَاسْتَمِعوا لَهُ}..
{إنَّ الَّذين تدعُونَ من دُون الله لن يخلُقُوا ذُبابا ولوِ اجتمَعوا له وَإنْ يسلُبهمُ الذُّباب شيئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ منْه ضَعفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ}

هذا، ومن الأساليبِ العظيمة التي تضمَّنها كتابُ الله العزيز بيانًا للتوحيد وأمرًا به، ونبذًا للشرك وتحذيرًا منه: أسلوبُ ضرب الأمثال التي تُخاطِب العقول لتجلية الحَسَن وتشبيهه بأحسن التشبيهات، والتَّنْفيرِ من القبيح وتشبيهِه بأقبحِ التشبيهات؛ لتُدرِك القلوبُ الواعيةُ ذلك البوْن الشاسعَ بين الأمرين، والفرقَ الواسع بين الحالَيْنِ والضدَّيْن.

ومما يؤكِّد على أهميَّة هذا الأسلوب الذي طالما اعتنَى به العربُ؛ قول الماوردي في أدب الدنيا والدين ص٢٩٤:"وللأمثالِ من الكلام موقعٌ في الأسماع، وتأثيرٌ في القلوب، لا يكادُ الكلامُ المرسَل يبلُغُ مَبلغَها، ولا يؤثِّرُ تأثيرها؛ لأن المعانيَ بها لائحة، والشواهدَ بها واضحة، والنفوس بها وامقة، والقلوبَ بها واثقة،

والعقولَ لها موافِقة؛ فلذلك ضرب الله الأمثال في كتابه وجعلَها من دلائل رسلِه، وأوضحَ بها الحُجَّةَ على خلقه لأنها في العقول معقولة وفي القلوب مقبولة".

ولما كانت الأمثالُ وضربُها بهذه المكانة، كان اعتناء القرآن بها أيَّما عنايةٍ!، ومما زاد من أهميتها: أن الله امتَدَح مَن عقَلَ الأمثال الواردة في كتابه الكريم، فقال: (وَتِلْكَ الْأَمْثَال نَضرِبُها للنَّاسِ وَمَا يعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ) [العنكبوت: ٤٣] .. ولك أن تتأمل معي في نبذ الشرك ومحاجة أهله:

١-ضرب المثل لمن اتَّخِذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بالعاجز عن خلق ذبابة بل حتى عن الذبِّ عن نفسه:

وذلك قوله تعالى: {يا أَيُّها النَّاس ضرِب مَثَلٌ فَاسْتمعوا لهُ إِنَّ الَّذين تَدعونَ من دُونِ اللهِ لَنْ يخْلقُوا ذُبَابًا ولوِ اجتمَعوا لَه وَإِنْ يسلبهم الذُّباب شَيئًا لَا يسْتَنقذُوهُ منْه ضَعفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ}[الحج: ٧٣].. لترى بنفسك أطرفَ وأدقَّ مثلٍ في تصويرِ من يتخذه الناس سندًا وغوثًا في شؤونهم، وهو أضعف من ذبابة.

على أن المثل هنا عام والخطاب فيه مُوجَّه للناس كافّة، ويشمل كل من جعل لله ندًا واتخذ مع الله أو من دونه إلهًا آخر.. والمعنى: انصتوا أيها الناس إلى هذا المثل وتدبروا مراده وتفهَّموا مرماه، لتسيروا في حركتكم على هدى ولتقفوا على ما جاء فيه، وعلى وِفْق ما فهمتم من مغزاه، إن الذين تعبدونهم وتتجهون إليهم من دون الله (لَن يخْلقُواْ ذُبَابًا..) وهو من أصغر المخلوقات؛ ولو تضافرَتْ جهودهم وأجمعوا عليه أمرَهم، وهذا ترقٍّ في التحدي، كأنه قال: يستحيل أن يخلقوا الذباب حال اجتماعهم فكيف حال انفرادهم؟.

وقوله تعالى: (لَن يخْلقُواْ ذُبَابًا) جاء بنفي المستقبل، فهم ما استطاعوا في الماضي، ولن يستطيعوا فيما بعد؛ حتى لا يَظُن أحدهم أو جماعتهم أنهم ربما تمكّنوا من ذلك في مستقبل الأيام، والوجه في التعبير بـ(لن) التي تفيد التأبيد: أنك قد تترك الفعل مع قدرتك عليه، وحين تُتحدَّى به تفعل لتردّ على هذا التحدِّي، فأوضح لهم سبحانه أنهم لم يستطيعوا ذلك قبل التحدي، ولن يستطيعوه بعد التحدي.

وقد سبق بيان أن من عجز عن الخلق وهي صفة ربوبية وقد اعترفوا بها؛ لا يصلح ولا يستحق أن يكون إلهًا يقصد في الملمَّات وقضاء الحاجات، وإلا فكيف بالله يَخلق ويُعبد سواه؟.. ومن هنا ساغ سؤال التنزيل: {أيشركون ما لا يخلق شيئًا وهم يخلقون}؟ [الأعراف: ١٩١]، {أفمن يخلق كما لا يخلق أفلا تذكرون}؟ [النحل: ١٢٧].

وحتى لا يقول قائل: إن مسألة الخَلْق هذه مسألة صعبةٌ لا يُتحدَّى بها، فقد تحداهم بما هو أسهل من الخَلْق، فقال: (وَإِن يسلبهم الذباب شَيئًا لاَّ يَسْتَنقذُوهُ مِنْهُ..)، والمعنى: وهل يستطيع أحد من تيك الآلهة التي ألَّهتموها أن يُعيد ما أخذه الذباب من طعامه على جناحيه أو رجله أو خرطومه؟.. وهذا ترقٍّ في التحدي فوق الترقِّي، وقد كانوا في الجاهلية الأولى – كما هو في الجاهلية الآخرة – يذبحون القرابين عند الأصنام، ويضعون أمامها الطعام ليباركوه، فكانت الدماء تسيل عندها وتتناثر عليها، فيحطّ عليها الذباب، ويأخذ من هذه الدماء، فتحدَّاهم أن يعيدوا من الذباب ما أخذه.

وهذه مسألة أسهل من مسألة الخَلْق، لكن مع ذلك لم ولن يقووا عليها؛ لذلك قال تعالى بعدها: (ضَعُفَ الطالب والمطلوب) يعني: كلاهما ضعيف، فعابدوا غير الله ضعفاء، والمطلوب وهو الوثن وما شابه؛ هو في ذاته وبطبيعة الحال ضعيف، بدليل أنهم لن يقدروا على استلاب ما أخذته الذبابة من طعامهم، فكيف يتخذ غير الله مقصودًا يُستمد منه العون والمدد؟!.

"فتأمل هذا المثل – الذي أمر الله الناس كلهم باستماعه، بحيث من لم يسمعه فقد عصى أمره – كيف تضمن إبطال الشرك وأسبابه بأوضح برهان في أوجز عبارة وأحسنها، وكيف سجّل على جميع ما اتُّخذ مع الله أو من دونه من آلهة تُعبد، أنهم لو اجتمعوا كلهم في صعيد واحد، وعاون بعضهم بعضًا لعجزوا عن خلق ذبابة واحدة، ثم بيّن عجزهم وضعفهم على استنقاذ ما يسلبهم الذباب إياه حين يسقط عليهم، فأقام تعالى حجة التوحيد؛ وبيَّن ذلك بألفاظ لم يشُبها غموض ولم يشِنها تطويل ولم يَعبها تقصير، بل بلغت في الحسن والفصاحة والبيان والإيجاز ما لا يتوهمه متوهم ولا يظنّ ظان أن يأتي بأبلغ في معناها منها، وتحتها من

المعنى الجليل القدر العظيم الشأن البالغ في النفع ما هو أجل من الألفاظ" إ.هـ من مختصر الصواعق ص٧٣: ٧٤ بتصرف.

على أن المثل يُشَبِّه من طرف خفي هذا الذي اتخذه الناس من أصحاب القبور سندًا يطلبون منه المدد ويستمدون منه العون؛ بالأصنام، فهم كذلك عاجزون عن خلق ذبابة، بل عن استرداد ما يأخذه الذباب من طيوب ضمُخوا بها، ودهون مُسحوا بها، فما أَسْفَهَ من يعبدونهم!، وما أجهلَ من يستنجدون بهم!، ومثلهم في الحكم مثل من يتخذ من شِرار الناس وفاسدي العقيدة أئمة، ومن يعتقد أن ضُلّالهم من السدنة هداة.. ولك أن تتأمل كذلك:

٢- ضرب المثل لمن اتَّخذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بمن اتخذ من بيت العنكبوت بيتًا:

وذلك قوله تعالى: {مثل الَّذين اتَّخذُوا منْ دُونِ اللَّه أولياء كَمَثلِ العنكَبوت اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهنَ الْبيُوتِ لبيت الْعنْكبُوتِ لوْ كَانوا يَعْلَمُونَ} [سورة العنكبوت: ٤١]، وفيه دحضُ من يتخذ من دون الله إلها ومعبودًا، فقد شبّهه بالعنكبوت التي اتخذت بيتًا والتي يدور عليها أمر التشبيه، ولا يخفى على أحد أن بيت العنكبوت ضعيف هشٌّ .. فالمثل بهذا؛ يشير إلى جانب ضعف حال المشركين؛ إلى: ضعف تلك الآلهة والأولياء الذين يقصدونهم ويقصدونها؛ ليثبت أنها وهم من الضعف بمكان، ولعل هذا هو الوجه في اختيار تأنيث العنكبوت لبيان مدى الخوَر والضعف فيما يُتَّخذ من دون الله أيًّا ما كان .. يقول الزمخشري: "إن كان المتمثَّل له عظيمًا كان المتمثَّل به مثله، وإن كان حقيرًا كان المتمثل به كذلك، وقد صح أن أوهن البيوت بيت العنكبوت، وعليه فقد تبين أن دين المشركين أوهن الأديان لو كانوا يعلمون".

٣- ضرب المثل لمن اتَّخذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه:

وقد بين الله ذلك بمثل آخر قال فيه: (لهُ دَعْوةُ الْحَقِّ وَالَّذِين يدعون منْ دونهِ لَا يَسْتَجِيبونَ لَهُم بِشُيْءٍ إِلَّا كباسط كفَّيه إِلَى الماء ليبْلُغَ فَاهُ وما هو بِبالغه وَمَا دُعاءُ الْكَافرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ){الرعد: ١٤}، والقرآن هنا يضرب هذا مثلًا لحال عبَدة الأوثان والأضرحة، ونحوهم ممن يتضرعون إلى غير الله، طالبين منها ما يرجون حصوله وتحقيقه من الشئون بلا محصلة.. وضرب الله هذا المثل لتذميم حالتهم وتحقير اعتقادتهم حتى يخرجوا من نِيرِ جهالتهم، وإلى ذلك أشار السيوطي في الإتقان بقوله: "وتأتي أمثال القرآن مشتملة على المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب؛ وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر أو إبطاله".

٤- ضرب المثل لمن اتَّخذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بمن اتخذ عبدين أحدهما لا يقدر على شيء والآخر على عكسه ويريد أن يسوي بينهما:

وذلك قوله تعالى: {ضربَ اللهُ مَثَلًا عَبْدًا مملُوكا لَا يقدر عَلَى شَيْءٍ ومَنْ رزقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حسَنًا فَهُوَ ينفقُ منْهُ سِرًّا وَجهرًا هل يَسْتَوُونَ}[النحل: ٧٥].. وفيه بيان إحالة المقايسة بين: الصنم العاجز والقبر – مضرب المثل في الصمت– وبين الخالق القادر مجيب المضطر إذا دعاه وكاشف السوء، أو بين الأمَة المستعبدة المقيدة، والأمة الحرة الطليقة المالكة نفسها.. صورة كلّها بيان ودقّة في إظهار البون الشاسع بين الحالين، ليدرك ذو اللُّب أيّ الفريقين أحقّ بالاعتبار.. وقد تلت هذه الآية آية أخرى مؤكدة ومؤيدة لهذا المعنى وفيها: {وضرب اللهُ مثلًا رجلينِ أحدهمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شيْءٍ وهُوَ كَلٌّ عَلَى موْلاهُ أَينَمَا يوَجِّهْهُ لَا يأت بخيرٍ هل يستوِي هو ومَن يأْمرُ بِالْعدْلِ وهُوَ عَلَى صرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}[النحل: ٧٦].

و(الكَلُّ)؛ هو: الثقيل لا خير فيه، يقال: (كلَّ عن الأمر) أي: ثقل عليه فلم ينبعث فيه .. وفي هذا المثل: إحالة الموازنة بين الفَدْم البليد العاجز العالة على غيره، وبين المصلح المستقيم اللامع، وفيه يصوِّر القرآن للذّهن شخصين؛ جمعَ أحدُهما إلى جانب العجز: البكم والبطاءة وثقل الطبع على من يعتمد عليه، بحيث لا يأتي له بخير في أيّ عمل يوجهه إليه، وصوّر الاخر على أنه شخصٌ مصلحٌ يسير على هدى من ربه

وعلى نهج مستقيم؛ يأمر الناس بالأخذ بالعدل في أعمالهم وتصرّفاتهم .. ثم يطلب منك الأحمق الأكتع الأخرق الخرِف، فاقد العقل المشرك المضروب له المثل: أن توازن بينهما في المماثلة والمساواة.

٥- ضرب المثل لمن اتَّخذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بمن تخطفته الطير أو هوت به الريح في مكان بعيد: وذلك قوله بحق من لم يعظم حرمات الله: (وَمن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْر أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ } [الحج: ٣١] يقول تعالى: اجتنبوا أيها الناس عبادة الأوثان وقول الشرك، مستقيمين لله على إخلاص التوحيد له، وإفراد الطاعة والعبادة له خالصًا دون الأوثان والأصنام، غير مشركين به شيئًا من دونه، فإنه من يُشرك بالله شيئًا من دونه، مثله في بُعده من الهدى وإصابة الحقّ وهلاكه وذهابه عن ربه، مَثَل من خرّ من السماء فتخطفته الطير فهلك، أو هوت به الريح في مكان سحيق.

٦- ضرب المثل لمن اتَّخذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بمساواة من له من الأموال ما له؛ بمملوكيه:

وفيه يقول تعالى: {ضربَ لَكُمْ مَثَلًا مِنْ أنفُسكم هَل لكم من ما ملكتْ أَيْمانُكم منْ شُركَاءَ فِي مَا رَزقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فيهِ سَوَاءٌ}[الروم: ٢٨].. والمعنى: إنكم لا تسلِّمون بأن يكون لمملوكيكم شركة معكم في أموالكم وأرزاقكم، ولا تعتبرونهم سواء معكم فيهما، فيلاحظونهما كما تلاحظون أنفسكم فيهما، وإنكم لا ترضون بذلك، فينبغي أن يكون الأمر كذلك في الله مع عباده، فلا يجوز أن يكون لأحد من عباده شركة معه في شيء من مُلكه، فما لا ترونه صحيحًا فيكم كيف يجوز لكم أن تروه صحيحًا في حقّ الله؟! والصورة التي لا تستبيحونها لأنفسكم كيف لكم أن تستبيحوها في حقّه تعالى؟، والحال التي لا ترضونها لأنفسكم كيف ترضونها له، مع علمكم حقيقة أنه تعالى لا شريك لله في ملكه؟.

٧- ضرب المثل لمن اتَّخذ من دون الله إلها يَستمد منه العون؛ بالمنافق المرتبط بجهات مختلفة يعجز عن التوفيق بينها:

وذلك قوله تعالى: {ضرب اللهُ مَثَلا رَجُلًا فيهِ شُرَكَاءُ مُتشَاكسون وَرجلا سلمًا لِرجُلٍ هَل يسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحمد للهِ بل أَكْثرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ}[الزمر: ٢٩].. وفيه تشبيه حال المشرك الذي يعبد آلهة متعددة متنازعة متغالبة، بحال عبد له أكثر من سيد يخدمه ويطيعه، فكل واحد منهم يأمره بما لا يأمره به الآخر، فبعضهم يقول له: افعل، وبعضهم يقول له: لا تفعل، وبعضهم يقول له: أقبِل، وبعضهم يقول له: لا تُقْبِل، ويريد كل واحد منهم أن يستخدمه لحسابه الخاص ولو كان ذلك على حساب تقصيره في خدمة الآخرين، وبالتالي فإن المهمة على هذا العبد تكون مضاعفة، فهو ضالٌّ حائر في أمرهم، لا يستقر له قرار ولا يدري أيّهم يُرضي، فإن أرضى هذا أغضب ذاك، فهو لأجل هذه الحال يعيش في عذاب دائم، وتعب مستمر، وهو مع هذا لا ينال من الرضا شيئا يذكر، بل الغاضب عليه أكثر من الراضي، والذامُّ له أكثر من الشاكر.

خلافًا لحال المؤمن الموحد، حيث شُبه بحال العبد الذي يعمل تحت إمرة سيد واحد، فلا أمر ولا نهي لأحد عليه إلا أمر ونهي ذلك السيد، فهو مطيع له على كل حال، وهو ساع لكسب وده ونيل رضاه من غير ملال، ثم هو غير مشتت الهوى، ولا مبعثر القوى، لأن وجهته واحدة غير متعددة، ومقصوده واحد غير متناقض.

ومعلوم بالضرورة عدم استواء المقدِّس لإلهه الواحد؛ والذي يتخذ لنفسه آلهة عدة، وأن بينهما تفاوتًا عظيمًا في السلوك، والتصرّف، والاستقلال، والمنزلة، فالمشرك منحطّ في هذه الأمور ونحوها عن الموحّد، وكذا المنافق بعيد فيها كلّ البُعد عن مقام المخلِص.. يقول ابن عباس ومجاهد وغير واحد: "هذه الآية ضربت مثلا للمشرك والمخْلِص"، ولا يمكن لعاقل أن يصرح باستوائهما، لأن أحدهما في منزلة محمودة، والآخر في منزلة مذمومة غير محسودة.

يقول الرازي: «وهذا مثل في غاية الحسن في تقبيح الشرك وتحسين التوحيد»، إذ المقصود منه إقامة الحجة على المشركين، وتعنيفهم لأجل مواقفهم الرافضة للاعتراف بالواحد الأحد، وكشف سوء حالتهم في الإشراك.. وقوله تعالى: (هَل يسْتَوِيَانِ مَثَلًا) إنكارٌ واستبعاد لاستوائِهما ونفيٌ له على أبلغِ وجهٍ وآكدِه وإيذانٌ بأنَّ ذلك من الجلاء والظُّهور بحيثُ لا يقدر أحدٌ أنْ يتفوَّه باستوائِهما أو يتلعثم في الحُكم بتباينهما، ضرورةَ أنَّ أحدهما في أعلى عِلِّيِّين والآخرُ في أسفلِ سافلينَ

وهذا المثل في نفي التسوية؛ يصلح مثلًا لكل متبع للحق، ولكل متبع للباطل، فإن الحق هو كل ما وافق الواقع وهو في أمور الاعتقاد واحد، والباطل هو كل ما خالفه وهو متعدد، فمتبع الحق لا يعترضه ما يشوش عليه باله، ولا ما يثقل عليه أعماله، ومتبع الباطل يتعثر به باطله في مزالق الخُطى، ويتخبط في أعماله بين تناقض وخطأ.

وحاصل هذا المثل: أن من وحد عبوديته لله، وأخلص له في عبادته، واتبع الحق الذي أمر به، كان في الدنيا سعيدًا راضيًا، وفي الآخرة فائزًا مرضيًّا، أما من أشرك مع الله آلهة أخرى، فقد ضل سواء السبيل، وعاش دنياه حائرًا غير آمن، فهو خاسر للدنيا قبل خسران الآخرة.

ولله در التنزيل!، لا يتأمل العالم به والمتدبر له آية من آياته، إلا أدرك لطائف لا تسع الحصر، وتأكد له صدقًا وعدلًا أن الكتابَ المنزلَ والعقلَ المدرِكَ متآخيان، وأن كتاب الله المبين هو حجته الكبرى في العالمين وإلى يوم الدين.. والحمد لله رب العالمين

&&&&&&&&

المبحث الثاني: توحيد الله في صفاته وأفعاله؛ الذي ضل فيه من ضل .. لا يستقيم بالعقل، وإنما بفهم الصحابة وتابعيهم بإحسان والمنحصر في إثباتها وإمرار كيفياتها

(أ): تصحيح العقيدة مما يكدر صفوها .. يُمَثِّلُ الدعامةَ الأولى لتقوية وجمع الأمة على كلمة سواء؛ وهو أهم ما ينبغي أن توليه الأمة اهتمامها لتوحيد صفها وجمع كلمتها

كان الصحابة بما حباهم الله من فطرة سويَّة، يحملون نصوص الصفات على ظاهرها دون ما تكلف ولا تعطيل ولا تمثيل، فتلك هي زينب بنت جحش، تقول وهي تفخر على بقية أزواج النبي عليه السلام وعليهن جميعًا الرضوان: (زوجكن أهاليكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات)، وذا سعد بن معاذ يقول له عليه السلام: (حكمت بحكم الملك من فوق سبع سماوات)، وذاك ابن مسعود يقول: (العرش فوق الماء، والله فوق العرش لا يخفى عليه شيء من أعمالكم) .. فيثبتون لله الفوقية وأنه تعالى على عرشه ومع جميع خلقه بعلمه، ولم يقولوا إنه بذاته في كل مكان.

وهذا ابن عمر يقول: (خلق الله أربعة أشياء بيده: العرش والقلم وآدم وجنة عدن، ثم قال لسائر الخلق: كن، فكان)، وذلك ابن عباس يقول: (ينادي منادٍ بين يدي الساعة: أتتكم الساعة، فيسمعه الأحياء والأموات، ثم ينزل الله إلى السماء الدنيا)، وتلك أم سلمة زوج النبي عليه السلام وعليها الرضوان، تقول في قوله تعالى: {ثم استوى على العرش} [الأعراف: ٥٤]: "الكيف غير معقول والاستواء غير مجهول والإقرار به إيمان والجحود به كفر"(١).. فما سمعناهم – ولا من تبعهم بإحسان – أوَّلوا يدًا لله ولا نزولًا ولا استواءً، ولا عطلوا ولا مثلوا ولا كيَّفوا شيئًا من ذلك.

---

(1) وقد رَوى هذا الأثر عنها شيخ الإسلام في الفتاوى ٥/ ٣٦٥ والحافظ ابن حجر ١٣/ ٤١٧، ورواه من طريقها: أبو عثمان الصابوني في عقيدة أصحاب الحديث واللالكائي في شرح السنة (٦٦٣) وابن قدامة في العلو (٨٢) وابن أبي العز في شرح الطحاوية ص٢٢٥.. وبقية ما ذكر من الآثار قبلًا ذكرها الشيخ الألباني في كتابه العلو وصحح رواياتها.

ومن الحقائق المسلم بها أن تصحيح العقيدة مما كدَّر صفوَها وأذهب صفاءها، كان فيما ولي عهد الصحابة هو الشغل الشاغل لعلماء الأمة وعلى رأسهم إمام السنة (أحمد بن حنبل)، ثم تلاه وسار على نهجه (أبو الحسن الأشعري) الذي أحيا – بما ختم به حياته – السنة وقمع البدعة، فشاع أمره وذاع صيته، وأضحت مدرسته تمثل السواد الأعظم في عالمنا الإسلامي الحاضر والغابر، فمذهبه كما يقول تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى٣/ ٣٤٧: «هو الذي عليه المعتبرون من علماء الإسلام، والمتميزون من المذاهب الأربعة، والقائمون بنصرة دين محمد ﷺ».

ولقد أثبت أبو الحسن الأشعري رحمه الله من خلال كتبه: (الإبانة) و(رسالة إلى أهل الثغر) و(مقالات الإسلاميين).. أثبت بالحجج العقلية والبراهين النقلية حقائق الأسماء والصفات بعد أن نفى عنها مماثلة الحوادث والمخلوقات.. فجاء مذهبه ومذهب من تأثر بهم وأثر هو فيهم: هدىً بين ضلالتي (التشبيه) و(التعطيل) .. يثبتون لله الأسماء الحسنى والصفات العليا بحقائقها لكونها الثابتة له تعالى بطريق الوحي، وفي الوقت ذاته لا يكيفون ولا يؤولون شيئًا منها[1]، إذ لا سبيل لنا إلى معرفة كنهها وكيفياتها .. وهما بعدُ من مخلوقات الله.

وأنى لنا معرفة ذلك؟! وهذه أرواحنا التي هي حقائق ثابتة فينا، وأدنى إلينا من كل دان، قد حُجب عنا معرفة كنهها وكيفيتها، فما بالك بحقيقة وبكنه كيفيات صفاته؟!.. أنى، وهذه هي القيامة وما يعقبها من جنة ونار، يَحكي لنا الوحي تفاصيلها، وقد قامت حقائقها في قلوب أهل الإيمان وشَاهدَتْهُ عقولهم، دون أن يعرفوا كنهها وحقيقتها.. وهما بعد، من مخلوقات الله؟!.

وإنما كان الأمر في صفات الله كذلك، لأن الكلام عن الصفات فرع الكلام عن الذات، فكما أن ذاته تعالى ليست كذوات الخلق فكذا صفاته.. وكما هو مشاهد فإن هذا المذهب هو الذي يمثل الوسطية والاعتدال، لكونه – كما ذكر الإمام الطحاوي الحنفي في آخر متن العقيدة المسماة باسمه – الوسط «بين التشبيه والتعطيل»، ولأنه سبحانه – على حد قول شارحه ابن أبي العز الحنفي ص٤٦٤ ط (دار ابن الهيثم) – «يُحِبُّ أن يوصف بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله من غير تشبيه ومن غير تعطيل، ونظير هذا القول، قوله – يعني الطحاوي –: (ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه)» (٢).

وفي تقرير هذا وبيان ما عليه أهل السنة، يقول ابن تيمية في الجواب الصحيح ١/ ٧ والصفدية ٢/ ٣١٣ والوصية الكبرى ص١٣: «هم وسط في (باب الصفات)، بين أهل الجحد والتعطيل وبين أهل التشبيه والتمثيل، يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسله، من غير تعطيل ولا تمثيل، إثباتًا لصفات الكمال وتنزيهًا له عن أن يكون له فيها أنداد وأمثال، إثباتًا بلا تمثيل وتنزيهًا بلا تعطيل».

على أن هذا المذهب الوسطي هو الذي تبناه أبو الحسن الأشعري رحمه الله وهو معتقده الذي استقر عليه وانتهى إليه في آخر حياته، بإيعاز من النبي صلى الله عليه وسلم .. على إثر رؤيا رآها وأمَره فيها أن يتحرى الأخذ بسنته، فقد حُكي عنه أنه قال: «وقع في صدري في بعض الليالي شيء مما كنتُ فيه من العقائد، فقمتُ وصليتُ ركعتين وسألتُ الله تعالى أن يهديني الطريق المستقيم، ونمتُ فرأيتُ رسول الله في المنام فشكوتُ إليه بعض ما بي من الأمر فقال لي صلى الله عليه وسلم: (عليك بسنتي) فانتبهتُ!! وعارضتُ مسائل الكلام بما وجدتُ في القرآن والأخبار، فأثبتُه ونبذتُ ما سواه ورائي ظهريًا»[3].

---

(1) وعلى الرغم من هذه الوسطية التي تميز به مذهب الأشعري، وعلى الرغم من إقرار جمهرة المسلمين بأن الأشعري «شيخ طريقة أهل السنة والجماعة وإمام المتكلمين وناصر سنة سيد المرسلين والذاب عن الدين، والساعي في حفظ عقائد المسلمين سعيًا يَبقى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين» على حد ما ذكر السبكي في طبقات الشافعية ٣/ ٣٤٨، إلا أن مذهبه – وهذا من شديد ما يؤسف له – لا يزال معمىً وملبس على كثيرين حتى ممن يدعون شرف الانتساب إليه.

(2) الإمام الطحاوي هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي نسبة إلى طحا في صعيد مصر، نشأ في بيت علم وفضل، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الشافعي ت٣٢١ .. وابن أبي العز هو الإمام العلامة صدر الدين أبو الحسن علي بن القاضي علي بن قاضي القضاة محمد بن عز الدين الأذرعي الحنفي الدمشقي صدر الدين، وشرح العقائد للطحاوي هو أحد مؤلفاته ت٧٤٦ .

(3) ينظر مقدمة الإبانة لحماد الأنصاري ص٦.

وعبارة تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٤٨، ٣٤٩ في سرده لهذه الرؤيا نصها: «يُحكى عن مبدأ رجوعه - أي: الأشعري - أنه كان نائمًا في رمضان، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: (يا عليُّ، انصر المذاهب المروية عني، فإنها الحق)، فلما استيقظ دخل عليه أمر عظيم، ولم يزل مفكرًا مهمومًا من ذلك، وكانت هذه الرؤيا في العشر الأول، فلما كان من العشر الأوسط رأى النبي في المنام ثانيًا، فقال له: (ما فعلتَ فيما أمرتُك به؟)، فقال: (يا رسول الله، وما عسى أن أفعل وقد خرجَتْ للمذاهب المروية عنك محاملُ صحيحة؟)، فقال لي: (انصر المذاهب المروية عني فإنها الحق)، فاستيقظ وهو شديد الأسف والحزن، وأَجْمَعُ على ترك الكلام واتباع الحديث وملازمة تلاوة القرآن، فلما كانت ليلة سبع وعشرين، وكان من عادته سهر تلك الليلة، أخذه من النعاس ما لم يتمالك معه السهر، فنام وهو متأسف على ترك القيام فيها، فرأى النبي ثالثًا فقال له: (ما صنعتَ فيما أمرتُك به؟)، فقال: (قد تركت الكلام يا رسول الله ولزمتُ كتاب الله وسنتك)».. إلى آخر ما جاء في هذه القصة، وفيها:

«وأخذ في نصرة الأحاديث في الرؤية والشفاعة وغير ذلك، وكان يُفتح عليه من المباحث والبراهين بما لم يسمعه من شيخ قط، ولا اعترضه به خِصْم، ولا رآه في كتاب»، والشاهد معنا هنا هو ما حكاه السبكي من قوله: (وأَجْمَعُ على ترك الكلام واتباع الحديث)، وقول الأشعري للرسول: (قد تركت الكلام يا رسول الله).. ومعلوم أن رؤياه صلى الله عليه وسلم حق.

غير أن هذا المذهب الوسطي للأشعري الذي انتصر له بعد رؤيا رسول الله لم يأخذ حظه من الشهرة التي أخذها مذهبه قبل الرجوع إليه، فبعد انخلاعه عن مذهب المعتزلة الذي ظل عليه أربعين عامًا، راج عنه مذهبه الذي تأثر فيه ببعض أهل الكلام، وكان الأشعري فيه كأحدهم في قصر الصفات على سبعٍ وتأويلِ ما عداها، إلى أن تبرأ من كل ذلك وانخلع منه بالكلية إلى نهج أحمد بن حنبل وغيره من علماء السلف، وظل رحمه الله ينافح عنه حتى لقي ربه، كذا نص عليه الحافظ ابن كثير في (طبقات الشافعية)، وقد نقله عنه تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، كما نقله عنه السيد محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى الحنفي ت١١٤٥ في (إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين) ٢/ ٣، وحماد الأنصاري في مقدمته لكتاب (الإبانة) للأشعري ص١٢.

يقول الحافظ ابن كثير في طبقات الشافعية١/ ٢٠٥: «ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي (الحياة) و(العلم) و(القدرة) و(الإرادة) و(السمع) و(البصر) و(الكلام)، وتأويل الخبرية كـ (الوجه) و(اليدين) و(القدم) و(الساق).. ونحو ذلك[1].

والحال الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكييف ولا تشبيه جريًا على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرًا».

والخطير والغريب في الأمر، أن بدعة هؤلاء الذين تصدى لهم أبو الحسن الأشعري وأجهد نفسه في ردها وردهم، والتي كانت سببًا عظيمًا في فتنة المجتمع الإسلامي الأول ولا تزال، كان أول من أوقد نارها هو (الجهم بن صفوان) الذي وافق المعتزلة والكرَّامية في مسائل، منها نفي رؤية الله تعالى ونفي أسمائه وصفاته وعذاب القبر والصراط.. وكان الجهم ذا أدب ونظر وجدال ومراء، وكان السلف من أشد الناس ردًا عليه هو و(مقاتل بن سليمان) بخراسان لأنهما كانا طرفي نقيض، أحدهما يبالغ في النفي والتعطيل، والآخر يسرف في الإثبات والتجسيم حتى أوصله هواه لأن يقول: (الله جسم ولحم ودم على صورة الإنسان) – تعالى الله عما قالاه علوًا كبيرًا – وكان الجهم قد ترك الصلاة أربعين يومًا، وقال: (إذا ثبت عندي من أعبده صليت له)، فأنكر عليه الوالي وضرب عنقه، وكان ذلك سنة ١٢٨هـ[2].

يقول ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية ص٤٠٨ ط.دار ابن الهيثم: «وقد نفى الجهم ومن وافقه كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك.. كما نفى أولئك، الصفات مطلقًا بقولهم: ليس محلًا للأعراض».. وكان سلف جهم وشيخه في هذا، هو: (الجعد بن درهم)، الذي أخذ بدعته في (خلق

(1) وفي هذا الطور سلك طريقة ابن كُلاب في مباشرة علم الكلام واتجاهه نحو بعض الأدلة العقلية.

(2) ينظر مقالات الإسلاميين للأشعري ص٦٢٧ كما ينظر في ذلك جل كتب الاعتقاد.

القرآن) عن (بيان بن سمعان)، وأخذها بيان عن (طالوت) ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن خاله (لبيد بن الأعصم) اليهودي الذي سحر النبي ﷺ وأنزل الله في شفائه منه المعوذتين.

والأخطر والأغرب مما سبق، أنه وبعد أن قُوضت دعائم وحجج أولئك المبتدعة على يد من ذكرنا، نجد أنه ما تزال آثار نقع ما غَبَّر به أولئك المبتدعة على عقيدتنا، باقية إلى يوم الناس هذا.. فكم من المحسوبين في زماننا على الإسلام، هم – وإن لم يشعروا – ممن يقولون بقول المعطلة، وكم منهم من يقول بقول النفاة واللاأدرية وأهل التجهيل والتأويل والاتحادية والحلولية وأصحاب التخييل، وجميعهم ممن يبالغ في نفي وتعطيل ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله من صفات أو يحملها على غير وجهها، فما يكون أمام الواحد منهم – ولنفس السبب والعلة – إلا أن يقع في بعض ما وقع فيه للجهم، فيتأول نصوص صفات التي أمر الشارع الحكيم بحملها على ظاهرها، ويذهب في معانيها إلى ما لا دليل عليه من كتاب ولا سنة، وهذا سبيل تعطيلها وإن لم يقصد إلى ذلك.

وفي تصوير هذه الحالة الكئيبة التي كان عليه ولم يسلم منها عبد الله بن كُلَّاب شيخ الأشعري؛ يقول د. عبد المحسن العباد في شرحه على مقدمة رسالة أبن أبي زيد القيرواني ص٣٨: «والأشاعرة باقون على مذهبه الذي كان عليه قبل الانتقال إلى مذهب أهل السنة والجماعة».

بل الأدهى والأمر أن يُتهم بالباطل، كلُّ من صدع بالحق وقال بقول الأشعري فيما آل إليه أمره ومات عنه، وليس هذا ببعيد على أهل الزيغ، فقديمًا وصل الاتهام به حتى طال أئمة المذاهب.. ففي كلام مهم وخطير ذكره الشيخ الألباني في مختصر العلو ص٦٩ حول ما يثيره الخلف من اتهام كل من يثبت الفوقية لله تعالى بأنه (مُشَبِّه أو مُجَسِّم)، نقل فيه عن ابن تيمية في (منهاج السنة) ٢/ ٧٥ قوله: «المعتزلة والجهمية ونحوهم من نفاة الصفات، يجعلون كل من أثبتها مجسمًا ومشبهًا، ومن هؤلاء من يَعُدُّ من المجسمة والمشبهة: الأئمةَ المشهورين كـ (مالك) و(الشافعي) و(أحمد) وأصحابهم، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب (الزينة) وغيره، يقول: وشبهة هؤلاء: أن الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى»، يعني كما هو مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وبما يعني أن هؤلاء الصحابة وتابعيهم إلى يوم القيامة – لدى أولئك المتخلفين – هم كذلك من المجسمة والمشبهة.

ومن هنا كان المجتمع الإسلامي المعاصر في حاجة ماسة لنشر وإبراز وإحياء جهود أبي الحسن الأشعري(١) وعموم سلف الأمة، وفي حاجة ماسة أيضًا لرد عادية من يريد أن يعكر صفاء عقيدة المسلمين لاسيما ما تعلق منها بالتعرف على الخالق بتوحيده في ذاته وصفاته وأفعاله، إذ لا يمكن جمع المسلمين والحال هكذا – مع الوضع في الاعتبار أننا مأمورون بالتوحد وجمع الصفوف ولمِّ الشمل وتوحيد الكلمة ونبذ الخلاف – إلا على ما كان عليه رسول الله وصحابته ومن انتهج نهجهم، فهذا خير ما يَجمعُ المسلمين على كلمة سواء، ويعصمهم من التفرق في دين أو دنيا.. وما من سبيل إلى هذا سوى الأخذ بسائر الأسباب الدينية والدنيوية التي يأتي على رأسها تصحيح المعتقد في توحيد الصفات بإثباتها للخالق جل وعلا عن طريق فهم معانيها وحملها على ظاهرها دون ما تأويل ولا تكييف، ولا تجسيم ولا تمثيل ولا تشبيه، ولا تفويض معانيها ولا إخراج لها عن حقائقها، فإن هذا هو الموافق لاعتقاد النبي عليه السلام وصحابته الكرام عليهم الرضوان وعليه إجماعهم، بل والموافق لمعتقد الأنبياء واتباعهم دون ما استثناء.

وإلا فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر قول الله تعالى: (وقال فرعون يا هامان ابن لي صرحًا لعلي أبلغ الأسباب. أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبًا) [غافر :٣٦، ٣٧]، وفيه أن فرعون إنما كذّب موسى في أن رب السماوات والأرض وما بينهما هو الذي في السماء، فوق جميع خلقه مباين لهم لا تخفى عليه منهم خافية، وأن هذا الفهم هو الذي أدى بفرعون لأن يبتغي بصرحه الذي أمر ببنائه، أن يطلع إلى إله موسى، ولو أن كليم الله موسى عليه السلام قال إنه في كل مكان بذاته، لطلبه الفرعون في بيته ولما أجهد نفسه والقائم على وزارته ببنيان الصرح؟!.

ومن ذا الذي بوسعه أن ينكر ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه وأبو عوانة في مستخرجه والبيهقي في الأسماء الصفات والدارمي في الرد على المريسي وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبة وابن أبي عاصم من حديث معاوية بن الحكم السلمي، قال: (كانت لي غنم بين أحد والجوانية – مكان شمال المدينة المنورة – فيها جارية لي فأطلعتها ذات

(1) باعتباره عالمًا قلما يتنازع عليه أحد، ومحل قبول وإجماع من السلف والخلف ومن الموافق لمعتقد أهل السنة والمخالف.

يوم فإذا الذئب قد ذهب منها بشاة – وأنا رجل من بني آدم – فأسِفتُ فصككتها، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فعظم ذلك عليّ فقلت: يا رسول لله أفلا أعتقها؟ قال: ادعُها فدعوتُها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: اعتقها فإنها مؤمنة)؟!.

وقد علق عليه **أبو عثمان الصابوني**(١) ت٤٤٩ شيخ نيسابور في زمانه، فيما يُعَدُّ استنباطًا من هذا الحديث، فقال: «يعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه كما نطق به كتابه، وعلماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف لم يختلفوا أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته، وإمامنا الشافعي احتج في المبسوط في مسألة إعتاق الرقبة المؤمنة في الكفارة بخبر معاوية بن الحكم، فبعد ضربه إياها سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إعتاق السوداء، فامتحنها ليعرف أهي مؤمنة أم لا، وقال لها: (أين ربك؟)، فأشارت إلى السماء، فقال لمعاوية: (اعتقها فإنها مؤمنة)، حيث حكم بإيمانها لما أقرت بأن ربها في السماء، وعرفت ربها بصفة العلو والفوقية».. كما علق الحافظ إسماعيل بن محمد الأصبهاني ت٥٣٥ على ما جاء في آية غافر قائلًا: إن «فرعون فهم من موسى عليه السلام أنه يثبت إلهًا فوق السماء، حتى رام بصرحه أن يطلع إليه واتهم موسى بالكذب في ذلك، والجهمية لا تعلم أن الله فوقها بوجود ذاته فهم أعجز فهمًا من فرعون بل وأضل»[٢].

وفضلًا عن أن ما جاء في الحديث يمثل نداء الفطرة السليمة والبعيدة عن درن التعطيل، وقذر صرف صفات الله عن ظاهرها لتأويلاتٍ ما أنزل الله بها من سلطان.. فقد ورد ما يفيد إجماع أهل العلم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان على التصديق بها والإقرار لما جاء منها في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .. ومن ذلك – من غير ما سقناه للصابوني – ما ذكره **الإمام الأوزاعي** ت١٥٧وذلك فيما رواه عنه الحاكم والذهبي والبيهقي بسند جيد قال: «كنا والتابعون متوافرون، نقول: إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته»[٣].

وكذا ما ذكره شيخ أبي الحسن الأشعري وإمام البصرة وحافظها **زكريا الساجي**(٤) ت٣٠٧ قال: «القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم: أن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف يشاء»، وساق سائر الاعتقاد[٥].. بل وما جاء عن إمام المذهب أبي الحسن الأشعري نفسه في رسالته إلى أهل الثغر، وما ذكره كذلك في (مقالات الإسلاميين) تحت عنوان (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة)، إلى غير ذلك مما يطلب في مظانّه.

على أن ما يستلزمه القول بخلاف ما كان عليه الصحابة واتفق عليه سلف هذه الأمة في إثبات الصفات وفي حملها من دون تأويل على ظاهر معناها، هو جد خطير.. إذ يستلزم القول بالتفويض المنافي للتدبر: استجهال السابقين من الصحابة والتابعين لمعاني ما أنزل الله من آي الصفات، وأن يكون الله قد خاطب عباده بما لا يفهمون معناه، ونهاهم عن تدبر آياته بعد أن أمرهم به، ويستلزم كذلك أن يكون سبحانه قد أنزل جميع آي الصفات عبثًا لكونها – والحال كذلك – لا تفيد العباد عقيدة ولا دينًا.. كما يستلزم القول بتأويل الصفات المنافي للإثبات والمستلزم لإخراجها عن ظاهرها إلى المجاز: تصادم العقل مع النقل، ونفي ما جاء به الوحي من الصفات الخبرية والفعلية، وتعطيل ما أثبته الله لنفسه في كتابه وأثبته له رسوله في سنته.. إلى غير ذلك مما ذكره أهل التحقيق(٦).

دحض ما اقترفه الأشاعرة بحق توحيد الله في صفاته وأفعاله

(1) هو شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد، كان إمامًا مفسرا ومحدثًا فقيها وصوفيًا واعظًا، وعظ المسلمين٦٠سنة، قال إمام الحرمين: «كنت بمكة أتزود من المذاهب فرأيت النبي فقال: (عليك باعتقاد ابن الصابوني)».. اللباب٢٢٨/٢ والعلو ١٨٠.

(2) (عقيدة أصحاب الحديث) للصابوني ص٤٨، وينظر اجتماع الجيوش ص٦٨ و(العلو) للذهبي ص١٧٩، ١٨٠.

(3) كذا في العلو للذهبي ص١٠٢، والصفات للبيهقي ص٥٦١ والفتح ١٣/ ٣٤٥ والحموية ص٢٣وغيرها.

(4) ابن يحيى بن عبد الرحمن، الحافظ محدث البصرة، عنه أخذ الأشعري علم الحديث ومقالات أهل السنة، رحل إلى المزني والربيع فتفقه بهما، وله (علل الحديث) و(اختلاف الفقهاء).. العلو ١٥٠والكشف ٥/ ٣٧٣.

(5) العلو للذهبي ص١٥٠ ومختصره للألباني ص٢٢٣ وينظر اجتماع الجيوش لابن القيم ص٩٧ ومعارج القبول لحكمي١/ ١٤٦.

(6) وفصلنا فيه القول بكتابينا: (موقف السلف من تفويض الصفات) و(موقف السلف من المجاز في الصفات)

هذا؛ ومن المعلوم بالضرورة أن الأصل في إفادة اللفظ لمعناه سواء كان حقيقة أو مجازًا، هو: النقل واللغة والاستعمال .. ومن المعلوم بالضرورة أيضًا أن العقل المجرد لا مدخل له في ذلك، بينا الشرع له مدخل في دلالة كثير من الألفاظ على حقيقة معناها، ما يعني: أن للشرع – كما للغة – مجازات وحقائق أطلقها الشارع الحكيم لم تكن موجودة قبل الإسلام "كـ(الصلاة)، فإنه إذا استعملها الشارع في (الدعاء) فإنها مجاز شرعي وإن عدَّت في اللغة واصطلاح التخاطب حقيقة لغوية، وإن استعملها في: (الأركان المخصوصة في الصلاة) كانت حقيقة شرعية" كذا في شروح التلخيص ٤/ ٥.

وعلى هذا تقاس ألفاظ الصفات؛ فإنك تلحظ أنها في استعمالات اللغة تطلق ويراد بها الأعضاء البشرية وأفعالهم، بينا في الشرع تطلق ويراد بها صفات الباري سبحانه المنزه عن مشابهة خلقه، فهي – من ثم – بحق الله: حقائق لا يجوز فيها إطلاقات اللغة، كما لا يجوز صرفها عن ظاهرها إلا بقرائن الأحوال وسياقات الكلام.

#ومعلوم بالضرورة كذلك أن أكثر الألفاظ المستعملة فيما وضعت له لم تخرج عن أصل وضعها، وجمهور القائلين بالمجاز معترفون بأن كل مجاز لا بد له من حقيقة، فالحقيقة عندهم أسبق وأعم وأكثر استعمالًا وقد اعترفوا بأنها الأصل والمجاز على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا عند تعذر الحمل على الحقيقة، ولو كانت اللغة أو أكثرها مجازا لكان المجاز هو الأصل، ولكان الحمل عليه متعينًا بحيث لا يُحمل اللفظ على حقيقةٍ ما وُجد إلى المجاز سبيلًا، وفي هذا من إفساد اللغات والتفاهم ما لا يخفى.

#من هنا ولكون القرآن والسنة جاءا على سنن العرب وطرائقها في الكلام، فقد صرح الناس قديمًا وحديثًا بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره .. وإذا كان ظاهر كلام الله ورسوله والأصل فيه الحقيقة، لم يجز أن يُحمل على مجازه وخلاف ظاهره البتة إلا بقرينة بيِّنَة، فإن المجاز لو صح كان خلاف الأصل والظاهر، ولا يجوز الشهادة على الله ولا على رسوله أنه أراد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته ولا في موضع واحد البتة بدون دليل واضح قاطع، بل كل موضع ظهر فيه المراد بذلك التركيب فهو ظاهره وحقيقته، لا ظاهر له غيره ولا حقيقة له سواه.

#بهذه الحقائق المسلم بها؛ صرح العلامة ابن الموصلي في مختصره المسمى (استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة) ص٣٠١ داعمًا قوله بقول الرازي في كتابه (المحصل): (لا يجوز أن يَعنِي الله سبحانه بكلامه غير ظاهره)، وبقول الشافعي: (كلام رسول الله على ظاهره) .. وإنما يتحقق كل هذا – بالطبع وكما قلنا – عند عدم وجود قرائن مانعة من إرادة غير الحقيقة، وإلا فلا ضير من حمل ألفاظ القرآن ولغته على مجازاتها طالما وجدت تلك القرائن ودلت عليها سياقات الكلام ومقتضيات الأحوال.

#غير أن هذه الأمور والحقائق المسلم بها لدى أهل السنة وأرباب اللغة وعلماء البلاغة، لم يُراعها الأشعرية – تبعًا لفرق الضلال – عند التعامل مع النصوص المعرِّفة على الله بصفاته وأفعاله، وراح من ظنوا أنهم بعقولهم يحسنون صنعًا، يتعسفون في ليِّها وتحريفها عن مواضعها، فكانوا سببًا في فتنة المسلمين عامتهم وخاصتهم.

#وفي إجمال ما اقترفوه بحق توحيد الله في أسمائه وصفاته، يقول الإمام الدارمي ت٢٨٠ ص٢٩٣ ضمن (عقائد السلف) ت.د. النشار: "أجمل المُعارِض جميع ما ينكر (الجهمية) من صفات الله وذاته المسماة في كتابه وفي آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعَدَّ منها بضعًا وثلاثين صفة نسقًا واحدًا، يحكم عليها ويفسرها بما حَكَم (المريسي) وفسرها وتأولها حَرفا حرفًا خلاف ما عنى الله وخلاف ما تأولها الفقهاء الصالحون، لا يعتمد في أكثرها إلا على تفاسير الزائغ الجهمي (بشر المريسي) دون من سواه، مستترًا عند الجُهّال بالتشنيع بها على قوم يؤمنون بها ويصدقون الله ورسوله فيها بغير تكييف ولا مثال، فزعم أن هؤلاء المؤمنين يكيفونها ويشبهونها بذوات أنفسهم.. وهذا خطأ لما أن الله ليس كمثله شيء، فكذلك ليس ككيفيته شيء"، ثم طفق – رحمه الله – يفند شبههم ويبطل حججهم بأدلة العقل والنقل والإجماع.

#يقول الإمام القرطبي في (المُفْهِم) إبان شرحه لحديث مسلم: (أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم) محذرًا من السير على خطا ما ارتسمه الأشعرية – تبعًا للجهمية والمعتزلة وملاحدة الفلاسفة – في التعرف على خالقهم وصفاته وما يجب في حقه وما يجوز وما يستحيل بما يُعرف بـ(دليل الحدوث) للوصول من ذلك إلى تعطيل صفات الله الخبرية والفعلية، يقول:

"إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعًا من المحال لا يرتضيها البُلْه ولا الأطفال، لما بحثوا عن: تحيز الجواهر والألوان والأحوال، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله وتعديدها واتحادها في نفسها، وهل هي الذات أو غيرها؟ .. إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم، بل نهوا عن الخوض فيها، لعلمهم بأنه بحث عن كيفية ما لا تُعلم كيفيته بالعقل؛ لكون العقول لها حَدٌّ تقف عنده، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات".

واستطرد يقول: "ومن توقف في هذا، فليعلم أنه إذا كان المرء قد حُجِبَ عن كيفية نفسه مع وجودها وعن كيفية إدراك ما يُدرَكُ به، فهو عن إدراك غيره أعجز، وغاية علم العالم: **أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزَّه عن الشبيه، مقدَّس عن النظير متصف بصفات الكمال، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه كما هو طريق السلف**، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل، ويكفي في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في: (الجوهر والعرض) وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالًا" .. فتأمل معي بشاعة وشناعة ما خاض فيه متأخرو الأشاعرة على مدار تاريخهم، وكم ضلوا وأضلوا بسبب تمسكهم بطريقة الجهم والفلاسفة الملاحدة في جميع ما سلف على حساب طريقة أهل السنة والجماعة

#يقول القرطبي مدللا على صدق كلامه ومُعلِّلًا لخطورة تعاطي علم الكلام: "وقد أفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، وببعضهم إلى الإلحاد وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات، وسبب ذلك: إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره، وليس في قوة العقل ما يُدرك ما في نصوص الشارع من الحِكَم التي استأثر بها، وقد رجع كثير من أئمتهم عن طريقهم، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال – وكان قبلها أشعريًّا ثم آب إلى رشده وتاب الله عليه –: (ركِبت البحر الأعظم، وغصْتُ في كل شيء نهى عنه أهل العلم في طلب الحق فرارًا من التقليد، والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف)، وعنه أنه قال عند موته: (يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أنه يبلغ بي ما بلغْت ما تشاغلتُ به)" .. إلى أن قال: "ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه، لكان حقيقًا بالذم:

#**إحداهما:** قول بعضهم: إن أول واجب (الشك)، إذ هو اللازم عن وجوب (النظر) أو (القصد إلى النظر)، وإليه أشار الإمام بقوله: (ركبتُ البحر..)

#**ثانيتهما:** قول جماعة منهم: إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها لم يصح إيمانه، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه: تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك، فقال: (لا تشنع عليَّ بكثرة أهل النار)"إ.هـ من كلام القرطبي وقد نقله عنه ابن حجر في الفتح ١٣/ ٣٦٢.

#والحق أن كل هذا من بدع القوم، لم يسبقهم إليه أحد من أئمة الدين، ولو أنك تدبرت جميع أقوال أهل السنة وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها لا منقولًا عن النبي عليه السلام ولا عن الصحابة ولا عن أحد من التابعين بعدهم، وكيف يجوز أن يخفى عليهم الفرض الأول ولا يبيِّنونه للأمة مع شدة اهتمامهم بأمر الدين؟ وكيف يشترط (النظر) أو (القصد إليه) مع تواتر الأخبار بأن النبي كان يدعو الكفار إلى الإسلام دون أن يدعوهم لذلك، فإن أبوا قوتلوا؟ .

#ثم إن دليلهم على معرفة الله بصفاته والمسمى بـ(دليل الحدوث) قد أدى بهم إلى نفي الصفات، ذلك أن استدلالهم على تعطيلها بأنها أعراض وأنها من لوازم الحدوث، استدلال باطل، إذ "لا يجب – على حد قول الأشعري في رسالته لأهل الثغر ص٢١٨– أن تكون محدثة، لأنه لم يزل موصوفًا بها، ولا يجب ان تكون

أعراضًا لأنه تعالى ليس بجسم، وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها".

#ناهيك عما يستلزم ما جنحوا إليه، من: تعطيل جميع الشرائع جراء إنكارهم أنها منزلة من عند الله الذي في السماء على عرشه .. وفي رد ذلك يقول ابن رشد في (الكشف عن مناهج الأدلة) ص٦٦: "لم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتون الجهة لله حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة مثل قوله تعالى: {ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية} [الحاقة :١٧]، ومثل قوله: {يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون} [السجدة :٥]، ومثل قوله: {تعرج الملائكة والروح إليه} [المعارج :٤]، ومثل قوله: {أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور} [الملك :١٦]، إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها، عاد الشرع كله مؤولًا، وإن قيل فيها: إنها من المتشابهات، عاد الشرع كله متشابهًا، لأن الشرائع كلها متفقة على أن الله في السماء، وأن منه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين"(١).

وبعد أن وقفنا على ما اقترفته فرقة الأشعرية في: عدم مراعاتها – عند التعامل مع النصوص المُعَرِّفة على الله بصفاته وأفعاله – لقواعد أهل السنة ولا حتى لقواعد البلاغة التي أصل لها أصحابها، وراح من ظنوا أنهم بعقولهم يحسنون صنعًا، يتعسفون في ليِّها وتحريفها عن مواضعها لحد أن وصل الأمر لإحداث خصومات بينهم وبين من سار على منهج أهل السنة واتبع قواعد اللغة والبلاغة، ولحد أن وصلوا بخصوماتهم لأن يستعينوا على باطلهم بالمزيد من كلام الفلاسفة الملاحدة، فأدخلوا في عقيدة المسلمين أدلة ومصطلحات ما أنزل الله بها من سلطان.

يبقى القول بأن القواعد التي ارتضاها البلاغيون وأهل السنة في حديثهم عن: القرينة المانعة وغير المانعة من إرادة المعنى الحقيقي للفظ، وأن ما يقال في الذات يقال في الصفات وما يقال في بعض الصفات يقال في بعضها الآخر، كفيلة بإرجاع من حادوا عن سبيلهم من عموم المتكلمة عما جنحوا إليه واخترعوه من قواعد وما أصَّلوا له من أصول، خالفوا فيها كل الأعراف التي ظل عليها سلف الأمة، ونقضوا بها جُلّ أسس الدين وثوابته، بعد أن حرَّفوا الكلم عن مواضعه في المئات إن لم يكن الآلاف من النصوص .. ذلك أن الناس قديما وحديثًا قد صرحوا **بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويَعني به خلاف ظاهره، قال الشافعي: (وكلام رسول الله؛ على ظاهره)، وقال صاحب المحصل: (لا يجوز أن يَعنِي الله سبحانه بكلامه غير ظاهره)**، وعلى هذا فنقول بكل تأكيد:

#إذا كان ظاهر كلام الله ورسوله والأصل فيه الحقيقة، لم يجز أن يُحمل على مجازه وخلاف ظاهره البتة إلا بقرينة، فإن المجاز لو صح كان خلاف الأصل والظاهر، ولا يجوز الشهادة على الله ولا على رسوله أنه أراد بكلامه خلاف ظاهره وحقيقته، ولا في موضع واحد البتة، بل كل موضع ظهر فيه المراد بذلك التركيب فهو ظاهره وحقيقته، لا ظاهر له غيره ولا حقيقة له سواه، اللهم إلا لقرينة عقلية أو عرفية أو لفظية، وإلا فهل يستقيم في الدنيا إذا قال قائل مثلا: (جاء الأمير نفسه) فيأتي متأول، فيقول: إنما عنى: (جاء نائبُ الأمير)، أو نحو ذلك من التقدير؟.

#هذا ما وقع فيه بالفعل من تأولوا على سبيل المثال قول الله تعالى: {وجاء ربُّكَ وَالْمَلَكُ صَفا صفًّا} [الفجر: ٢٢]، فقد قالوا في تأويلها: (وجاء أمر ربك)!، وتأولوا قوله: {هلْ ينْظُرونَ إِلَّا أَنْ يأْتيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ منَ الغَمامِ والْملائكَة وَقضِيَ الْأَمْرُ} [البقرة :٢١٠] وقالوا: إن المراد: (يأتيهم الله بظلل) فنفوا بذلك حقيقة الإتيان اللائق بالله جل في علاه.. على الرغم من أنه تعالى بيَّن أن مجيئه غير مجيء أمره وأن مجيئهما مغاير لمجيء ملائكته، وأوضح عز وجل أن مجيء كلٍّ حقيقة، ذلك أنه سبحانه فصَّل كل ما سبق

(1) إ.هـ من مقدمة كتابنا: (جدلية المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها)

ذكره، وقسّمه ونوّعه تنويعًا يمتنع معه الحمل على المجاز، فذكر تعالى في آيتي البقرة والفجر مجيئه ومجيء ملائكته .. كما ذكر في آية النحل – {هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي أمر ربك} [النحل: ٣٣] – مجيء ملائكته ومجيء أمره، وذكر في آية الأنعام – {هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفس إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا} [الأنعام: ١٥٨] – إتيانه، وإتيان ملائكته، وإتيان بعض آياته التي هي من أمره، وعليه فيكون التنوع والتقسيم دليل على اختلاف أنواع المجيء، وأن مجيء كلٍّ بحسبه.

#**يؤيد هذا: أن مجيء** أمره متنزّلٌ بين السماء والأرض بتدبير أمور خلقه في كل لحظة ومع كل نفس، وفي كل وقت وليس قاصرًا على يوم القيامة، وذلك قوله تعالى: {يسأله من في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن} [الرحمن: ٢٩] .. وأن في سياق الآيات السالفة الذكر ما يبطل التقدير بـ (الأمر) و(المَلَك) وما شابه، حيث عطفت الآيات مجيء المَلك، ومجيء الأمر، على مجيئه تعالى، ودلت الواو على تغاير هذه الأنواع من المجيء، ومن ثم يكون مجيؤه، غير مجيء أمره، غير مجيء ملائكته، وأن مجيء كلٍّ بحسبه وعلى حقيقته.

#**كما يؤيده:** أن فعل (المجيء والإتيان) في آيتي البقرة والفجر أُسنِد إلى الله، و(كل فعل أسند إلى الله فهو قائم به لا بغيره)، هذه هي القاعدة في اللغة العربية، والقاعدة في أسماء الله وصفاته: (أن كل ما أسنده الله لنفسه فهو له لا لغيره).

#بل إن نصوص السنة الصحيحة صريحة وناطقة بأنه تعالى: يأتي يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده، مجيئًا يليق بجلاله، وكلُّ المفسرين وشراح الحديث من أئمة أهل السنة على حمل ذلك على الحقيقة دون ما تأويل.

#يقول الإمام البغوي ت٥١٦ في تفسير (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام) [البقرة: ٢١٠]: إن "الأوْلى في هذه الآية وما شاكَلَها: أن يؤمن الإنسان بظاهرها ويكل علمها إلى الله، ويعتقد أن الله منزه عن سمات الحدوث"، قال: "وعلى ذلك مضت أئمة السلف وعلماء السنة".

#فتأمل كيف أنكر المتأولون مجيء الله في صريح الآيات والأحاديث؟! وكيف خالفوا الصحابة وعموم السلف الذين كانوا يفهمون آيات الصفات، ويفسرونها ويعيِّنون المعنى المراد منها، على ما يليق به تبارك وتعالى؟! .. تلك إذن حقائق ما كان لها أن تغيب عمن كان عنده حبة خردل من إذعان أو مثقال ذرة من عقل.

#وممن صرح على مدار القرون الماضية، بعدم إساغة حمل نصوص الصفات على **المجاز** نظرًا لعدم وجود قرائن تدل على إخراجها إليه، ومن ثم وجب وتحتم – بموجب العقل فضلًا عن قرائن اللغة كما رأينا – حملها على ظواهرها وحقائقها وأن القول بخلاف ذلك نزعة اعتزالية أو جهمية:

١) #سفيان بن عيينة ت١٩٨، قال: "كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن فقراءته تفسيره – يعني: كما في (العلو) للحافظ الذهبي ص١٨٣، ١٩٢: (على ظاهره، كونها بيِّنة واضحةً في اللغة، **لا يجوز صرفها إلى المجاز** بنوع من التأويل) – لا كيف ولا مِثْل"، وفي رواية له أخرجها أحمد بن نصر قال: قلت: كيف حديث: (إن الله يحمل السموات على إصبع).. وحديث: (إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن)، وحديث: (إن الله يعجب ويضحك..)، فقال سفيان: "هي كما جاءت، نقرُّ بها ونحدِّث بها بلا كيف".

٢) #والإمام البخاري رحمه الله ت٢٥٦، حيث عنون بـ (باب: ما يذكر في الذات والنعوت وأسامي الله، وقال خُبيب: وذلك في ذات الإله، فذكر الذات باسمه تعالى).. كذا بما يعني من مفاد كلامه وصنيع الكافة: أن قول السلف (بذاته)، إنما جاء في مقام التأكيد والتنصيص على نفي المشابهة عنه جل وعلا، والرد على

المعطلة الذين يفسرون صفات الله بما قام به غيره، وينكرون أن يقوم بذات الله صفة متعلقة بمشيئته، فيقولون: (نزوله: نزول أمره، ومجيئه: مجيء ثوابه)، وهكذا.
فكان الشأن في ذكرهم لـ(الذات) شأن قولهم: (حقيقةً) في تأكيد حقيقة الصفة وردّ من جعلها مجازًا، إذ **"لو كانت الصفات تُرَدّ إلى المجاز**، لبطل أن يكون ثمة صفاتٍ لله، وإنما الصفة – على ما يقتضيه العقل والنقل – تابعة للموصوف وحسب ما تضاف إليه، فهو (موجود) حقيقة لا مجازًا وكذلك جميع صفاته، وإذا كان سبحانه لا مثل لذاته، لزم أن تكون صفاته لا مثل لها" على ما نص عليه الذهبي في العلو ص١٧٥ وهو بمختصره ص٢٦٠.

٣) #وأبو الحسن الأشعري ت٣٢٤ يقول في (رسالة أهل الثغر) بالإجماع الخامس ضمن (ما أجمع عليه السلف من الأصول) –: إنهم "أجمعوا على أن صفته لا تشبه صفات المحدثين كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين، وأنهم استدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة، ولكان وصفه بها مجازًا كما وُصف (الجدار) بأنه: (يريد) لمَّا لم تكن له إرادة، **وأنه إذا كان وصف الباري بسائر ما ذكرنا في الحقيقة دون المجاز والتقليب**، وجب إثبات هذه الصفات .. ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له – على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع – أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، **ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعقبها عليها على حدوثها".**

٤) #والإمام الجويني ت٤٣٨ والذي ظل فترة من الدهر متحيرًا بسبب تأثره بعلم الكلام وقد تلقاه عن شيوخه، ثم ما لبث أن رجع للعقيدة السلفية، قال في كتابه (النصيحة) المطبوعة بالمجموعة المنيرية ١/ ١٨٧: "لقد تكرر في القرآن المجيد ذكر الفوقية من نحو قوله تعالى: {يخافون ربهم من فوقهم} [النحل :٥٠] – **كذا بـ (مِن) التي تمنع المجاز والتأويل** – وقوله: {وهو القاهر فوق عباده} [الأنعام :١٨] – وكذا هي نصوص السنة – لأن فوقيته سبحانه وعلوه على كل شيء ذاتي له، فهو العلي بالذات، والعلو صفته اللائقة به، كما أن السفول والرسوب والانحطاط ذاتي للأكوان عن رتبة ربوبيته وعظمته وعلوه، والعلو حدٌّ بين الخالق والمخلوق، يتميز به عنه، **فهو سبحانه عليٌّ بالذات، وهو كما كان قبل خلق الأكوان**، وما سواه مستقلٌّ عنه بالذات، وهو سبحانه العلي على عرشه يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج الأمر إليه".

٥) #والقاضي أبو يعلى ت٤٥٨، يقول في كتابه: (إبطال التأويلات) ص٢٦، ٤٢، ٤٣ وإبَّان سوقة لعبارات أئمة السنة في إثبات الصفات وحملها على ظاهرها: "لا يجوز رد هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من (المعتزلة)، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه (الأشعرية)، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله تعالى لا تشبه صفات الموصوفين بها من الخلق ولا نعتقد التشبيه فيها، لكن ما روي عن أئمة أصحاب الحديث: أنهم حملوها على ظاهرها، ويدل على إبطال تأويلها: أن الصحابة ومَن بعدهم حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صَرفِها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغًا لكانوا إليه أسبق لما فيه من إزالة التشبيه.. **كما يدل على إبطاله: أنّ من حمل اللفظ على ظاهره حمَله على حقيقته، ومَن تأوله عدَل به عن الحقيقة إلى المجاز، ولا يجوز إضافة المجاز إلى صفاته"** يعني: بزعم أن (ظاهرها التشبيه)، كذا فسره الذهبي الذي علق يقول:
"المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مُوَلَّدة، ما علمتُ أحدًا سبقهم بها، قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، فتفرع من هذا أن الظاهر يُعْنَي به أمران:
أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب كما قال أئمة أهل السنة: (الاستواء معلوم)، وكما قال سفيان وغيره: (قراءتها تفسيرها)، يعني أنها بيِّنة واضحة في اللغة، لا يُبتغى لها مضايق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضًا على أنها لا تشبه صفات البشر بوجه، إذ الباري لا مثل له لا في ذاته ولا في صفاته.

الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر، فهذا غير مراد، فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير"إ.هـ.

٦) #والإمام ابن عبد البر حافظ المغرب وصاحب التصانيف النفيسة ت٤٦٣ قال في التمهيد ٤/ ٥٦ وهو في (العلو) للذهبي ص١٨١ وفي مختصره للألباني ص٢٦٨ وفي الفتح لابن حجر ١٣/ ٣٤٦: **"أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لم يكيفوا شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورة، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يَحمل منها شيئًا على الحقيقة**، ويزعمون أن من أقر بها مشبِّه، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود" قال: "والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسُنَّة رسوله، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله" .. ثم راح يسوق جملة من أحاديث الصفات ومنها أحاديث في النزول، وينقل قول أحمد بشأنها وبشأن نظائرها: "كل هذا صحيح"، وقول إسحاق شيخ البخاري: "كل هذا صحيح، ولا يدعه إلا مبتدعٌ أو ضعيف الرأي".

#قال الحافظ الذهبي في (العلو) معلقًا: "صدق والله، فإن من تأول سائر الصفات، وحمل ما ورد منها على **مجاز** الكلام، أداه ذلك السلب إلى تعطيل الرب، وأن يشابه المعدوم .. بل نقول: سبحان الله العلي العظيم السميع البصير، المريد، الذي كلم موسى تكليمًا، واتخذ إبراهيم خليلًا، ويُرى في الآخرة، المتصف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، المنزَّه عن سمات المخلوقين، وعن جحد الجاحدين، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير"إ.هـ.

#ولابن عبد البر قوله كذلك في التمهيد ٤/ ٤٥ وما بعدها، إبَّان شرحه لحديث النزول: "هذا حديث صحيح لا يختلف أهل الحديث في صحته.. وفيه دليل على أن الله في السماء على العرش فوق سبع سماوات كما قال الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة والجهمية في قولهم: (إن الله في كل مكان وليس على العرش)، والدليل على صحة ما قاله أهل الحق في ذلك" وطفق يسرد آي الاستواء والفوقية والعلو والعروج إليه، ثم أتبع ذلك بقوله:

"وهذه الآيات كلها واضحات في إبطال قول المعتزلة، وأما ادعاؤهم المجاز في (الاستواء) وقولهم في تأويل (استوى): (استولى)، فلا معنى له، لأنه غير ظاهر في اللغة، ومعنى الاستيلاء في اللغة: المغالبة، والله لا يغالبه ولا يعلوه أحد".. ثم أردف يقول:

"ومن حق الكلام أن يُحمل على حقيقته، حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز، إذ لا سبيل إلى اتباع ما أُنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله إلى الأشهر والأظهَر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع، ما ثبت شيء من العبارات، وجل الله عن أن يُخاطِب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين، والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو: العلو والارتفاع على الشيء".

ثم قال – بعد أن ساق كلام أبي ربيعة الأعرابي والخليل بن أحمد الفراهيدي وأبي عبيد القاسم بن سلام وثعلب وغيرهم ممن حملوا من أهل اللغة معنى: (الاستواء) على معنى: (العلو والارتفاع) وردَّوا بالحجج البالغات شبهات من انتصر لتأويل الاستواء –:

"ومن الحجة أيضًا على أن الله على العرش فوق السماوات السبع: أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة، رفعوا وجوههم إلى السماء يستغيثون ربهم تبارك وتعالى، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يُحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد، ولا أنكره عليهم مسلم"، ثم قال بعد أن ردّ المزيد من شبهات المعطلة وساق عبارة مالك وربيعة:

"وأما احتجاجهم بقوله عز وجل: {ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم} [المجادلة :٧]، فلا حجة لهم في ظاهر هذه الآية، لأن علماء الصحابة والتابعين قالوا في تأويل هذه الآية: هو على العرش وعلمه في كل مكان، وما خالفهم في ذلك أحد يُحتج بقوله"إ.هـ.

٧) #وبنحوٍ من هذا فعل الحافظ الذهبي في كتابه (العلو)، فمن غير من ترجم له في ذلك من أهل التفسير والحديثٍ والفقه، ساق رحمه الله في إثبات معنى الاستواء كلام أهل اللغة: كالأصمعي وأبي ربيعة الأعرابي والخليل بن أحمد الفراهيدي وقتيبة بن سعيد ونفطويه وأبي عبيد القاسم بن سلام الذين حملوا معنى الاستواء على معنى: (العلو والارتفاع)، وأنكروا بشدة أن يحمل على مجازه أو يكون مراده تعالى بالاستواء في آي الذكر الحكيم: الاستيلاء.

٨) وقال العلامة محمد بن موهب المالكي، في شرحه لرسالة الإمام أبي محمد بن أبي زيد القيرواني الملقب بمالك الصغير – وقد نقله عنه الحافظ الذهبي في (العلو) ص١٩٢ وابن القيم في (اجتماع الجيوش) ص٨٦ –: "وأما قوله: (إنه فوق عرشه المجيد بذاته)، فإن معنى (فوق) و(علا) عند جميع العرب واحد، وفي كتاب الله وسنة رسوله تصديق ذلك".. ثم ساق الآيات والأحاديث في إثبات العلو، وبين أن "علوه فوق عرشه إنما هو بذاته، لأنه تعالى بائن عن جميع خلقه بلا كيف، وهو في كل مكان بعلمه لا بذاته، إذ لا تحويه الأماكن لأنه أعظم منها، قد كان ولا مكان ولم يَحُل بصفاته عما كان، إذ لا تجري عليه الأحوال، لكن علوه في استوائه على عرشه، هو عندنا: بخلاف ما كان قبل أن يستوي على العرش، لأنه قال: {ثم استوى على العرش} [الأعراف :٥٤]، و(ثم) أبدًا لا يكون إلا لاستئناف فعل يصير بينه وبين ما قبله فسحة"، إلى أن قال:

"وقوله: (على العرش استوى)، فإنما معناه عند أهل السنة على غير الاستيلاء والقهر والغلبة والملك الذي ظنته المعتزلة ومن قال بقولهم أنه بمعنى الاستيلاء، وبعضهم يقول: إنه على المجاز دون الحقيقة"، قال:

"ويبين سوء تأويلهم في استوائه على عرشه على غير ما تأوّلوه من الاستيلاء وغيره، ما قد علمه أهل القول أنه لم يزل مستوليًا على جميع مخلوقاته بعد اختراعه لها، وكان العرش وغيره في ذلك سواء، فلا معنى لتأويلهم بإفراد العرش بالاستواء الذي هو في تأويلهم الفاسد: استيلاء وملك وقهر وغلبه.. فلما رأى المنصفون إفراد ذكره تعالى بالاستواء على عرشه بعد خلق سماواته وأرضه، وتخصيصه بصفة الاستواء، علموا أن الاستواء هنا غير الاستيلاء ونحوه، فأقروا بوصفه بالاستواء على عرشه وأنه على الحقيقة لا المجاز، لأنه الصادق في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله، إذ ليس كمثله شيء من الأشياء".

ومن غير: (البخاري والأشعري والجويني وابن عبد البر) ..
الأئمة: (ابن قدامة وابن حجر والآلوسي) وأمثالهم سلفًا وخلفًا؛ على نهج الصحابة وأئمة أهل السنة في نفي المجاز عن صفات الله وحملها على الحقيقة .. خلافًا للأشعرية

وممن ساق إجماع أئمة أهل السنة على نفي المجاز عن صفات الله تعالى:

٩) #الإمام موفق الدين ابن قدامة المقدسي ت٦٢٠، قال في كتابه (ذم التأويل) ص٥٥ وفي سياق الرد على من ادَّعى التأويل: "فإن قيل: قد تأولتم آياتٍ وأخبارًا، فقلتم في قوله تعالي: {وهو معكم أينما كنتم} [الحديد :٤]، أي: بـ (العلم)، ونحو هذا من الآيات والأخبار، فيلزمكم ما لزمنا، قلنا: نحن لم نتأول شيئًا وحَمْل هذه الألفاظ علي هذه المعاني ليس بتأويل، لأن التأويل صرف اللفظ عن ظاهره، وهذه المعاني هي الظاهرة من هذه الألفاظ، بدليل أنه المتبادر إلي الأفهام منها، وظاهر اللفظ هو: ما سبق إلي الفهم منه، حقيقة كان أو مجازًا، ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة، كاسم (الراوية) و(الظعينة) وغيرهما من الأسماء العرفية، فان ظاهر هذا: المجاز دون الحقيقة، وصرفها إلي الحقيقة، يكون تأويلًا يحتاج إلي دليل.

وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعي وحقيقة لغوية كـ (الوضوء والطهارة والصلاة والزكاة والحج)، إنما ظاهرها: العرف الشرعي دون الحقيقة اللغوية.. وإذا تقرر هذا فالمتبادر إلي الفهم من قولهم: (الله معك)، أي: بـ(الحفظ والكلاءة)، ولذلك قال الله تعالي فيما أخبر عن نبيه: {إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا} [التوبة :٤٠]، وقال لموسي: {إنني معكما أسمع وأري} [طه: ٤٦]، ولو أراد: أنه بذاته مع كل أحد، لم يكن لهم بذلك اختصاص، لوجوده في حق غيرهم كوجوده فيهم، ولم يكن موجبًا لنفي الحزن عن أبي بكر ولا علة له، فعلم أن ظاهر هذه الألفاظ هو ما حُملت عليه، فلم يكن تأويلًا" انتهى كلامه وهو – كما ترى – كلام في غاية الأهمية، ولا يستغني عنه عالم فضلًا عن طالب علم.

١٠) وفي تقرير ما كان عليه الصحب الكرام يقول ابن القيم ت٧٥١ في (إعلام الموقِّعين) ١/ ٤٠: إن "كلهم – يعني الصحابة – على: إثبات ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلا ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا .. **ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها**، بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سنن واحدة".

١١) #وفي بيان خطورة التأويل، وأن متأولي الأشاعرة يعطون الفرصة السانحة لمعطلي صفات المعاني، بل ولمنكري البعث وسائر أمور الغيب، وكذا سابي الصحابة والخوارج والمرجئة، لأن يحتجوا عليهم بمثل ما احتج المتأولون لغير صفات المعاني ومن ثم تبطل حجتهم، يقول العلامة محمد بن الموصلي ت٧٧٤ ص٦٨ وما بعدها في مختصره (استعجال الصواعق المرسلة):
"معلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئًا من الباطل، قد شاركه في بعضه أو نظيره، فإنه لا يتمكن من دحض حجته، لأن خصمه تسلط عليه بمثل ما تسلط هو عليه، فلو احتج من يتأول الصفات الخبرية وآيات الفوقية والعلو على من ينكر ثبوت صفة: (السمع والبصر والعلم) بالآيات والأحاديث الدالة على ثبوتها، فسيقول له خصمه: هذه عندي مؤُوَّلَةٌ كما أوَّلتَ نصوص: (الاستواء والفوقية والوجه واليدين والنزول والضحك والفرح والغضب والرضا) ونحوها، فما الذي جعلك أولى بالصواب في تأويلك مني؟؛ فلا يذكر سببًا على التأويل إلا أتاه خصمه بسبب من جنسه أو أقوى منه أو دونه.
وإذا استدل المتأوِّل على منكري المعاد وحشر الأجساد بنصوص الوحي، أبدوا له تأويلات تخالف ظاهرها وحقائقها، وقالوا لمن استدل بها عليهم: تأويلنا لهذه الظواهر كتأويلك لنصوص الصفات.. وإذا استدل بالنصوص الدالة على فضل الشيخين وسائر الصحابة، تأولوها بما هو من جنس تأويلات الجهمي .. وإذا احتج المتأول على الخارجي بالنصوص الدالة على إيمان مرتكب الكبائر وأنه لا يكفر ولا يُخلد في النار؛ قالوا: هذه متأوَّلة وتأويلها أقرب من تأويل الصفات .. وإذا احتج على المرجئة بالنصوص الدالة على أن الإيمان: قول وعمل ونية، قالوا: هذه نصوص قابلة للتأويل كما قبلتَه في نصوص الاستواء والفوقية والصفات الخبرية، فنعمل فيها ما عملتم أنتم في تلك النصوص.
وهكذا لا يمكن لأهل التأويل أن يقيموا على مبطِلٍ حجة من كتاب ولا سنة، ولم يبق لهم إلا نتائج الأفكار وتصادم الآراء، لاسيما وقد أعطي الجهمي من نفسه أن أكثر اللغة مجازًا وأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين، وأن العقل إذا عارض السمع وجب تقديم العقل، بل نقول إنه لا يمكن لأرباب التأويل أن يقيموا على مبطل حجة عقلية أبدًا".
وفي بيان أن المجاز في اللفظة لا يَطَّرد لخروجه عما هو الأصل فيها، يقول العلامة الفاضل الشيخ محمد بن الموصلي بنفس المصدر ص٤٧٨، إن "**تنوع الألفاظ في أحاديث وصُور (النزول) و(المجيء) و(الإتيان) ونظائرها**، وقد بلغت – على حد قوله – عشرة أنواع تضمنها كلام أعلم الخلق بالله صلى الله عليه وسلم، وأقدرهم على اللفظ المطابق لما قصده من وصف الرب تعالى، وأنصحهم للأمة" .. يقول:

"والمجاز وإن أمكن في فرد من أفراد هذه الأنواع أو أكثر، فإنه من المحال عادة أن يطِّرد في جميعها اطرادا واحدًا بحيث يكون الجميع من أوله إلى آخره مجازًا"، وهذه منه في الحقيقة لفتة طيبة وملحظ مهم في باب المجاز.

١٢) #كما أوضح ابن الوزير ت٨٤٠ في كتابه (إيثار الحق على الخلق) أن طرق معرفة الله منحصرة فيما أتى به الأنبياء، وأن أهل البدع الواجب الحذر منهم، هم: من زادوا في الدين أو نقصوا منه، وكان من مظاهر نقصهم: "رد النصوص والظواهر ورد **حقائقها إلى المجاز من غير طريق قاطعة تدل على ثبوت الموجب للتأويل**، إلا مجرد التقليد لبعض أهل الكلام في قواعد لم يتفقوا عليها".

١٣) #وفيما عنون له الإمام البخاري بـ: (باب ما جاء في قول الله تعالى: {وكلم الله موسى تكليمًا} [النساء :١٦٤]، ساق ابن حجر ت٨٥٢ في الفتح ١٣/ ٤٨٧ قول الأئمة: "هذه الآية أقوى ما ورد في الرد على المعتزلة – وأقول: وعلى الأشاعرة أيضًا كونهم لا يقرون بصفة الكلام لله على حقيقتها ويكتفون منها بالجانب النفسي – قال النحاس: أجمع النحويون على أن **الفعل إذا أكد بالمصدر لم يكن مجازًا**، فإذا قال: (تكليمًا)، وجب أن يكون كلامًا على الحقيقة التي تُعقل، وأجاب بعضهم بأنه كلام على الحقيقة، كون التأكيد: رفع المجاز عن كونه غير كلام، لكن محل الخلاف: هل سمعه موسى من الله تعالى حقيقة أم من الشجرة؟، ورُدَّ بأنه لابد من مراعاة المُحدَّث عنه، فهو لرفع المجاز عن النسبة، لأنه قد نسب الكلام فيها إلى الله، فهو المتكلم حقيقة لا الشجرة، ويؤكده قوله تعالى: {إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي} [الأعراف :١٤٤]، وأجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم، أن (كلّم) هنا: من الكلام".

١٤) #وفي رد مقولة أن الخلف أعلم لما تميزوا به ولِمَا أوتوه من معرفة مجازات الكلام، وأن السلف على: تفويض المعنى مع الكيف، يقول العلامة السفاريني ت١١٨٨ في (شرح العقيدة) ١/ ٢١ وقد نقله عنه الألباني في مختصر العلو ص٣٥: "من المحال أن يكون المخالفون أعلم من السالفين، كما يقوله بعض من لا تحقيق له به ممن لا يقْدُر قدْر السلف، ولا عَرَف الله ولا رسوله ولا المؤمنين به حق المعرفة المأمور بها .. وهؤلاء إنما أتوا من حيث ظنوا أن طريق السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه ذلك، فجعلوهم بمنزلة الأميين، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات، وغرائب اللغات؛ فهذا الظن الفاسد، أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا وأفكوا على طريقة السلف، وضلوا في تصويب طريقة الخلف فجمعوا بين باطلين: الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، والجهل والضلال بتصويب طريقة غيرهم".. ثم استشهد على ذلك بكلام للحافظ ابن رجب في كتابه: (فضل علم السلف على علم الخلف) فليراجع فإنه من الأهمية بمكان.

١٥) وقال الإمام الآلوسي – مفتي بغداد ومرجع أهل العراق ت١٢٧٠ – قال في تفسيره (روح المعاني) ١/ ١٠٣: «جَعْلُ الرحمة – يعني المتعلقة بحق الله، والتي صرفها المتكلمون عن ظاهرها إلى **المجاز**، بحجة استحالة اتصافه تعالى بها لما تحمله في الظاهر بالنسبة للخلق من معنى: رقة القلب – **مجازًا**، نزعة اعتزالية، قد حفظ الله منها سلف المسلمين وأئمة الدين، فإنهم أقروا ما ورد على ما ورد – يعني: كما يليق بالخالق من غير تجسيم ولا تشبيه لمخلوقاته، ولا تكييف ولا تفويض لمعاني صفاته – وأثبتوا لله ما أثبته له نبيه عليه السلام من غير تصرف فيه بكناية أو **مجاز**، وقالوا: لسنا أغير على الله من رسوله، لكنهم نزهوا مولاهم عن مشابهة المحدثات ثم فوضوا إليه سبحانه تكييف ما أراده.. و(الأشعري إمام أهل السنة) ذهب في النهاية إلى ما ذهبوا إليه، وعوَّل في (الإبانة) على ما عولوا عليه.. ثم سرد الأشعري الكلام في بيان عقيدته، مصرحًا بإجراء ما ورد من الصفات على حالها بلا كيف، غير متعرض لتأويل ولا ملتفت إلى قال وقيل، فما نُقل عنه من تأويل صفة الرحمة: إما غير ثابت أو مرجوع عنه، والأعمال بالخواتيم».

وراح الآلوسي يعلق مردفًا ومتعجبًا: «والعجب من علماء أعلام ومحققين فخام، كيف غفلوا عما قلناه وناموا عما حققناه، ولا أظنك في مرية منه وإن قل ناقلوه وكثر منكروه، و{كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله} [البقرة :٢٤٩]»إ.هـ بتصرف.

١٦) على أن هذا الأمر المجمع فيه على عدم حمل نصوص الصفات على المجاز على النحو الذي مر بنا والحائز على القبول من قِبَل الصحابة وتابعيهم بإحسان .. هو الحائز أيضًا على القبول من قِبَلِ أهل التحقيق من علمائنا المعاصرين.

#الأمر الذي يؤكد: ألا مناص أمام أي منصف من حمل كل الصفات التي ورد ذكرها بحق الله تعالى ودون ما استثناء، على ظاهرها وعلى النحو اللائق به من غير تأويل ولا تكييف ولا تشبيه ولا إخراج لها عن الحقيقة، لاسيما وأن ليس ثمة قرينة لغوية ولا عقلية ولا شرعية تصرف هذه الصفات عن ظاهر معناها إلى المجاز، بل العكس هو الصحيح، إذ كل هذه القرائن تحيل صرف ظاهره عن معانيها الحقيقة، وبخاصة مع التنصيص على إضافة هذه الصفات أحيانًا إلى الله تعالى.
ثم إن هذا هو كلام الأئمة وإجماعاتهم وبعض ما نُقل عنهم من عصر الرواية، والقرون المفضّلة وكلام عامة من صّنف في كتب العقائد.. ولسنا بالطبع ومهما أوتينا من علم أفهم منهم في هذا الباب من التوحيد، حتى نؤثر التأويل والتحريف اللذين جنح إليهما الأشعرية – تبعًا للجهمية والمعتزلة – على أقوالهم، أو نَخرجُ عما أجمعوا عليه مع علمنا أن إجماع الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين حجة، لا يجوز خَرمه أو نقضه بحال من الأحوال؟.. والله نسأل أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فإنه الهادي إلى سواء السبيل وهو ولي ذلك والقادر عليه .

(ب): من نتائج التخلي عما كان عليه سلف الأمة وأهل السنة: الخلل العقدي في توحيد الله في صفاته

١- الخلل العقدي لجماعة الإخوان في قضية توحيد الصفات جراء البعد عن: فهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان إطلالة على طرفٍ من: منهج البنا وجماعة الإخوان في قضية توحيد الصفات، ودحضه

وفي خطوة للقول بتفويض معاني صفات الله تعالى واستجهال الماضين من الصحابة والتابعين لمعاني صفات الله تعالى الخبرية والفعلية **يقول الأستاذ حسن البنا: "إن البحث في مثل هذا الشأن مهما طال فيه القول، لا يؤدى في النهاية إلا إلى نتيجة واحدة هي التفويض لله تبارك وتعالى" [مجموعة الرسائل ص ٣٢٩]، ويقول فيما ينبغي علينا: "هو أن نترك بيان المقصود منها لله.. ونترك لله تبارك وتعالى الإحاطة بعلمها" [الرسائل ص ٣٢٥]**
وهذا قول "يتناقض – كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الإكليل ص ٤٥، ٤٦– مع قول الله تعالى: (قرآنًا عربيًا غير ذي عوج)، وقوله: (إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا لعلكم تعقلون)، حيث "أخبر أنه أنزله ليعقلوه، وأنه طلب تذكرهم.. وقال أيضًا: (وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون)، فحض على تدبره وفقهه وعقله، والتذكر به والتفكر فيه، ولم يستثن من ذلك شيئًا، بل نصوص متعددة تصرح بالعموم فيه مثل قوله تعالى: (أفلا يتدبرون القران).. ومعلوم أن نفى الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يُتدبر لما تُدبِّر".
والعقل يقتضي القول بأن رسالة النبي صلى الله عليه وسلم تضمنت شيئين هما: العلم النافع والعمل الصالح كما أفاده قول تعالي: (هو الذي أرسل رسوله بالهدي ودين الحق ليظهره علي الدين كله ولو كره المشركون)، فالهُدي هو: العلم النافع، ودين الحق هو: العمل الصالح الذي اشتمل علي الإخلاص لله والمتابعة لرسوله .. وأن العلم النافع يتضمن كل علم يكون للأمة فيه خير وصلاح في معاشها ومعادها

وأول ما يدخل في ذلك: العلم بأسماء الله وصفاته وأفعاله، فإن العلم بذلك أنفع العلوم وهو زبدة الرسالة الإلهية وخلاصة الدعوة النبوية، وبه قوام الدين قولًا وعملًا واعتقادًا.

ومن أجل ذلك كان من المستحيل أن يهمله صلى الله عليه وسلم ولا يبينه بيانًا ظاهرًا ينفي الشك ويدفع الشبهة – خاصة – وأن الإيمان بالله وأسمائه وصفاته هو أساس الدين وخلاصة دعوة المسلمين، وهو أوجب وأفضل ما اكتسبته القلوب وأدركته العقول.. ثم أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم الناس بربه، وهو أنصحهم للخلق وأبلغهم في البيان، فلا يمكن مع هذا المقتضي التام للبيان أن يترك باب الإيمان بالله وأسمائه وصفاته ملتبسًا مشتبهًا.

الأمر الذي يعني أن معرفة أسماء الله وصفاته؛ مما يجب العلم به والسعي لتحصيله، وهو ما نبه عليه ابن عباس رضي الله عنهما؛ فقد رُوي عنه أنه قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه، وذكر منها: تفسير لا يعذر أحد بجهالته: وهو تفسير الآيات المكلف بها اعتقادًا أو عملًا، كمعرفة الله بأسمائه وصفاته ومعرفة اليوم الآخر والطهارة والصلاة والزكاة وغيرها، وتفسير لا يعلمه إلا الله فمن ادعى علمه فهو كاذب: وهو حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر، فإن هذه الأشياء نفهم معناها، ولكن لا ندرك حقيقة ما هي عليه في الواقع.

على أن مقتضى القول بالتفويض الذي يقول به البنا وسائر الأشعرية، يستلزم استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنهم كانوا يقرئُون الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معنى ذلك ولا ما أريد به، ولازم قولهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه.. "ومن المحال – على حد عبارة ابن حجر في الفتح ١٣/ ٤٠٢ – أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل إليه من ربه وينزل عليه (اليوم أكملت لكم دينكم) ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته إليه مما لا يجوز مع حضه على التبليغ عنه بقوله: (ليبلغ الشاهد الغائب) حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فُعل بحضرته، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أراده الله منها ووجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات بقوله (ليس كمثله شيء)، فمن أوجب خلاف ذلك بعدهم فقد خالف سبيلهم".

بل ومن الأدلة على أن القول بالتفويض مناقض ومخالف لما عليه جميع العباد وفى مقدمتهم الأنبياء والمرسلون، أن "من تأمل خطب النبي صلى الله عليه وسلم وخطب أصحابه وجدها كفيلة ببيان الهدى والتوحيد وذكر صفات الرب جل جلاله وأصول الإيمان الكلية.. فيذكرون من عظمة الله وصفاته وأسمائه ما يحببه إلى خلقه" انتهى من كلام ابن القيم في زاد المعاد١/ ١١٦، وهو يصب في معنى عبارة: (إثبات الصفات لله سبحانه)، وفى ذلك يقول رحمه الله في الكافية الشافية:

وهذا ومن توحيدهم إثبات أو * صاف الكمال لربنا الرحمن

"أي من توحيد الأنبياء والمرسلين وأتباعهم أن يعترفوا ويثبتوا لله كل صفة للرحمن وردت في الكتب الإلهية وثبتت في النصوص النبوية، يتعرفون معناها ويعقلونه بقلوبهم، ويتعبدون لله بعلمها واعتقادها، ويعملون بما يقتضيه ذلك الوصف من الأحوال القلبية والمعارف الربانية، فأوصاف العظمة والكبرياء والمجد والجلال تملأ قلوبهم هيبة لله وتعظيما له وتقديسا، وأوصاف العز والقدرة والجبروت تخضع لها القلوب، وتذل وتنكسر بين يدي ربها، وأوصاف الرحمة والبر والجود والكرم تملأ القلوب رغبة وطمعا فيه وفى فضله وإحسانه وجوده وامتنانه، وأوصاف العلم والإحاطة توجب للعبد مراقبة ربه في جميع حركاته وسكناته، ومجموع الصفات المتنوعة الدالة على الجلال والجمال والإكرام تملأ القلوب محبة لله وشوقا إليه وتوجب له التأله والتعبد والتقرب من العبد إلى ربه بأقواله وأفعاله بظاهره وباطنه، بقيامه بحقه وقيامه بحقوق خلقه".. ونخلص من هذا إلى أن "السلف كانوا يفهمون معاني آيات وأحاديث الصفات ولو كان معناها غير مفهوم لهم لما صح منهم الإثبات، إذ كيف يثبتون شيئًا لا يعقلون معناه، وغاية الأمر أنهم لم يكونوا يبحثون فيما وراء هذه الظواهر عن كنه هذه الصفات، أو كيفية قيامها بذاتها لله تعالى"(١).

(1) ينظر ابن تيمية السلفي د. هراس ص ٤٨، ٤٩

والظاهر أن الذي حمل الأستاذ البنا – وكذا تلاميذ مدرسته كالأستاذ سعيد حوى والبهنساوي و د. حسن أيوب – على القول بالتفويض، ما وجده في أقوال السلف من ألفاظ لم يدرك البنا حقيقتها ولا المراد منها.. آية ذلك ما ساقه البنا نفسه لأبى عبد الله أحمد بن حنبل في مجموعة الرسائل ص ٣٢٦: "نؤمن بها ونصدق بها – أي الصفات – ولا كيف ولا معنى ولا نردُّ منها شيئًا.. إلخ"، وما ساقه بنفس المصدر ص ٣٢٥ لأبى القاسم اللالكائي عن محمد بن الحسن، صاحب أبى حنيفة "اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاءت بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا"، وكذلك ما ساقه لغيرهما مما يفيد ذلك.

و"الجواب على ذلك – كما يقول ابن عثيمين في فتح رب البرية ص٦٣ –: أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد في كلامه، هو المعنى الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة، وأخرجوها عن ظاهرها إلى معان تخالفه، ويدل على ما ذكرناه أنه نفى المعنى ونفى الكيفية، ليتضمن كلامه الرد على كلتا الطائفتين المبتدعتين، طائفة المعطلة وطائفة المشبهة"، ويدل عليه أيضا قول أحمد نفسه كما في مختصر صواعق ابن القيم ص ١٢٤"إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه".. وعلى مثل ذلك تُحمل عبارات نفى التفسير كما في عبارة محمد بن الحسن وكما في قول غيره من الأئمة: (نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم: الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك)، وكذا قول الأثرم والطلمنكي وابن الماجشون: (لا نجحد ما وصف ولا نتكلف معرفة ما لم يصف)، وهؤلاء جميعهم من علماء السلف وقد ساق البنا كلامهم في مجموعة الرسائل ص ٣٢٦.

وفى بيان ذلك يقول ابن القيم في مختصر الصواعق ص ١٢٥: "الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهى، وإن لم يعلموا الكيفية.. فمن قال من السلف: (إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى) – الكيفية – فهو حق، وأما من قال: (إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله) فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه".. وفى هذا، القول الفصل في الرد على معتقد البنا، ومن دافع عنه وسار على دربه في مسألة التفويض.

ثم إن الأستاذ البنا – تبعًا للأشعرية – أخطأ ثانية في نسبة التفويض إلى السلف، وذلك قوله: "قد علمتَ أن مذهب السلف في الآيات والأحاديث التي تتعلق بصفات الله تبارك وتعالى أن يُمِرُّوها على ما جاءت عليه، ويسكتوا عن تفسيرها أو تأويلها" (مجموعة الرسائل ص ٣٢٩)، وهذا يعني: عدم إدراكهم لمعاني هذه الصفات وترك بيان المقصود منها لله، وذلك ما عبر عنه بقوله: "أما السلف، فقالوا: نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما وردت، ونترك بيان المقصود منها لله، فهم يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب.. إلخ، وكل ذلك بمعان لا ندركها ونترك لله الإحاطة بعلمها" (مجموعة الرسائل ص ٣٢٥)، وقوله: "إن السلف يؤمنون بآيات الصفات وأحاديثها كما وردت، ويتركون بيان المقصود منها لله.. إلخ" (مجموعة الرسائل ص ٣٢٧).

والتفويض بهذا المعنى، ليس هو عقيدة أهل السنة والجماعة.. فهذا أمر فيه لبس، "ومن الخطأ القول بأن هذا هو مذهب السلف كما نسب ذلك إليهم المتأخرون من الأشاعرة وغيرهم، فإن السلف لم يكونوا يفوضون في علم المعاني ولا كانوا يقرئون كلامًا لا يفهمون معناه" كذا في شرح الواسطية د. خليل هراس ص ١٧.. وعليه "فليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب، لأنه سبحانه بيَّنها لعباده وأوضحها في كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين ولم يبيِّن كيفيتها، فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني، وليس التفويض مذهب السلف بل هو مذهب مبتدع مخالف لما عليه السلف الصالح، وقد أنكر الأمام أحمد

وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض وبدَّعوهم، لأن مقتضى مذهبهم أن الله سبحانه خاطب عباده بما لا يفهمون معناه ولا يعقلون مراده منه، والله يتقدس عن ذلك"١.

وقد زاد ابن تيمية هذا الأمر وضوحًا في (الإكليل) ٤٦ بنحو ما جاء عن "عليٍّ لما قيل له: هل ترك عندكم رسول الله شيئا؟، فقال: لا والله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة".. وأيضًا فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة، قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها وفسروها وفق دلالتها، ورووا عن النبي أحاديث كثيرة توافق القرآن، وأئمة الصحابة في هذا أعظم من غيرهم، ونذكر منهم:

ابن مسعود الذي كان يقول: لو أعلمُ أعلمَ بكتاب الله منى تبلغه آباط الإبل لأتيته".. ويقول: (ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلم فيما أنزلت).. وابن عباس وقد قال فيه مجاهد: (عرضت المصحف على ابن عباس إلى خاتمته، أقفه عند كل آية وأسأله عنها).. ومسروق، قال: (ما سأل أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه).. ولو كانت معاني هذه الآيات منفيًا أو مسكوتًا عنه، لم يكن ربانيو الصحابة أهل العلم بالكتاب والسنة أكثر كلاما فيه(٢).

ثم إن الصحابة نقلوا عن النبي أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يُذكر عن أحد منهم قط أنه امتنع عن تفسير آية.. وكذلك الأئمة كانوا إذا سُئلوا شيئًا عن ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعنى وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس لما سئل عن الاستواء، فقال: (الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)، وكذلك شيخه ربيعة، فنفوا العلم بكيفية الاستواء لا العلم بنفس الاستواء، لأنه قد ورد عنهم وعن الصحابة أن معناه: العلو والارتفاع، وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول، فليس من أهل السنة من ينكره.. وهذا – بالطبع – شأن جميع ما وصف الله به نفسه.. ومن هنا جاء قول الخطابي: (إن مذهب السلف إثباتها وذلك لا يكون إلا بمعرفة معناها وإجراؤها على ظواهرها ونفى الكيفية والتشبيه عنها).. وقد نقل نحوًا منه من العلماء من لا يُحصى عددهم(٣).

وعلى نحو ما أزلنا اللبس عن عبارات السلف عن ترك المعنى وعدم تفسير آيات الصفات.. نزيله هنا في عبارات (الإمرار) التي جاءت على ألسنتهم، ذلك أن الذي دفع الإمام البنا ومنظري جماعته إلى القول بالتفويض في الصفات عند السلف، إجماعهم على (إمرار الصفات على ما جاءت بلا كيف)، والجواب عنه:

أن مقصود (الإمرار) هنا، إنما هو لحقيقة الصفة وكنهها وكيفية قيامها بذاته سبحانه وليس لمعنى الصفة، "ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: (أمروا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها)" كذا في فتح رب البرية لابن عثيمين ص ٦٣.. ونص عبارة شيخ الإسلام في الحموية ص ٢٥: "لو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله، لما قالوا: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول.. فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم.. ولما قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، إذ لو كان مرادهم تفويض معناها لقالوا: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد)، أو (أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة)، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت، ولا يقال حينئذ (بلا كيف)، إذ نفى الكيف عما ليس بثابت لغو من القول".

ويؤكد ذلك.. أن كل من نقل عنه مثل هذه العبارات قد نقل عنه – أيضًا – القول بالإثبات الذي يقتضي معرفة المعنى، ومثال ذلك ما روي عن الإمام الأصفهاني، لما تكلم في كتابه (الحجة في بيان المحجة) عن آيات وأحاديث الصفات، قال: (إن مذهبنا فيه ومذهب السلف إثباته وإجراؤه على ظاهره ونفى الكيفية والتشبيه، وقد نفى قوم الصفات فأبطلوا ما أثبته الله تعالى، وتأولها قوم على خلاف الظاهر فخرجوا من ذلك إلى ضرب من التعليل والتشبيه، والقصد إنما هو سلوك الطريقة المتوسطة بين الأمرين، لأن دين الله تعالى بين الغالي فيه والمقصر عنه.

---

(1) تنبيهات على ما كتبه الصابوني ص ١٢، ١٣ .

(2) ينظر مختصر الصواعق ص ١٢٥

(3) ينظر الحموية ص ٣٥ كما ينظر في نقول أئمة السلف وأهل اللغة: اجتماع الجيوش لابن القيم والعلو للذهبي

فالأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الله إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فإذا قلنا يد وسمع وبصر ونحوها فإنما هي صفات أثبتها الله لنفسه ولم يُقل معنى اليد: القوة، ولا معنى السمع والبصر: العلم والإدراك، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، وإنما نقول وجب إثباتها لأن الشرع ورد بها، وأوجب نفى التشبيه عنها لقوله تعالى: (ليس كمثله شيء وهو السميع البصير).. كذلك قال علماء السلف في جميع أخبار الصفات: (أمروها كما جاءت).. والمراد من قول سفيان.. إنما هو نفى الكيفية، كما نفتها أم سلمة وتابعها مالك وغيره من السلف عندما قالوا الاستواء معلوم والكيف مجهول".

ويؤكد ابن تيمية هذه الحقيقة فيقرر في مجموع الفتاوى ٥/ ٤١ أن "قول ربيعة ومالك: (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب)، موافق لقول الباقين: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا ظاهر معنى الصفة، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: (أمروها كما جاءت بلا كيف)، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا.. وأيضًا فإنه لا يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذ لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفى علم الكيفية إذا أثبت الصفات، وأيضًا فإن من ينفى الصفات الخبرية لا يحتاج أن يقول: (بلا كيف)، فمن قال: (إن الله ليس على العرش)، لا يحتاج إلى أن يقول: (بلا كيف).

وكذلك لو كان مذهب السلف نفى الصفات في نفس الأمر، لما قالوا: (بلا كيف)، وعليه فإن قولهم: (أمروها كما جاءت)، يقتضى إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معان، إذ لو كانت دلالتها منفية لكان الواجب أن يقال: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد).. "كما جاء في بعض العبارات أيضًا عن بعض السلف: (وترك تفسيرها) – أي أحاديث الصفات – ومرادهم منها: ترك التفسير الذي يخرج عن ظاهر اللفظ، أو ترك التفسير الذي يؤدي إلي معرفة الكيفية والكنه"(١).

ويفصل ابن عثيمين كلام ابن تيمية في هذا الأمر فيبين ص ٦٣ في تلخيصه على الحموية أن المراد بإمرار الصفات شيئان:

"الأول قولهم: (أمروها كما جاءت)، فإن معناه إبقاء دلالتها علي ما جاءت به من المعاني، ولا ريب أنها جاءت لإثبات المعاني اللائقة بالله، ولو كانوا لا يعتقدون لها معني لقالوا: (أمروا لفظها ولا تتعرضوا لمعناها)، ونحو ذلك.

الثاني قولهم: (بلا كيف)، فإنه ظاهر في إثبات حقيقة المعني، لأنهم لو كانوا لا يعتقدون ثبوته ما احتاجوا إلي نفي كيفيته، فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفي كيفيته من لغو القول.. فإن قيل: ما الجواب عما قاله الإمام أحمد في حديث النزول وشبهه: (نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معني)، قلنا الجواب علي ذلك: أن المعني الذي نفاه أحمد هو المعني الذي ابتكره المعطلة من الجهمية وغيرهم، وحرفوا به نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معان تخالفه، ويدل علي ما ذكرنا: أنه نفي المعني ونفي الكيفية، ليتضمن كلامه الرد علي كلتا الطائفتين المبتدعتين، طائفة المعطلة وطائفة المشبهة".

وهذا الكلام الذي سقناه هنا يُحمل عليه – كما قلنا – كلام اللالكائي في أصول السنة في إثبات (صفة الرب عز وجل من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه)، كما يُحمل عليه قوله: (فمن فسر اليوم شيئا من ذلك فقد خرج عما كان عليه علم النبي صلى الله عليه وسلم، وفارق الجماعة فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا...إلخ).. وكلام الخلال من كتاب السنة عن بعض صفات الله سبحانه وفيه: (قال أحمد بن حنبل: نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معني)، وكذا كلام الأثرم والطلمنكي وابن الماجشون: (لا نجحد ما وصف ولا نتكلف معرفة ما لم يصف).. وهؤلاء جميعهم من علماء السلف، وقد ساق البنا كلامهم في مجموعة الرسائل ص ٣٢٦.

وغاية القول أن مذهب السلف، هو: الإثبات وليس التفويض لما يرد علي التفويض من محاذير منها:

---

(1) ينظر علاقة الإثبات ص ٧١

١– نفي الحقيقة.
٢– وإثبات التكييف بالتأويل.
٣– وتعطيل الرب تعالي عن صفاته التي أثبتها لنفسه.
٤ – وعدم معرفة النبي – وكذا الملائكة وسائر الأنبياء – والصحابة لمعاني آيات وأحاديث الصفات، وأن يكون الأنبياء أنفسهم قد تكلموا بما لا يعقلون، وبعثوا بتبليغ العباد وتكليفيهم بما لا يفهمون.
٥ – كما يستلزم أن يكون الله قد خاطب عباده بما لا يفهمون معناه، وأنه تعالى أنزل نحو مائة آية عبثًا لا تفيد العباد عقيدة ولا دينًا.
٦– وأنه يؤدي إلي القول بأن ظواهر هذه النصوص تدل علي معان لا يليق به سبحانه.
٧–وإلى إبطال إجماع السلف علي عدم تفويضهم لمعاني الصفات، ومعلوم أن الإجماع أحد مصادر التشريع.
٨– وكذا إلى مصادمة هذا القول للنصوص التي تفيد الإثبات، والتشكيك في صفات الله، وهذا أمر لا يجوز شرعًا، لأنه يؤدي إلى التشكيك بالموصوف.
٩– كما أنه يؤدي إلي أن ينسب إلي البدعة من خالف القائلين بالتفويض، وفي هذا خطأ كبير.. لأن فيه تسوية بين من أثبت الصفات وبين من نفاها، وهذا يؤدي إلي أن يكون الحق باطلًا وأن تكون السنة بدعة.
١٠– كما أن القول بمبدأ تفويض الصفات، هو الذي ألجأ الملاحدة القدامى إلي إنكار معاد الأجساد في الآخرة، لأنهم اعتبروا القول في نصوص المعاد كالقول في نصوص الصفات.
وهذه كلها لوازم شنيعة بإجماع الأمة، ولذلك لا يعذر باعتقادها والتزامها المقلدون، بل يجب عليهم الإيمان بأن مراد السلف الصالح من تلك العبارات المنع من تأويل الصفات، وإلزام الناس أن يعتقدوا بمعانيها اللغوية وأن لا يبحثوا عن كيفيات صفات الله التي دلت الآيات عليها، وأن الكيفيات هي وحدها الممنوع من اتباعها والتي يجب أن تكون من قبيل المتشابه دون أصل معانيها، فإن جميع العباد مكلفون باعتقاد أصل المعاني المذكورة، وبذلك يمكنهم أن يقصدوا ويتوجهوا إليه سبحانه.. الأمر الذي يؤكد على أن "السف لم يكونوا يفوضون في علم المعنى ولا كانوا يقرئون كلامًا لا يفهمون معناه، بل كانوا يفهمون معاني النصوص من الكتاب والسنة ويثبتونها لله عز وجل، ثم يفوضون فيما وراء ذلك من كنه الصفات أو كيفياتها"(١).

على أن الأستاذ البنا – تبعًا للأشعرية أيضًا – لم يكتف بما ذكرنا من القول بالتفويض في صفات الله ونسبة ذلك إلى السلف، حتى راح يستدل بطريقة خاطئة من القرآن والسنة علي التفويض!. وذلك قوله: "فهُم – يعني السلف – يثبتون اليد والعين والأعين والاستواء والضحك والتعجب.. إلخ، وكل ذلك بمعان لا ندركها ونترك لله تبارك وتعالي الإحاطة بعلمها، ولاسيما وقد نهينا عن ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروه قدره" (مجموعة الرسائل ص ٣٢٥).
ويقول في موضع آخر: "آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة، وما لحق بذلك من المتشابه نؤمن به كما جاء من غير تأويل ولا تعطيل، ولا نتعرض لما جاء فيها من خلاف بين العلماء، ويسعنا ما وسع رسول الله وأصحابه (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا.. آل عمران/ ٧)" (مجموعة الرسائل ص ٢٦٩، ٢٧٠).
والحق أن القول بمثل ذلك، من قبيل ضرب نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض – وذلك إثم عظيم لمن تعمده – وقد عرفنا ما كان عليه السلف من إدراكهم لمعاني الصفات الثابتة في حق الله سبحانه، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكونوا في ذلك مخالفين لنصوص الكتاب والسنة، يقول شارح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٤ حاكيًا عن حال أهل البدع وممثلًا لذلك بمسألة القدر والصفات:

1 شرح الواسطية د. هراس ص ١٧

"وجميع أهل البدع مختلفون في تأويله، مؤمنون ببعض دون بعض، يقرون بما وافق رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأولونه تأويلًا يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله من معانيه وهو في معني الكفر بذلك، لأن الإيمان باللفظ بلا معني هو من جنس إيمان أهل الكتاب كما قال تعالى: (مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارًا)، وقال تعالي: (ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني) أي: إلا تلاوةً من غير فهم معناه".

وإذا كان هذا حال البدع، فهل يليق بنا – أهل السنة والجماعة – أن نطلق أوصافهم هذه علي صحابة رسول الله وتابعيهم بإحسان إلي يوم الدين، أو أن نضرب كتاب الله وأحاديث رسوله بعضها ببعض؟! اللهم لا.. إذًا فلنرفع هذا اللبس الذي وقع في نصوص الإمام البنا – رحمه الله – وكذا استدلالاته الخاطئة، ونقول وبالله التوفيق:

أما عن الحديث: (تفكروا في خلق الله ولا تتفكروا في الله، فإنكم لن تقدروه قدره)، فإن معني إدراك السلف الصالح لمعاني الصفات دون إدراك كنهها وحقيقتها، هو ما يعنيه إثباتهم لحقيقة الصفة أو الذات ونفيهم لعلم كيفيتها وإمرارها كما جاءت، وهو مفهوم الحديث الذي استشهد البنا به هنا.. والقول بخلاف ذلك ضرب – كما قلنا – لنصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض، وتناقض شنيع علي نحو ما في هذه النصوص التي سقناها قبلًا وجاءت معبرة عن إجماع الصحابة وسلف الأمة.

فإذا ما أضفنا إلي ذلك ضعف هذا الحديث، دل ذلك علي عدم صحة الاستدلال به علي الإطلاق في مسألة عقدية كهذه وعلي النحو الذي ذهب إليه الإمام البنا.. ثم إن هذا الحديث مع ضعفه لا يدل علي ما أراده الإمام البنا من تفويض السلف لمعاني الصفات وعدم إدراكها وترك الإحاطة بعلمها، بل يعني ترك التفكر في حقيقة ذاته سبحانه وحقيقة صفاته.. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص ٣٥: "فإذا كان.. إثبات الباري سبحانه إنما هو إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف".

يريد أن معاني هذه الصفات التي أثبتها الله لنفسه وأثبتها له رسوله ظاهرة المعني وواضحة البيان، أما كيفياتها وحقيقة أمرها ففيه التفويض، "ومن المحال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد عَلَّم أمته كل شيء، وقال: (تركتكم علي المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك)، ثم يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول علي غاية التمام؟!.

كما أنه من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة؛ غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع".

أما امتناع الجهل: فلأنه لا يمكن لأي قلب فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة، إلا أن يكون أكبر همه هو: البحث في الإيمان بالله تعالي ومعرفته بأسمائه وصفاته وتحقيق ذلك علمًا واعتقادًا.. ولا ريب أن القرون المفضلة وأفضلهم الصحابة هم أبلغ الناس في حياة القلوب ومحبة الخير وتحقيق العلوم النافعة.

وأما امتناع اعتقاد غير الحق: فلأن كل عاقل منصف عرف حال الصحابة وحرصهم علي نشر العلم النافع وتبليغه الأمة، لا يمكنه أن ينسب إليهم كتمانه ولاسيما في أوجب الأمور، وهو معرفة الله وأسمائه وصفاته.. وعلي هذا سار التابعون بإحسان، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه علي ما يليق بالله، لما قالوا الاستواء معلوم بل كان مجهولًا، وأيضًا فإنه لا يحتاج إلي نفي علم الكيفية إذا لم يُفهم من اللفظ معني.. كذا في الحموية ص ٥ وما بعدها.

وأما عن الآية التي استشهد بها الإمام البنا واستند إليها واستدل بها علي جعل آيات الصفات من المتشابه، وهي قول الله تعالي: (والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا.. آل عمران/ ٧)، فالاستدلال بها في تفويض معاني صفات الله سبحانه واعتبارها من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله خطأ جسيم.

فلقد "فسر الإمام أحمد – ولا أحد يشك في أنه من الراسخين في العلم – الآيات التي احتج بها الجهمية وجعلوها من المتشابه، وقال: (إنهم تأولوها علي غير تأويلها وبيَّن معناها)"، وقال: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه"، كذا نص عليه ابن القيم في مختصر الصواعق ص١٢٤، ١٢٥، قائلًا: "وكذلك الصحابة والتابعون – وهم خِيرة الراسخين في العلم – فسروا القرآن وعلموا المراد بآيات الصفات، كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لو يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته.. فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعني – أي حقيقة وكنه الصفة – فهو حق، وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة وجمهور الآمة علي خلافه".

بل "إن الصحابة نقلوا عن النبي أنهم كانوا يتعلمون منه التفسير مع التلاوة، ولم يذكر أن أحدا منهم قط امتنع عن تفسير آية، قال أبو عبد الرحمن السلمي: (حدثنا الذين كانوا يقرئوننا: عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل)، قالوا: (فتعلمنا القرآن والعلم والعمل)، وكذلك الأئمة كانوا إذا سُئلوا شيئًا من ذلك لم ينفوا معناه، بل يثبتون المعني وينفون الكيفية، كقول مالك بن أنس: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)".

وعلي هذا الدرب سار من بعدهم، يقول الحسن البصري: (ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد منها).. وقال الشعبي: (ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها)، وكذلك فإن "سائر الأمة قد تكلموا في جميع نصوص القرآن آيات الصفات وغيرها – كذا نص عليه شيخ الإسلام في الإكليل ص ٤٧ – وفسروها بما يوافق دلالتها، ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث كثيرة توافق القرآن"، فبالإضافة لما في كتب الصحاح والسنة والمسانيد التي اشتملت علي أحاديث الصفات وبوبت فيها أبواب مثل: (كتاب التوحيد)، و(الرد علي الزنادقة والجهمية) التي هي آخر كتاب صحيح البخاري، ومثل: (كتاب الرد علي الجهمية) في سنن أبي داود، جمع طائفة من العلماء من هذا الباب مصنفات منها: مصنفات حماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك وجامع الثوري وجامع ابن عيينة ومصنفات وكيع ومالك بن أنس وغيرهم كثير.

وفي ذلك كله بيان قاطع لما كان عليه الصحابة وأهل القرون الخيِّرة ومن تبعهم بإحسان، ورد حاسم علي من ظن خلاف ذلك وزعم أن مذهبهم التفويض وعدم إدراك معاني آيات الصفات، وفي الرد علي هذه المزاعم يقول ابن خزيمة في كتاب التوحيد ص٤٩:

"وزعمت الجهمية – عليهم لعائن الله – أن أهل السنة ومتبعي الآثار – القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم المثبتين لله جل وعلا من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله المثبت بين الدفتين، وعلي لسان نبيه المصطفى بنقل العدل – فوضوه إليه".. والحق أن هذا غير صحيح، إذ إن معرفة الصفات أمر يوافق النقل والعقل علي نحو ما رأينا.

وخلاصة الأمر:

"أن أصحاب التجهيل الذين قالوا: نصوص الصفات ألفاظ لا تعقل معانيها ولا يُدري ما أراد الله ورسوله فيها، ولكن نقرؤها ألفاظا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلا لا يعلمه إلا الله.. بنوا مذهبهم علي أصلين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.. الثاني: أن للمتشابه تأويلا لا يعلمه إلا الله، فنتج عن هذين الأصلين استجهال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأنهم

كانوا يقرئُون هذه الآيات المتعلقة بالصفات ولا يعرفون معني ذلك ولا ما أريد به، ولازم قولهم: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بذلك ولا يعلم معناه".

والحق أن "هؤلاء غلطوا في المتشابه وفي جعل هذه النصوص من المتشابه، وفي كون المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، فأخطئوا في المقدمات الثلاث، واضطرهم إلي هذا التخلص من تأويلات المبطلين وتحريفات المعطلين وسدوا علي نفوسهم الباب، وقالوا: لا نرضي بالخطأ ولا وصول لنا إلي الصواب، فتركوا التدبر المأمور به، والتعقل لمعاني النصوص وتعبدوا بالألفاظ المجردة التي أنزلت في ذلك، وظنوا أنها أنزلت للتلاوة والتعبد بها دون تعقل معانيها وتدبرها والتفكر فيها، وأولئك جعلوها عرضه للتأويل والتحريف كما جعلها أصحاب التخييل أمثالًا لا حقيقة لها".

في حين أن "أن الله تعالي أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله، وأخبر أنه بيان وهدي وشفاء لما في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال.. واللفظ الذي لا يعلم ما أراد به المتكلم لا يحصل به حكم ولا هدي ولا شفاء ولا بيان"، كذا في مختصر الصواعق ص ٦٣، ١٢٣.

وعليه فإن التأويل في الآية: (وما يعلم تأويله إلا الله) منفي ومثبت، فالمنفي هو تأويل الأخبار التي لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله، ونفي علم تأويلها ليس نفيًا لعلم معناها المُثبَت، إنما هو نفي علم حقيقتها وكنهها كما في القيامة وموعود الجنة وفيما اختص الله بعلمه كأعيان الرياح ومقاديرها وصفاتها، أما المثبت فهو بيان ذلك ومعرفة معناه والمقصود منه.

و"القول الشامل في جميع هذا الباب – على حد ما ذكر ابن تيمية في الإكليل ص ١٦-: أن يوصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم وما وصفه به السابقون الأولون، لا يتجاوز القرآن والحديث.. ونعلم أن ما وصف الله به نفسه من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه، لاسيما إذا كان المتكلم – وهو الرسول – أعلم الخلق بما يقول وأفصح الخلق في بيان العلم.. وفي التعريف والدلالة والإرشاد".

وأن نعلم أن الكلام في تأويل آيات الصفات هو فرع في تأويل الآيات المحكمات، والناس متفقون علي أنهم يعرفون تأويل المحكم ومعلوم أنهم لا يعرفون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه في الآيات المحكمات، فدل ذلك علي أن عدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه، وما يقال في الآيات المحكمات يقال أيضًا في آيات الصفات، فالناس يعلمون تأويل الصفات وتفسيرها، وهو هو جانب المحكمات فيها، ولكن لا يعرفون كيفية وحقيقة وكنه ما أخبر الله به.. فدل ذلك علي أن الصفات كلها معلومة، فهي من المحكم ولم يغب ويحجب عنا إلا كيفيتها، وهذا هو جانب المتشابهات منها وعدم العلم بالكيفية لا ينفي العلم بالتأويل الذي هو تفسير الكلام وبيان معناه(١).

(٢)- الخلل العقدي في المناهج التعليمية فيما يخص قضية توحيد الصفات.. جراء البعد عن فهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان

وفي إطار تبرير الأشاعرة لما جنحوا إليه إزاء الانحراف المتعدد الجوانب عن نهج الصحابة ومن تبعهم بإحسان، جاء تقسيمهم الصفات إلى أربعة أقسام:

1- صفات معاني، وهي: (القدرة والإرادة والعلم والحياة السمع والبصر والكلام).

٢- الصفات المعنوية، وهي متعلقات صفات المعاني.

3- الصفات السلبية وهي: (القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية).

4- الصفة النفسية، وهي (الوجود).

---

(1) وينظر المزيد من تفاصيل ذلك وغيره مما تجاوز البنا فيه ما كان عليه النبي وصحابته: كتابنا (تحفة الإخوان في صفات الرحمن)

ويُعرِّف الأشاعرة صفات المعاني بأنها: (ما دل علي معنى وجودي قائم بالذات).. ويقسمونها بحسب تعلقها، إلى:

١-ما يتعلق بالممكنات، وهما صفتا: (القدرة) وتعلقها بها تعلق إيجاد وإعدام، و(الإرادة) وتعلقها تعلق تخصيص.

٢-ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات، وهما صفتا: (العلم والكلام) وتعلقها بما ذكر تعلق انكشاف ودلالة.

٣-ما يتعلق بالموجودات المسموعات والمبصرات، وهما صفتا: (السمع والبصر).

٤-ما لا يتعلق بشيء، وهي صفة (الحياة).

ومعنى التعلق لديهم هو: (طلب صفات المعاني أمرًا زائدًا علي قيامها بالذات، يصلح لها).. لذا فهم يقولون: إن المتجدد هو نسبة وإضافةٌ بين العلم والمعلوم فقط وتلك نسبة عدمية، أو هو علمٌ بكون الشيء ووجوده، وهذا العلم غير العلم بأنه سيكون، و"يقولون: إنه تعالى متَّصف بالصفات التي ليس له عليها قدرة، ولا تكون بمشيئته؛ فأما ما يكون بمشيئته؛ فإنه حادث والرب تعالى لا تقوم به الحوادث، ويسمون الصفات الاختيارية بمسألة (حلول الحوادث)، فإنه تعالى لمَّا كلم موسى بمشيئته وقدرته، وناداه حين أتاه بقدرته وبمشيئته، كان ذلك النداء والكلام حادثًا، ولو اتصف الرب به لقامت به الحوادث، ولو قامت به الحوادث لم يخل منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث"إ.هـ من مجموع الفتاوى ٦/ ٢٢٠، وينظر ٨/ ٤٩٦.

وبناء على ما سبق؛ التزم المتكلمون نفي صفات الله الفعلية والاختيارية، وترتب على نفيهم هذا: إنكار أو تأويل كل صفة لله يُفهم منها التجدد أو الاستمرارية، وفرارًا من ذلك، قال الأشاعرة بالتعلقات وقال الماتريدية بالتكوين والخلاف بينهم لفظي، فجميعهم على أن ثمة فرقًا بين قيام الصفة بالله منذ الأزل وبين قيامها به تعالى فيما بعد، وعلى أن إضافتها إلى الله ليست إضافة حقيقية وإنما هي إضافة نسبة وتعلق أو تكوين.

كما قسم الأشاعرة التعلقات إلى: (صلوحي قديم) و(تنجيزي حادث)، ويعنون بالأول: قيام الصفة بالله منذ الأزل، وبالثاني: صلاحية قيامها به بالفعل، والتعلق التنجيزي عندهم أمر إضافي تعقلي؛ أي: ليس وجوديًا بل هو عدمي غير قابل للتجدد، وقد عجزوا عن توضيح مسألة التعلقات حتى قال القرطبي: "إن الخوض في تعلقات الصفات واختصاصاتها من تدقيقات الكلام، وإن العجز عن إدراك ما خاضوا فيه، غير مضر في الاعتقاد".

والذي ينبغي أن يُتنبه إليه هنا، هو: أن أهل السنة قد أبطلوا كل هذا(١) .. وتميزوا عن الأشاعرة بقولهم: إن التعلق أو الارتباط بين الفعل والمفعول، تعلقٌ وجودي وليس عدميًا كما ادعى الأشاعرة، وفي توضيح ذلك يقول شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى ٦/ ٢٢٠: "الكُلاّبية يقولون في جميع هذا الباب المتجدد، هو: تعلق بين الأمر والمأمور، وبين الإرادة والمراد، وبين السمع والبصر والمسموع والمرئي، فيقال لهم: هذا التعلق، إما أن يكون وجودًا وإما أن يكون عدما، فإن كان عدمًا فلم يتجدد شيء فإن العدم لا شيء، وإن كان وجودًا بطل قولهم، وأيضا فحدوث تعلقٍ هو نسبة وإضافةٌ من غير حدوث ما يوجب ذلك؛ ممتنع، فلا يحدث نسبة وإضافة إلا بحدوث أمر وجودي يقتضى ذلك" وهذا هو.

وواضح أن **منشأ هذه التصورات** عن نفي صفات الأفعال في أذهان متكلمي الأشاعرة وفقًا للمعتزلة والجهمية والشيعة، هو أن المتكلمين تأثروا في مسألة نفي صفاته تعالى الفعلية، بقول معاصريهم من فلاسفة المسلمين الذين تأثروا بدورهم بأهل الأهواء والأمم المعاصرة لهم في ذلك الوقت، كالسُّمَنيَّة والمجوس والصابئة واليهود والنصارى، فتلك الأمم كلها تنظر في تصورها إلى الله على أن وجوده وجودٌ ذهني أو

---

(1) وينظر بطلانه بالتفصيل (عقيدة الأشاعرة.. دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد، على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة) لحسان بن إبراهيم الرديعان ص٢٠١ وما بعدها.

عقلي، أي: ليس لله ذات تقبل الاتصاف بالصفات، فهذه فكرة الفلاسفة اليونانيين ومَن جاء بعدهم، وقد انبنت عليها كثير من الفلسفات والتحريفات في الأديان.

فالذين جادلوا أولئك لم تكن إحاطتهم بالعقيدة والسنة كافية، وجُرْأتُهم على الجدل في ذات الله وصفاته، جعلتهم يسلمون لبعض أوهام تلك الأمم، فحينما تصوروا أن وجود الله وجودٌ ذهني، لم يتواءم هذا التصور عندهم مع الصفات التي ثبتت لله، فإذا قيل لهم مثلًا: إن الله مستو على عرشه، بدليل قوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥]؛ قالوا: (كيف يستوي ووجوده مجرد تصور كلي أو عقلي ذهني وليس وجودًا فعليا حقيقيًا؟!؛ إذًا فالاستواء له معنىً آخر)، ثم سحبوا ذلك على بقية الصفات، حتى إن بعضهم لا يقر إلا بصفة (الوجود) لله.. ورد ذلك باختصار:

أنه لا يتصور أن يكون وجوده سبحانه في الأذهان دون أن يكون لذلك وجودٌ فعليٌّ حقيقي، والوجود الفعلي الحقيقي لا بد من أن تلزم منه صفات أخرى لهذا الموجود، فإن كان الموجود هو الخالق فلا بد من أن يتصف بالصفات اللازمة، ومنها: أن يكون عالمًا قديرا سميعا بصيرًا فعالًا لما يريد، إلى آخر ذلك من اللوازم التي تلزم الوجود الكامل، وإن كان هذا الموجود هو المخلوق، فله صفاته التي تخصه.

تقرير مذهب الصحابة وعموم أهل السنة في إثبات توحيد الله في صفاته الفعلية بدلالة العقل:

وفي بيان وخلاصة ما أثير حول نفي الأشاعرة وسواهم لصفات الأفعال ورَدِّ أهل السنة عليهم، يقول ابن أبي العز في شرحه لقول الإمام الطحاوي (ما زال سبحانه بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد – بكونهم – شيئًا لم يكن قبلهم مِن صفته، وكما كان بصفاته أزليا، كذلك لا يزال عليها أبديًا)، يقول:

"إن الله لم يزل متصفًا بصفات الكمال: (صفات الذات وصفات الفعل)، ولا يجوز أن يُعتقد أن الله وُصِف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لأن صفاته صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده.

ولا يَرِد على هذا: تعلق (صفات الفعل والصفات الاختيارية) بما هو حادث، كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، فإن ذلك ثابت بالنقل والمشاهدة وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته، ولا ندخل في ذلك متأوِّلين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا كما قال الإمام مالك لما سُئل عن الاستواء فقال: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: (إن ربي قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله)، لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، فهو حدوث غير حدوثنا، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلمًا بالأمس لا يقال: (إنه حدث له الكلام)، ولو كان غير متكلم لآفة كالصِّغر والخَرس ثم تكلم يقال: (حدث له الكلام).. فالساكت لغير آفة يسمى (متكلمًا)، بمعنى: أنه يتكلم إذا شاء، وفي حال تكلمه يسمَّى (متكلمًا) بالفعل، وكذلك الكاتب في حال الكتابة هو (كاتب) بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتبًا في حال عدم مباشرته للكتابة"إ.هـ بتصرف.

وفي إزالة ما أثاره متكلمة الأشاعرة من شبهات تأثرًا بغيرهم، يقول ابن أبي العز عن قابلية تعلق صفاته تعالى الفعلية بالحوادث: "وحلول الحوادث بالرب تعالى، المنفي في علم الكلام المذموم، لم يَرِد نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمال:

فإن أريد بالنفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح.. وإن أريد به نفي الصفات الاختيارية كأن يُعتقد أنه تعالى لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل، وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث، فيُسَلِّم السني للمتكلم ذلك، على ظنِّ أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفي ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل.. وهو غير لازم له، وإنما أُتِي السني من تسليم هذا

النفي المجمل(١)، وإلا فلو استفسر لم ينقطع معه" ولم يسلم له ولعلم أن الأمر على التفصيل الذي ذكرنا لأهل السنة.

وهنا يشير ابن أبي العز إلى أن ما قيل من تفصيل في مقولة الأشاعرة عن (مسألة الحلول) التي أفضى إجمالها إلى نفي الصفات الفعلية، يقال نحوه في:

أ-(مسألة: الصفة، هل هي زائدة على ذاته تعالى أم لا؟)، (فلا يقال هي هو) لئلا يشعر بأنها عين الذات وأنها من ثم غير موصوفة، (ولا هي غيره) لئلا يشعر بمباينتها له ومن ثم بتعدد القدماء، إذ ليس في الخارج ذات غير موصوفة، بل هذا محال، ولو لم يكن له تعالى إلا صفة الوجود كونها لا تنفك عن الموجود، لكان ذلك كافيًا في إثبات سائر الصفات له تعالى، ذلك أنه هو الموصوف بالذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ: (لا زال بصفاته) ولم يقل: لا زال وصفاته؛ لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال أحمد في مناظرته الجهمية: (لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد).

ولذا، فإنك إذا قلتَ: (أعوذ بالله) فقد عُذتَ بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه، وإذا قلت: (أعوذ بعزة الله)، فقد عذتَ بصفة من صفات الله ولم تَستعذ بغير الله، فعُلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه وإن كان الذهن قد يفرض ذاتًا مجردة عن الصفات كما يفرض المحال، وقد قال عليه السلام: (أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر)، وقال: (أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق) وهو لا يستعيذ بغير الله.

ب- كما يقال في قولهم: (الاسم عين المسمى أو غيره؟)، إذ فيه هو الآخر إجمال، تفصيله: أن الاسم يراد به (المسمى) تارة، ويراد به (اللفظ الدال عليه) تارة؛ فإذا قلت: (قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده) ونحو ذلك، فالمراد به: (المسمى نفسه)، وإذا قلت: (الرحمن اسم عربي، والرحمن من أسماء الله) ونحو ذلك فـ (الاسم) هاهنا للمسمى ولا يقال غيره، لما في لفظ (الغير) من إجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم: فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسمائه تعالى.. ثم أفاد ابن أبي العز إبان شرح قول الطحاوي: (ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه.. إلخ)، ما سبق أن فصلنا فيه القول من أن فيه رد على من قال من المعتزلة ومن وافقهم: (إنه تعالى صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه)، وعلى ابن كُلاّب والأشاعرة قولهم: (إن الفعل صار ممكنا له بعد أن كان ممتنعًا منه)، وذلك بعد أن أخرجوا (الكلام) من مشيئته تعالى وقدرته باعتباره شيئًا واحدًا لازمًا لذاته.

دحض أصول عقائد الأشاعرة ورد شبهاتهم في ردهم صفات الله تعالى الفعلية والاختيارية

وعلى ما سبق أن بيّنا، فإن **منشأ تعطيل الباري عن صفات أفعاله** لدى الأشاعرة، هو لازم كلامهم عن متعلقات صفات المعاني.. فهم حين تكلموا عن صفات المعاني من حيث تعلقاتها، وذكروا أن منها: ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات وهما صفتا (العلم) و(الكلام)، وأن تعلق الأولى منهما تعلق انكشاف وتعلق الثانية تعلق دلالة، وأن منها: ما يتعلق بالممكنات فقط وهما صفتا (القدرة) و(الإرادة)، وأن تعلق القدرة بتلك الممكنات تعلق إيجاد وإعدام وتعلق الإرادة بها تعلق تخصيص، بدا عوارُ كلامهم وتناقضه.. ذلك أنهم قصدوا بالتعلق: (بيان أن الصفة أمرٌ زائد على قيامها بذات الله وليست لازمة له)، فعند إيجاد الشيء أو إعدامه يتجدد متعلق القدرة، وعند تخصيص أيًّا منهما يتجدد متعلق الإرادة، وهكذا.

---

(1) لأنه لما نفى حلول الحوادث ووافقه السني على اعتبار أن المراد المعنى الأول من غير استفصال، والمتكلم المناظر يريد النفي بالمعنى الثاني، ألزمه بنفي الصفات فانقطع السني، ما عنده حجة مادام وافق على نفي حلول الحوادث من غير تفصيل يلزمه على المعنى الثاني، ولو استفصل ما انقطع، ولقال: (نعم أنا أنفي الحوادث بالمعنى الأول ولا مانع منها بالمعنى الثاني)

وردُّ ذلك يتلخص في: إثبات أزلية صفاته تعالى، واعتقاد أن يكون تعلقها أمرًا وجوديًا يتجدد في المستقبل بتجدد الممكنات، وأن فعل القدرة والإرادة يتجدد بتجدد كل ما هو ممكن كإيجاد الولد مثلًا وإعدامه، وبذا تَثبُت أفعاله تعالى الاختيارية وأنها وإن كانت قديمة النوع إلا أنها حادثة الآحاد، وأنه لا حجة للأشاعرة في نفي كل ذلك بحجة (حلول الحوادث)، إذ مؤدى كلامهم في إنكار الصفات الفعلية والاختيارية ونفيها أو تعطيلها: أن حدوث المحدثات دليل على قيام الصفات والأفعال بها، وأن كل ما قامت به فهو حادث، فأضحى التعلق لديهم بهذا عدميًا لا حقيقة له، وقد ذكر ذلك الرازي ونص عليه السعد في (شرح المقاصد) ١/ ٢٣٤، فبيَّنا أن التعلق نِسَبٌ إضافية بين الصفة والمتعلق لا حقيقة لها في الخارج، وهذا لازمه: عدم قيام فعل في ذات الله يتعلق به إيجاد متعلق الصفة، وتعطيل الباري – من ثم – عن أفعاله الاختيارية، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وقد رد كل هذا: أبو الحسن الأشعري نفسه في (رسالته لأهل الثغر) بل وساق على بطلانه (إجماع السلف الذين نبهوا بالأدلة على أصول الاعتقاد وأُمروا وقت النبي به)، قائلًا في الإجماع الخامس ما نصه: "وأجمعوا على أن صفته عز وجل لا تشبه صفات المحدثين، كما أن نفْسه لا تشبه أنْفُس المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له عز وجل هذه الصفات لم يكن موصوفًا بها في الحقيقة، وأن من لم يكن له قدرة فليس بقادر وكذلك الحال في سائر الصفات.. ألا ترى أن وصف الله للجدار بأنه يريد ان ينقض، لما لم يكن له إرادة في الحقيقة كان مجازًا.. ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع عليها، أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل ليس بجسم، وإنما توجد الأعراض في الأجسام ويُدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها، على حدثها"إ.هـ باختصار

على أن ما ذَكَره متأخرو الأشاعرة هنا وردَّه الأشعري نفسه، قد توسع فيه الأشعرية عن كبر وعناد، ونظمه إبراهيم اللقاني بقوله في (جوهرة التوحيد) بعد أن تكلم عن صفات المعاني:

فقدرةٌ بممكن تعلقتْ * بلا تناهي ما به تعلقتْ
ووحدةٌ أوجِب لها ومثلُ ذي * إرادة والعلمُ لكن عَمَّ ذي
وعَمَّ أيضًا واجبًا والممتنعْ * ومثلُ ذا كلامُه فلنتَّبعْ

كذا بما مفاده – كما في شرح البيجوري على الجوهرة ص ٩٠ وما بعدها –: "أن تعتقد أن قدرة الله واحدةٌ لأن تعددها لا يقتضيه معقول ولا منقول، ولأنه لو كان له تعالى قدرتان للزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد.. وإرادة الله مثل قدرته في: تعلقها بكل ممكن وعدم تناهي متعلقاتها وإيجاب الوحدة لها.. ومثل القدرة في الأمور الثلاثة السابقة: (العلم)، لكن عَمَّ العلم ليشمل إلى جانب (الممكنات): (الواجبات والمستحيلات)، ومثل علمه تعالى – في عموم تعلقه بالواجبات والجائزات والمستحيلات وفي عدم تناهي متعلقاته، وإيجاب وحدته –: كلامه جل وعلا".. وكلُّ هذا رده جماعة أهل السنة من وجوه:

مجمل موقف أهل السنة مما فاه به الأشاعرة من نفيمهم صفاته تعالى الفعلية والاختيارية.. ويتلخص في أمور:

أولها: ما سبق أن أفدناه من كلام الأشاعرة أنفسهم فيما أسموه بـ (الصلوحي القديم) و(التنجيزي الحادث) من أن الحدوث والتعدد والتجدد بهذين الاعتبارين، الأصل فيه ألا يكون ممتنعًا، وألا يطلق عليه أن له تعالى فيه قدرتين، ولا أنه متصف بالصفات التي ليس له عليها قدرة ولا تكون بمشيئته، ولا أنه حدث له وصف متجدد بعد أن لم يكن، وكذا ما أفدناه من كلام ابن أبي العز من أن جنس فعله سبحانه (قديم النوع حادث الآحاد)، وأن هذا الحدوث والتجدد والتعدد "ثابت بالنقل والمشاهدة وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته"، ومن أن هذا لا يَرِدُّ عليه أن هذه الأحوال تحدث في وقت دون آخر، "فإنك ترى أن من تكلم اليوم وكان

متكلمًا بالأمس لا يقال: (إنه حَدَثَ له الكلام)، وأن الساكت لغير آفة يسمى: (متكلمًا) بمعنى أنه يتكلم بما شاء متى شاء" وهذا نص كلامه.

ثانيها: ما بدا في كلام اللقاني وسائر الأشاعرة من تناقض، إذ "لا يخلو أمر التعلق من أن يكون: وجوديًا، وهو تجدد فعل القدرة والإرادة كقدرته تعالى وإرادته على إيجاد الولد وإعدامه وكذا نزوله إلى السماء الدنيا، فيلزم على هذا: إثباتهم لأفعال لله الاختيارية، وهو عينه ما ينفونه بحجة حلول الحوادث .. أو يكون: أمرًا عدميًا – وهو ما أشار إليه الرازي والسعد فيما سبق أن ذكرناه لهما – والتعلق بالعدم لا حقيقة له وغير ممكن ولا سائغ، ولذا احتالوا عليه وجنحوا بسببه للحديث عن متعلقات صفات المعاني، وهو كما ترى حديث هش لا يقف على ساق، إذ لازم التعلق والأصل فيه: أن يكون أمرًا وجوديًا؛ وأن فعل القدرة والإرادة فيه يتجدد بتجدد كل ما هو ممكن.

ثالثها: أن تخصيص صفات الله بتعلقها بالممكنات والواجبات والمستحيلات، من المسائل المبتدعة في توحيد الصفات، فليست هي في كلام الله ولا كلام رسوله ولا كلام السلف الصالح من الصحابة والتابعين، بل ليس فيه مزيد علم ولا ثمرة إيمان عند معرفة هل قدرة الله تعلقت بالممكن دون الواجب؟، إذ ثمرة الإيمان: أن يؤمن العبد بأن الله قادر مريد سميع بصير كما أثبت سبحانه ذلك لنفسه.

رابعها: أن حصر هذا التعلقات عند اللقاني وسائر الأشاعرة غير منضبط، فقصر تعلق القدرة والإرادة مثلًا على (الممكنات) فقط، دون (الواجبات) التي هي لديهم: (ما لزم لله من الصفات النفسية والسلبية والمعاني)، ودون (المستحيلات) وهي: (ما يستحيل على الله من أضداد هذه الصفات)، فيه نظر.. ذلك أن الإرادة تتعلق بالواجبات أيضًا، كإرادته سبحانه الأمر في نحو قوله: (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون.. النحل/ ٤٠)، فهنا (الإرادة بقوله سبحانه وصفة كلامه) قد تعقلت بواجب، هو: الإيمان ببعض صفاته، فيكون حصر تعلق الإرادة بالممكن باطل.. وكذلك قدرتُه تعالى على النزول إلى سماء الدنيا واستواؤه على عرشه ومجيئُه والملك صفًا صَفًا إلى غير ذلك مما يرونه مستحيلًا، هو في الحقيقة تعلق بواجب؛ وهو: الإيمان بصفاته سبحانه التي يرى اللقاني ويقرُّ أنها واجبة وليست بممكنة"(١).

خامسها: أن تقسيم صفات المعاني من حيث تعلقاتها إلى: ما يتعلق بالممكنات فقط وهما صفتا (القدرة والإرادة)، وما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات وهما (العلم والكلام).. إلخ، غير منضبط أيضًا، ذلك أن مصطلحي (المستحيلات) و(الممتنعات) مترادفان، إذ الأخيرة على ما قيل هي: (التي لا يُتصور وجودها في الخارج وإنما يُقدِّرها الذهن تقديرًا)، أو هي على حد قول الغزالي في تهافت الفلاسفة ص ٤٩: (كل ما قدَّر العقل وجوده فلم يمتنع عليه تقديره، سميناه: ممكنًا، وإن امتنع سميناه: مستحيلًا).. وكذا مصطلح (الجائزات) هو مرادف لمصطلح (الممكنات)، على ما أفاده البيجوري في شرحه الفائت على الجوهرة.

وهي على أي حال: مصطلحات "ابتدعها الفلاسفة الملاحدة المنتسبون للإسلام كابن سينا، فالممكن عند ابن سينا: (هو الذي ليس بممتنع أن يكون أو لا يكون، أو الذي ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون)، وعرفه الرازي في المطالب العالية ١/ ٧٢: ٨١ بأنه: (الذي يقبل الوجود ويقبل العدم)، لكن المتكلمين وافقوا الفلاسفة في أن ممكن الوجود في شيء يكون واجب الوجود، وقد أبطل هذا ابن تيمية تبعًا للرازي، إذ الممكن هو: (الذي يقبل الوجود والعدم ولا يوجد إلا بموجد يوجِده)"(٢).

---

(1) انتهى بتصرف من كتاب (عقيدة الأشاعرة.. دراسة نقدية لمنظومة اللقاني على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة) لحسان إبراهيم ص ٢٠٣، ٢٠٤

(2) ينظر السابق ١٥٥ بتصرف

سادسها: أن حصر الصفات الواجبة بحقه تعالى في العشرين التي سبق أن ذكرناها بمسمياتها[1] غير صحيح بالمرة.. ذلك أن ذكر ما يجب لله، هو من خصائصه سبحانه ولا يحق لأحد دونه أن يوجب له شيئًا لم يوجبه لنفسه، وقد دلنا على جميع صفاته في كتابه وسنة نبيه، وعليه فحصر (الواجبات) له تعالى في عشرين صفة؛ تنكُّبٌ عما في الكتاب والسنة، وردٌّ كذلك لما وصف به تعالى نفسه أو وصفه به رسوله من صفات ذاته وصفات أفعاله، والحق أن نصوص الصفات التي وردت في الوحيين في إثبات صفاته الفعلية والخبرية من علوه تعالى واستوائه على عرشه ورضاه وغضبه ومحبته ووجه ويديه.. إلخ، لا تخفى على ذي لُبٍّ منصف.

سابعها: كما يَرِدُ على ما ذكرناه للمتكلمة: أن لازم جعل اللقاني وعموم الأشاعرة توقفَ إثبات الصفات على إدراك القوى البشرية: أن يكون العقلُ هو المُثبِت لله أسمائه وصفاته، لا ما نص الله عليه ورسوله.. وتلك غاية المخالفة لنصوص الشريعة التي جاءت بتنفيذ أمره وتصديق خبره ويأتي على رأس ذلك وفي المقدمة منه:

امتثال وإثبات ما أوجبه تعالى على نفسه أو سماها أو وصفها به، وإلا فأين قول اللقاني في إدراك العقل لما يجب لله من قوله تعالى: {هو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير} [الحديد: ٤]؟، وهل للعقل – استقلالًا من عنده – أن يُثبت ما ورد في هذه الآية وما جاء على شاكلتها وما أكثره؟!.

والجواب بالنفي: دليل دامغ على أن (منتهى إدراك القوى البشرية) ليست مصدرًا لإثبات صفة أو نفي أخرى، ولا لإثبات ما يجب أو يجوز أو يستحيل عليه تعالى، ولا تصلح في الأساس أن تكون لأيٍّ كما زعم اللقاني تبعًا للأشاعرة.. ثم إن قول اللقاني – وهو من أبرز منظري مذهب الأشاعرة –: (لسنا مكلفين بما لم يَنْصِب عليه سبحانه دليلًا يوصلنا إليه)، ردٌّ من جهة أخرى للأدلة المتضافرة في صفات أفعاله اللازمة، وإلا فأين نذهب بنحو قوله تعالى في الاستواء: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥] والاستواء بعدُ مما أخبر الله به وليست من العشرين صفة التي قال بها اللقاني تبعًا للأشاعرة، ومثل هذا يقال بحق سائر ما أثبته تعالى لنفسه وأثبته له رسوله في مئات النصوص المثبتة لصفات أفعاله.

ثامنها: كما أن في هذا المنهج الذي سلكوه في حصر الواجبات له تعالى في عشرين صفة: مخالفةً صريحة لمنهجهم في: أن معرفة الله واجبة بالشرع، وهم في هذه الأخيرة – دون التي قبلها – محقُّون، ذلك أن التعرف على الله، إنما يكون: من خلال أسمائه وصفاته وهي لا تُعرف إلا من خلال الشرع، فكيف نحصر معرفته على أمور لم تثبت بزعمهم إلا بالعقل؟، وما الفرق والحال كذلك بين منهج الأشاعرة ومنهج الفلاسفة ومن تأثر بهم من الجهمية والمعتزلة الذين قالوا بأن معرفة الله لا تنال إلا بـ(حجة العقل) التي هي الأصل، وأن ما عداها – على حد قول القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ص ٣٦ – "فرع على معرفة الله بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها – يقصد: من أدلة الشرع – على الله كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله، وذلك لا يجوز"؟، كذا زعم!.. وحسبنا في رد كل هذا قول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في معتقده: "لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله، لا نتجاوز القرآن والحديث"(٢).

المزيد من دحض منهج الأشاعرة في إثباتهم بعض الصفات على حساب بعضها الآخر

---

(1) – والتي عنها يقول اللقاني في كتابه (هداية المريد لجوهرة التوحيد): "هي ما انتهت إليه إدراك القوى البشرية.. ولسنا مكلفين بما لم يَنصِبْ عليه سبحانه دليلًا يوصلنا إليه"

(2) ينظر السابق ص١٢٥ وما بعدها

تاسعها: ثم إنا إذا ما تتبعنا منهج الأشاعرة في الإقرار بسائر الصفات العشرين التي أثبتوها على حساب ما لم يثبتوه من صفات أفعاله اللازمة والمتعدية، لوجدنا العجب، فقولُ الأشاعرة عن معنى الصفة النفسية (الوجود) بأنها: "صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها"، ووصفُهم الله بـ (الموجود) أو بـ (واجب الوجود) الذي استحدثه الفلاسفة المتأخرون، تقرير لما لم يأت به الكتاب ولا السنة.

والصحابة – ومن ورائهم عموم أهل السنة – على أن هذه الإطلاقات وإن جاز الإخبار بها عن الله كونها معلومة من الدين بالضرورة، إلا أنه لا يحبذ أن نسميه تعالى أو نصفه بها، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : "وأما الكلام بلفظ (الواجب الوجود)، و(ممكن الوجود): فهذا من كلام ابن سينا وأمثاله، الذين اشتقوه من كلام المتكلمين المعتزلة ونحوهم، وإلا فكلام سلفهم، إنما يوجد فيه لفظ العلة والمعلول"(١).

وما من شك أن وصف الله بنحو (الغَنِي) و(القيوم) وهما وصفان يدلان على الأزلية والأبدية وأنه تعالى القائم بنفسه والقائم على كل نفس بما كسبت، أو بـ (الحي) الذي هو لازم كل الصفات أو أيًّا منها، أوفى وأكفى، وأتم وأكمل من وصف (الوجود) أو (واجب الوجود) الذي لم يصف به تعالى نفسه، والذي قرره الأشاعرة تبعًا للمعتزلة والفلاسفة، فقد ذكروهما في رد شبهة تعدد القدماء وفي تقرير إفراده تعالى بالربوبية والألوهية، على الرغم من أن هذا التقرير لمعنى (الوجود) و(واجب الوجود) الذي عنوا به نفس الذات، يعود على ما أثبتوه من صفات المعاني – التي نصوا على أنها زائدة عن الذات – بالإبطال، وينفي مئات النصوص الدالة على باقي صفاته تعالى، كون الصفات جميعها بدلالاتها المختلفة دالة على نفس الذات أيضًا وليست مباينة لها ولا منفصلة عنها.

كما أن وصفهم (الوجود) بأنه صفة نفسية أمرٌ ذهني لا حقيقة له، وهذا كاف ببطلان أن يكون الله بهذه الهيئة الذهنية.. بل إن تفريق الأشاعرة بين وصف الله بـ (الصفة النفسية) و(صفات المعاني) الثبوتية أشد فسادًا من تفريق أهل المنطق بين الصفات الذاتية والصفات اللازمة للماهية، كون هذا التفريق كما ذكر ابن تيمية في درء التعارض ٢/ ٣٧٤: "لا حقيقة له".

عاشرها: وأما عن إثبات الأشاعرة للصفات السلبية التي هي: (القِدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية) والتي أوضح اللقاني تبعًا للأشاعرة أنها لا تتضمن أمرًا ثبوتيًا وذكر البيجوري: أنها "التي دلت على سلب ما لا يليق به سبحانه" يعني: من أضدادها، وأنها "ليست منحصرة" على هذه الخمسة، وإنما خُصت الخمسة بالذكر لـ"أن ما عداها من نفي الولد والصحبة والمُعين وغير ذلك مما لا نهاية له؛ راجع إليها".. فيَرِدُ عليه:

أنه فضلًا عن أنها مفضية بسلبيتها إلى نفي الصفات الخبرية والفعلية كما سيأتي بيانه، وأن أسماء الله توقيفية وكذا صفاته على ما ترجح، والصفات السلبية ليست كذلك، فإن مدلول صفات السلب عدمي وهو سبحانه لا يتمدح بالأمر العدمي، وإنما يتمدح بما هو ثابت له سواء أكان عن طريق الإثبات أو عن طريق النفي المجمل المتضمن كمال ضده.

كما أن قول الأشاعرة عن الصفات السلبية: إنها "ليست منحصرة"، وعدم قصرهم إياها على ما ورد في الكتاب والسنة بحيث صار ما ينفونه أضْعاف أضعاف ما يثبتونه من العشرين صفة أو سبع المعاني إن شئت، والاعتماد في نفي ما يضادّ الكمال من النقائص والعيوب على أنها مستلزمة لتشبيه الله بمخلوقاته، كل هذا لا يجوز ومخالف لمنهج أهل السنة المعتمِد في نفي هذه النقائص على إثبات ما يقابلها بالضرورة وبطريق الاستلزام، و"أنه تعالى – فيما نفوه في باب الصفات بما فيها الخبرية والفعلية – لو لم يكن موصوفًا بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يوصف بأنه مباين للعالَم لكان داخلًا فيه، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم اتصافه بالأخرى، وتلك السلبية صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات، فتنزيه الخالق عنها أولى"، وعلى هذا يكون القياس كذا في الفتاوى ٣/ ٨٨.

---

(1) انتهى من الصفدية (٢ / ١٨٠) ، وانظر: منهاج السنة النبوية (٢ / ١٣٢) .

حادي عشر: يضاف لذلك أن التوسع في هذا الباب على غير طريقة أهل السنة السالفة الذكر؛ أدخل كل من يريد أن يعطل الله عن أسمائه وصفاته فنفَى ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله بحجة أن إثبات ذلك يستلزم التشبيه، فالأشاعرة حين نفوا عن الله استوائه على عرشه مثلًا لتوهمهم النقص في احتياج الله إلى العرش، خالفوا صريح ما أثبته سبحانه لنفسه في غير ما آية من كتابه، كما انتهكوا حرمة مئات الأخبار في السنة الصحيحة وآثار الصحابة والتابعين وقابلوا كل ذلك بالتحريف والتأويل والتعطيل.

ومن هنا كانت الطريقة السائدة في القرآن والسنة على خلاف ما عليه الأشاعرة، أعني: على النفي المجمل والإثبات المفصل.. وكانت طريقة الصحابة وأهل السنة مبتناة على: التوسع في صفات الإثبات دون صفات السلوب التي التوسع فيها من دأب الجهمية والمعتزلة.

وعن هذا النهج غير السوي يقول الحافظ الذهبي في كتابه العلو ص١٩٠: "سلب هذه الأشياء وإثباتها مداره على النقل، فلو ورد شيء بذلك نطقنا به وإلا فالسكوت والكف أشبه بشمائل السلف، إذ التعرض لذلك نوع من الكيف وهو مجهول، وكذلك نعوذ بالله أن نثبت استواءه بمماسّة أو تمكن، بلا توقيف ولا أثر، بل نعلم من حيث الجملة أنه فوق العرش كما ورد النص".

ومن قبله وبنحو ذلك يقول شيخ الإسلام في درء التعارض ٥/ ١٦٣: "أخبر الله في كتابه بإثبات مفصل ونفي مجمل، والمعطلة الجهمية متكلمهم ومتفلسفهم أخبروا بإثبات مجمل ونفي مفصل"إ.هـ.

أقول: وقد تبع هؤلاء المعطلة في هذا: متأخرو الأشاعرة مخالفين بذلك منهج القرآن والسنة وخير القرون من الصحابة وتابعيهم بإحسان، ورحم الله أبا حنيفة حين صب لعنته على من فتح هذا الباب وابتدع هذه الطريقة، فقد قال لما سؤل عن الكلام في الأعراض والأجسام: "لعن الله عمرو بن عبيد، هو فتح على الناس الكلام في هذا".. ذلك عن منهج الأشاعرة في الصفات السلبية على الإجمال.

نظرة نقدية لمنهج الأشاعرة في إثباتهم الصفات السلبية على حساب صفاته تعالى الخبرية والاختيارية

أ-إلزامات كلام الأشاعرة عن الصفات السلبية على التفصيل

أما على التفصيل، فما من شك في أن وصفهم الله بـ (القِدم) أو اشتقاقهم منه اسم (القديم) له سبحانه ابتداع في الدين، يقول الراغب في (المفردات): "لم يَرد في شيء من القرآن والآثار الصحيحة: (القديم) في وصف الله، والمتكلمون يستعملونه ويصفونه به"، ويقول ابن أبي العز في شرحه للطحاوية ص٤٦: "أدخل المتكلمون في أسماء الله (القديم)، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: (هذا قديم) للعتيق، و(هذا حديث) للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في (المتقدم على غيره) لا فيما (لا يسبقه عدم)".

ويقول بعد أن ساق الأدلة على موافقة القرآن لما جاء في لغة العرب، ومن ثم عدم جواز أن يكون (القِدم) اسمًا أو وصفًا للخالق شرعًا، على خلاف ما جنح إليه الأشاعرة: "وأما إدخال (القديم) في أسماء الله فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف منهم ابن حزم، ولا ريب أنه إذا كان مستعملًا في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله هي: الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يُمدح به، والتقدم في اللغة، مطلق لا يختص بالتقدم على

الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه: (الأول)، وهو أحسن لأنه يُشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف (القديم)"(١).

كذا بما يعني أن الإمام الطحاوي – فيما يبدو – حين استخدم القيد في عبارة "قديم بلا ابتداء" أراد أن يستدرك على الأشاعرة لينفي ما عَنَوه بصفة القدم من أنه المتقدم على غيره، أو ليُثبت على الأقل أن الأولى أن تقيَّد الصفة لتُحمل على معنى يليق به سبحانه ويفاد منه أنه قبل الخلق جميعًا بلا ابتداء، ولا يسبقه عدم.. وإن كان هذا لا يبرر لدى أهل السنة إدخال اسم أو صفة (القديم)، لما هو معلوم ان ذلك أمر توقيفي.

على أن ما قيل في انتقاد الأشاعرة لاستخدام وصف (القِدم) بحقه تعالى، يقال نظيره في كلامهم عن صفة (البقاء)، فإن نفي الأشاعرة للعدم المقابل للبقاء، أولى منه اسم ووصف (الآخِر) لِمَا جاء في نحو قوله تعالى في الإثبات: {هو الأول والآخِر} [الحديد: ٣].

وتفسيرهما، هو: ما جاء في حديث مسلم: (أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء)، قال ابن جرير في تفسيره: "(هو الأول) قبل كل شيء بغير حَدٍّ، و(الآخر) بعد كل شيء بغير نهاية، وإنما قيل ذلك كذلك، لأنه كان ولا شيء موجودًا سواه، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلها، كما قال: {كل شيء هالك إلا وجهه} [القصص: ٨٨]"

وقال الخطابي في كتابه (شأن الدعاء) ص٨٧، ٨٨: "(الأول) هو السابق للأشياء كلها، الذي لم يزل قبل وجود الخلق، فاستحق الأولية إذ كان موجودًا ولا شيء قبله ولا معه.. و(الآخِر): هو الباقي بعد فناء الخلق، وليس معنى الآخر ما له الانتهاء، كما ليس معنى الأول ما له الابتداء، فهو الأول والآخر وليس لكونه أولٌ ولا آخر" وذكر الحديث .. وقال البيهقي في (الاعتقاد) ص٦٣: "(الأول) هو الذي لا ابتداء لوجوده.. و(الآخر) هو الذي لا انتهاء لوجوده".

كذا بما يعني أن في وصفي القرآن وما جاء في نحو قوله في الإثبات: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: ٢٧]، ما يغني عما اخترعته الأشاعرة من صفات لم يرد بها نص في كتاب ولا سنة وما تفوه بها أحد من القرون الثلاثة الخيّرة الفاضلة، وأنه يجب أن يسعنا ما وسعهم، فقد فهموا من قوله تعالى: {هو الأول والآخر} ما ذكرنا، كما فهموا من آية الرحمن أنه "تعالى وحده الذي لا يموت والجن والإنس يموتون، وكذلك الملائكة وحملة العرش، وينفرد الواحد الأحد القهار بالديمومة والبقاء، فيكون – على حد قول ابن كثير في تفسير آية آل عمران/ ١٨٥ – آخِرَ كما كان أولًا"، ولعل هذا ما كانت ترمي إليه عبارة الطحاوي: "قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء" وعلى حد شارحه ابن أبي العز، في معنى: (الأول والآخر).

ب-نبذ منهج الصحابة وكلام الأشاعرة عن مخالفة الحوادث والقيام بالنفس، وما يكمن وراءهما من خطر على عقيدة توحيد الصفات:

كما أن تنزيه الأشاعرة عما لم يَرِد به نص من نحو تنزيههم الله عن (الحيز والجهة والجرمية والعرضية والجزئية) ولوازم ذلك تحت مسمى (مخالفته تعالى للحوادث)، أيضًا كان ولا يزال مثار جدل، فكلامهم هذا حق أرادوا به باطل، ذلك أن تنزيههم هذا الذي اتبعوا فيه الجهمية والمعتزلة والمبتنى على الإفراط من صفات السلب بالمخالفة لما كان عليه منهج أهل السنة، أفضى بهم إلى نفي وإنكار صفاته الفعلية من نحو: (علوه) تعالى و(فوقيته) و(استوائه على عرشه) على الرغم من ثبوتها في نحو قوله: {ثم استوى على العرش} [الرعد: ٢]، {وهو القاهر فوق عباده} [الأنعام: ١٨]، {أأمنتم من في السماء}

---

1 الذي أورد عليه أهل السنة – من غير أنه لا يدل على الأولية ولا الأزلية وليس بلفظ شرعي ولا لغوي – أمورًا أخرى، منها: نفيهم الصفات لأجله لاستلزامها بزعمهم حدوث صفات الأفعال، وتعدد القدماء. ومنها: أن اعتبار أن (القديم) أخص أوصاف الله، ليس بلازم، ذلك أنه تعالى واحد بذاته وبصفاته، وان الصفات من جملة الذات، فلا يكون في إثباتها تعدد.. ينظر الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٨٣ .. ومنها ان لله تعالى الأسماء الحسنى لا الحسنة.

[الملك: ١٦].. إلخ، وكذا إلى نفي صفاته الخبرية من نحو: (الوجه واليد والعين) إلى آخر ما تضافرت عليه نصوص الكتاب والسنة.

وهم بمخالفتهم الطريقة السائدة في القرآن والسنة ومنهج الصحابة وعموم السلف لتنزيهه تعالى، وباتباعهم المعتزلة والفلاسفة وأضرابهم من أهل البدع وانتهاج طريقتهم، سلبوه كل كمال؛ فقد طفقوا يقولون ننزه الله عن (الأعراض والأبعاض والحدود والجهات والحوادث)، فيسمع الغِرُّ المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من معان التنقيص في حقه تعالى ومماثلته للحوادث وعدم قيامه بنفسه، فلا يشك أنهم يمدحونه ويمجدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الله عما يستحقه من صفات الكمال.

ولأجل كل ذا وجب "الكف عن إطلاق ذلك إذ لم يأت فيه نص، ولو فرض أن المعنى صحيحٌ فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به الله خوفًا من أن يدخل القلبَ شيءٌ من البدعة" على حد قول الذهبي في السِّيَر ٢٠/ ٨٦، كما وجب القول بأن "نفيَ صفة عن الله لابد أن يدل عليه الدليل من الكتاب أو السنة كما هو الحال في الإثبات وإلا فـ "سلب هذه الأشياء وإثباتها مداره على النقل، فلو ورد شيء بذلك نطقنا به وإلا فالسكوت والكف أشبه بشمائل السلف" على حد ما ذكر الذهبي في العلو ص١٩٠.

وأيضًا لابد من بيان صحة ما قاله الأشاعرة من أن صفات الخالق لا تماثل صفات المخلوقين، لأنه سبحانه {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١]، وهذا باتفاق أهل السنة والجماعة وكذلك الأشاعرة، لكن فيصل الافتراق بينهما في هذه المسألة، هو أن الأشاعرة جعلوا ما أثبته الله لنفسه من صفات – وهي من وجهٍ آخر يوصف بها المخلوق – سببًا في نفي الصفة عن الخالق بدعوى المماثلة، وصحيح ما يجب اعتقاده: أن صفة الخالق هي على الوجه الذي يليق بجلاله وكماله، وصفة المخلوق على الوجه الذي يليق بنقصه وخلقه.

وأيضًا فإن التنصيص من قِبل الأشاعرة على أن (المستحيلات) على الله هي: (العرَض والجوهر والجِرْم والمكان)؛ تنصيصٌ باطل، لأنه تكليف بما لم يَرِد به الدليل ولقد كانت عامة الصحابة تسأل النبي ﷺ عما يجب عليهم من شرائع الدين فلم يكلفهم بمعرفة ذلك أو يسمها لهم، كما لم يُؤثر عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين أن أحدًا منهم نَقل أو أوجب نفيَ وصف الله بها، فكيف يجعل الأشاعرة معرفة هذه الصفات قسيمة لمعرفة الصفات الثابتة بالكتاب والسنة؟؛ وهل عقول العامة تستوعب معاني هذه الألفاظ التي لا يعرفونها لا من آية ولا من حديث؟(١).

ثم إن إطلاق ما نفاه الأشاعرة، يشتمل على معان باطلة ومعانٍ صحيحة، بل إن **لفظ (الحدوث) نفسه نفى الأشاعرة به صفات الله الفعلية** بناءً على أن الحوادث لا تقوم به، وكلمة **(الحوادث) لديهم، تعني: تجدد فعل الله بأن يُقدِّر أو يريد شيئًا في المستقبل**، وهذا – مع بدعية هذه الألفاظ – ثابت لله بالشرع والمشاهدة، وكذلك لفظ (الجِرم) نفوا به عن الله صفة (اليدين والوجه والعينين) وغيرها من الصفات الذاتية التي أثبتها لنفسه كونها لديهم مقتضية لذلك، بل يلزمهم من نفي (الجِرم) بمنظورهم أن يُنفى عن الله (الذات)، لأن الذات في المخلوق يشار إليها ولها تحيز وجِهَة، والله منزه عن مشابهة المخلوق.

ولا يَرِدُ على هذا أن التحفظ على ما أحدثوه من ألفاظ يقتضي إقرار هذه الألفاظ، وإنما المقصد: أن هذه الألفاظ التي يَلتبس الحق فيها بالباطل يستفصل عن المراد منها، فإن وافقت باطلًا رُدَّت وإن تضمنت حقًا وباطلًا أثبت الحق وأُبطل الباطل، مع اعترافنا بأنها ألفاظ مبتدعة ومصطلحات محدثة ما أنزل الله بها من سلطان، بيد أن الأشاعرة لما ألزموا بها أهل السنة كان من المحتم والواجب على أهل السنة حماية عقيدة المسلمين من الوقوع في نفي ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله من الصفات.

بل – وهذا هو الأدهى – إن الاعتماد على نفي صفات الله الثابتة بناء على نفيهم التشبيه باطل، لمَا في نفي التشبيه كذلك من الإجمال الذي يَلتبس فيه الحق بالباطل بالنسبة للأشاعرة، لأنهم اعتبروا ما نفوه من

---

1 ولطالما حذر أصحاب العقائد من تلك الألفاظ المحدثة، وبينوا: ما جرته على الأمة من ضلال وإضلال، وأن "التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة" كذا في شرح الطحاوية ص٤٢ وينظر ١٥٩ .

صفات الخالق التي يوصف بها المخلوق: أنه من باب التشبيه فنفوه عن الله، وأداهم نفيهم هذا إلى نفي صفات كثيرة كـ(اليد والوجه والقَدم) ونحوها من الصفات، ومن المعلوم والمتيقن أن **إثبات صفات الخالق مما يوصف به المخلوق لا يلزم منه التشبيه**، لأن إثبات صفة كل موصوف إنما هو مرتبط بما يليق به، فإذا وصفنا الخالق بأن له يدين فيده تليق بكماله وجلاله وأنها غير مخلوقة، وإذا وصفنا المخلوق باليد فإنها تليق بعجزه ومخلوقيته، فلا وجه للمشابهة هنا بحال، وهذا هو منهج الكتاب والسنة"(١).

وبمثل ما قيل بحق كلام الأشاعرة عن (مخالفة الحوادث) يقال نظيره في (قيامه تعالى بنفسه)، إذ لا دلالة لها عندهم سوى نفي صفة (المَحِل) الذي هو: الجهة والحيز، فيلزمهم نفي علوه تعالى وأنه فوق عباده بائن منهم إلى غير ذلك من صفات ذاته وأفعاله، وهو ما وقع منهم بالفعل.. وهذا يرد عليه:

أن لازم نفيهم لصفة (المحل)، استحالة أن تقوم به صفات المعاني التي يثبتونها، لأن الصفة لا تقوم بصفة أخرى.. أو نفي ذاته(٢) وأنه تعالى قد استغنى بنفسه عن ذات يقوم بها وذلك غاية التعطيل لوجود الباري، ناهيك عن تعطيل صفاته الذاتية التي في نفيها هي الأخرى نفي لوجود ذاته.

وبهذا يتبين أن وصف الأشاعرة الله بـ (مخالفة الحوادث) و(القيام بالنفس) لا مدلول له سوى تعطيل الباري عما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله، ولا مفر من كل ذلك سوى أن نصف الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، لا نتخطى الآية والحديث ولا نتعدى حدود الكتاب والسنة، وهذا واجب كل مسلم.

جـ-كلام الأشاعرة عن (الوحدانية) وما يكتنفه من تناقضات:

أما عن صفة الوحدانية فهي وإن وافقت ما جاء في نحو قوله تعالى: {وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمن الرحيم} [البقرة: ١٦٣]، وقوله: {لمن الملك اليوم لله الواحد القهار} [غافر: ١٦]، إلا أن الأشاعرة فسروها وقيدوها بنفي التركيب والكثرة والنظير والمماثلة، وذكروا في ذلك كلامًا يحسبه الظمآن ماء فإذا ما جاءه وجده سمًا زعافًا لازمه تعطيل صفات ذاته، الأمر الذي دعا واستوجب على أهل السنة أن يقدموا الإيمان بالنصوص على إيراد هذه الشُّبه التي تعطلها، فيؤمنوا بما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ولا يلتفتوا إلى هذه الترهات التي هي من أوهام العقول وفلسفات الجهمية والمعتزلة، وحسبنا في الحكم عليها بأنها مجرد افتراضات وإلزامات:

= أن نفي الأشاعرة صفات ذاته تعالى بحجة التركيب، مستلزم نفي (ذاته) أيضًا، لأن (الذات) و(النفس) من لوازم المخلوقين وهي بالنسبة لهم مركبة، فوجب على قانونهم مخالفة الخالق للمخلوق بنفيها عن الخالق هي الأخرى(٣).

= وأن دليلهم في (إثبات أن تكون صفاته تعالى أزلية لا تتجدد، ولا يفعلها الله متى شاء ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، وأنه تعالى لا يغضب ولا يرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله).. وهو: نفي حلول الحوادث وأن التجدد لا يكون إلا في المحدثات .. يرد عليه: أن فعله تعالى في الأزل لا ينافي اتصافه بها في المستقبل، وقد سقنا قبلُ في تفصيل ذلك: كلام ابن أبي العز، وذكرنا أن هذا لازمه: (نفي صفات الله الاختيارية والمتعلقة بمشيئته) وهو غاية التعطيل لأفعاله، وقبل ذلك وبعده نقض لقوله: {فعال لما يريد} [البروج: ١٦].

فهذا، مع تفريقهم بين صفات الذات وصفات الفعل مع أن الكل ثابت بالعقل – على ما أفضنا – على نحو ما ثابت بالنقل، أظهر بطلان وعوَرَ كلامهم، ولا سبيل لدفع كلامهم المفضي إلى التعطيل سوى: الإيمان

---

1 كذا أفاده د. حسان إبراهيم في كتابه (عقيدة الأشاعرة.. دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد) ص٢٧٨: ٢٨١، وينظر ص٨٢، ١٣٥، ١٣٩ وما بعدها

2 – كما في شرح الصاوي ص١٥٦ وعون المريد شرح جوهرة التوحيد ١/ ٣٠٩ .

3 ينظر (عقيدة الأشاعرة.. دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد) ص١٤٣

بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة وعدم تحريفها، وبذا يَسْلم المؤمن من التعارض والتناقض والحيرة في هذا الباب وغيره(١).

د-واجب الوقت أن يتحرر الأزهر من كل ما يخالف ما كان عليه الصحابة والتابعون حتى يضطلع بدوره على أتم وجه:

والحق أن الأشاعرة في باب الصفات وتأويلاتها قد بدا تأثرهم الشديد بالمعتزلة الذين نقل عنهم الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ص١٥٥ – وبنحوه في (الإبانة) ص٣٦ وما بعدها – قولهم المفصل في نعوت السلب: "إن الله واحد.. ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا طعم ولا رائحة ولا مجسة ولا بذي حرارة ولا برودة.. ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدثهم.. لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار.. عالم قادر حيٌّ لا كالعلماء القادرين الأحياء ..إلخ".

تلك عبارات المعتزلة نقلها بفصها ونصها إخوانهم الأشاعرة، فعطلوا بنفيهم المفصل هذا – باستثناء صفات المعاني –: جميع صفاته تعالى الخبرية والذاتية والفعلية والاختيارية، وعلى ما سبق عقَّب الأشعري بقوله: "فهذه جملة قولهم في التوحيد وقد شاركهم في هذه الجملة: الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيعة وإن كانوا للملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين".

والسؤال الملح الآن: هل يليق أو يسوغ لأشاعرة الزمان وأشاعرة الأزهر بخاصة، أن يسلكوا سبيل هؤلاء بعد أن أدركنا خطأهم، وبعد أن وقفنا على ما به تقام الحجة في دحض طريقتهم في التفصيل في نعوت السلب ومن قبل في مسألة التعلقات؟؛ وألا يصعب ويشق عليهم أن يتركوا طريق الرسول وصحابته وتابعيهم بل وما ختم الأشعري به حياته مما دبجه في (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة أهل الثغر)، وهم بعدُ مَن يدّعون شرف الانتساب إلى كل هؤلاء؟.

إن كل ما سبق يجعلنا نؤكد على أنه لا عاصم للمسلمين إلا بالتخلي أولًا عن الألفاظ المحدثة التي أفسدت على المسلمين عقيدتهم، وعن المبتدعين القائلين بها من الفلاسفة والجهمية وغيرهما من فرق الضلال، ثم باتباع الطريقة السائدة في القرآن والسنة من النفي المجمل والإثبات المفصل، وذلك بوصفه تعالى بكل ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، فبذا تسلم عقيدة التوحيد ويسهل حينذاك جمع كلمة الأمة عليها.

من أدلة القرآن على ثبوت صفاته تعالى الفعلية، ورد دعاوى الأشاعرة في نفيها

ومن المناسب بعد سوق أدلة العقل لدحض شبهات الأشاعرة في: (نفيهم صفات الله الفعلية والاختيارية وتعطيلها)، أن نذكر طرفًا من قرائن النقل على ثبوتها له إجمالا، وأن نؤكد أولًا على أن "الذي دل عليه الشرع والعقل، أن كل ما سوى الله محدَثٌ كائن بعد أن لم يكن، أما كون الرب لم يزل معطِّلًا عن الفعل ثم فعل، فليس في الشرع ولا في العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه" وتلك عبارة ابن أبي العز ص٦٤ في خلاصة ما قيل في هذا الباب.. ونذكر من أدلة ثبوت أفعاله في كل حين وآن، وأنه سبحانه لم يزل ولا يزال فعّالًا لما يريد – بحيث لا يجوز خلوُّه من تلك الأفعال ولا مُعطِّلًا عنها بوقت من الأوقات، كونها دالة على مدى حكمته وطلاقة قدرته وتكوين وإيجاد ما سبقت به إرادته – التالي:

أولا: قوله تعالى: {يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب} [الرعد: ٣٩] كذا بالتعبير بالمضارع الذي يفيد مع الحدوث الحاضر –وإن رغمت أنوف–: التتابع والتجدد المستمر في المستقبل، قال ابن عباس: (يمحو الله ما يشاء ويثبت إلا: الرزق والأجل والسعادة والشقاوة)، يعني لحديث البخاري ومسلم: (يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين، فيقول: يا رب أشقي أم سعيد؟ فيكتبان، فيقول: أي رب أذكر أم أنثى؟ فيكتبان، ويكتب عمله وأثره، وأجله ورزقه، ثم تطوى الصحف فلا يزاد فيها ولا يُنقص).

(1) ينظر السابق ص١٤٤، ١٤٥ .

وعن عمر وابن مسعود: (يمحو السعادة والشقاوة أيضًا ويمحو الرزق والأجل، ويثبت ما يشاء)، وقد روي عن عمر أنه كان يطوف بالبيت وهو يبكي ويقول: (اللهم إن كنت كتبتني في أهل السعادة فأثبتني فيها، وإن كنت كتبتني في أهل الشقاوة والذنب فامحني وأثبتني في أهل السعادة والمغفرة؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت وعندك أم الكتاب) وروي عن ابن مسعود نحوه.. وعن عكرمة: يمحو بالتوبة ما يشاء ويثبت بدل الذنوب حسنات، قال تعالى: (إلا من تاب وآمن وعمل عملًا صالحًا.. الآية)، وبنحوه عن سعيد بن جبير لكن بلفظ: (ويترك ما يشاء فلا يغفره).

وفي الصحيحين: (من سره أن يُبسط له في رزقه ويُنسأ له في أثره فليصل رحمه).. قال الفخر: "إن قال قائل: (ألستم تزعمون أن المقادير سابقة قد جَف بها القلم وليس الأمر بأُنف، فكيف يستقيم مع هذا المعنى: المحو والإثبات؟)، قلنا: (ذلك المحو والإثبات أيضًا مما جف به القلم، لأنه لا يمحو إلا ما سبق في علمه وقضائه محوه)"إ.هـ.

ويشمل المحو والإثبات: ما يكون في صحف الملائكة، وهو المشار إليه بحديث: (إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلاّ ذراع فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها)، فصحف الملائكة وما تكتبه فيها ليس من القَدَر في شيء، وليسوا هم من ينفخون في الروح ويكتبون ما قدّره الله على العبد من رزق وأجل وشقي أو سعيد، وإنما يكتبون أعمالنا.

وقد تكتب أنه فعل من المعاصي كذا وكذا، لكنه عند الله من السعداء، كالرجل الذي قتل مائة نفس ثم تاب الله عليه، وكم من رجل كان يعمل في ظاهره بالخير والصلاح، ثم كتبت له سوء الخاتمة؛ أعاذنا الله من ذلك، "فلهذا قال العلماء: إن المحو والإثبات، في صحف الملائكة؛ وأما علم الله فلا يختلف ولا محو فيه ولا إثبات، وأما اللوح المحفوظ فهل فيه محو وإثبات؟ على قولين" كذا في مجموع الفتاوى١٤/ ٤٨٨.

قال الحافظ ابن كثير بعد أن نقل قسطًا وافرًا من روايات رد القدر: "ومعنى هذه الأقوال: أن الأقدار ينسخ الله ما يشاء منها ويثبت ما يشاء، وقد يستأنس لهذا القول بما رواه أحمد من حديث: (إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه، ولا يَرُدُّ القدر إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البر)"، ثم نقل عن ابن عباس قوله: (الكتاب كتابان: فكتاب يمحو الله منه ما يشاء ويثبت عنده ما يشاء، وأم الكتاب: الذي لا يغير منه شيء)، أو هو كما روي عن كعب: (علِم الله ما هو خالق، وما خلقه عاملون، ثم قال لعلمه كن كتابا فكان كتابًا)(١).

وكذا ما يكون من نسخ الأحكام التكليفية، فهو سبحانه يشرعها لمصالح ثم ينسخها لزوال أسباب شرعيتها، وهو في حال شَرَعها يعلم أنها آيلة إلى أن تنسخ.. وقال الربيع بن أنس: (هذا في الأرواح؛ يقبضها الله عند النوم، فمن أراد موته محاه فأمسكه، ومن أراد بقاءه أثبته ورده إلى صاحبه) وذلك قوله: {الله يتوفى الأنفس حين موتها.. الآية}.

ومن جميل ما قاله أحد الدعاة المعاصرين: "إذ قد كانت تعلُّقات القدرة الإلهية جارية على وفق علم الله، كان ما في علمه لا يتغير فإنه إذا أوجَدَ شيئا كان عالما أنه سيوجده، وإذا أزال شيئًا كان عالمًا أنه سيزيله وعالمًا بوقت ذلك، وأبهم الممحو والمثبت بقوله: {ما يشاء}، لتتوجه الأفهام إلى تعرّف ذلك والتدبر فيه، لأن تحت (ما) الموصولة صورًا لا تحصى، وأسبابُ المشيئة لا تحصى، ومن مشيئته محوَ الوعيد: أن يلهم المذنبين التوبة والإقلاع ويخلق في قلوبهم داعية الامتثال، ومن مشيئة التثبيت: أن يصرف قلوب قوم عن النظر في تدارك أمورهم، وكذلك القول في العكس من تثبيت الخير ومحوه.

---

(1) ومن ثمرات هذا المحو في الأقدار وأعمال العباد: التنافس والتسابق في فعل الخير والأخذ بأسباب ذلك، فنجتهد مثلًا في الدعاء لأنه يرد القضاء، ونجتهد في صلة الرحم لأنها تبسط في الرزق وتزيد في العمر وهكذا.. وأيضًا: إشهاد الملائكة ومعاينتهم وإعلامهم وإدخال الفرحة في نفوسهم، كونهم يستغفرون للذين آمنوا، ويحرصون على أن نفعل الطاعات ونجتنب الموبقات، فإذا رأى الملك أن الله كتب أن فلانًا يموت بعد كذا من العمر ثم أطال الله له في عمره بسبب صلة رحم أو إحداث توبة، علمت الملائكة بذلك وفرحت وسرت ودعت له، وكوننا لا نعلم ذلك فالملائكة تعلمه ويُطلعها الله عليه كما يُطلع من يشاء من خلقه على ما يريد وكما أطلعهم على آجالنا وأرزاقنا وأعمالنا وأمرهم بكتابتها

ومن آثار المحو: تغير إجراء الأحكام على الأشخاص، فبينما ترى المحارب مطلوبًا للأخذ فإذا جاء تائبًا قَبل القدرة عليه، قُبِل رجوعه ورُفع عنه ذلك الطلب، وكذلك إجراء الأحكام على أهل الحرب إذا آمنوا ودخلوا تحت أحكام الإسلام، وكذلك الشأن في ظهور آثار رِضا الله أو غضبه على العبد، فبينما ترى أحدًا مغضوبا عليه مضروبًا عليه المذلة لانغماسه في المعاصي، إذا بك تراه قد أقلع وتاب فأعزه الله ونصره، ومن آثار ذلك: تقليب القلوب بأن يجعل الله البغضاء محبةً.. وبهذا يُتحصل أن لفظ: {ما يشاء}، عام يشمل كل ما يشاؤه تعالى ولكنه مجمل في مشيئة الله بالمحو والإثبات، وذلك لا تصل الأدلة العقلية إلى بيانه، ولم يَرِد في الأخبار المأثورة ما يبينه إلا القليل"إ.هـ.

وعلى أي حال، فكل ما قيل من معاني المحو والإثبات هو من جنس أفعاله تعالى، الدالة على: قيام الصفات الفعلية والاختيارية به منذ الأزل فهي قديمة النوع حادثة الآحاد على حَدِّ قول أهل السنة، وأن تعلق قدرته وإرادته بها تعلقٌ وجوديٌّ قابلٌ للتجدد والحدوث في المستقبل بتجدد الممكنات، وأن تجددها وتعددها وحدوثها بعد أن لم تكن: لا يعني كما توهم الأشاعرة حلول الحوادث به سبحانه، ولا أنها كانت ممتنعة منه ثم صارت ممكنة له، ولا أنها أحدَثت له وصفًا متجددًا لم يكن، ولا أنها تحدث في وقت دون آخر، ولا أن له فيها قدرتين كما يدَّعون.

ثانيًا: قوله تعالى: {وربك يخلق ما يشاء ويختار} [القصص: ٦٨]، بمعنى: "أنه سبحانه المنفرد بالخلق والاختيار، وأنه ليس له منازع ولا معقب لحكمه، فما يشاء كان وما لم يشأ لم يكن، والأمور كلها خيرها وشرها بيده ومرجعها إليه، يعلم ما تكن الضمائر وما تنطوي عليه السرائر، كما يعلم ما تبديه الظواهر من سائر الخلائق، {سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار} [الرعد: ١٠]، هو المنفرد بالإلهية فلا معبود غيره، كما لا رب يخلق ما يشاء ويختار سواه، جميع ما يفعله هو المحمود عليه بعدله وحكمته، {له الحكم} الذي لا معقب له، لقهره وغلبته وحكمته ورحمته، {وإليه ترجعون} فيجزي كل عامل بعمله من خير وشر، ولا يخفى عليه منهم خافية في سائر الأعمال"إ.هـ من تفسير ابن كثير.

ثالثًا: قوله تعالى: {يسأله من في السماوات والأرض كل يوم هو في شأن} [الرحمن: ٢٩]، وفيه "إخبار عن غناه عما سواه وافتقار الخلائق إليه في جميع الآنات، وأنهم يسألونه بلسان حالهم وقالهم، وأنه كل يوم هو في شأن، فـ (من شأنه أن يجيب داعيًا، أو يعطي سائلًا، أو يفك عانيًا، أو يشفي سقيمًا) على حد قول عبيد بن عمير، وفي لفظ لمجاهد: (كل يوم هو يجيب داعيا، ويكشف كربا، ويجيب مضطرًا، ويغفر ذنبًا)، وقال قتادة: (لا يستغني عنه أهل السماوات والأرض، يحيِي حيا، ويميت ميتًا، ويُربي صغيرًا، ويَفك أسيرًا، وهو منتهى حاجات الصالحين وصريخهم، ومنتهى شكواهم)، وعن سويد بن جبلة: (إن ربكم كل يوم هو في شأن، فيعتق رقابا، ويعطي رغابا، ويقحم عقابًا)، وفي الحديث عن عبد الله بن منيب الأزدي قال: تلا رسول الله هذه الآية، فقلنا: يا رسول الله، وما ذاك الشأن؟، قال: (أن يغفر ذنبا، ويفرج كربًا، ويرفع قومًا، ويضع آخرين)" ينظر السابق.

وفي إشارة إلى ما فاق به بعضُنا اليهودَ في تصورهم عن تعطيل صفات أفعاله تعالى، يقول مقاتل عن آية الرحمن فيما ساقه له شارح الطحاوية ص٢١٣: "نزلت في اليهود حين قالوا: (إن الله لا يقضي يوم السبت شيئًا!)، قال المفسرون: (من شأنه أنه يحيي ويميت، ويرزق، ويعز قومًا ويذل آخرين، ويشفي مريضا، ويفك عانيا، ويفرج مكروبا، ويجيب داعيا، ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا.. إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه في خلقه ما يشاء)"إ.هـ

رابعًا: قوله تعالى: {فعال لما يريد} [البروج: ١٦]، وفيها ما يدل "على أمور:

١-أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

٢-أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك في معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه ولا يجوز أن يكون عادمًا لهذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال: {أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون} [النحل: ١٧]، ولمّا كان (الخلق) من أوصاف كماله ونعوت جلاله، لم يكن حادثًا بعد أن لم يكن.

٣-أنه إذا أراد شيئًا فَعَله، فإن (ما) موصولة عامة، أي: يفعل كلَّ ما يريد أن يفعله، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر: فان أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يُعينه عليه ويجعله فاعلًا، لم يوجِد الفعل وإن أراده العبد، حتى يريد تعالى من نفسه أن يجعله فاعلًا، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد وإرادة أن يجعله فاعلًا.

٤-أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعله فَعَل، وما فعله فقد أراده، بخلاف المخلوق، فإنه قد يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريده، فما ثَمَّ فعال لما يريد إلا الله وحده.

٥-إثبات إرادات متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول في الفِطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد.

٦-أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله، فإذا أراد أن يَنزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يُرِي عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء ويخاطبهم ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه، لم يمتنع عليه فعله، فإنه فعال لما يريد، وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر وجب التصديق، وكذلك محو ما يشاء واثبات ما يشاء، كل يوم هو في شأن.

"وأن كل ما سوى الله مُحْدَث ممكنُ الوجود: موجودٌ بإيجاد الله له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته والغنى وصف ذاتي لازم له"إ.هـ من كلام ابن أبي العز ص٦٥.

خامسًا: نظائر ما سبق من الآيات من نحو قوله: {ولكن الله يفعل ما يريد} [البقرة: ٢٥٣]، {قال كذلك الله يفعل ما يشاء} [آل عمران: ٤٠]، {إن ربك فعال لما يريد} [هود: ١٠٧]، (إن الله يفعل ما يريد.. الحج/ ١٤)، (إن الله يفعل ما يشاء.. الحج/ ١٨)، إلى غير ذلك مما لا يحصى.

(٣) أبو الحسن الأشعري – خلافًا لمن يدَّعون شرف الانتساب إليه – يثبت لله تعالى صفات: (النزول والمجيء والإتيان)..
ويطلق على مخالفيه ألقاب: (أهل البدع والزيغ والتضليل)

لقد أثبت الأشعري بالحجج والبراهين العقلية قبل النقلية في كتبه (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة أهل الثغر)، حقائق أسماء الله وصفاته بعد أن نفى عنها مماثلة الحوادث ومشابهة المخلوقات، فجاء مذهبه ومذهب من تأثر به وأثر هو فيهم، هُدى بين ضلالتين، يُثبتون لله صفاته العليا بحقائقها لكونها الثابتة له عن طريق الوحي، وهم في ذات الوقت لا يكيفون ولا يؤولون شيئًا منها، إذ لا سبيل للعقل إلى معرفة كنهها وكيفياتها.. ومما قال في الإبانة ص٥٣ فيما نحن بصدده:

"ونصدق بجميع الروايات التي يُثبتها أهل النقل عن النزول إلى سماء الدنيا، وأن الرب يقول: (هل من سائل؟، هل من مستغفر؟)، وبسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافًا لما عليه أهل الزيغ والتضليل، ونعوّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا عز وجل وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم إجماع المسلمين وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا، ولا نقول على الله ما لا نعلم.. ونقول: إن الله عز وجل يجيء يوم القيامة كما قال سبحانه: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء بلا كيف كما قال تعالى: {ونحن أقرب إليه من حبل الوريد} [ق: ١٦]، وكما قال سبحانه: {ثم دنا فتدلى. فكان قاب قوسين أو أدنى} [النجم: ٨، 9]".

ويفاد منه: بيان أن أهل الزيغ في هذه الصفة، هم: من يتأولون النزول ولا يجعلون الله متصفًا به على الحقيقة.. كما يفاد منه التأكيد على أن اتصاف الله بصفة النزول يمثل الوسطية بين ضلالات الجهمية ومن

حذا حذوهم.. وأن قوله صلى الله عليه وسلم: (وأن الرب يقول.. الحديث): أنه سبحانه بنفسه الذي ينزل فينادي عباده، لا مَلَكٌ ولا غيرُه، كما يفاد منه إثبات صفات: (المجيء والقرب والدنو) الوارد ذكرها في آي التنزيل على النحو الذي يليق بجلاله تعالى وعظمته.

وقد كرر الأشعري ذلك ص٨٦ من نفس المصدر وعدَّ قول الله تعالى: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وقوله: {هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكةُ} [البقرة: ٢١٠]، ضمن ما يُستدل به على استوائه تعالى على عرشه، وذلك كله بعد أن تبرأ من مخالفيه ممن ارتضوا طريقتي التأويل أو التفويض في المعنى، وأطلق عليهم: "أهل الزيغ والتضليل".

هذا، ومما ذكره الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ص٢٩٠: ٢٩٧ وساقه له الذهبي في (العلو) ص١٥٩، ما جاء تحت عنوان: (حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة)، فقد ذكر منها: "الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله، لا يردُّون من ذلك شيئًا.. ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: (هل من مستغفر؟) كما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال الله عز وجل: {فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول} [النساء: ٥٩].

ويرون اتباع من سلف من أئمة الدين وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله، ويُقرُّون أن الله يجيء يوم القيامة كما قال: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال: {ونحن أقرب إليه من حبل الوريد} [ق: ١٦].. ويرون مجانبة كل داعٍ إلى بدعة، والتشاغل بقراءة القرآن، وكتابة الآثار والنظر في الفقه مع التواضع والاستكانة وحسن الخلق وبذل المعروف وكف الأذى وترك الغيبة والنميمة والسعاية، وتفقد المأكل والمشرب".. إلى أن قال: "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله"إ.هـ.

وكان مما قاله قبل ذلك بنفس المصدر وتحديدًا ص٢١١، ونقله عن أهل السنة وأصحاب الحديث معتقدًا إياه: "وأنه تعالى ليس بجسم ولا يشبه الأشياء، وأنه على العرش كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥]، لا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول استوى بلا كيف.. وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: {وجاء ربك والملك صفًا صَفًا} [الفجر: ٢٢]، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث، ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتب أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

ثم اخلولق ينقل على إثر ذلك مقولات المعتزلة وتأويلاتهم وأن منها قولهم: "إن الله استوى على عرشه، بمعنى: استولى"، ومنها اختلافهم في المكان "فقال قائلون: (إن الله بكل مكان بمعنى أنه مدبر لكل مكان)، وقال قائلون: (الباري لا في مكان بل هو على ما لم يزل عليه)، وقال قائلون: (الباري في كل مكان بمعنى أنه حافظ للأماكن، وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان).. وقال قائلون: (حركة الباري غيره)، واختلف القائلون في أن الباري يتحرك على مقالتين: فزعم هشام أن حركة الباري هي فعله الشيء.. وأجاز عليه (السكّاك) الزوال"، كذا بما يعني اتصافه تعالى بالحوادث والحركة والزوال والجسمية؛ تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

بل لقد ساق الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر ص٢٢٧ الإجماع على إثبات (النزول والمجيء والإتيان) إلى الله تعالى، فقال في الإجماع الثامن ما نصه: "وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صَفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذب منهم من يشاء كما قال، وليس مجيئه حركة ولا زوالا، وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، فإذا ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة، ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: (جاءت زيدًا الحُمّى) أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسمًا ولا جوهرًا، وإنما مجيئها إليه وجودها به؛ وأنه تعالى ينزل إلى السماء الدنيا كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس نزوله نُقلة، لأنه ليس بجسم ولا جوهر وقد نزل الوحي على النبي عند من خالفنا".

كذا بما يؤكد إثبات الأشعري لأفعال وصفات (المجيء والنزول)، وبما به تقام الحجة على من خالفه، وبما يوضح أن مجيئه تعالى ليس كمجيء البشر، بمعنى: أنه لا يترتب عليه ما يترتب على مجيء البشر، لأنه سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته.. بل لم يكتف الأشعري بذلك حتى نفى عن مجيئه سبحانه مماثلة الحوادث، وما قاله في المجيء قاله في النزول، فالكل عنده من باب واحد وبه جاء الخبر عن الله ورسوله.

استلزام إثبات الأشعري – إمام المذهب – رَدَّ مقولة مبتدعة المؤولة والمفوضة، والتبرؤ من مخالفيه

وقد سبق للأشعري أن أكد في الإجماع الثاني على نفي المماثلة والمشابهة عن الله وصفاته، فقال بنفس المصدر ص٢١٠ ما نصه: "وأجمعوا على أنه تعالى غير مُشْبه لشيء من العالم، وقد نبه الله تعالى على ذلك بقوله: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١]، وقوله: {ولم يكن له كفوا أحد} [الإخلاص: ٤]، وإنما كان ذلك كذلك، لأنه تعالى لو كان شبيها لشيء من خلقه، لاقتضى من الحَدَث والحاجة إلى مُحدث له، ما اقتضاه ذلك الذي أشبهه؛ أو اقتضى ذلك: قِدم ما أشبهه من خلقه، وقد قامت الأدلة على حَدَث جميع الخلق واستحالة قِدَمه على ما بيناه آنفا، وليس كونه تعالى غير مُشْبهٍ للخلق ينفي وجوده، لأن طريق إثباته: كونه عز وجل على ما اقتضته العقول من دلالة أفعاله عليه، دون مشاهدته".

كما أكد في الإجماع العاشر بنفس المصدر: على نفي الكيفية عن جميع صفاته الخبرية والفعلية، و"على وصف الله بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه، من غير اعتراض فيه ولا تكيُّف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم"، فاستقام له – رحمه الله – مع إثبات ما لله من صفات، نفي التأويل والتفويض في معاني ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ ، كما أوضح ما يجب أن يتمسك به كل من يريد أن يحاكيه في عقيدته وينال شرف الانتساب إليه، وإلا فالأشعري برئ من كل من خالف مذهبه ولم يسلك طريقه الذي هو طريق بقية سلف الأمة، ومن قبل طريق النبي وصحابته وتابعيهم بإحسان.

ولا معنى ولا دلالة لترسيخ الأشعري لمعتقد السلف في صفات الله الخبرية والفعلية، واستشهاده على ذلك بقرائن اللغة والعقل والنقل، سوى إعلان الحرب على الجهمية والقدرية ومن ارتضى منهجهم من المتكلمة، بل وإعلانها على كل من لا يزال على مذهبه قبل الأخير من القائلين بتأويل الصفات أو تفويض معانيها، وعلى سائر من لم يرجع إلى ما رجع إليه من مذهب الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.. وقد رأينا قبلُ كيف سمى وأطلق على هؤلاء جميعًا وصف: "أهل الزيغ والتضليل".

وعلى من اختلط عليه الأمر فظن أنه على مذهب الأشعري وهو في حقيقة أمره ليس كذلك: أن يراجع نفسه؛ ذلك أن إقرار الأشعري بما لله من الصفات الخبرية والفعلية على النحو الذي ذكرناه له آنفًا، لا يعني سوى: إثباتها له تعالى على الوجه اللائق به من غير تأويل ولا تفويض، وتبرئته من كل من لا يقول بذلك أو يعتقده.

ولا أدل على ذلك من قوله في الإبانة ٤٦ تحت (فصل في إبانة قول أهل الزيغ والبدع): "إن كثيرًا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر، مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلًا لم ينزل الله به سلطانا ولا أوضح به برهانًا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين، ولا عن السلف المتقدمين"، إلى أن قال معددًا ضلالاتهم: "ونفوا ما روي عن رسول الله: (أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا)، وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك جميع أهل البدع من الجهمية والمرجئة والحرورية: أهل الزيغ فيما ابتدعوا وخالفوا الكتاب والسنة وما كان عليه النبي وأصحابه وأجمعت عليه الأمة".

ولا أدل عليه كذلك من قوله في الإجماع الخمسين من رسالته إلى أهل الثغر: "وأجمعوا على ذم سائر أهل البدع والتبري منهم وهو الروافض والخوارج والمرجئة والقدرية، وترك الاختلاط بهم، لما روي عن النبي في ذلك، وما أمر به الله من الإعراض عنهم في قوله: {وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض

عنهم} [الأنعام: ٦٨]"، ذلك أن هؤلاء جميعًا، ممن تأولوا صفاته تعالى الخبرية والفعلية فحرفوا فيها الكلم عن مواضعه.

وما يمكن أن نؤكده الآن ونخلص إليه هنا: أن أهل الكلام قد افتروا على الله الكذب وجانبهم الصواب حين قلدوا غيرهم من أهل البدع والضلال وتركوا مذهب الأشعري شيخهم وإمام مذهبهم، وحين قبلوا على أنفسهم أن يحرفوا آي القرآن وأحاديث النبي الصحيحة والصريحة، ويعصفوا بكل ما ذكرنا من تواتر وإجماع صريح لأئمة أهل السنة، ويضربوا بكل هذا عرض الحائط.. فقد أداهم ذلك لأن يقرروا ما قرره أهل الزيغ من أن نصوص (النزول والمجيء والإتيان) وما شابه، مما يوهم الجسمية والحركة والانتقال.

ولا ندري كيف غاب عنهم أن "ما نشاهده من النزول الذي هو من أعلى إلى أسفل، وانتقال من فوق إلى تحت، هو صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا يستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير متوهمة فيه" على حد قول الخطابي رحمه الله؟!، بل كيف أوجبوا صرف صفاته تعالى الفعلية هذه عن ظاهرها بدعوى أنه "لا يمكن أن يكون (المجيء والنزول)، هذا الذي نعرفه، وأن الكلام فيه حذف والأصل: (وجاء عذاب ربك) أو (أمر ربك الشامل للعذاب)، وأن المراد بالنزول: (ينزل مَلكُ ربنا فيقول كذا وكذا)" على حد ما جاء في شرح البيجوري على الجوهرة ص١٠٢، وتوضيح التوحيد من تحفة المريد على الجوهرة لحسين محمد المصري ٢/ ٢٠، أو يكون المراد بـ "المجيء: (مجيء أمره)، وبالإتيان: (إتيان رسول رحمته أو عذابه)، وبالنزول: (نزول ملك ربنا ليقول عن الله)" على حد ما جاء في عبارة حسن السيد متولي في شرحه لجوهرة التوحيد ص١٤، وهي كتب يتربى عليها أولادنا بالأزهر الشريف؟!.

ولا ندري كذلك مَن مِن أهل السنة أثبت لله تعالى مجيئًا ونزولًا كالذي نعرفه حتى يوهم الجسمية؟، أو يفوض معاني هذه الصفات وهي بعدُ معلومة غير مجهولة المعنى؟؛ أو يتأولها بدون ما بينة تؤيد قوله، أو حجة تبرر معتقده، أو برهان يعضد مذهبه، أو دليل يُصَدِّق معقوله؟!.. ولعل ما ذكرنا وما سيجيء من المزيد من نصوص أئمة السلف، كفيل وكاف –إن شاء الله– لنفي هذه المزاعم، ولبيان طريقة ومنهج الصحابة وتابعيهم بإحسان بصورة أكثر وضوحًا، ليهلك بعدُ من هلك عن بينة وليحيا من حي عن بينة.

ب-أسئلة للأشاعرة تفرض نفسها:

والسؤال: كيف يتسنى للأشاعرة بعد كل هذا أن يزعموا – تحت دعوى نفي حلول الحوادث عن الله – نفي صفات أفعاله اللازمة وأنه لا يفعل منها ما يريد؟، أو يدّعوا أن صفات أفعاله المتعدية "صارت ممكنة له بعد أن كان ممتنعًا منها" على ما نقله عنهم شارح الطحاوية ص٦١؟، أو ينفوا الأزلية عنها في الماضي على ما صرح به البيجوري – في شرح قول صاحب الجوهرة (كذا صفات ذاته قديمة) ص٩٧– قائلًا: "وخرج بإضافة صفات إلى الذات: (صفات الأفعال)، فليس شيء منها بقديم عند الأشاعرة"، وقوله قبلها: و"مثل أسمائه تعالى – يعني في القِدَم – الصفات القائمة بذاته، وهي صفات المعاني السبع.. فهي قديمة وليست حادثة، لأنها لو كانت حادثة للزم قيام الحوادث بذاته تعالى"، كذا بما يعني أن جميع صفات أفعاله حادثة وليس لها القِدَم الذي لصفات المعاني، ومن ثم وجب تأويلها؟.

كيف يستقيم لهم ذلك وأطفال المسلمين يعلمون أنه تعالى كما لا يزال على صفات أفعاله أبديًا كان بها أزليًا؟، وأن كل ممكن مندرج تحت قدرته أزلًا وأبدًا؟، وأن هذا هو أصل الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير؟، وأنه لا يجوز أن يُنفي عنه ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه وأنصحهم لأمته وأفصحهم على البيان صلى الله عليه وسلم؟.

كيف يغيب عنهم ما لا يغيب عن مخيلة العوام من أن قِدم أسمائه تعالى وصفاته معلومة بالضرورة؟، وأن دوام أفعاله ثابتة له في الماضي كما هو حالها في المستقبل؟، وأن تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون هو الأول الذي **ليس قبله شيء** وأن بقاء ما أخبر ببقائه – من نحو الجنة وأهلها خالدين فيها أبدًا – إنما هو بإبقائه تعالى لها بمشيئته وإرادته، وفرق بين الباقي ببقائه والباقي بإبقائه، **فهو لم يزل ولا يزال** يفعل

ما يشاء؟، وأن أفعاله تعالى من لوازم حياته، فإن كل حي فعال، والفرق بين الحي والميت إنما يكون بالفعل؟، وأنه لا يعني استلزام اسم (الخالق) لأن يكون هناك مخلوقٌ واسم (الرازق) لأن يكون هناك مرزوقٌ، وكذلك (المحي والمميت) لأن يكون هناك من يحييهم ويميتهم.

وهكذا: خلوه تعالى من تلك الأفعال قبل خلقه الخلق، أو أنه كان معطَّلًا عنها في وقت من الأوقات، ذلك أن صفات أفعاله هو موصوف بها في الأزل قبل أن يوجِد الخلق، وما من شك أن لها آثار في الخلق، ومن آثارها: أنه يفعل ما يريد فيعطي هذا ويمنع هذا ويحيي هذا ويميت هذا ويخفض قومًا ويرفع آخرين؟.

كيف يغيب عنهم ما تشهد به الفطر السليمة من أنه لا يلزم من نفي أنه سبحانه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو نفي حدوث وصف متجدد لم يكن: نفي صفات أفعاله اللازمة كأن يُعتقد أنه تعالى لا يغضب ولا يرضى لا كأحد من الورى، ولا أنه يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، وهو ما وقع فيه الأشاعرة وأرادوا أن يلزموا به أهل السنة، بينا الأمر على ما ذكرناه لابن أبي العز من أن نفي هذا باطل، ومن "أنه سبحانه لم يزل متصفا بصفات الكمال – التي منها: صفات أفعاله اللازم منها والمتعدي – ولا يجوز أن يُعتقد أن الله وُصِف بصفة بعد أن لم يكن متصفا بها، لأن صفاته صفات كمال وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفا بضده"؟.. وأنه "لا يَرِد على هذا: تعلق صفاته الاختيارية بما هو حادث، كالخلق والتصوير، والإماتة والإحياء، والقبض والبسط والطي، والاستواء والإتيان والمجيء والنزول، والغضب والرضا، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وأن ذلك ثابت بالنقل والمشاهدة وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته"؟.

إن الأمر بهذا يستوجب البحث عن البديل المتمثل في كيفية تناول النبي ﷺ وصحابته ومن تبعهم من أهل السنة والجماعة قضية توحيد الصفات برمتها، وكيف أنها جاءت في صورة سهلة سلسلة بعيدة عن تعقيدات الأشاعرة وترهاتها وفلسفاتها وإلزاماتها.

****

الفصل الثالث
(إمارات المسلمين)؛ والذب عن أوطانهم التي هي (ديار الإسلام)..
في ضوء فهم الصحابة سلفنا الصالح

المبحث الأول
النظرة الشرعية في نقض ما تقوم به الجماعات الجهادية

مما هو جدير بالذكر أن السعي صوب تحقيق الغاية الكبرى لخلق الإنسان والمتمثلة في: تعبيد الناس، وإنقاذ الأمة مما يفتت وحدتها ويعوق مسيرتها تجاه نفس الغاية حتى يأتيها اليقين من ربها.. يستوجب التطرق للحديث عن قضايا الساعة الشائكة، وتصحيح المفاهيم بشأنها بعد رَسْم صورة صادقة لحقيقتها وتنقيح مناطها.. وبتقديري أن ثمرة الحديث في مثل هذه الموضوعات الشائكة لا تتحقق إلا بأربعة دعائم أساسية، هي:

صحة المعتقد، وسلامة المنهج، ومعايشة الواقع، وتحري الصدق والأمانة، لاسيما ونحن في ظل هذه (السنوات الخداعات) التي أخبر عنها سيد البريّات عليه من الله أفضل الصلوات وأتم التسليمات، ويحدونا في ذلك قول الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين} [التوبة: ١١٩] لا نحيد عنه قيد أنملة.

وهنا يأتي **السؤال: كيف السبيل إلى سلامة المنهج وصحة المعتقد، لأجل إنقاذ الأمة والعمل على وحدتها؟.**

والجواب: أن ذلك يكمن في: (التسليم لنصوص الوحي بفهم الصحابة وتابعيهم بإحسان) و(لزوم السنة والجماعة).. فهما الركيزتان اللتان تَضمنان السلامة من زلل ما يقع فيه الآخرين، على نحو ما ضُمِنت لمن كان قبلنا من الرعيل الأول في ماضيه التليد، ذلك أن القرآن والسنة بفهم القرون الخيِّرة: هو صمام الأمان الواقي من الضلال، ومصداق ذلك قوله عليه السلام: (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي)، وقوله عن الطائفة الوحيدة الناجية: (ما أنا عليه وأصحابي).

ولو أن ربّان سفينتنا - من الدعاة والمصلحين والمخلصين- أخذوا على عاتقهم ذلك، وساروا بها تجاه ما ذكرنا؛ لما تَداعَتْ عليها الأمم، ولما رأيت: قتالًا في فتنة.. ولا مُرَوِّجًا لرذيلة.. ولا مكفِّرًا لموحِّدٍ مستحلًا دمه سافكًا إياه.. ولا مارقًا من دينه مروق السهم من الرمية.. ولا داعيًا لشبهة ولا لبدعة.. ولا متّبِعًا لهوى ولا لضلالة.. ولا مرجِئًا مغلِّبًا عقله على شرعةِ ربِّه فما يكون منه إلا أن يكون مهوَّنًا من شأن العمل بدين ولدين الله، ولا تلفَه إلا متحللًا رُويدا رويدًا من أوامر خالقه ومولاه، قد باع دينه بعرض من دنياه.

بل ولَمَا رأيتَ: عدوًّا متسلطًا يأخذ ليس بعضَ بل جلَّ ما في أيدي المسلمين.. ولا متخبطًا في تحقيق هدف واحد قصره على إعادة خلافة هي في علم الغيب وليس مطالبًا بها، يعَضُّ عليها بالنواجذ؛ ويُفني لها كلَّ حياته، ويسعى إليها بكل طريق؛ ويُهلك في سبيلها الحرث والنسل؛ ويقضي لأجلها – إن استطاع – على الأخضر واليابس؛ وهو -بعدُ- ليس مكلف بها شرعًا وقد حسم النبي أمرها بجعلها في قريش لا فيه ولا في جماعته التي سخرته لها، بل وتمثل حجر عثرة في نشر صحيح الدين والاعتقاد.

نعم؛ لابد من اعتماد منابع أخرى تساعد على فهم النصوص الشرعية وتعكس فهوم الآخرين للتدين تصورًا وممارسة، لكن ليس باعتبارها مصادر يُنحاز إليها على حساب ما ذكرنا، ويُضفى عليها طابَعًا من القداسة الشعورية لدى المتربين من حيث ندري أو لا ندري، وإنما باعتبارها مراجع تتضمن تجارب قد تصيب وقد تخطئ، فذاك هو السياق الحقيقي الذي يمْكن للمرجع أن يُفاد منه، وأما رفعه إلى مقام المصدرية؛ فذا عين الخطأ الذي يؤدي إلى الانصراف عن مصادر الإسلام إلى أقوال الرجال وأحوالهم، إذ هي بعدُ أفكارُ بشر ونتاج عقول قد تضل.. وهذا في زماننا بعد أن خلعنا عليه ثوب القداسة: ما نعاني منه الأمرّين، فمن آخذٍ في الأحكام بالآراء الشاذة، ومن قائل فيها بالآراء الضعيفة غير المعوَّل عليها، ومن

هاجرٍ لنصوص الشرع مُؤْثِرًا عليها ترهات العقول، ومن مقدمٍ إياها على: الآية والحديث وما فهمه منهما مَن كانوا حديث عهد بهما، ومن مؤول متكلِّف في تأويلاته، ومن مفترٍ على الله ورسوله الكذب، ومن محِلٍ للحرام ومحرم للحلال، ومن قائلٍ على الله بغير علم.

وكتب هؤلاء الذين يقدمون العقول والآراء على النقل، أو يفسرون نصوص الوحي المبين على هواهم، هي من الكثرة بمكان.. وقد كان أهل البدع والأهواء قديمًا يؤثرون نظائرها على الآية والحديث وقول الصحابي وإجماع الأمة، ولمَّا أوردتهم المهالك وأدركوا مدى خطورتها، جاء تحذير أهل الحق وجماعة أهل السنة، منها.. ومما يُروى في هذا:

ما جاء عن الإمام أحمد وقد سئل عن الوليد الكرابيسي وكان مخالفًا للسنة، فقال: "إنما جاء بلاؤهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله وأصحابه وأقبلوا على هذه الكتب".. وما جاء عنه وقد قال له المروذي: استعرتُ كتابًا فيه أشياء رديئة، تَرى أن أخرقه أو أحرقه؟!؛ قال: (نعم)، قال المروذي: (قال أبو عبد الله: يضعون البدع في كتبهم، إنما أحذر منها أشد التحذير)، وصدق وأيم الله، فإنما يأتي الداء والبلاء، من كتب أهل البدع والزيغ والأهواء.

وقل مثل هذا، بحق من يَألفها أو يُؤلِّفُها، وكم منهم من تجتمع على سماعه - ولو بالغيب- الألوف، وربما تسببوا في الحقيقة؛ في: إعدام أمّة، وإطمار سنة، وإذاعة بدعة، حتى صار الدين غير الدين، والطائفة غير الطائفة.. وهو وهم - مع كل هذا- يظنون أنهم يحسنون صنعًا.

وأصل ذلك: تحذير نبينا من قراءة كتب أهل الكتاب مع أنها لا تخلو من حق، فعن جابر أن عمر أتي النبي صلى الله عليه وسلم بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فغضب بأبي هو وأمي، وقال: (أمتهوكون يا ابن الخطاب؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذِّبوا به أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه السلام كان حيًا ما وسعه إلا أن يتّبعني).. وفي بعض الأحاديث: (لو كان موسى وعيسى حيّين ما، وسعهما إلا اتباعي".

وباعتقادي أن في هذا القدر ما يكفي في الإجابة عن سؤال: **(كيف السبيل إلى سلامة المنهج وصحة المعتقد؟)**، وأنه إنما يكمن فيما ذكرنا.. على أن تبنِينا لهذا الخط دائمًا في كل ما يتم تناوله من قضايا جسام، واعتمادنا المراجع التي أصابت فيما آل ويؤول إليه آخر الزمان، وإيثارنا نهج الالتزام بصحيح المنقول الذي لا يمكن بحال أن يتعارض مع صريح المعقول، يُعدُّ تطبيقًا عمليًا لهذا المنهج، ولما نعتقد أنه السبيل القويم في تناول وفهم أحكام الشريعة على جهة العموم، وسائر قضايا الاعتقاد على وجه الخصوص.. سائلًا المولى عز وجل أن يجعلنا ممن قال الله فيهم: (الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدًا إلا الله وكفى بالله حسيبًا.. الأحزاب/ ٣٩)، ولا يجعلنا ممن قال فيهم: (إن الذي يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون.. البقرة/ ١٥٩).. والله تعالى هو الهادي إلى صراطه المستقيم.

ما لا يسع المسلم جهله من أمور الولايتين الصغرى والكبرى (الإمامة العظمى) في قريش بموجب الشرع.. وتلك هي: أدلة السنة، وإجماع الأمة

إن الحديث عن العمل بالكتاب والسنة بفهم خير القرون من الصحابة وتابعيهم بإحسان، يحتم ويستوجب أن نعرض لما يجري على الساحة من مستجدات، اعتقادًا منا أن ذلك الذي يمثل الفهم لما كان عليه أهل السنة وسلف الأمة؛ سيضيء لنا – ومن دون شك – الطريق: لمعرفة ما يعنُّ لنا في معاشنا ومستقبل حياتنا من قضايا موعود الله لنا من تمكين أو خلافة، والوقوف – من ثم – على ما يتصدر له شبابنا من صواب أو خطأ.

ولقد كان السعي لإعادة أو لإيجاد خلافةٍ تحقق للمسلمين أستاذية العالم، غايةَ جُلِّ الجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان، تُدَمَّر لها مقدرات الشعوب المسلمة بدعوى هدمها وبنائها من جديد على حد

قولهم، وتراق في سبيلها الدماءُ المعصومة، وتبذل لأجلها الأموال والمُهَج والأرواحُ، وتُكَوَّن لتحقيقها الميلشيات بقصد التمهيد لها: بالاستحواذ على ديار الإسلام ومنازعة الأمر فيها أهله، والخروج على ولاة أمورها ممن لم نر منهم كفرا بواحًا لنا فيه من الله برهان.

ودعونا نقرُّ ونعترف بأن فتنة –بسبب السعي لتحقيق هذه الغاية– قد عصفت في الآونة الأخيرة بالمسلمين، أنهكتهم، وطالت الأخضر في بلادهم واليابس، وكادت أن تُهلِك بديار الإسلام الحرث والنسل، وأن القتل قد استحَرَّ وعلى يد مسلمين للأسف، بأناسٍ وجندٍ مسلمين كنا نعدهم لحرب أعداء الإسلام، وأنّ هذه الحروب فيما بينهم قد طال أمدها وأنها لا زالت مستعرة(١)، وأن أكثر الدعاة قصدوا أو لم يقصدوا دروا وقتها أو لم يدروا، هم سببٌ في تأجيجها، وأنه قد تحقق فينا ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم في قوله: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض)، وقوله: (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتل تحت راية عُمِّيَّة يغضب لِلَعصبة ويقاتل للعَصبة فليس من أمتي، ومن خرج من أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدها، فليس مني)، وقوله: (يأتي في آخر الزمان قومٌ حدثاءُ الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية.. يقتلون أهل الإسلام ويَدَعُون أهل الأوثان)، وأنه لا بد من وضع حدٍّ لهذه المأساة، والدعوة إلى وقف نزيف الدم المسلم، وأن تضع هذه الحروب القذرة أوزارها.. وأبدأ بمجموعة من الثوابت التي آمل أن تضيء لجميعنا طريق الهداية والرشاد.

أولًا: سعيًا لاستعادة الخلافة، وتحقيقًا لموعود رسول الله صلوات الله عليه الذي جاء في قوله: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون ملكًا عاضًا(٢) فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون ملكًا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت)(٣).. فإن هذا الموعود لن يتأتى إلا على النحو الذي أخبر به الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه.. وإن الظاهر من الحديث أننا الآن ومنذ سقوط الخلافة العباسية(٤): في الحكم الجبري.. وقد قرر علماء وسلف الأمة أن المرحلة الأخيرة التي تلي الحكم

---

(1) ليبيا واليمن والعراق ومصر نموذجًا

(2) أي يقع فيه عسف وظلم.. قال ابن الأثير رحمه الله تعالى: "وفيه: (ثم يكون ملك عضوض) أي: يصيب الرعية فيه عسف وظلم، كأنهم يُعَضون فيه عضًّا. والعَضوض: من أبنية المبالغة " انتهى من "النهاية في غريب الحديث" (٣/ ٢٥٣) .

(3) رواه أحمد من طريق النعمان بن بشير رضي الله عنه الله، قال: كنا جلوسًا في المسجد فجاء أبو ثعلبة الخشني فقال: يا بشير بن سعد أتحفظ حديث رسول الله في الأمراء، فقال حذيفة: أنا أحفظ خطبته، فجلس أبو ثعلبة، فقال حذيفة: قال صلى الله عليه وسلم: .. وذكره .. وروى الحديث أيضًا الطيالسي والبيهقي في منهاج النبوة، والطبري، والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة وحسنه الأرناءوط.. وللحديث شاهد عن سَفِينَةُ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الخلَافَةُ في أُمتِي ثلاَثونَ سَنَةً، ثم مُلكٌ بعد ذلك)، ثم قال سَفِينَةُ: امْسِكْ عليك: خلافةَ أبي بكرٍ، ثم قال: وخلافة عُمرَ وخلافةَ عثمانَ، ثم قال لي: امسِكْ خلافةَ عليّ، قال: فَوَجدْناها ثلاثين سنةً، رواه أحمد وحسنه الأرناءوط.

أما عن معنى الحديث: فالخلافة على منهاج النبوة هي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، كما هو ظاهر الروايات.. والملك العضوض، أي: الذي يصيب الرعية فيه عسْف وظلم كما قال ابن الأثير في النهاية.. وأما الملك الجبري، فالمراد به: الملك بالقهر والجبر، قال الألباني في السلسلة الصحيحة: "ومن البعيد عندي جعل الحديث على عمر بن عبد العزيز؛ لأن خلافته كانت قريبة العهد بالخلافة الراشدة، ولم يكن بعد مُلكان ملك عاض وملك جبري"إ.هـ

(4) وإن شئت قلت: (الملكية العباسية) وقد روعي فيها شرط القرشية، وإنما أطلقت عليها مصطلح (الخلافة) تجوزًا وبالنظر لاجتماع المسلمين تحت لواء بني العباس على نحو ما كان لبني أمية .. وإن كان البعض يعدُّ المرحلة السياسية الثانية (الملك العاض) ممتدة لتشمل: الدولة الأموية، العباسية، المملوكية، العثمانية، وأنها انتهت فعليًا مع عزل السلطان العثماني عبد الحميد عام ١٩٠٨ وأعلن عن وفاتها رسميًا عام ١٩٢٣ عندما أعلن أتاتورك الجمهورية العلمانية التركية وألغى الخلافة في العام التالي وفك الارتباط بالمدن المقدسة، ودخلت مكة والمدينة في العام الذي تلاه تحت حكم ملك نجد عبد العزيز آل سعود.. وإنما يركز من ذهب لهذا على الوضع السياسي لمكة والمدينة في تحديد المراحل المفصلية لأنهما المعيار في تحديد التواريخ، وهي كما يوحي بذلك اسمه:

-1العهد الأموي استمر ما يقرب من٩٠ سنة (من٦٦١ م - ٧٥٠ م) و كانت عاصمته دمشق

الجبري لم يتركها النبي صلى الله عليه وسلم للاجتهاد، بل قال في إشارة إلى آخر مَن ستؤول إليه أمور الخلافة والذي سيقع عليه رقم (الثاني عشر) الذي أخبر عنه صلى الله عليه وسلم في قوله على ما جاء في صحيح مسلم: (**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا.. كلهم من قريش**) على ما سيأتي بيانه، كما قال في علامات وتفاصيل وصف هذا الذي ستكون خلافته تلك على منهاج النبوة في آخر الزمان بعد الحكم الجبري–: (لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلمًا وعدوانًا.. ثم يخرج رجلٌ من أهل بيتي يملؤها قسطًا وعدلًا، كما ملئت ظلمًا وعدوانًا)، وقال: (لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ لطوَّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلًا مني –أو قال: من أهل بيتي– يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا).

وما ألمح إليه صلى الله عليه وسلم هنا من أن: الخلافة سابقا ولاحقًا لا تخرج عن (قريش)، جاء التصريح به في قوله: (الأئمة من قريش)، وعليه:

١-علق **(الماوردي)** في (الأحكام السلطانية) ص٣ وما بعدها بقوله: "وبه احتج أبو بكر يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة، لما بايعوا سعدَ بن عبادة الأنصاريَّ زعيمَ الخزرج، فأقلعوا عن التفرد بها ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا: (منا أمير ومنكم أمير)، تسليمًا لروايته –بأبي هو وأمي– وتصديقًا لخبره.. وفي الحديث الصحيح: (قدِّموا قريشًا ولا تَقَدَّموها)، وليس مع النص المُسَلّم به شبهةٌ لمنازع فيه، ولا قولٌ مخالفٌ له"إ.هـ.

٢- وبشأنه يقول **(الإمام أحمد)** في رواية الإصْطَخْري ص ٢١٠ من (جمهرة عقائد السلف): "والخلافة في قريش ما بقي اثنان، ليس لأحد أن ينازعهم فيها ولا يَخرج عليهم، ولا نُقِرُّ لغيرهم بها إلى قيام الساعة"(١)، وهذا يُصَدِّقه ما رواه البخاري من حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان)، وحديث: (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد، إلا كبّه الله على وجهه – أي وعلى حد قول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٤: كان مقهورا في الدنيا معذبًا في الآخرة– ما أقاموا الدين)، وحديث: (الناس تبع لقريش في الخير والشر)، يعني: في الإسلام والجاهلية، كما في رواية: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم)٢.

٣، ٤، ٥- وما قال به أحمد قال به بقية الأئمة الأربعة، فقد نقله زرقان عن **(أبي حنيفة)** في أصول الدين ص٢٧٥.. وقال **(مالك)** – كما في (أحكام القرآن) لابن عربي ٤/ ١٧٢١- : "ولا يكون – أي: الخليفة – إلا قرشيًا، وغيره لا حكم له إلا أن يدعو إلى الإمام القرشي".. كما نص عليه **(الشافعي)** في وصيته التي رواها عنه ابن هشام البلدي وهي في (جمهرة عقائد أئمة السلف) ص١٦٠، قال: "والخلافة في قريش"، كما نص عليه في (الأم) ١/ ١٤٣.

٦-**وابن حزم**، حيث قال في المحلى ١٠/ ٥٠٣: "هذان الخبران – ويعني بهما: حديث معاوية: (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله على وجهه)، وحديث ابن عمر: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما

-2العهد العباسي استمر لمدة تزيد عن٥١٠ سنة (من سنة ٧٥٠ م حتى ١٢٦١ م) وهي السنة التي شهدت اجتياح هولاكو لبغداد عاصمة الدولة العباسية.

-3العهد المملوكي - العباسي لمدة تزيد عن ٢٥٥ سنة (من ١٢٦١ ميلادية حتى ١٥١٧ م) وكانت عاصمة الدولة المملوكية القاهرة.

-4العهد العثماني لمدة ٤٠٠ سنة تقريبا (من عام ١٥١٧ - حتى ١٩١٨) وكانت عاصمته القسطنطينية – استانبول .. وبهذا القول يُعلم أن حقبة الملك العاض بفتراتها الأربعة استمرت لمدة ١٢٥٥ سنة تقريبا (٩٠ + ٥١٠ + ٢٥٥ + ٤٠٠)

(1) وهذا لا يعني عدم الاعتراف للمتغلب بالسلطة والإمارة حتى تتفق الأدلة، وإلا للزم من ذلك أن الإمام أحمد يجيز الخروج على الحكام، وقد حدث أن تغلب بعض الولاة في الملك العضوض وكلهم من قريش وتصح بيعتهم، لأن أهل السنة والجماعة يصححون حكم الحاكم المتغلب ويقرونه عليه ويبايعونه كما حدث لابن الزبير في العراق ومصر والحجاز، وصارت هناك إمارة لعبد الملك بن مروان في الشام .. وهكذا صارت في زمن الدولة العباسية إمارة لبني العباس، وإمارة للأدارسة في المغرب وإمارة في الأندلس

(2) وهذا من العام المراد به الخصوص والمقصود به الناس في زمانهم

بقي اثنان) – وإن كانا بلفظ الخبر، فهما (أمر) صحيح مؤكد، إذ لو جاز أن يوجد الأمر في غير قريش، لكان تكذيبًا لخبر النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كفر ممن أجازه، فصح أن من تسمى بـ (الأمر) و(الخلافة) من غير قريش: ليس خليفة، ولا إماما، ولا من أولي الأمر، ولا أمر له، فهو: (فاسق)، (عاص لله) هو وكل من ساعده أو رضي أمره، لتعديهم حدود الله على لسان رسول الله"إ.هـ.

٧-وفي تعليقه على حديث: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان) يقول **القرطبي** فيما نقله عنه ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٦: "هذا الحديث خبر عن المشروعية، أي: لا تنعقد الإمامة الكبرى إلا لقرشي مهما وجد منهم أحد".. يقول ابن حجر: "وكأنه جنح إلى أنه خبر بمعنى الأمر، وقد ورد الأمر بذلك في حديث جبير بن مطعم: (قدمُوا قريشًا ولا تَقَدّموها)".

٨-وفي تعليقه على حديث أبي هريرةٍ: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن) أو قال: (في هذا الأمْر)".. جاء في الفتح **لابن حجر** ١٣/ ١٢٧: أن "مقتضاه حصر جنس الأمر في قريش، كأنه قال: (لا أمْرَ إلا في قريش).. والحديث وإن كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الأمر، كأنه قال: (ائتموا بقريش خاصة)، وبقية طرق الحديث تؤيد ذلك، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على إفادة المفهوم للحصر خلافًا لمن أنكر ذلك، وإلى هذا ذهب جمهور أهل العلم: أن شرط الإمام أن يكون قرشيًا.. وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة: يجوز أن يكون الإمام غير قرشي"إ.هـ.

وفي هذا تأكيد على أن ناقض هذا الحكم – كأردوغان، وكذا من كان على شاكلته ممن قضوا- فضلًا عن كونه خارقًا للإجماع، هو كذلك متبع لهواه، سالك مسلك الخوارج في أهم مبادئهم وأخطر عقائدهم، ولعل هذا ما دعا كثيرًا من السلف لأن يَنَصُّوا عليه صراحة في معتقداتهم.

٩، ١٠- ومن غير القرطبي وابن حجر، فقد علق **الإمام النووي** في شرح مسلم ١٢/ ١٥٨ من المجلد ٦ بعد ذكره جملة من الأحاديث في ذلك، فقال – وبنحوه ابن حجر في باب (الأمراء في قريش) ١٣/ ١٢٧–: "هذه الأحاديث وأشباهها، دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك مَن بعدهم، **ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرَّض بخلافٍ من غيرهم**، فهو محجوج عليه بإجماع الصحابة والتابعين فمَن بعدَهم وبالأحاديث الصحيحة، قال **القاضي عياض**: (اشتراط كونه قرشيًا: هو مذهب العلماء كافة)، قال: (وقد عدّها العلماء في مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قولٌ يخالف ما ذكرنا، وكذلك مَن بعدَهم في جميع الأعصار)، قال: (ولا اعتداد بقول النَّظّام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع: إنه يجوز كونه من غير قريش)".

على أن الإمام النووي لم يكتف بما سبق أن ذكره، حتى جعل يؤكد ويصرح بأن بقاء الخلافة في قريش دون غيرها، باق ببقاء الزمان قائلًا: "وبيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا الحكم مستمرٌ إلى آخر الدنيا، ما بقي في الناس اثنان، وقد ظهر ما قاله عليه السلام.. فمن زمنه إلى الآن: الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي اثنان كما قاله".

لاحظ معي كلَّ كلمة مما ذكرنا، وعضّ على هذه النصوص بالنواجذ، فإن إثم مخالفتها يلحق (أردوغان) الذي ينفذ لتحقيق خلافته الموهومة؛ مخططات الغرب وأتباع شاس بن قيس؛ ويقوم بالوكالة وفي صمت وتعتيم إعلامي رهيب: بتقتيل المئات إن لم يكن الآلاف من المسلمين –منهم نساء وأطفال– في (عفرين) و(ليبيا) و(كردستان العراق) و(شمال سوريا) وغيرها، وبتدمير مقدرات هذه الشعوب، ودكِّ معاقلها بالطائرات وبكل أنواع الأسلحة الثقيلة وغير الثقيلة، في مقابل غضِّ الطَرْف عمدًا –من قِبَل هذا الغرب الحاقد– عن جرائمه التي فاقت كل حدٍّ حتى في دولته.. كما يلحق الإثم كلَّ من يسانده ويقضي بالخروج على إجماع وجماعة أهل السنة.

١١-ومن غير مَن ذكرنا، فقد نص على كونها في قريش وساق الأدلة والإجماع على ذلك: **الإمام الطبري** في (التبصير في معالم الدين)، ونص عبارته بشأن من ينازع قريشًا حقها في خلافة المسلمين كما يحدث الآن: "كان الخبر قد تواتر بالذي ذكرناه من فعل المهاجرين والأنصار، وتسليمهم الخلافة، والإمرة

لقريش، وتصديقهم خطيبهم: (نحن الأمراء وأنتم الوزراء) من غير إنكارٍ منهم.. فإذا كان صحيحًا أن ذلك كذلك، فلا شك أن من ادَّعى الإمارة، وحاول ابتزاز جميع قريشٍ الخلافة، فهو للحق في ذلك مخالفٌ، ولقريش ظالمٌ.. وأن على المسلمين معونة المظلوم على الظالم.. وإذاً كان ذلك كذلك فلا شك أن الخوارج – يعني: الذين حكموا في زمن بني أمية والعباس بطريق الغلبة– من غير قريش".. **"وحكمهم –على حد قول ابن حجر– حكم البغاة فلا عبرة بهم".. وهذا –بالطبع– حكمٌ شرعي ثابت**، يقضي بأن من طلبها وسعى إليها من غير قريش في أي زمان ومكان، حكمه حكمهم إلى آخر الدنيا، وكل لبيب بالإشارة يفهم.

١٢-وكذا **البربهاري** ت ٣٢٩، فقد قال في كتابه (شرح السنة) ص ١٣: "والخلافة في قريش إلى أن ينزل عيسى ابن مريم".. وعليه فمن تجرأ وخرج عن إجماع أهل السنة أو تابع مَن فعل ذلك، فقد التحق وارتضى لنفسه أن يكون في مصاف المعتزلة وكلاب أهل النار.

١٣-والقاضي الباقلاني ت٤٠٣، حيث نقل عنه ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٢٧ قوله: "لم يُعرِّج المسلمون على هذا القول - يعني: قول الخوارج وطائفة من المعتزلة - بعد ثبوت حديث: (الأئمة من قريش)، وعمل المسلمون به قرنًا بعد قرن، وانعقد الإجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف".. وقال في كتابه (الإنصاف): "ويجب أن يُعلم أن الإمامة لا تصلح إلا لمن تجتمع فيه شرائط منها: أن يكون قرشيًا لقوله صلى الله عليه وسلم: (الأئمة من قريش)".

١٤-بل وصل الأمر – في تثبيت الخلافة في قريش وقصرها عليهم– إلى حدِّ أن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عدد أولئك الخلفاء حسمًا لمادة الخلاف، وذلك قوله عليه السلام في صحيح مسلم: (لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا.. كلهم من قريش)، ولفظ **البخاري** ٧٢٢٢: (يكون اثنا عشر أميرًا.. كلهم من قريش).

١٥-وفي تأخر المهدي وعدم اشتراط تواليهم؛ يقول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية ٥٥ من سورة النور: و"لا يشترط –في الاثني عشر– أن يكونوا متتابعين.. وقد وُجد منهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ.. ومنهم المهدي الذي اسمه يطابق اسم رسول الله وكنيتُه كنيتَه، يملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا[1]"إ.هـ بتصرف، وينظر فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٢٢٦ وما بعدها.

١٦-وكان **د.الدميجي** وهو من المعاصرين؛ قد خلص في كتابه (الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة) ص ٢٦٥ إلى القول بأن "القرشية شرط من الشروط التي وردت النصوص عليه صريحة، وانعقد إجماع الصحابة والتابعين عليه، وأطبق عليه جماهير علماء المسلمين، ولم يخالف في ذلك إلا النزر اليسير من أهل البدع كالخوارج وبعض المعتزلة والأشاعرة"، ثم نقل أقوال الأئمة في اشتراطها، ولم يكتف بذلك حتى فنّد كلَّ ما خالف إجماعهم من شبهات.

١٧-كما ذكر **الشيخ رشيد رضا** في كتابه الخلافة ص ١٩ فيما نقله عنه الدميجي ص ٣٧٣ ما نصه: "أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والفعل، رواه ثقات المحدثين، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنة كلهم، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبني هاشم، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون".

وعليه فإن عودة الخلافة على يد حاكم تركيا الآن وما قبل وما بعد – فضلًا عن مخالفته لنصوص الوحي والإجماع – هو نوع من الخروج، وضرب من الهذيان والعبث بدين الله، وحكمه هو على ما فاه به الطبري وابن حزم(٢).

---

(1) وهذا يدل عليه ما رواه الطبراني عن حاصل الصدفي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (سيكون بعدي خلفاء، ومن بعد الخلفاء أمراء، ومن بعد الأمراء ملوك، ومن بعد الملوك جبابرة، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلًا كما ملئت جورًا، ثم يؤمر بعده القحطاني، فوالذي بعثني بالحق ما هو بدونه)، ففيه أن المهدي يخرج بعد الجبابرة، فخلافته هي الخلافة الأخرى التي هي على منهاج النبوة، لكن الحديث ضعفه الألباني في السلسلة، فيُستند إليه على سبيل الاعتضاد.

(2) ولا عبرة بعد ذاك بكلام من خالف نصوص السنة وخرم الإجماع ونقض كلام الأئمة سلفا وخلفًا، ممن هجروا النصوص والإجماع.. وكما هو ملاحظ فقد أدى التهاون في الأخذ بالنصوص والإجماع في هذه القضية، إلي: اتباع مذهب (الخوارج) و(المعتزلة) الذين اتخذهم (التكفيريون) و(الإخوان) أئمة لهم فيما جنحوا إليه في زماننا، فراحوا يتبنون مذهبهم وينازعون قريشًا –

فعمن ولي الخلفاء الراشدين من الملوك والأمراء الذين ذكر النبي سماتهم فجاءت كما أخبر، أفاد ابن حجر في الفتح ١٣/ ٢٢٧ – بعد تحقيق مستفيض عن الخلافة الوارد ذكرها في الأحاديث والدالة على أنها لا تكون إلا في قريش(١)؛ وأنها انحصرت بعد الأربعة الخلفاء الراشدين في: (يزيد بن معاوية)، ثم (عبد الملك بن مروان)، ثم أولاده الأربع: (الوليد وسليمان ويزيد وهشام)، وتخلل بين سليمان ويزيد: (عمر بن عبد العزيز) – أن الخلافة بعدهم، وأنه وإبان أو عقب تولي (الوليد بن يزيد): "انتشرت الفتن، وتغيرت الأحوال، ولم يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك".

في إشارة إلى انتهاء فترة المُلك العضوض، تمهيدًا لمرحلة الحكم الجبري، وتعدد الأمراء، وتغليب الظلم، وكثرة الهرج، وحلول السنوات الخداعات، ونطق الرويبضة، وشغور الزمان عن الإمامة العظمى، وأن الأمر سيظل كذلك طوال فترة ما قبل تحقق خلافة النبوة على يد (مهدي أهل السنة) .. وبذا يصير (مهدي أهل السنة المنتظر) هو الخليفة الثاني عشر الذي يملأ الدنيا عدلًا على ما هو الراجح(٢).

وقد ذكرنا في أمر تأخر (مهدي أهل السنة) آخر هؤلاء الاثني عشر، وعدم اشتراط تواليهم؛ وشغور الزمان من الخلافة،يقول ابن كثير في تفسير الآية ٥٥ من سورة النور: و"لا يشترط - في الاثني عشر- أن يكونوا متتابعين.. وقد وُجد منهم: (أبو بكر) ثم (عمر) ثم (عثمان) ثم (عليّ).. ومنهم (المهدي) الذي اسمه يطابق اسم رسول الله وكنيتُه كنيتَه، يملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما ملئت جورًا وظلمًا".

كما أفاد الخطيب البغدادي فيما نقله عنه ابن حجر، من أحاديث الاثني عشر: "انتقاض مدة الخلافة"؛ وهذا يعني: شغور الزمان منها، دون الصغرى التي هي: كما في الفتح ١٣/ ١٣٤: "الولاية على بعض البلاد" والتي لا يستغنى عنها بحال إذ لا يستقيم أمر المسلمين بدونها وإلا انفرط عقدهم، كما أنه لا يشترط لها ما يشترط للخلافة.. وبذا يصير (المهدي المنتظر) هو –على أرجح الأقوال –: الخليفة الثاني عشر الذي يملأ الدنيا عدلًا بعد أن تُملأ جورًا.

ما يعني ويؤكد: أن خلافة المسلمين الحقّة لدى أهل السنة واضحة المعالم بحيث لا تُشتبه على منصف أو باحث أو محقق .. وأن جماعة أهل السنة الموعودة بالنصر والتمكين، خليفتها المنتظر والمعوَّل عليه والموكل إليه أمر (الخلافة) أو (الإمامة العظمى) بعد شغور الزمان منها، قد حُدِّد وحسم أمره بشهادة الوقائع الحاصلة وبما عُلم بالضرورة من خلال النصوص الصريحة؛ من: أن خلافته ستكون على منهاج النبوة، وأنه (مهدي أهل السنة) وأن ظهوره سيكون قُبَيل قيام الساعة، وأنه من علاماتها.

بل وحكام المسلمين في ولاياتهم الصغرى – الأمر أهله.. ورحم الله البربهاري حين قال في (شرح السنة): "فإن صغار البدع تعود حتى تصير كبارًا، وكذلك كل بدعة أُحدثت في هذه الأمة، كان أولها صغيرًا يشبه الحق، فاغتر بذلك من دخل فيها، ثم لم يستطع المخرج منها، فعظُمت وصارت دينًا يُدان بها، فخالف الصراط المستقيم"إ.هـ

(1) والتي انحصرت واقتصرت عليهم، والتي اجتمع الناس على من يقوم بها كما ورد في حديث جابر بن ثمرة – وهو بلفظ: (لا يزال هذا الدين قائمًا حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الناس)

(2) فقد اختُلف في (معاوية) لأنه ولايته لم تكن ملكًا عاضًّا بل كانت رحمة كما ورد في بعض الأحاديث، كما ذكر البعض أن آخر الاثني عشر خليفة الوارد ذكرهم في الأحاديث، كان برأيهم هو: (الوليد بن يزيد بن عبد الملك) حيث اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام، فولي نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه، وعليه فيكون العدد – إن عُدَّ – غير شامل للخليفة المهدي، ويكون المهدي هو المقصود والمراد بعد الاثني عشر بقوله عليه السلام في آخر الحديث: (ثم تكون خلافة على منهاج النبوة).. فإن ما بعد (الوليد بن يزيد) وإلى قيام الساعة يغلب على الأمة: الحكم الجبري.. ويكون الملك العاض والجبري بمثابة التمهيد لظهور المهدي لتؤول إليه خلافة المسلمين في آخر الزمان.

وبالمناسبة فإن الذي أغرى (عبد الملك بن مروان) – كيما تدول إليه دولة الخلافة ويتسنى له حرب الخارجين عليه– بإرسال الحَجَّاج رغم شناعة ما فعله الأخير بمكة والكعبة وبابن الزبير: كونه من قريش .. وإلا لما تأتى لهما، ولا لابن عمر مضرب المثل في لزوم السنة؛ أن يخالفوا الأحاديث الواردةَ بشأن ذلك.. فإن ابن عمر ومع كثرة ما ارتكباه قد صلّى خلف الحجاج وأذعن لسلطان عبد الملك، حتى إنه كما أورد البخاري (٧٢٠٣)، (٧٢٠٥)، (٧٢٧٢)؛ كتب لعبد الملك يقول: (إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وإن بنيَّ قد أقروا بمثل ذلك)، وكان ابن حجر ق ذكر في الفتح ١٣/ ٢٦١ في (كتاب الاعتصام بالسنة) ما نصه: "والغرض منه هنا: استعمال سنة الله ورسوله في جميع الأمور"، حتى ولو كان الحاكم المتغلب عبدًا حبشيًا.

وعليه فإن ما سوى ذلك – مما يدَّعيه أ.البنا منشئ جماعة الإخوان في (حديث الثلاثاء) ص ١٠٨: من أنه "من حسن الحظ لم نَرَ في السنة الصحيحة ما يثبت دعوى المهدي، وإنما أحاديثه تدور بين الضعف والوضع"١، وكذا د.القرضاوي شيخها ومنظرها وذلك في الجزء الأخير من مذكراته من أنه "لا أصل لها في القرآن والسنة" – غير صحيح بالمرة؛ بل هو من فعل خوارج العصر، وهو افتئات على شرع الله وعقيدة الأمة، ومنازعة للأمر أهله، وفتنة أوقعت شبابنا فيما نراه الآن، بل واحتيال على الإجماع ونصوص السنة الواردة بشأنه كيما يتسنى لهما أن يجعلاها في جماعتهما، على الرغم من صحة أحاديث (المهدي) وتواترها تواترا معنويًا، وأنه من ثم لا معنى لإنكاره كما خلص إلى ذلك (د.إسماعيل المقدم) في كتابه (المهدي) ط/ ١٠ ويقع في ٥٣١ صفحة، جمع خلالها الأحاديث المتعلقة بشأن المهدي، كما ساق لها نصوص أهل العلم بشأن المهدي وإثبات حقيقته وصفاته ودَحضَ شبهات من أنكره(٢).

=ونستطيع بناءً على ما سبق أن نحكم على أن ما تسعى إلي جماعة الإخوان ومن لف لفها، وكذا ما أقدم عليه أردوغان ومرتزقته في ليبيا والسودان وسوريا وغيرها – ولا زالوا – مما يدَّعونه جهادًا في سبيل الله لاستعادة الخلافة، بالبطلان، وبأنهم يأثمون عليه ولا يؤجرون.

ذلك (خليفة المسلمين) في اصطلاح الشرع، هو الذي: (تجتمع عليه الأمة)، ومسلكه (على منهاج النبوة)، وأنه -على الأرجح- (من سيأتي في آخر الزمان)، و(اسمه يوافق اسم الرسول)، و(اسم أبيه يوافق اسم أبيه)، وأنه بذلك (أحد علامات الساعة الكبرى)، وقد اجتهد شراح الحديث في استقصاء كل ما ورد من روايات بشأن قضية الخلافة حتى قتلوها بحثًا، فيكون صاحبنا وأشياعه لا موقع ولا محل له من الإعراب، وإلا فأين هو من كل ما ذكرنا؟! وأنى له ولهم هذه السمات التي لا تنطبق عليه ولا عليهم واحدة منها بحال؟!.

لقد وصل الأمر – في تثبيت الخلافة في قريش، وتحديد معالمها وقصرها عليهم – إلى حدٍّ أن ذكر صلى الله عليه وسلم عدد أولئك الخلفاء على ما سبق بيانه حسمًا لمادة الخلاف، وذلك قوله على ما جاء في صحيحي البخاري (٧٢٢٢) ومسلم (١٨٢١): (في اثني عشر أميرًا.. كلهم من قريش)، وقوله كما من حديث جابر بن سَمُرة واللفظ لمسلم: (لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلًا.. كلهم من قريش)، ولفظ البخاري: (يكون اثنا عشر أميرًا.. كلهم من قريش).. كذا بما يعني أن الخلافة المقصورة على قريش، مُحدَّدةٌ بالعدد من قبلِه بأبي هو وأمي، وألا دخل للأهواء في هذا ولا ذاك، وأن إطلاقها فيما مضى على من عداهم، إنما كان على سبيل التجوز .

على أن هؤلاء الاثني عشر الذين وقع الخلاف في عدِّ بعضهم، واجتهد ابن حجر في حصرهم – على ما سبق ذكره – في: (الخلفاء الأربعة، ثم سيدنا معاوية على خلاف٣، ثم يزيد بن معاوية، فعبد الملك بن

---

(1) لأنه لو صدق واعترف بصحة الأحاديث الواردة بحق المهدي؛ لبطلت تمامًا دعواه بل ورسالته المبتناة على حلم الخلافة

(2) فليراجع وليراجع معه - للمزيد عن حديث الخلافة وإلى من ستئول -: (ولايات المسلمين المعاصرة في ضوء معتقد أهل السنة) ص٤٧ وما بعدها، و(إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام) ص ٧٤، ٢٩٠، ٣٢٩، ٤١٧، ٥٣٥ وما بعدها، وكلاهما طباعة ونشر مكتبة ابن عباس بالقاهرة.

(3) والأصح عدم احتسابه على الملك العاض، الذي يعني: العسف والظلم، فمعلوم بالضرورة أن حكم أمير المؤمنين معاوية - رضي الله عنه -كان مُلكًا ورحمة، وهو أول الأمراء والملوك بعد الخلفاء الراشدين المهديين، ويصدق عليه ما في الحديث: (أول هذا الأمر نبوة ورحمة، ثم يكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملكًا ورحمة، ثم يتكادمون عليها تكادم الحمير، فعليكم بالجهاد، وإن أفضل جهادكم الرباط، وإن أفضل رباطكم عسقلان) [رواه الطبراني وقال الهيثمي: "رجاله ثقات" وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة]، وفي المستدرك أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه -كان يقول: (إن الله بدأ هذا الأمر حين بدأ بنبوة ورحمة، ثم يعود إلى خلافة، ثم يعود إلى سلطان ورحمة، ثم يعود ملكا ورحمة، ثم يعود جبرية تكادمون تكادم الحمير أيها الناس عليكم بالغزو والجهاد)إ.هـ.

ولا يعارض هذا ما في الحديث الذي خرجه أحمد: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء .. الحديث) إذ الملك العضوض لم يكن في عهد معاوية، لأن الملك العضوض هو الذي يصيب الناس فيه الظلم والجور، ومعاوية كان معروفا بالحلم والرحمة بالرعية، فبعض الأحاديث فصَّل فذكر ملك الرحمة والملك العضوض والملك الجبري، وحديث أحمد السابق لم

مروان، ثم أولاده الأربعة: الوليد وسليمان ويزيد وهشام، وتخلل بين يزيد وسليمان: عمر بن عبد العزيز، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك، على خلاف.. ثم مهدي أهل السنة على خلاف)، هم من اجتمعت عليهم الأمة، وفي مدتهم كما يقول القاضي عياض: كان ظهور "قوة الإسلام واستقامة أموره - على منهاج أهل السنة- والاجتماع على من يقوم بالخلافة، وهذا يؤيده قوله عليه السلام في بعض الطرق: (كلهم تجتمع عليه الأمة)"إ.هـ من الفتح ١٣/ ٢٢٥.

= كما نستطيع القول بأنه وعلى نحوِ ما تأكد لنا: بطلان ادعاء (أ.البنا) عدم وجود (مهدي أهل السنة) البتة.. وأن جهاد (أردوغان) ومقاتليه في استعادة خلافته العثمانية الموهومة؛ وتحقيق حلم البنا في (أستاذية العالم)، غير مشروع بموجب أدلة السنة وإجماع الأمة.

فقد تأكد أيضًا أن جهاد جنودهما من (جماعة الإخوان) في بلدان المسلمين، تمهيدًا لتحقيق هذه الخلافة المشئومة، باطل هو الآخر وغير مشروع، لكونه مؤسَّسًا على الخروج على حكام المسلمين المعدودين على أهل السنة، وجاء بالمخالفة لما عليه مذهب الصحابة ومعتقد أهل السنة وسلف الأمة في: توقيرهم، ووجوب الطاعة لهم في المعروف، والدعاء لهم والصبر عليهم، ولما يشوبه كذلك من (موانع) تحول دون انعقادها لجماعة الإخوان، ودون توليتهم هم من الأساس، أهمها: تكفيرهم من ليس منهم.. إلى آخر ذلك مما سيأتي تفصيله.

ويأتي في مقدمته قيامه على الابتداع في الدين على ما سبق تفصيله في هامش بمقدمة هذا السفر.. وتكوين دولًا خفية يكون لمرشدها ممن ليس له شوكة: حق السمع والطاعة المطلقة، دون ولاة الأمور المعلومين من أصحاب الشوكة.

كل هذا بالمخالفة لما جاء في الأحاديث الواردة في هذا الصدد، وما أكثرها!.. وحسبنا منها: قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح: (من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، فميتتُه ميتةٌ جاهلية)، وهو في صحيح سنن أبي داود بلفظ: (فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه)، وقوله لحذيفة: (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)، وقول أبي ذر رضي الله عنه: (إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا حبشيًا مجدَّع الأطراف) كذا بمسلم، ولفظ البخاري: (ولو لحبشي كأن رأسه زبيبة).. وقد أعقب ابن أبي العز شارح الطحاوية ص ٣٢٥، هذه الأدلة وغيرها بقوله :

"فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر ما لم يأمروا بمعصية.. وأما لزوم طاعتهم [وإن جاروا]، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جَورهم، بل في الصبر

يذكر ملك الرحمة، فينبغي أن يقدم عليه الأحاديث التي ذكر فيها ملك الرحمة ومعاوية ـ رضي الله عنه ـ هو أولى الناس بالدخول في تلك الرحمة، لما عرف عنه من الحلم والرحمة والرفق بالرعية .

قال شيخ الإسلام: "ومعاوية ـ رضي الله عنه ـ كان أفضل ملوك هذه الأمة، فإن الأربعة قبله كانوا خلفاء نبوة وهو أول الملوك، كان مُلكه مُلكًا ورحمة كما جاء في الحديث: (يكون الملك نبوة ورحمة، ثم تكون خلافة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم ملك وجبرية، ثم ملك عضوض)، وكان في ملكه من الرحمة والحلم ونفع المسلمين ما يُعلم أنه كان خيرا من ملك غيره، وأما مَن قبله فكانوا خلفاء نبوة .. وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين .اهـ.

وقال رحمه الله: "جرى بعد موت معاوية من الفتن والفرقة والاختلاف ما ظهر به مصداقُ ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: سيكون نبوة ورحمة، ثم يكون خلافة نبوة ورحمة، ثم يكون ملك ورحمة، ثم يكون مُلْكٌ عَضوض ـ فكانت نبوة النبي صلى الله عليه وسلم نبوة ورحمة، وكانت خلافة الخلفاء الراشدين خلافة نبوة ورحمة، وكانت إمارة معاوية مُلكا ورحمة، وبعده وقع مُلْكٌ عضوض"إ.هـ.

وقال الذهبي ـ رحمه الله-: "ومعاوية من خيار الملوك الذين غلب عدلهم على ظلمهم وما هو ببريء من الهَنَات، والله يعفو عنه، وحسبك بمن يؤمره عمر ثم عثمان على إقليم ـ هو ثغر- فيضبطه ويقوم به أتم قيام ويرضى الناس بسخائه وحلمه .. فهذا الرجل ساد وساس العالم بكمال عقله وفرط حلمه وسعة نفسه وقوة دهائه ورأيه"إ.هـ .. وقال ابن كثير ـ رحمه الله –: "وأجمعت الرعايا على بيعته في سنة إحدى وأربعين .. فلم يزل مستقلا بالأمر .. والجهاد في بلاد العدو قائم، وكلمة الله عالية، والغنائم تَرِد إليه من أطراف الأرض، والمسلمون معه في راحة وعدل، وصفح وعفو وقال: كان حليمًا وقورًا، رئيسًا، سيدًا في الناس، كريمًا، عادلا، شهمًا"، وقال عنه أيضًا: "كان جيد السيرة، حسن التجاوز جميل العفو، كثير الستر رحمه الله تعالى"إ.هـ

على جَورهم تكفيرُ السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل"١.. وهذا هو.!

---

(1) وبإمكاننا – بناء على ما سبق – أن نقر فتوى جاءت بخصوص قتال المتمردين الخارجين – بقيادة المدعو (حميدتي) – على أصحاب الشوكة بالسودان، وأن قتالهم فرض عين على جميع السودانيين، وهذا نصها:

"يقول تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسادًا أَن يُقَتَّلُوا أَو يُصلَّبُوا أَوْ تُقَطَّع أَيديهِم وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أو يُنفَوْا من الأَرْضِ ذلك لهُم خِزي في الدُّنْيا وَلهُم في الأخِرَة عذَابٌ عَظِيمٌ} [المائدة: ٣٣] .. وفي الحديث عن أبو هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من حمل علينا السلاح فليس منا) .. وعن ابن عباس قوله عليه السلام: (من فارق الجماعة شبرا فقد خلع ربقة الإسلام عن عنقه).

وفيه التأكيد على مشروعية قتل المفارق للجماعة، لما في المفاسد الناجمة عن الخروج على إمام المسلمين وجماعتهم عظيمة، والتي يشمل ضررها كل فرد من أفراد الجماعة، ولا يقتصر الضرر على الدنيا فحسب، بل على أمور الدين والدنيا.

ولعظم مفاسد الخروج وكثرتها ألحق الشارع بالمفارق للجماعة أشدَّ العقوبات الدنيوية، وهي: القتل، كما دل على ذلك حديث ابن مسعود، وحديث عرفجة بن شريح رضي الله عنهما.

فقد أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: (لا يحل دم امرء يشهد ألا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيِّب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة) .. وفي صحيح مسلم عن عرفجة بن شريح الأشجعي قال: سمعت رسول الله يقول: (إنها ستكون هنات وهناتٌ، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان)، وفي رواية: (فاقتلوه)، وفي رواية: (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه).

قال النووي في شرح مسلم ١١/ ١٦٥: "وأما قوله: (والتارك لدينه المفارق للجماعة)، فهو عام في كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام، قال العلماء: وهذا يتناول: كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغي أو غيرهما، وكذا الخوارج. والله أعلم"إ.هـ قال – رحمه الله: "وفيه: الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، ويُنهى عن ذلك، فإن لم ينته قتل، وإن لم يندفع شرُّه إلا بقتله فقُتل كان هدرًا"إ.هـ [شرح النووي على مسلم ٢٤١/١٢-٢٤٢].

ولتأكيد هذا الحكم عن الشارع الحكيم، أسوق أقوالًا لأهل العلم في ذلك، ليتَبَيَّن للمسلم أنَّ هذا الحكم لا يختلف عليه أهل العلم من كل مذهب، وليعلم أن هذا الحكم القوي العادل إنما جاء ليتناسب مع شدَّة الجريمة وخطورتها، وليزجر كلَّ نفس ضعيفة عن الوقوع فيها.

ونذكر من هذه الأقوال التي تضمَّنت هذا الحكم على نحو ما تضمنت الرد على الشبهات التي قد تثار حوله: قول الإمام ابن عبد البر، قال في [التمهيد ٢٨٢/٢١-٢٨٣]: "الآثار المرفوعة في هذا الباب كلها تدل على أنَّ مفارقة الجماعة، وشق عصا المسلمين، والخلاف على السلطان المُجتَمَع عليه؛ يريق الدم ويبيحه، ويوجب قتال من فعل ذلك، فإن قيل: قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ فإذا قالوها فقد عصموا دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله)، فمن قال: لا إله إلا الله، حُرم دمه؟ .. قيل: لو تدبرت قوله في هذا الحديث: (إلا بحقها) لعلمتَ أنه خلاف ما ظننت، ألا ترى أن أبا بكر الصديق قد رد على عمر ما نزع به من هذا الحديث، وقال: (من حقها: الزكاة)، ففهم عمر ذلك من قوله وانصرف إليه، وأجمع الصحابة عليه، فقاتلوا مانعي الزكاة كما قاتلوا أهل الردة، وسماهم بعضهم أهل ردة على الاتساع؛ لأنهم ارتدوا عن أداة الزكاة، ومعلوم مشهور عنهم أنهم قالوا: (ما تركنا ديننا، ولكن شححنا على أموالنا).

فكما جاز قتالهم عند جميع الصحابة على منعهم الزكاة، وكان ذلك عندهم في معنى قوله عليه السلام: (إلا بحقها). فكذلك مَن شق عصا المسلمين وخالف إمام جماعتهم وفرق كلمتهم، لأن الفرض الواجب: اجتماع كلمة أهل دين الله المسلمين على من خالف دينهم من الكافرين، حتى تكون كلمتهم واحدة وجماعتهم غير مفترقة.

ومن الحقوق المريقة للدماء المبيحة للقتال: الفساد في الأرض، وقتل النفس، وانتهاب الأهل والمال، والبغي على السلطان، والامتناع من حكمه، وهذا كله تحت قوله: (إلا بحقها)، كما يدخل في ذلك: الزاني المحصن، وقاتل النفس بغير حق، والمرتد من دينه"إ.هـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن لم يندفع فساده في الأرض إلا بالقتل قُتل، مثل المفرق لجماعة المسلمين، والداعي إلى البدع في الدين. قال تعالى: {من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا} [المائدة: ٣٢]، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما)، وقال: (من جاءكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه كائنًا من كان)"إ.هـ [مجموع الفتاوى ١٠٨/٢٨-١٠٩.]

وقال العلامة الصنعاني في (سبل السلام) على حديث عرفجة بن شريح ونحوه: "دلَّت هذه الألفاظ على أنَّ من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين، والمراد: أهل قطر (البلد)؛ فإنه قد استحقَّ القتل لإدخاله الضرر على العباد"إ.هـ [سبل السلام ٥٠٦/٣] .

وجاء في (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) للشيخ عبد الرحمن بن قاسم: (قال بعضهم ـ ولعلّه الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله: الجهاد مشروع لأحد أمور؛ منها:

وفي شرح بعض ما سبق من مخالفات (جماعة الإخوان) في ولاياتهم الباطلة، يقول (شيخ الإسلام ابن تيمية) في (منهاج السنة)١/ ١١٥: "النبي أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يَقدرُون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا مَن ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلًا".. وفيه ١/ ٥٢٧: "بل الإمامة عند أهل السنة تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها" يعني: الذين يمثلون الجيوش المحسوبة على أهل السنة لكل دولة مسلمة وأجهزة مخابراتها، لكونهم على الإسلام ولو كانوا ظالمين لأنفسهم أو مقتصدين، وأنهم كما أُثبتت الأحداث والوقائع: الأحرص على حماية دور الإسلام وأهلها، والأدرى بما يحيق بالبلاد من أخطار، والأقدر على فهم سياسات أعداء الإسلام ومكائدهم.

يقول شيخ الإسلام: "ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافقه أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصودُ الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إمامًا، ولهذا قال أئمة السلف: (من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الوِلاية، فهو من أُولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله)، فالإمامةُ مُلك وسلطان" .

وهذا ما أجمع عليه الصحابة ومن وليهم من سلف الأمة، وممن ساق الإجماع على هذا: الإمام (أبو الحسن الأشعري) إمام المذهب، وذلك قوله بـ (مقالات الإسلاميين) ص٢٩٥: ٢٩٧- وبنحوه ٤٥٢- في (جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة): "ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، وألا يخرجوا عليهم بالسيف، وألا يقاتلوا في الفتنة".. وقوله في الإجماع الـ ٤٥ من (رسالته إلى أهل الثغر) ص ٢٩٦: "وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كلَّ من ولي شيئًا من أمورهم عن رضًا أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جارَ أو عدَل، وعلى أن يغزوا معهم العدو"،

وكذا قوله في الإجماع الـ ٥١: "وأجمعوا على النصيحة للمسلمين، والتولي لجماعتهم، والدعاء لأئمتهم"، وقوله في الإجماع الـ ٥٠ عمن يخالف ذلك: "وأجمعوا على ذم سائر أهل البدع" وعلى رأسهم الخوارج.. "وعلى ترك الاختلاط بهم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أن الخوارج كلاب أهل النار)"(١)، إلى أن قال: "فهذه الأصول التي مضى الأسلاف عليها، واتَّبعوا حكم الكتاب والسنة بها، واقتدى بهم الخلف الصالح"إ.هـ.

= ومن غير قول الإمام **الطحاوي مُنظِّر الأئمة الأحناف** في تحريم الخروج على ولاة المسلمين: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة"، نذكر:

الخروج عن طاعة ولي أمر المسلمين، فمن خرج عن طاعته وجب جهاده على جميع الأمة، ولو كان الخارج مسلمًا، كما جاهد علي بن أبي طالب الخوارجَ، وقتلهم عن بكرة أبيهم، والدليل على هذا: قوله صلى الله عليه وسلم: (من أتاكم وأمركم جميع على رجل، يريد أن يشقَّ عصاكم، ويفرّق جماعتكم، فاضربوا عنقه كائنًا من كان)

وما زال الأئمة في كل زمان ومكان، يجاهدون من خرج عن طاعة إمام المسلمين، والعلماء يجاهدون معهم ويحضونهم على ذلك، ويصنفون التصانيف في فضل ذلك، وفي فضل من قام فيه، ولا يشك أحدٌ منهم في ذلك، إلا أن يأمر الإمام بمعصية الله، فلا تحل طاعته لأحد، بل تحرم طاعة مخلوق في معصية الخالق"إ.هـ [الدرر السنية ٩/٢٨٩-٢٩٠] .. مقتبس من كتاب: (الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم والتحذير من مفارقتهم) للشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم - رحمه الله (ص٤١-٤٤)

إن وحدة الصف واجتماع كلمة المسلمين؛ هى: الأساس فى التقدم والاستقرار ومن ثم قيام شعائر الدين من صلاة وصيام وحج وغير ذالك وهذا هو الغرض الذى من أجله خلق الله الخلق قال الله تعالى: (وما خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْس إِلَّا لِيَعْبُدُون) [الذاريات: ٥٦] .. لذا فإن كل من يحارب استقرار الأوطان ونشر الفوضى فهو محارب للدين وإقامة شعائر المسلمين.. لهذا كان من أوجب الواجبات قتال الخوارج المارقين الذين يفرقون جماعة المسلمين ويضعفون شوكة الإسلام لأجل أعداء الإسلام، فاللهم عليك بكل من خرج عن إجماع المسلمين وحاد عن الصراط المستقيم، اللهم فرِّق جمعهم وافضح أمرهم ولا تجعل لهم علينا سلطان، اللهم من أردنا والإسلام والمسلمين بسوء فاعمى بصره واقصم ظهر وشل يده وأرنا فيه أية وأدر الدائرة عليه وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى جميع النبيين والمرسلين والحمد لله رب العالمين"إ.هـ

(1) الحديث أخرجه أحمد في مسنده من طريق ابن أبي أوفى ٤/ ٣٥٥، ٣٨٢، وكذلك ابن ماجة في مقدمة سننه ١/ ٦١ وابن أبي عاصم في كتابه السنة ٢/ ٤٣٨، وقد حكم الألباني له بالصحة

= قوله: "ونرى الصلاة خلف كلِّ بر وفاجر من أهل القبلة.. ونتَّبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة"، إلى أن قال: "هذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا، ونحن برَاءٌ إلى الله مِن كل مَن خالف الذي ذكرناه وبيَّناه، ونسأل الله أن يعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الرَّديّة"، وراح شارحه يسوق الآيات والأحاديث في ذلك.

= وفتوى **الإمام مالك** بعدم قبول شهادة من كان على بدعةِ الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٤٧: "لا تجوز شهادة القدري الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي".. وقول **الإمام الشافعي:** إن "ضمن السُّنّة التي رأى أصحابه من أهل الحديث وأخذها عنهم مثل ابن عيينة ومالك: الجهاد ماضٍ مع كل بر وفاجر، وصلاة العيدين والجمعة إلى يوم القيامة، والدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح، ولا يُخرَجَ عليهم بالسيف.. والإيمان بهذا كله حق، فمن ترك من هذا شيئًا فهو مخالف لكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم".

= **كما نذكر من غير قول الإمام أحمد:** إن "من خرج على إمام من أئمة المسلمين، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلُّ قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق" .. قوله: "أصول السنة: التمسكُ بما كان عليه أصحاب رسول الله والاقتداء بهم، وتركُ البدع إذ كلّ بدعة ضلالة، وترك الجلوس مع أصحاب الأهواء، وتركُ المِراء والجدال والخصومات في الدين".

وقوله: "الدين إنما هو كتابُ الله، وآثارٌ وسننٌ ورواياتٌ صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة، يصدِّق بعضُها بعضًا حتى ينتهي ذلك إلى الرسول وأصحابه والتابعين وتابعيهم، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين المقتدَى بهم، المتمسكين بالسنة والمتعلِّقين بالآثار، لا يَعرفون بدعة ولا يُطعن فيهم بكذب، ولا يُرْمَون بخلاف.. وهذه المذاهب والأقاويل التي وَصَفْتُ: مذاهب أهل السنة والجماعة والآثار وأصحاب الروايات وحملة العلم، الذين.. لم يكونوا أصحاب بدعة ولا خلاف ولا تخليط، وهو قول أئمتهم الذين كانوا قبلهم، فتمسكوا بذلك رحمكم الله، وتعلموه".

وقول **علي بن المديني** شيخ البخاري: "ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن عمل ذلك فهو مبتدع على غير السنة".. وقول **أبي زُرعة وأبي حاتم الرازيين:** "ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا، ولا ننزع يدًا من طاعة، ونَتّبعُ السنة والجماعة، ونجتنبُ الشذوذ والخلاف والفُرقة.. والخوارج مُرَّاق".. إلى آخر ذلك.

= ولا يَرِدُ على كل ما ذكرنا: أنَّ حكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة، لا يهتدون بهدي النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستنون بسنته.. لأن جوابه يتمثل في: معارضة مشيئة الله الكونية القاضية بتوليتهم (والله يؤتي ملكه من يشاء.. البقرة/ ٢٤٧)، ومخالفة إرادته الشرعية الآمرة بالصبر وعدم الخروج عليهم وإن جاروا، والقاضية كذلك بالدعاء لهم لا عليهم.. ويتمثل كذلك في عدم لجوئنا إلى الله وسؤاله الذي لنا كما وردت بذلك نصوص السنة وعقيدة سلف الأمة، وقد أسلفنا ذكر بعضها.. كما يتمثل في قول شيخ الإسلام بـ (منهاج السنة) ١/ ٥٥٦ –وهو يتحدث عما يقتضيه حديث حذيفة من وجوب طاعة الإمام ذي السلطان الموجود بالفعل والذي هذا حاله، لكن له القدرة على عمل مقصود الوِلاية ولم يأت كفرا بواحًا لنا فيه من الله برهان –:

"وهو عليه السلام قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع: هو من كان له سلطان، سواء كان عادلًا أو ظالمًا".

كذا بما يعني ضمنًا: أن ذلك ناشئ عن قصورنا نحن في تربية أنفسنا وأولادنا على حب الأوطان والطاعة لولاة أمورها في غير معصية على ما يقضي به منهج السلف، ففي الخبر: (كما تكونوا يُولى

عليكم).. وما على المؤمن الحق –حيال كل ما ذكرنا– إلا أن يُسلِّم وبخاصة في هذه القضايا الملحة والمعاصرة، والتي تمثل فقه الواقع: بما وردت به النصوص، ولا يبتدع في دين الله ما يعود على الأمة بالخراب والدمار على ما هو حاصل في زماننا تحت دعاوى عودة الخلافة وأستاذية العالم، فإن من وراء ذلك منازعة الأمر أهله، ومن دونه تدمير الأمة وإعمال القتل بين أفرادها، وإنفاذ ما يخطِّط له أعداء الإسلام.

وبما يفيد: أن جهاد من يحاربون لاستعادة الخلافة، ومن يحاربون حكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة سعيًا إليها- هو افتئات على قريش في حقها في الخلافة (الإمامة العظمى) بعد شغور الزمان منها، وافتئات كذلك على حكام المسلمين في ولاياتهم الصغرى، ومن ثم فهما باطلان؛ وأصحابهما وإن ضحوا بما ضحوا يأثمان عليهما، ويُخشى عليهم أن يكونوا ممن يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية.. نسأل الله العفو والعافية والمعافاة في الدين والدنيا والآخرة.

ثانيًا: أنه ومن المهم – بعد ما ذُكر، وحقنًا لدماء المسلمين وإعذارًا إلى الله – أن نتعرف على:

أ-مدى بطلان ما يفعله حاكم تركيا بمسلمي أهل السنة في: (ليبيا) و(كردستان العراق) و(عفرين) و(حلب) و(إدلب) و(حماة) و(كل شمال سوريا).. والأمر مرشح ليشمل – لا قدر الله – (مصر) وغيرها لولا ان الله سلّم، فأطماعه وتطلعاته وقتها لم تَبدُ لها نهاية، ولم يَعُدْ هو حينها يقف عند السبوبة (سوريا).. مع الوضع في الاعتبار أنه محسوب على (الإخوان) الذين أفتى جمهرة علماء الأمة المعاصرين بأنهم خوارج، ومتفق مع فكرتهم، وآوٍ في بلاده لمحدثِهم(١)، ومنضوٍ تحت رايتهم، ومنفذٌ بكل سبيل لغايتهم في إعادة دولة الخلافة بمفهومهم المغاير لمنظور الشرع، وفي عنقه منذ ما يقرب من عشرين عامًا، بيعةٌ لهم.

ب-ومدى بطلان ما كان عليه (أ.البنا) من: إنكاره لمهدي أهل السنة، سعيًا منه لأن يجعل الخلافة في شخصه وفي مرشده العام من بعده.. ومن حصر للإسلام على شخصه وعلى جماعته، والمبايعة العامة على ذلك بالسمع والطاعة المطلقة والإقسام عليها.. ومدى مخالفة ذلك كله لعقيدة أهل السنة.

جـ- وأن ما سبق يعني بالضرورة: مخالفة ما قرره (أهل السنة والجماعة) بشأن من سيؤول إليه أمر (خلافة منهاج النبوة)، بعد شغور الزمان منها وعقب الحكم الجبري.. كما يعني: تكذيب ما أخبر عنه النبي بقوله: (لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلمًا وعدوانًا.. ثم يخرج رجلٌ من أهل بيتي يملؤها قسطًا وعدلًا، كما ملئت ظلمًا وعدوانًا)، وقوله: (لو لم يبق من الدنيا إلا يومٌ لطوَّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلًا مني -أو قال: من أهل بيتي- يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطًا وعدلًا كما ملئت ظلمًا وجورًا).

د- وأن ما ألمح إليه الرسول هنا من أن: الخلافة سابقا ولاحقًا لا تخرج عن (قريش)، جاء التصريح به في قوله: (الأئمة من قريش)، وقوله بصيغة الاستمرار: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان)، وقوله: (إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد، إلا كبه الله على وجهه)، وقوله: (قدِّموا قريشًا ولا تَقَدَّموها).. إلخ، وقد ذكرنا في هذا كلام الحافظ ابن كثير.. و"ليس مع النص المُسَلّم به شبهةٌ لمنازع فيه، ولا قولٌ مخالفٌ له" على ما نص عليه الماوردي وقد ذكرنا نص كلامه.

ويجرنا هذا، للتأكيد على عدة قضايا هي من الأهمية بمكان:

---

(1) والمُحْدِثُ: يُروى بكسر الدال وفتحها، فمعنى الكسر: من نصر جانيًا أو آواه وأجاره من خصمه، وحال بينه وبين أن يقتص منه، والفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، ويكون معنى الإيواء فيه الرضا به والصبر عليه، فإنه إذا رضي بالبدعة وأقر فاعلها ولم ينكر عليه فقد آواه"إ.هـ من (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير (٣٥١/١) بتصرف.. وأيًا ما كان، فإن مقترف ذلك ذنبه عند الله عظيم، ففي الحديث: (لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثًا)، وفي شرح معناه يقول ابن تيمية -كما في المجموع ٤/ ١: ٧-: "ومن آوى محاربا أو سارقًا أو قاتلًا، ونحوهم ممن وجب عليه حدٌّ أو حقٌّ لله تعالى أو لآدمي، ومنعه أن يستوفى منه الواجب بلا عدوان، فهو شريكه في الجرم، وقد لعنه الله ورسوله"، وساق الحديث.

أولها: ضرورة إعمال النصوص، والاجتهاد من قبلِ أئمة المسلمين والمؤسسات الدينية وهيئات الدعوة والفتوى بسائر عالمينا العربي والإسلامي على إنفاذها: حقنًا للدماء المعصومة؛ وإقامة للحجة حيث لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وما يجري الآن في ليبيا من معارك وسفك دماء، سيسألنا الله عنها يوم القيامة إن نحن قصرنا أو فرطنا في بيان عدم أحقية بني عثمان في خلافة المسلمين.

ذلك أن (الأمر) في حديث: (قدِّموا قريشًا ولا تَقَدَّموها) – فيما مضى قبل شغور الزمان من الخلافة؛ وفيما هو آت على يد المهدي – للوجوب ويدل على وجوبه إلى جانب نصوص السنة: إجماع الصحابة وسائر الأمة، كما يدل عليه: حمل علماء الأصول ما جاء من أحاديث الخلافة على سبيل (الخبر)، على أنه بمعنى (الأمر)، وذلك في نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (الناس تبع لقريش في الخير والشر) وقوله: (الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم، وكافرهم لكافرهم)، وقد ذكرنا من نصوص أهل العلم في بيان هذا، ما يكفي.

ثانيها: أن هذا الحكم باق في قريش ببقاء الزمان، فلا يجوز أن يختلف فيه أو يُنازع عليه البتة أو في مستقبل الزمان، وقد صرح بهذا الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم ١٢/ ١٥٨ مجلد ٦، قال: "وبيّن صلى الله عليه وسلم أن هذا الحكم مستمرٌ إلى آخر الدنيا، ما بقي في الناس اثنان، وقد ظهر ما قاله عليه السلام.. **فمن زمنه صلوات الله عليه إلى الآن: الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها، وتبقى كذلك (ما بقي اثنان)، كما قاله"**، وفي هذا بلاغ وإشارة إلى وجوب أن تنْتَفِض الأمة ومؤسساتها لنقض ما يخالف ذلك مهما كلفها ذلك -على ما أفاده الطبري فيما سبق أن ذكرناه له- وألا تسكت عما يفعله (أردوغان) وجنده ومؤيدوه، إيمانًا وتصديقًا لما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، ولئلا يُنازع صاحب الحق في هذا حين يأذن الله به.

ثالثها: أن سعي تنظيم الإخوان لإقامة خلافة -فضلًا عن أنه ينافي ويناقض ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه صحابته وتابعوهم بإحسان- قد ترتب عليه ما نراه الآن من تقتيل لأهل السنة، وتدمير لديار الإسلام كما في (ليبيا) أوضح مثال.. وهذه أمور لا يختلف اثنان على عدم مشروعيتها، وأنها سعي إلى محرم وأمر بمنكر.. وغريب أن يكون هذا السعي غايةَ جُلِّ الجماعات الإسلامية، تُدَمَّر لها مقدرات الشعوب المسلمة، بدعوى: هدمها وبنائها من جديد على حد قولهم، وتسفك في سبيلها الدماءُ المعصومة، وتبذل لأجلها الأموال والمُهَج والأرواحُ، وتُكَوَّن لتحقيقها الميلشيات بقصد التمهيد لها، وذلك: بالاستحواذ على ديار الإسلام ومنازعة الأمر فيها أهله، والخروج على ولاة أمورها ممن لم نر منهم كفرا بواحًا لنا فيه من الله برهان.

والأغرب من ذلك: أن ينفذ ما يُلقى من أوامر في تلكم المعاصي، على الرغم من قوله عليه السلام: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، وقوله لأصحابه: (إنما الطاعة في المعروف)، وقصة ذلك معروفة عن أولئك النفر الذين بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم على سرية، فأمَرَهم أميرهم أن يشعلوا نارًا ويُلقوا بأنفسهم فيها، فلما بلغ أمرهم إلى الرسول قال قولته الشهيرة: "لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة، إنما الطاعة في المعروف".. والقصة أوردها (البخاري) في (كتاب المغازي).

وأنه ومع صريح الأحاديث في عدم الطاعة في المعصية، وضرورة أخذ العبرة مما حدث ومعرفة ما يستنبط من هذا الحديث، وكذا من حديث أسامة الذي فيه قوله عليه الصلاة والسلام له: (أقتَلتَه بعد أن قالها؟) مرارًا(١)، وقول شارحيه فيما استنبطوه من الحديث: إن فيه "أعظم دليل على حرمة دماء المسلمين وعِظَم جرم من يتعرض لها، ودليل للقاعدة المعروفة في الفقه والأصول: أن الأحكام يحكم فيها بالظواهر، والله يتولى السرائر".. وإن "في اللوم: تعليم وإبلاغ في الموعظة حتى لا يُقدم أحد على قتل من تلفظ بالتوحيد..

---

(1) ومراجعة أسامة بعدُ وهو يقول: (يا رسول الله لقد قالها متعوذًا) أي: خوفًا من السيف، والنبي يكرر في نبرة حادة ولهجة شديدة، مؤكدًا حرمة دمه وهو الذي قضى حياته كلها مشركًا: (هلا شققت على قلبه؟!)، وقول أسامة: (فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني لم أكن أسلمتُ قبل ذلك اليوم)،

وفي تكريره ذلك والإعراض عن قبول العذر: زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك" كذا في الفتح ١٢/ ٢٠٣.

أقول: إنه مع صريح النصوص في حرمة الدماء على النحو السالف الذكر؛ إلا أنك تجد من يُصِرّ على الولوغ فيها قولًا وعملًا وفتيا، فلا آية تردُّهم، ولا حديث يردعهم، ولا إجماع يُرجعهم عما هم فيه من غي.. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

رابعها: أنه لا يُحتج في هذا ولا في غيره، بما قال به المخالفون، إذ لازم ذلك: اتباع فرق الخوارج وطوائف المعتزلة.. ثم هم محجوجون بنصوص السنة وإجماع الأمة، ومن ثم فلا يُعَوَّل على كلامهم.. والقول بأن الجهاد في سوريا مشروع أو بأنه يحتاج إلى قوة تحميه: يَرِد عليه، أن ذلك إنما يكون بضوابطه الشرعية التي من أهمها: أن يكون خلف إمام ممكن أو صاحب شوكة محسوب على أهل السنة، وألا يترتب عليه منكر أكبر، على ما قرر ذلك أهل العلم من نحو ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٠ وابن عثيمين في شرح (رياض الصالين) ٢/ ٤٢١.

وعلى افتراض أن ما يتذرعون به في سوريا مشروع(١)، فماذا يفعلون في (ليبيا) الآن؛ وهي بعدُ ليست تابعه لحاكم نصيري، ومن يتول شئون (ليبيا) ممن ينسبون لأردوغان ولجماعة الإخوان ليس ثمة إجماع من أهل الشوكة على إمامتهم، ومطعون أصلًا في ولائهم وفي حكوماتهم، حسب ما قضت به المحاكم الليبية وباعتراف عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي، والشوكة والجيش هنالك محسوبان على أهل السنة وليسوا نصيريين وما رأينا منهم كفرًا بواحًا؟!، أم أنها الفتنة التي تسببوا فيها وتعاني ديار الإسلام وأهلها منها ومنهم الأمَرَّيْن؟!.

خامسها: أن ما تَدّعيه فرق وجماعات التكفير من جهاد في سبيل الله، فضلًا عن أنه جهادٌ غير منضبط بضوابط الشرع، هو بما ذكرنا: (قتال في فتنة)، و(جهادٌ لعصبَة)، و(واقعٌ تحت راية عُمِّيّة)(٢)، لا لأن فاعله لا يدرى وجه الصواب فيه فحسب، بل لما تحقق من وجه خطئه، ومن ثم فلا أجر عليه، بل فيه من الإثم ما لا يقَدَّرُ قدره، إذ هو قائم على: منازعة قريش لأنهم يطلبون الإمامة العظمى وهي من خصائص قريش، وقائم كذلك على منازعة حكام المسلمين كونه يطلبون ما تحت أيديهم وسلطانهم، وعلى شق الصف، ومفارقة جماعة المسلمين.. إلى آخر ما خالفوا فيه أصول أهل السنة، والتي في شأن بعضها يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٦/ ٣٢٧: "من أصول أهل السنة والجماعة: لزوم الجماعة، وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة".

ومن قبله يقول أبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ص٤٢٥: "وأنكروا الخروج على السلطان، ولم يروه"، وجميع أهل العلم وعقائد أئمة السلف على ذلك.. وأنه لأجل هذا يَحرُم هذان اللونان من الجهاد، وينسحب عليهما قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم: (من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عُمِّية: يغضب لعصبَة، أو يدعو إلى عصبة، أو ينصر عصبة، فقُتل، فقِتلةٌ جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب برَّها وفاجرها، ولا يَتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهده، فليس مني ولستُ منه).

سادسها: أن أئمة أهل السنة عندما نظروا إلى مقاصد الجهاد باعتباره فريضة، وإلى مآلاته ونتائجه، خلُصوا: إلى أن الجهاد: مجرد وسيلة لنشر دعوة الحق وليس غاية في حد ذاته؛ وأنه "فُرِضَ لمنع الفتنة

---

(1) وهو على ما أفضنا غير مشروع لجماعة الإخوان لاختلال شروطه

(2) والمقصود بالعُمَّية على ما أفاده النووي: "الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور، أو التقاتل للعصبية كما قاله إسحاق بن راهويه".. وأن هذه المعاني -كما يشهد الواقع- تنطبق على كلِّ الفِرق التكفيرية، بل والمتناحرة أحيانا فيما بينها، والمتكالبة على كراسي الحكم ومنازعة الأمر أهله، والتي يقوم جهادها على:

(١) ترك أهل الأوثان ومحتلي الأرض ومغتصبي العرض.. ٢) وتكفير وتقتيل أهل الإيمان ممن يُصَلّون ويصومون ويشهدون شهادة الحق ويختمون بها حياتهم.. ٣) وعلى تحقيق أهداف أعداء الإسلام.. ٤) والعمل لحساباتهم وبتمويلاتهم.. ٥) وإنفاذ مخططاتِ مخابراتهم التي من بينها: فخاخهم التي وضعوها للوقيعة بينهم وبين بني جلدتهم وبخاصة من أبناء القوات المسلحة، رغبة في تفكيك وتدمير جيوش المسلمين، ومن ثم تفتيت وإضعاف دِولهم، بل وللإيقاع بهم في النهاية إذا لزم الأمر.

ومحق الشرك، فإذا ما أدى إلى الفتنة ولم يحقق مقاصده المشروعة – كما هو الحال الآن في سوريا ونظيرتها، وكما هو حال مستضعفي المسلمين في عديد من بلدان العالم – فهو ممنوع شرعًا وعقلًا"، وإلى أن شأنه شأن باقي ما فرض الله على عباده مبني على القدرة والاستطاعة ولا بد أن يكون منضبطًا بالضوابط الشرعية.

"فالحج مثلًا فرض، ولكنه يسقط إذا لم يأمنِ الحاج على نفسه وماله من قطّاع الطريق، فإذا خرج الحاج في هذه الحالة قتله اللصوص وأخذوا ماله، فلم يحقق المصلحة من الحج، ووقعت مفسدةُ قتله وأخْذِ ماله!، والصوم أيضًا فرض، لكنه يسقط في حالة المرض المزمن الذي يزداد بالصوم، لأن المفسدة هنا أعظم من مصلحة الصوم، ولأنه إذا صام في هذه الحالة، فقد يذهب الصوم بحياته وينقطع عمله بالكلية بما فيه الصوم وغيره"، كذا ص ٥٠ من كتاب: (تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء) من سلسلة مراجعات الجماعة الإسلامية بمصر..

وليس أمامنا إزاء تلك الحقائق، سوى: أن نعترف بأن جهاد (أردوغان) وجماعاته التكفيرية صادر عن جهَلة بالعلوم الشرعية وأصول الدين وصحيح الاعتقاد، ولا عجب فأغلبهم وقع فريسة لجماعة الإخوان وجماعات التكفير؛ وتربى على أيديهم؛ وطعِم من موائدهم؛ وطمع في أموالهم، وقد كان هذا على حساب نشر الدعوة بالحكمة، ورفع راية الإسلام على النحو الذي رسمه لنا رسولنا صلى الله عليه وسلم وفصَّل القولَ فيه علماؤنا.. إذ لا أحد ينكر أن ما يقولون عنه جهاد، هو في حقيقة أمره: (قتال في فتنة)، حث سلفنا الصالح على تركه، وعبَّر عنه ابن تيمية بما سبق أن ذكرناه له، وكذا بقوله في منهاج السنة ٢/ ٢٤١: **"استقر رأي أهل السنة على ترك (القتال في الفتنة)، للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم"**.. ونُشهد الله أنا قد أعذرنا وبلغنا، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل

&&&&&&&&

المبحث الثاني
الكلام عن (الإمامة الصغرى) ومن يتصدرون لها ويستميتون في طلبها، ممن يُكفِّرون أهل السنة

وعلى إثر الكلام عن (الإمامة العظمى) المتمثلة في خلافة المسلمين.. وعلى خلفية سعي (الإخوان) الحثيث لجعل ديار الإسلام(١) ولايات تتبع خلافة أردوغان الموهومة، بالمخالفة لما ورد بنصوص السنة وإجماع الأمة من أنها ستؤول إلى قريش دون سواها على نحو ما سبق بيانه.. وعلى خلفية استماتة شرار الخلق في ليبيا – وما في حكمها وعلى شاكلتها – على التشبث بالحكم لحساب (الإخوان وتنظيمه الدولي)، وعدم الكف عن طلبه الاستعانة بميلشيات وبقوى أجنبية لتنفيذ أجندات بهذا الخصوص ولو على أشلاء ومقدرات الشعب الليبي.

وعلى خلفية ما جري بليبيا من لحوق أضرار للدولة المصرية عن طريق (هشام عشماوي) زعيم تنظيم (المرابطون) والذي تم القبض عليه بليبيا في ١٠/ ٢٠١٨ والمطلوب في مصر بسبب تورطه في ١٧ عملية إرهابية، قَتَل فيها العشرات من أفراد الجيش والشرطة بمصر، وأهمها استهداف الكتيبة ١٠١ (مذبحة العريش الثالثة) في ٢/ ٢٠١٥، التي أسفرت عن مقتل ٢٩ من القوات المصرية وإصابة ٦٠.. هذا على

(1) من نحو ما جرى – على سبيل المثال – في (سيناء) و(تونس)، وأيضًا في (ليبيا) على الرغم من اعتراض أغلب مجلس النواب الليبي المطالِب بحل هذه الميلشيات، ورغم تصريح رئيسه (عقيلة صالح) بعدم شرعية حكومة الوفاق نفسها، كونها أحد نِتاج اتفاق (الصخيرات) الغير مُلزِم حسب ما قضت به المحاكم الليبية، وقوله في حديثٍ لـ(لإندبندنت عربية) بالحرف: إن "الذين وقَّعوا على الاتفاق السياسي بـ(الصخيرات) لم يكونوا مفوَّضين ولا مخوَّلين من أحد للتوقيع عليه، بل كانت مجموعة استدعاها (مبعوث الأمم المتحدة) لتحرير الاتفاق وفرض حكّامٍ لليبيا من الخارج، من دون موافقة أهل البلد، إضافة إلى عدم شعبية وقدرة من اختِيروا على قيادة البلاد في هذه المرحلة الحرجة، كما أن التدخل الخارجي كان سببا أيضًا في عدم الوصول لحل"

سبيل المثال، وإلا فمصائبهم هنالك ومؤامراتهم ضد بلد الأزهر يضيق المقام عن حصرها.. أقول على خلفية كل هذا يأتي السؤال:

وماذا عن (الإمامة الصغرى) من ولايات المسلمين، وهي كما في فتح الباري ١٣/ ١٣٤: "الولاية على بعض البلاد".. وهل يجوز شرعًا خلعُها على من يحرصون عليها باستماتة، وينازعون لأجلها الأمر أهله.. ومَن في سبيل عدم تحقيقها أو تحققها فيهم: يستخدمون السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة بقصد القتل والتخريب والتدمير.. ومَن يعدُّون ديارنا ديار كفر، ومجتمعاتنا مجتمعات جاهلية.. ومَن يعتبرون أنفسهم (جماعة المسلمين) وأن الخارج على جماعتهم –على ما بها من أخطاء شرعية تفوق الحصر– خارج عن جماعة المسلمين، فيكفِّرون –من ثَمّ– من ليس على مذهبهم من سواد المسلمين الأعظم من أهل السنة.. ومَن مع كل هذا يستعينون بالغرب الحاقد وأذنابه ومبَارِك ومنفِّذِ مُخططه –قطر وتركيا– لتحقيق غاياتهم، ويفعلون ما يفعلونه باسم الإسلام؟!.

سؤال نطرحه على كل مسلم عاقل في كل دول العالم، وكل شاب يريد معرفة الحق شريطة أن يتجرد له.. وإجابتنا عليه تنحصر في: أن (الإمامة الصغرى) ببلدان عالمينا العربي والإسلامي، لا يجوز انعقادها –هي الأخرى– لمن كان هذا حاله من نحو: (جماعة الإخوان) و(داعش) و(القاعدة) و(بوكوحرام) و(شباب محمد) ومن يشابههم أو يتفرع عنهم، وذلك لعدة أسباب شرعية:

منها: أنهم وعلى رأسهم (جماعة الإخوان) يعتبرون مجتمعات المسلمين – التي هي ديار الإسلام – مجتمعات جاهلية، وأن من خالف دعوتهم: كافر وخارج عن جماعة المسلمين التي يمثلونها –بزعمهم– دون سواهم، ولا ندري مَن يحكمون إذن إذا كان مَن سيحكمونهم كفارًا قد استحلوا دماءهم؟!.

وهذا يؤكده: ادعاء الإخوان أن مرشديهم – في دولهم الباطنية دون سواهم– هم أئمة المسلمين، لهم البيعات العامة والطاعة المطلقة على حساب حكام المسلمين؛ المحسوبين على أهل السنة المعلومين الممكن لهم أصحاب الشوكة.. وأن الخارج علي أيٍّ منهم خارج عن الإسلام.. وهذا يشمل مَن نصَّبوهم برتبة: (مراقب عام) في كل دولة، كذا مِن دون ما تمكين ولا شوكة ولا اعتبار لإمام فعلي.

وحتى لا يُدّعى علينا أن (أ.البنا) فيما رسخه في أتباعه لم يقل بهذا ولا ارتضاه، لك أن تنظر في كتابه **(دعوتنا)** ص ١٦، حيث يقول عن دعوته: "هي دعوة لا تقبل الشَّركة، إذ إن طبيعتها الوحدة، فمن استعد لذلك فقد عاش بها وعاشت به، ومن ضَعف عن هذا العبء فسيُحرم ثواب المجاهدين، ويكون مع المُخَلّفين، ويقعد مع القاعدين ويستبدل الله لدعوته به قوما آخرين"، فهو بذلك يجعل الإسلام العظيم حكرا وحصرًا على فهمه هو، ويحكم على كلِّ من لم يكن في جماعته أنه في عداد المخلفين من الأعراب والمنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار.

ويقول في **(مذكرات الدعوة والداعية)** ص ٢٦٣: "دعوتكم أحق أن يأتيها الناس ولا تأتى هي أحدًا وتستغني عن غيرها، وهى جِماع كلِّ الخير وما عداها لا يَسْلمُ عن النقص، إذن فأقْبِلوا على شأنكم ولا تساوموا على منهاجكم، واعرضوه على الناس في عزة وقوة، فمن مدَّ لكم يده **على أساسه** فأهلًا ومرحبًا في وضح الصبح وفلق الفجر وضوء النهار، أخٌ لكم يعمل معكم ويُؤمن إيمانكم وينفذ تعاليمكم، ومن أبى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه".. فقل لي بربك: ماذا يُفهم من هذا سوى ما قرّرناه آنفًا؟.

ثم هو لا يقف عند هذا حتى يصنع من نفسه مطابقة واضحة وحقيقية مع النبوة، فالناس حياله –وعلى نحو ما جاء في بداية مجموعة رسائله– "واحد من أربعة: إما مؤمن بدعوته، وهذا: يشبه المؤمنين السابقين الأولين ممن شرح الله صدورهم لهدايته.. وإما متردد: شأنه كذلك شأن المترددين من أتباع الرسل.. وإما نفعي: إن كشف الله الغشاوة عن قلبه وأزاح كابوس الطمع عن فؤاده، سينضم إلى كتيبة الله، وكذلك كان شأن قوم من أشباهه حين أبوا مبايعة رسول الله.. وإما متحامل، وهو: الذي يأبى إلا أن يلج في غروره، وهذا حاله: (إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء.. القصص/ ٥٦)، و(اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)"، انتهي كلامه.. ولاحظ فيه:

كيف جعل نفسه وأتباعه بمثابة الرسول وصحابته، ومن يأبى: فمصيره مصير أبي طالب وأهل الكفر الذين كان الرسول يدعو لهم بقوله راجيًا دخولهم في الإسلام: (اللهم اهدِ قومي فإنهم لا يعلمون).. وكل كلامه في (مجموع الرسائل) – لمن تأمله – لا يخرج عن هذا قيد أنملة.. ونذكر من ذلك قوله في (مجموعة رسائله) ص ١٨١ ما نصه:

"وإن أبيتم إلا التذبذب والاضطراب، والتردد بين الدعوات الحائرة والمناهج الفاشلة، فإن **كتيبة الله** ستسير غير عابئة بقلة ولا كثرة، وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم".. لقد افترض البنا لنفسه ولجماعته: العصمة، وجعل منهما –كذا بالجزم– كتيبة لله على غرار ما كانت عليه كتائب الصحابة، علمًا بأنَّا لم نقف طوال تاريخهم على أحد جَيَّشُوا له هذه الكتائب، سوى من لم يدِن بمذهبهم من أهل السنة وولاة أمورهم؟.. فهل شُرع الجهاد لهذا وضد أهل السنة، أم كان ضد المشركين والمعتدين من أهل الكتاب؟!.

وفي سبيله لترسيخ هذا المفهوم الخاطئ، يقول منظِّر الجماعة، أ.سعيد حوى الذي شقيت به دولته سوريا – ٥٠٠ ألف قتيل، ونزوح قسري لأكثر من نصف سكان سوريا عام ٢٠١٠، وخسائر تقدر بـ ٢٢٦ مليار دولار حتى نهاية ٢٠١٦ – يقول حوى في (دروس في العمل الإسلامي) ص ١٩:

"ولا زالت دعوة الإخوان وحدها، هي الجسم الذي على أساسه يمكن أن يتم التجمع الإسلامي في العالم"، ويقول في (آفاق التعاليم) ص ١٣ عن البنا: "لئن كان البنا بمجموع ما حباه الله هو **المرشح الوحيد؛** لأن يطرح نظريات العمل الإسلامي، فالدعوة التي أقامها تركيب ذو نِسَبٍ معيَّنة، فمتى اختلفت هذه النسب حدث الفساد"، ويقول عن **جماعته: إنها "الجماعة التي ظهرت بها الآن صيغة الحق الوحيدة المتعارف عليها خلال التاريخ، والمتمثلة بأهل السنة والجماعة"**.

وقد أدى كل هذا بالطبع لأن تُصْبِغ الجماعة هذا التصور بصبغة الإسلام وتتعسف في إسقاط الأدلة عليه، فيقرر حوى (في آفاق التعاليم) ص ١٥ ومعه كتيبة الإخوان، **بأنهم المعنيون "بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه: (أن تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)"**، ويردف مؤكدًا هذا المعنى فيقول: "إن الأصل الذي لا يجوز أن يغيب عن المسلم، هو أنه لا بد للمسلمين من جماعة وإمام، وأن الواجب الكبير على المسلم، أن يكون ملتزمًا بجماعة المسلمين وإمامهم، وهذا هو المفتاح الأول لفهم قضية الإخوان".. مع أن حديث حذيفة الذي ذكره حوي، نصَّ على مفارقة مثل جماعته وذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (فاعتزل تلك الفرق ولو أن تعضَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك)، وبيَّن أن شغور الزمان من خليفة، أمر وارد، وذلك قوله: (فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟).

وقد كان من نتيجة ذلك بالضرورة: الوقوع في هوة تكفير الغير؛ والحكم على ديار المسلمين بأنها ديارُ جاهلية وكفر؛ وأن الخارج على جماعة المسلمين التي هي جماعة الإخوان، خارج عن الإسلام حلال الدم، لحديث: (من فارق الجماعة قيد شبر، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه).. وفي شأن ذلك يقول حوى في كتابه (من أجل خطوة إلى الأمام) ص٤٠ بعد أن ساق الحديث، ساحبًا إياه على من خالف جماعته وإمامها: "وعلى كل مسلم ألا ينتسب لتنظيم أو جهة ليست من الجماعة، لأن الطاعة لا تجوز إلا لـ(ولي الأمر من المسلمين)، وتحرُم على غيرهم اختيارًا".. وسيأتي أن (ولي الأمر الشرعي) هو في معتقد سلفنا الصالح: السني المعلوم، صاحب الشوكة(١).

---

(1) ولمَ نذهب بعيدا، وهذا (سيد قطب) يصرح بكفر أهل الملة وبأن مجتمعاتهم جاهلية بامتياز، ولك أن تتأمل هذا بنفسك من قوله – على سبيل المثال – في الظلال ٢/ ١٠٥٧: "ارتدَّت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان، ونكصت عن (لا إله إلا الله)، وإن ظل فريق منها يردد على المآذن (لا إله إلا الله)".. وقوله بنفس المصدر ٣/ ١٦٣٤: "إن المسلمين اليوم لا يجاهدون.. ذلك أن المسلمين اليوم لا يوجدون".. وقوله ٤/ ٢٠٠٩: "إن هذا المجتمع الجاهلي الذي نعيش فيه، ليس هو المجتمع المسلم".. وقوله ٤/ ٢١٢٢: "إنه ليس على وجه الأرض اليوم دولة مسلمة، ولا مجتمع مسلم قاعدة التعامل فيه، هي: شريعة الإسلام والحكم الإسلامي".. وقوله ٦/ ٨٤١: "ومن اتبع غيره – أي غير حكم الشرع – ولو في حكم واحد، فقد رفض الإيمان، واعتدى على ألوهية الله وخرج من دين الله، مهما أعلن أنه يحترم العقيدة وأنه مسلم".. ومما قاله في (معالم على الطريق) ص ١٠١:

"ويدخل في إطار المجتمع الجاهلي، تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها مسلمة، لا لأنها تعتقد بألوهية أحد غير الله، ولا لأنها تقدم الشعائر التعبدية لغير الله، ولكن لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها".

ومعلوم بالضرورة أن مثل هذه الادعاءات التي ذكرها (البنا وحوى ومن قبله سيد قطب)، أكبر دليل على بدعية من يقول بها على ما أفاده ابن القيم في آخر (مختصر الصواعق)، حيث ذكر ضمن علامات أهل السنة: "أنهم لا ينتسبون إلى مقالة معينة ولا إلى شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وسلم، فليس لهم لقب يُعرفون به ولا نسبة ينتسبون إليها سوى الحديث والسنة.. ومنها: أن أهل السنة ينصرون الحديث الصحيح والآثار السلفية وأهل البدع ينصرون مقالاتهم ومذاهبهم.. ومنها: أن أهل السنة إذا ذَكروا السنة وجردوا الدعوة إليها نفرتْ من ذلك قلوب أهل البدع، وأهل البدع إذا ذَكرتَ لهم شيوخهم ومقالاتهم استبشروا بها.. ومنها: أن أهل السنة يعرفون الحق ويرحمون الخلق فلهم نصيب وافر من العلم والرحمة، وأهل البدع يكذِّبون الحق ويكفِّرون الخلق فلا علم عندهم ولا رحمة، وإذا قامت عليهم حجة أهل السنة عدلوا إلى حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم، على غرار ما جرى لفرعون، فإنه لما قامت عليه حجة موسى قال: (لئن اتخذت إلهًا غيري لأجعلنك من المسجونين.. الشعراء/ ٢٩).. ومنها:

أنهم إنما يوالون ويعادون على سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، وأهل البدعة يوالون ويعادون على أقوال ابتدعوها.. ومنها: أنهم لم يؤصِّلوا أصولًا حكَّموها وحاكموا خصومهم إليها وحكموا على من خالفها بالفسق والتكفير، بل عندهم الأصول: كتاب الله وسنة رسوله وما كان عليه الصحابة" إلى آخر ما ذكره رحمه الله، مما يعد مقياسًا دقيقًا يستطيع عوام المسلمين قبل خواصهم أن يُميزوا به أهل السنة من أهل البدعة.. ومن كلام شيخه في هذا، قوله في مجموع الفتاوى ٢٠/ ٨، ٩ – وبنحوه ٣/ ٣٤٧، ١١/ ٥١٢، ٢٠/ ١٤ ودر التعارض ١/ ٢٧٢ –:

"لا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله، ولا لقول إلا لكتاب الله، ومن نصَّب شخصًا كائنًا من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل فهو (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا)".

بل إن ما ذُكر هنا وحده كاف لهجرهم، وللقضاء ببطلان بيعاتهم وبيعات من يبايعونه على حكم بلاد المسلمين، بعد أن علم حالهم وعُرف حكم الشرع على أولئك المبايِعين والمبايَعين، وأنهم كما نقلناه عن ابن حجر: "حكم البغاة، لا عبرة بهم" ولا سمع ولا طاعة، حتى يرجعوا عن معتقداتهم الفاسدة الغير مضطرين إليها وهو ما نتمناه لهم، فهم إن لم يفعلوا ذلك في نظر الشرع: خوارج وأصحاب بدعة، لا يُجالسون ولا يُسمع لأئمتهم ولا لمنظِّريهم ولا تقُرأ كتبهم، وفي أمثالهم قال أحمد –وقد سُئل عمن كان هذا حاله فكلح وجهه–: "إنما جاء بلاؤُهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب".

ومن الأسباب الشرعية التي تحول دون صحة انعقاد الإمامة الصغرى لجماعة الإخوان ومن سار على نهجها:

النهي عن إعطائها لمن يحرصون عليها، ويُنصِّبون مراقبًا عامًّا لها في كل دولة، يستوجبون له حق السمع والطاعة دون مَن سواه من الأئمة الممكنين أصحاب الشوكة، فينازعون بذلك الأمر أهله، ناهيك عما نلمسه جميعًا من الاستماتة في طلبها، وترشيحهم لنيلها وقتما تلوح لهم الفرصة: غير ما واحدٍ، على نحو ما حدث بمصر ويجري الآن في تونس وغيرهما.. وقد نُهينا شرعًا –نحن معاشر أهل السنة– أن نولِّي أمرنا أناسًا هذا حالهم، للحديث المتفق عليه: (إنَّا والله لا نُوَلي هذا العمل أحدا سأله أو أحدًا حرص عليه)، ولقوله

تلك هي عبارات الرجل الثاني في جماعة الإخوان، وعلى دربه سار مرشدو الجماعة ومنظروها في الأغلب الأعم.. وهي عبارات لا زالت تجد للأسف –لدى الكثير من شبابنا ممن يحكمهم الهوى، وغير المنضبطين بالشرع ولا عقيدة سلفنا الصلح ونهجهم– صدى ورضًا وقبولًا، نعوذ بالله من الخذلان.

ولا يعني استنكارنا لأقواله بحال: التغاضي من شأن قضية التحاكم إلى شريعة الله، وإنما يتأتى ذلك في إطار من الدعوة إليها بالحكمة والموعظة الحسنة وتغيير ما بأنفسنا.. كما لا يعني رفض هذا التوجه القطبي بالضرورة: اعتناق فكر الإرجاء.. ولكنه وبكل تأكيد، هو: مدخل لشيوع فكر الخوارج الذي أجمع أهل السنة على مخالفته لنهج النبي عليه السلام ومن تبعه بإحسان، لما يتضمنه من أمر التكفير بالمعصية، كما أنه يفسر لنا روح التعالي على الغير وازدرائه، وانعدام الجدوى من نصحه.

صلى الله عليه وسلم لابن سَمُرة فيما رواه الشيخان: (إنك إن أعْطيتها من غير مسألة أُعِنْتَ عليها، وإن أُعطيتَها عن مسألة وُكِلْت إليها)، وهذا إن كان على السَّنة، فما بالك لو كان على بدعة الخوارج؟.

وفي علة ذلك يقول صاحب (دليل الفالحين في شرح رياض الصالحين) ٣/ ١٤٧: "لأن سؤاله لذلك وحرصه عليه، يُشعر أنه لم يسْعَ في ذلك لنفع الإسلام والمسلمين.. وفي ذلك إفساد لأمر الناس دنيا وأخرى، وإهلاك له"، و"لأن من لم يكن له من الله عونٌ لا ينبغي أن يُجاب سؤاله"، "ويستفاد منه: أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه.. وأن من لم يكن له من الله إعانة؛ تورَّط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه، فمن كان ذا عقل: لم يتعرض للطلب أصلًا"إ.هـ من فتح الباري ١٣/ ١٣٣.

وقد رأينا كيف كان هذا من علامات نبوته صلى الله عليه وسلم حيث وقع ما أخبر به حذو القُذَّة بالقذة.. كما رأينا عواقبه في: (فلسطين ومصر وتونس والسودان وليبيا وتركيا).. وغيرها.. ورأينا بأعيننا كيف تتدفَّق الأموال والعدد والعتاد لإكراه الناس أو إغرائهم، وللاستحواذ على كل شيء بقوة السلاح، وكيف يكون التخطيط لتدمير وتشليح جيوش هذه الدول، وأخونة مفاصلها والتكالب على كل مقدراتها، بالمخالفة للإسلام بل ولدساتير البلاد التي ساهموا أحيانًا في وضعها، وكانت تنص – كما في الدستور المصري – على: (التداول السلمي للسلطة)، و(تكافئ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز)، و(تحقيق العدل والمساواة)، ورفض (الظلم والقهر والاستبداد والإقصاء والاحتكار).

فقد عصفوا بكل ذلك وما كان مِن شعوبهم إلا أن ثارت عليهم وعلى مُشايعيهم، بعد أن استحلوا الدماء وصدق فيهم قول المهلب: (الحرص على الولاية، هي: السبب في اقتتال الناس عليها، حتى سُفكت الدماء واستُبيحت الأموال والفروج، وعَظُم الفساد في الأرض)، يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٣٥ بعد أن ساق هذا الأثر: "ووجه الندم أنه قد يعزل أو يموت، فيندم على الدخول فيها، لأنه يطالَبُ بالتبعات التي ارتكبها وقد فاته ما حرص عليه بمفارقته"، فما بالك بمن فقدوا الإحساس بكل ذلك ولا يزالون في غيهم يعمهون.

ومنها: الوقوع في التناقض، إذ كيف لمن كان في عنقه بيعه عامة، تتضمن الولاء للجماعة ومرشدها والإقسام على ذلك – بغض النظر عن كونها صحيحة أم باطلة – أن يطلبها أو يأخذها ممن بايعه من قبل في نفس الجماعة؟.

وسؤال آخر لا يزال الشعب المصري في حيرة للجواب عنه، هو: كيف يتأتى التوافق بين قَسَم الجماعة التي انعقد قلب (د.مرسي) – على سبيل المثال – على حبها وتربى في أحضانها ونهل من عقائدها، وفيه: الولاء لها ولمرشدها.. وقَسَم تولِّي الرئاسة، وفيه: عقد اليمين على "الحفاظ مخلصًا على النظام الجمهوري، ورعاية مصالح الشعب رعاية كاملة، والحفاظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه"؟! – وضع تحت العبارة الأخيرة ألف خط – وهل إذا تعارضا – وهما متعارضان لا محالة –: يراعى مصلحة الجماعة، أم مصالح الشعب ومصلحة الوطن؟، وهل كان الذي يحكم مصر بالفعل حينها، الرئيس الذي لم يوجد مثله حقًا في تاريخ مصر بل في الدنيا كلها بزعمهم، أم فضيلة المرشد ومكتب الإرشاد؟!.

أسئلة فرضها الواقع الخاطئ المؤلم الذي وضعت الجماعة فيه نفسها، بعقد بيعات عامة ليس ثمة فكاك منها سوى: الاعتراف بمخالفتها لمعتقد الصحابة وعموم أهل السنة.. والجواب عنها باختصار:

أن ولاء الرئيس الإخواني – بالطبع والحال كذلك – لن يكون لشَعبه وإنما لمرشده ولجماعته وأهله وعشيرته.. وهذا ما فطن له الشعب المصري عندما خرج يطالب بسقوط حكم (المرشد)، وليس (الرئيس) الذي بالغوا في تقديسه – ولا زالوا – بالقول بأنه الأوحد في عالم زمانه وأول رئيس منتخب في تاريخ مصر.. إلخ، إذ مِن (المرشد): يتلقى الأوامر، ومن مكتبه: تصدر له التعليمات لتنفيذها بالحرف، وإلى جماعته: يكون الولاء والسمع والطاعة.

كما فطن له البعض حين خرجوا على إثر فشله في إدارة البلاد إلى (مكتب الإرشاد) في ١/ ٦/ ٢٠١٣، يطالبون بإسقاط الرئيس، ليقينهم أنه مَن عينه لهذا المنصب، وأن منه تصدر التوجيهات له وتدار شئون البلاد والعباد، ليقوم الرئيس بدوره بتنفيذها بالحرف الواحد، وقد وقع على إثر ذلك أعمال عنف من قِبَل

الجماعة وذراعها العسكري (حماس)، راح ضحيته ٥ أشخاص بالرصاص الحي والخرطوش بينهم طفل يبلغ ١٤ عامًا وإصابة ٤٠ آخرين.. ناهيك عن التعذيب الذي كان على أشده بالكرابيج السودانية في (مسجد بلال) باعتراف مقيم الشعائر به.

ولا حل لهذه الأوضاع المختلة، سوى واحد من اثنين: إما إعلان الولاء للجماعة ومناطحة الدولة ومعاداة رؤسائها وشعوبها، وهو: ما دأبت عليه الجماعة منذ نشأتها.. وإما تصحيح هذه الأوضاع الخاطئة، وذلك ببطلان هذه البيعات التي تحوي فيما تحوي:

مخالفة ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم بشأن الخلافة وقد أوسعنا الكلام فيها، وأيضًا منازعة الأمر أهله في كل دور الإسلام، وهو: ما نهى النبي أصحابه عنه، وتمثَّل في أثرٍ لعبادة بن الصامت، وفيه قوله لجنادة: (عليك بالسمع والطاعة في يسرك وعسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك، ولا تنازع الأمر أهله إلا أن يأمرك بمعصية الله بواحًا) أي: جهارًا، وآخر لأنس، وفيه قوله عن الأئمة الجورة: (نهانا كبراءنا من أصحاب النبي – عليه السلام وعليهم الرضوان –: أن لا تَسَبُّوا أمراءكم ولا تعصوهم واصبروا، واتقوا الله فإن الأمر قريب) لإلى آخر ذلك مما توسعنا فيه .. فما يكون الحال لو لم يكونوا كذلك، وكنا نحن من يسفك الدماء المعصومة والجورة والظلمة الذين ننازعهم ملكهم الذي أتاهم الله إياه وإن عدلوا؟.

ومنها: ما خُصُّوا به عند عدم التمكين، من: أخذهم بيعات عامة لمن نصّبوهم، ينازعون من خلالها الأمر أهله، وفي سبيل تحقيق ذلك، أمر (أ.البنا) بأخذ البيعات العامة ليس على التمسك بالإسلام والجهاد في سبيله، وإنما على موالاته هو وجماعته ومرشديه، والطاعة المطلقة لهم حتى في المعصية، ومعاداة مَن خالفهم على نحو ما رأينا.. ونصها –كما في كتاب (قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان وشُعَبِها) ص٧–: (أُعاهد الله العلي العظيم، على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين، والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها، والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكره، وأقسم بالله العظيم على ذلك، وأبايع عليه، والله على ما أقول وكيل)، وهي –كما ترى– بيعات لم تكن ولم تقع على هذا النحو إلا للنبي صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فحكمها البطلان، وقد نهينا معاشر أهل السنة عن بيعات مطلقة كهذه، غالبًا ما تُستغل في المعاصي وارتكاب الجرائم بحق أهل السنة وفي ديار الإسلام، وحديث من أمر مَن معه بجمع الحطب وإضرام النار وإلقاء أنفسهم فيها وإنكار النبي ذلك، أعظم ردٍّ وخير شاهد على بطلان هذه البيعات.

ثم إنا – معاشر أهل السنة – قد نُهينا شرعًا عن: منازعة الأمر أهله، وعن الخروج عن ولاة أهل السنة من أصحاب الشوكة، وعن مناصرة من يكفِّرون الناس من الخوارج، بل وأُمرنا: بمنابذة الخوارج إذا أذِن الإمام، والأحاديث وجميع كتب الاعتقاد على إقرار هذا وذاك والتأكيد عليهما.. فتحت عنوان: (ذم الخوارج وسوء مذهبهم وإباحة قتالهم وثواب من قتلهم أو قتلوه)، يقول الإمام الآجُرِّي في كتاب (الشريعة) ص ٢٧ – في التعريف بحكم الله فيهم، ومِن قبلِ ذا في وصف حالهم والتحذير منهم، وأنهم المعروفون دائمًا بمنابذة أهل السنة ومن كان على نهج سلف الأُمة، وباستحلال الدماء المعصومة، وبالخروج على حكام المسلمين في كل عصر ومِصر –:

"لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا، أنَّ: الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ولرسوله وإن صلّوا وصَاموا واجتهدوا في العبادة فليس ذلك بنافع لهم، وإن أظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس ذلك بنافع لهم، لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهوون[1]، ويموِّهون على المسلمين، وقد حذرنا الله منهم، وحذرنا النبي وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان".

---

(1) وذلك نهجهم مذ نشئوا وإل قيام الساعة حين يخرجوا وفي عراضهم الدجال، فإنه عندما كفّروا عليًا-رضي الله عنه- قالوا: إن الله أنزل في شأنه: {ومن النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُك قوْلُهُ في الحياة الدُّنْيا ويُشْهِد اللَّه عَلى مَا في قَلبه وهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ} [البقرة:٢٠٤]. وصوبوا لقتله ابن مُلجم وقالوا له: إنّ الله أنزل في شأنه: {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يشْرِي نفْسهُ ابتغَاء مَرْضاة اللَّهِ وَاللَّه رَءُوفٌ بِالْعبَادِ} [البقرة:٢٠٧]! وفي ذلك يقول شاعرهم عِمران بن حطان:

ويقول مستطردًا وفي عبارات نحن في أمس الحاجة لإعمالها وأخذها بعين الاعتبار: **"والخوارج، هم: الشراة الأنجاس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج يتوارثون هذا المذهب قديمًا وحديثًا، ويخرجون على الأئمة والأمراء ويستحلون قتل المسلمين،** وأول قَرن طَلَع منهم على عهد رسول الله هو: رجل طعن عليه صلى اله عليه وسلم وهو يقَسِّم الغنائم بالجعرانة، فقال: اعدل يا محمد، فما أراك تعدل؛ فما كان منه صلى الله عليه وسلم إلا أن قال: (ويلك، فمن يعدل إذا لم أكن أعدل؟)، فأراد عمر قتله، فمنعه – بأبي هو وأمي – وأخبر: (أن هذا وأصحابًا له، يُحقّر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون في الدين كما يمرق السهم من الرمية)، وأمر عليه السلام في غير حديث بقتالهم، وبيّن فضل من قتلهم أو قتلوه.. ثم إنهم بعد ذلك خرجوا من بلدان شتى، واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر".

كما نذكر من أقوال من يردُّ عادية هؤلاء، ويفصح عن حكم مُنابذتَهم، وخروجهم على كل مَن سواهم – ممن هو محسوب على أهل السنة من ولاة المسلمين –: **قولَ أحمد** في (أصول السنة) ص٦٤: أن من السنة: "السمع والطاعة: للأئمة وأمير المؤمنين البَرِّ والفاجر.. ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين، وقد كان الناس اجتمعوا عليه.. بأي وجه كان بالرضا أو بالغلبة، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلُّ قتالُ السلطان ولا الخروجُ عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق".

وقول الإمام الطحاوي: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله فريضة ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة".

وقول ابن أبي العز في شرح ذلك: "وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا: فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير للسيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل"، **وقول الألباني** تعليقًا عليه: "وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهو: أن يتوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربُّوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح، تحقيقًا لقوله تعالى: (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.. الرعد/ ١١)".. وهذا هو.

ومنها: ما يترتب على هذا الأخير، من: وجود بيعات في كل دولة لأناس غير ممكنين ولا أصحاب شوكة ولا سلطان، وهذا ما لا يجوز شرعًا، وبحقه يقول شيخ الإسلام في (منهاج السنة)١/ ١١٥: "النبي أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يَقدرُون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا مَن ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلًا".

يا ضَربةً من تقيٍّ ما أراد بها * إلا ليبلغَ من ذي العرش رضوانًا
إني لأذكُره يومًا فأحسبُهُ * أوفَى البرية عند الله ميزانًا

ومن مصائبهم قتلهم لعبد الله بن خباب وقصته معهم مشهورة، ومن عجائب ما وقع من أحدهم لما قرأ القرآن وظهرت عليه بشاشته عدا على جاره فقتله، وما أورده صاحب الكامل من "أن -واصل بن عطاء- وقع هو وبعض أصحابه في أيدي الخوارج، فقال لأصحابه: (اعتزلوا ودعوني وإياهم)، وكانوا قد أشرفوا على العَطَب، فقالوا: ما شأنك؟ فخرج إليهم، فقالوا: ما أنت وأصحابك؟ قال: (مشركون مستجيرون ليسمعوا كلام الله ويعرفوا حدوده)، فقالوا: قد أجرناكم، فقال: (علِّمونا) .. فجعلوا يعلمونه أحكامهم، وجعل يقول: (قد قبلت أنا ومن معي)، قالوا: فامضوا مصاحبين فإنكم إخواننا، قال: (ليس ذلك لكم، قال الله تعالى: {وَإِنْ أَحدٌ من المشْرِكين استجارك فأجِره حتَّى يسمع كَلام اللَّه ثُمَّ أبلغْهُ مأْمَنَهُ ذلك بِأَنَّهُم قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ}[التوبة:٦]، فأبلغونا مأمننا)، فنظر بعضهم إلى بعض ثم قالوا: ذلك لكم، فساروا بأجمعهم معهم حتى بلغوا المأمن" فقبلوا منه وممن معه أن يكونوا مشركين ولم يقبلوا منهم الإسلام .. ومن طوامهم الكبرى استشهاداتهم في كل العصور بقول الله: {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} وإسقاطها على كل من سوى حكامهم من حكام المسلمين، دون بلا ضوابط ولا تحققٍ لشروط ولا انتفاءٍ لموانع .. وإلى الله المشتكى

وفيه ١/ ٥٢٧: "بل الإمامة عند أهل السنة تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها(١)، ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافقه أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصودُ الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إمامًا، ولهذا قال أئمة السلف: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الوِلاية، فهو من أُولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامةُ مُلك وسلطان".

ومن وجود أكثر مِن إمام في كل دار من ديار الإسلام، وهذا فيه ما فيه من تفريق الأمة، ومن مخالفة ما جاء به ديننا الحنيف٢، ففي روايةٍ لحديث مسلم: (من أراد أن يفرِّق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائنًا من كان)، وفي أخرى: (فاقتلوه)، وفي أخرى: (إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما)، "وهذا –على حد قول ابن كثير في تفسير (إني جاعلٌ في الأرض خليفة)– قول الجمهور، وقد حكا الإجماع عليه غير واحد، منهم إمام الحرمين" ابن الجويني، ونص كلامه كما في (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في الاعتقاد) ص ١٦٩:

"والذي عندي فيه، أن عقد الإمامة لشخصين في صَقْع واحد متضايق الخطط والمَخَاليف غير جائز، وقد حصل الإجماع عليه".. وهو الموافق لقول الأثبات من أئمة أهل السنة المحدَثين، ففي (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان) ١/ ٣٦٧: "البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين، وهذه البيعات المتعددة مبتدَعة، وهي من إفرازات الاختلاف، والواجب على المسلمين الذين هم في بلد واحد وفي مملكة واحدة، أن تكون بيعتُهم واحدة لإمام واحد، ولا يجوز المبايعات المتعددة"إ.هـ.

ومنها: أن جماعة الإخوان تجعل من (الإمامة) والتشبث بتلابيب الحكم، والوصول من خلاله إلى ما نادي به (أ.البنا) من (أستاذية العالم) بأي سبيل ولو على أشلاء ودماء الموحَّدين: أصلًا من أصول الدين وجزءً من معتقداتها، وتلك هي عقيدة الخوارج، وأيضًا الروافض الذين رفضوا إمامة أبي بكر وعمر ويتقربون إلى الله بلعنهما.. خلافًا لأهل السنة الذين يعتقدون أن الولاء التام لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقط، وأن الولاء للأمراء ولأئمة الدين، يكون بحسب ولائهم لله ورسوله، مصداقًا لقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر} [النساء: ٥٩]، فهم من ثَمّ يتعبدون الله في (الولايات) بقوله تعالى: (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء)، وبالولاء لأئمتهم مِمن أراد سبحانه أزلًا أن يلوا أمورهم من أهل السنة برًّا كان أو فاجرًا، وبالسمع والطاعة في غير معصية لصاحب الشوكة السني، والدعاء له بالصلاح والهداية ما لم يأت كفرا بواحًا لنا فيه من الله برهان، وينضبطون في هذا وغيره بضوابط الشرع، والأحاديث ونصوص أصحاب الاعتقاد في ذلك أكثر من أن تحصى.

= يضاف لما سبق؛ أن مما قرره أئمة العلم وأجمعوا عليه: أن أصول المبتدعة أربعة: (الروافض، والخوارج، والقدرية، والمرجئة)، وأن أشرَّ هذه الفرق الهالكة، هم: الخوارج، كون بدعتهم أول البدع ظهورًا في الإسلام، وأبقاها على مرِّ الدهور والأزمان، وأظهرها ذمًا في السنة والآثار، وأن أبرز ما يميزها، هو: الخروج على حكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة ومنازعتهم الأمر.

يقول عبد الله بن المبارك فيما نقله عنه الإمام البربهاري في (شرح السنة)، وغيره: "أصل الاثنتين وسبعين هوى: أربعة أهواء، هي: (القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج)، فمن هذه الأربعة تشعبت الاثنان وسبعون هوىً، فمن قدَّم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا على أصحاب رسول الله ولم يتكلم في الباقين إلا بخير ودعا لهم؛ فقد خرج من التشيع أوله وآخره، ومن قال: الإيمان قول وعمل؛ يزيد وينقص؛ فقد خرج

(1) يعني: لكونهم على السنة، حتى ولو كانوا ظالمين لأنفسهم أو مقتصدين، وأنهم كما أُثبتت الأحداث والوقائع، الأحرص على حماية دور الإسلام وأهلها، والأدرى بما يحيق بالبلاد من أخطار، والأقدر على فهم سياسات أعداء الإسلام ومكائدهم

2 والغريب أن الجماعات تستدل بقوله تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا}، وهم من يقومون بتفريق المجتمعين في كل بلد بحبل الله، للوصول لخلافة هي أصلًا ليست لهم، ونسوا أن من مقاصد الشريعة: (ألا يضيع الموجود بالمتوهم المعدوم).

من الإرجاء اوله وآخره، ومن قال: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد مع كل سلطان ولم ير الخروج عليه بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره، ومن قال: المقادير كلها من الله خيرها وشرها، يضل من يشاء ويهدي من يشاء، فقد خرج من قول القدرية اوله وآخره، وهو صاحب سنة".

ويضاف له: أن جماعة الإخوان قد أوتوا حظًا وافرًا مما كان عليه أولئك الخوارج – المشار إليه في عبارة ابن المبارك بمفهوم المخالفة – كونهم:

١) يكفِّرون على الدوام حكام المسلمين وينازعونهم الأمر طالما ليسوا منهم، ويعتقدون - من ثمّ - الخروج عليهم واستحلال دمائهم.. وربما كفّر بعضهم من لم يكفروا حكّام المسلمين من عامة المسلمين ومن لم يتبعهم على ضلالهم، كما فعل وجدي غنيم في كثير من تسجيلاته(١)، وهي موجودة بالصوت والصورة.

٢) وأنهم من يعدُّون ديار الإسلام ديار كفر وجاهلية، وهذا سر عدم ولائهم لأوطانهم، فـ (لا وطنية في الإسلام) كما قال البنا، و(ما الوطن إلا حفنة من تراب عفن) كما قال سيد قطب، و(طظ في مصر) قالها مهدي عاكف مرشد الإخوان.

٣) ومَن يشكلون بأفكارهم: دولة داخل كل دولة، وبمرشديهم - الذين يبايعونهم ويدينون لهم بالولاء التام، وبالسمع والطاعة المطلقة في المنشط والمكره والعسر واليسر - ولاةً آخرين، غير الفعليين المعلومين أصحاب الشوكة، فـ **"الأخُّ - عند الإمام البنا - بين يدي مرشده، كالميتِ بين يدي مُغسّله، يقلّبُه كيف شاء ذات اليمين وذات اليسار، فليدعْ الواحدُ منكم رأيه، وليُطِعْ مرشدَه، مخطئًا أو مُصيبًا؛ فإن خطأَ المرشدِ أنفعُ من صوابك"**، كذا قال.. وهذا كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: باطل، وذلك قوله في (منهاج السنة)١/ ١١٥: "النبيُّ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يَقدرُون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا مَن ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلًا".

٤) ومن قام فكرهم ومنهجهم ودعوتهم على: شق الصف، ومفارقة جماعة المسلمين، ونزع يد الطاعة من أولياء أمورهم، والتحريش بجندهم وإكفارهم واستحلال دمائهم.

٥) وأنهم - كما سبق أن تقرر - من يكفرون الغير ويخرجونهم عن جماعة المسلمين، نتيجة جعل بيعتهم للمرشد بمثابة البيعة للإمام العام، ومن ثم فالخارج عليه مفارق لـ (جماعة المسلمين) التي هي جماعتهم، وقد ذكرنا في الحلقة الثانية الكثير من كلامهم وما يقطع ببطلان قولهم، فليراجع.

٦) والحريصون دائما على الإمارة وأنها تأتي منهم لهثًا وراء مُلكٍ أو كرسي ينازعون من خلاله الأمر أهله، وقد نهى رسولنا عن إعطائها لمن يطلبها أو يسعى إليها، وبخاصة لمن كان هذا حاله.. وذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم (١٧٣٣) تحت (باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها):
(إنا والله لا نولِّي على هذا العمل أحدًا سأله، ولا أحدًا حرِص عليه).. وفيه كما ذكر ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٣٣: "النهي عن الحرص على الإمارة أو الاستماتة في طلبها؛ ما لم يُدع إليها ويتحقق له شروطها".

٧) وأنهم ينكرون مهدي أهل السنة المنتظر - رغم أن أمره معلوم بالضرورة والأحاديث فيه متواترة – ظنًا منهم أنه سينازعهم الخلافة وسعيًا لأن تؤول لهم؛ وهيهات! .. وقد سبق أن ذكرنا في ذلك قول أ.البنا منشئ جماعة الإخوان في (حديث الثلاثاء) ص ١٠٨: إنه "من حسن الحظ لم نَرَ في السنة الصحيحة ما

(1) ونظيره في هذا: محمد عبد المقصود، وسلامة عبد القوي مستشار وزير الأوقاف أيام ولاية د.مرسي.. وغيرهم كثير

يثبت دعوى المهدي، وإنما أحاديثه تدور بين الضعف والوضع"، وما صرح به د.القرضاوي من أنه "لا أصل لها في القرآن والسنة"، وذلك في الجزء الأخير من مذكراته، كيما يتسنى لهما أن ينزعا الخلافة عن المهدي ويجعلاها في جماعتهما، وهذا افتئات على شرع الله، ومنازعة لقريش فيما خصها الله به، وفتنة أوقعت شبا بنا فيما نراه الآن، بل واحتيال على الإجماع ونصوص السنة الواردة بشأنه كما فصلنا ذلك في الحلقة الأولى.

٨) **وأنهم مَن غالبًا ما يستقوون بأعداء الإسلام من أجل تحقيق أهدافهم السالفة الذكر**، ويتخذون من بلادهم ملاذات آمنة يتحصنون فيها لخوض معاركهم الطاحنة ضد المسلمين.. ولا غرابة **فقد وجد الغرب فيهم بغيته لتنفيذ أجندته..** وقد رأينا مصداق ذلك وباعتراف قادتهم، فيما عقده صاحب: (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام) تحت عناوين: (واجب الوقت)، (جرائم الجماعة قبل وبعد وأثناء وبعد توليهم حكم مصر)، (التجربة الإخوانية في ميزان الشريعة الإسلامية).. فقط أكتفي بخبر لواحد كان منهم، جاء فيه: "طارق البشبيشي القيادي المنشق عن الإخوان: الجماعة أصبحت قفازًا.. للمشروع الأمريكي في المنطقة"، وما خفي كان أعظم.

٩) **وأنهم من يستعينون بدول الغرب وبمخابراتها لتحقيق غاياتهم الخبيثة، وإن شئت قلت: تستعين بهم دول الغرب لتحقيقها، ومَن يستحلون فعل كل ذلك** على الرغم من تحذير القرآن الشديد من موالاة أعداء الدين، من نحو قوله تعالى: (بشر المنافقين بأن لهم عذابًا أليمًا. الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعًا).. إلى أن قال: (الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين فالله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلًا.. النساء/ ١٣٨، ١٣٩، ١٤١)، وقوله:
(يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانًا مبينًا.. النساء/ ١٥٤)، أي: حجة عليكم في إحلال العقوبة بكم.. وقوله: (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين. فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين.. المائدة/ ٥١، ٥٢) .
وقوله: (ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن اخرجتم لنخرجن معكم ولا نطيع فيكم أحدًا أبدا وإن قوتلتم لننصرنكم والله يشهد إنهم لكاذبون} [الحشر: ١١]، وما صياحهم بعبارة (الله اكبر) وسجودهم شكرًا لله عند حلول الفرقاطات الأمريكية على شواطئ المتوسط؛ أيام اعتصام رابعة بخافية على ذي اللبِّ.

١٠) **وأنهم - بما ذكرناه وغيره كثير - من يُخِلُّون بأصل عظيم من أصول الإسلام وعقائد التوحيد، ألا وهو: (الولاء والبراء)**، والمفترض أن يكونا لله تعالى وحده، لاسيما أن ذلك المعتقد من أعظم عرى الإسلام.

١١) **ولأن أبرز ما يميزهم مقابل ذلك وإلى جانبه: استحلال الدماء المسلمة المعصومة، والخوض فيها دون ما مبالاة**.. وهذا لا ينكره إلا من عميت بصيرته، وحسبنا في رده: قول شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٣/ ٣٥٥: ٣٥٨: "وإذا عُرف أصل البدع، فأصل قول الخوارج، أنهم: يعتقدون ذنبًا ما ليس بذنب.. ويكفِّرون مَن خالفهم، ويستحلون منه – لارتداده عندهم – ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، فهم كما قال النبي فيهم: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)".

١٢) **وأنهم من فاقوا أعداء الله في العمل على: قتل المسلمين وتدمير مجتمعاتهم وإضعاف مقدراتها بكل سبيل، وتحت مسمى الجهاد في سبيل الله**، بقصد تحقيق مفاهيمهم الخاطئة وبوسائلهم غير المشروعة،

ولذا كانوا أشد خطرًا على الإسلام والمسلمين من اليهود والنصارى كما جاء في أثرٍ لابن عباس، يقول فيه – وقد ذكروا له تلاوتهم للقرآن –: (ليسوا بأشد اجتهادًا من اليهود والنصارى، ثم هم يضلون)، وما يجري من خراب في ليبيا واليمن بل وسوريا خير مثال على ذلك، بل وعلى عدم انضباطهم حتى بقواعد الخروج على الحاكم الكافر، فكان من جراء فعالهم ما كان مما لا يخفى على أحد.

١٣) ومن يدمرون ويخِّربون ويفجِّرون مساجد الله وينتهكون حرماتها، ولا أدل على ذلك مما ارتكبوه في (مسجد الفتح) برمسيس و(مسجد بلال) بالمقطم الذي قاموا فيه بتعذيب الناس وضربهم بالكرابيج السودانية، ومما ارتكبه نظراؤهم ومن خرجوا من تحت عباءتهم في (مسجد الروضة) ببئر العبد بشمال سيناء أثناء صلاة الجمعة في ٢٤/ ١١/ ٢٠١٧، ما أودى بحياة ٣٠٥ شخص من بينهم ٢٧ طفلا و١٢٨ مصابا، وقد أصدرت دار الإفتاء بالأزهر على إثر ذلك بيانها الذي جاء فيه: "مرصد دار الإفتاء يؤكد: ١٨٤ عملية إرهابية ضد المساجد في ٣٦ دولة، راح ضحيتها ٣٤٤٧ شهيدا وأصيب أكثر من ٦٣٣٣"، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

١٤) وأنهم مَن يخرجون في كثير من القضايا - وعلى رأسها: قضية الخلافة الإسلامية وإلى من تؤول على ما مرَّ بنا - عن إجماع أئمة المسلمين، بل وعما قضت به السنة المطهرة من أنها في قريش دون سواها، وحسبنا في رد ما جنحوا إليه من جعلها في غيرهم: ما ذكره أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين ص ١٢٥ عنها وعمن يسلُّون السيف على حكام المسلمين، قال: "وأما السيف: فإن الخوارج تقول به وتراه.. **والخوارج بأسرها.. يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم** إذا كان القائم بها مستحقًا لذلك، ولا يرون إمامة الجائر"إ.هـ.

١٥) ومَن يقاتلون في الفتنة ويستحلونه، بالمخالفة لما هو من معتقد أهل السنة، من أنه لا يجوز ذلك، وأنها بصنيعها هذا فرقت الأمة وجعلتها شيعا وأحزابًا بدل أن تجمعها على الكتاب والسنة، والتي خرجت بما أرساه مؤسسها البنا ومنظرها سيد قطب كل المجموعات التكفيرية، والتي فرّخت جميع الخلايا النوعية التي راحت تعيث في الأرض فسادًا وتملأ الدنيا قتلًا ودمارًا، بعد أن غررت بفاعلي كل ذلك وأوهمتهم أن ذلك هو الإسلام الحق.

١٦) ومَن يمثلون خطرًا على الإسلام بتشويه صورته ونقض تعاليمه وبخاصة في بلاد الغرب التي أصبح حديث الساعة فيها: وضعَهم على قوائم الإرهاب، بعد أن قضوا منهم وترهم.

ولا أظن أن أحدًا يخالف في أن تلك، هي: مبادئ جماعة الإخوان التي عاشوا عليها وعليها يموتون، وأنها ليست من الإسلام في قليل ولا كثير، وأنها بما ذكرناه تُعّد واحدة من فرق الخوارج التي تتوافق معها في كثير من مبادئها، وأن جُلَّ ما سردناه، هو: من مبتدعات ديننا ومن سمات وبدع خوارج الماضي، ومندرج تحت بند الإخلال بأصول الدين وقواعده، ومن ثم فإنه يُخشى على من كان حاله أن يندرج تحت من أخبر النبي ﷺ عنهم بأنهم: (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، (كلاب أهل النار) إلخ، ومن ثم وجب التحذير من هذا النهج والرجوع عنه إلى منهج أهل السنة، ونحن ننصحهم وندعوهم لذلك، تخوفًا من الوقوع فيما أخبر عنه نبينا من أمر الثنتين وسبعين فرقة.

وإذ قد عرفنا كل ذلك، أدركنا أن جماعة الإخوان - وعلى مدار تاريخهم الممتد عبر العقود الماضية، بل ومن يوم أن خرج أسلافهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإلى يوم القيامة – هم من عناهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (يقتلون أهل الإسلام ويدَعون أهل الأوثان)، وبقوله عنهم: (كلما طلع منهم قَرن قطع).. وأنهم الخونة لشعوبهم وأوطانهم بل ولأهليهم الذين عادة ما يتبرءون منهم، وأن الأفضل لهم والأجدر بهم أن يدَعو هذا المسلك، وينفضوا تلك البيعات الباطلة، وينخرطوا في عداد أهل السنة وجماعة

المسلمين وتحت لواء عقيدتهم المجمع عليه، والتي كان عليها الصحابة وأئمة الحديث وعلى رأسهم البخاري وأئمة المذاهب وغيرهم ممن ذكرنا من سلفنا الصالح.

على أن ما لا يسع المسلم جهله في قضية السمع والطاعة لولاة أمورنا في المعروف – وهو ما يمثل في زماننا واجب الوقت ولا يجوز فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة –: يستلزم الحديث عن عدة أمور

أولها: أنه قد ورد في أمر النبي صلى الله عليه وسلم (بالسمع لولي الأمر): ما يربو عن ٢٢ حديثا، ناهيك عن أكثر من ١٠٠ حديث تم ذكرها في بعض هوامش هذا الكتاب كلها تنهى عن الخروج عليه سواء بالقول أو بالفعل، وتأمر بالطاعة له في المعروف.

وإذا كان مفهوم السمع والطاعة كما ذكر شراح الحديث يعني: (القبول) و(الانقياد)، فإن الملاحظ من خلال جملة هذه الأحاديث أن مفهوم هذين المصطلحين إنما يعنيان: عدم الاقتصار على مجرد الكف عن مخالفته، والحد من ذكر مساوئه.. وأن الضابط فيهما: أن يلتزم المسلم بكل ما من شأنه تطبيق رؤى ولي الأمر على الوجه اللائق الذي يقصده وبما لا يخالف شرع الله فيعصيه ولا ينزعن يدًا من طاعة، وأن يكف عن كل ما من شأنه أن يعرقل جهود الدولة في تسيير شؤون الحياة.

وهذا بالطبع لا يتأتى بدون: سماع ولاة الأمور والإنصات لما يفوهون به، بل إنه من لوازمه وبخاصة إذا ألزمنا بذلك أمرًا ونهيًا على نحو ما جاء على لسان ولي أمرنا بمصر مثلًا وتكرر من خلال القنوات الرسمية عندما أمر: (أن نسمع منه، لأنه لا يكذب، ولا يخون ولا يبيع الوهم..إلخ)، و(ألا نسمع لأهل الشر) ويقصد بهم: عملاء بريطانيا -عدوة الإسلام والمسلمين- من: جماعة الإخوان والطابور الخامس ومنصاتهم الإلكترونية.. وعليه وبموجب نصوص السنة يجب تنفيذ هذا الأمر.

لأن من شأن ذلك صون العباد والحفاظ على مقدرات البلاد، وهما من مقاصد الإسلام.. ولأن أمر الرسول بالسمع والطاعة لولي الأمر في المعروف – والذي يستلزم حسن الظن به والإنصات لحديثه وتفهم وجهة نظره – أمر نبوي وحكم شرعي يأثم من لم ينفذه، بل ويلحق من لم يعمل به أحكام: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)، و(أولئك هم الظالمون)، و(أولئك هم الفاسقون)؛ وذلك بحسب حال المخالف للآية ولأمر النبي عليه السلام ولجملة أحاديثه التي وردت بهذا الشأن، فإن كان جاحدا ورادًّا لها فالكفر، وإن كان ظالما لنفسه ولولي أمره فالظلم، وإن وقع ذلك منه خروجا عن طاعة الله ورسوله فالفسق.. وهذا أمر لا ينبغي أن يختلف عليه اثنان.

الأمر الثاني: أنه مع وصف الله لليهود بأنهم: {سمَّاعون للكذب} [المائدة: ٤١، ٤٢]، وأمر الرسول بعدم التشبه بهم في أي شيء، فإن من يسمح لنفسه بسماع الأكاذيب والشائعات التي يروج لها أهل الشر والخيانة، فيه -والعياذ بالله- شبه من اليهود، وعليه إثم ذلك.. لاسيما ونحن نعايش ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم في قوله: (سيأتي على الناس سنوات خداعات، يصدق فيها الكاذب ويكذب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن ويخون فيها الأمين، وتنطق فيها الرويبضة)، قيل وما الرويبضة يا رسول الله؟، قال: (الرجل التافه يتكلم في أمر العامة).

الأمر الثالث: أن المتأمل لما ورد في قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} [النساء: ٥٩]، يلحظ أن عود الضمير (منكم) في الآية يعود على (الذين آمنوا) دون سواهم، وأن الراجح من الآراء – كما يقول الطبري إمام المفسرين في تفسيره للآية – أن "ولاة الأمور، هم: الأمراء" لا العلماء .. وعليه فيكون المنوط بالامتثال لأمر الله تعالى في أمر السمع والطاعة؛ هو: من كان من ولاة الأمور محسوبا على: (أهل السنة والجماعة) من (الذين آمنوا) وفقط، لا (الروافض) سابي عرض الرسول ولاعني أصحابه، ولا (الخوارج) الذين أخبر عنهم الرسول بأنهم (يقتلون أهل الإسلام) ويسفكون الدماء المعصومة ويستحلونها، وأنهم (لأجل ذلك ولأجل منازعتهم الأمر أهله، وأخذهم البيعات النافذة لمرشديهم، وشقهم عصا الطاعة، وتفريقهم جماعة المسلمين) على طول الخط: (يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية)، وأضحوا (كلابا لأهل النار)، فهؤلاء -فيما ليسوا مضطرين إليه من طريق

الضلال، وخير لهم أن يرجعوا عنه- لا سمع لهم ولا طاعة لأنهم فسقة وبغاة.. بل ولا يجوز توليتهم أمور (جماعة المسلمين) لا ابتداء ولا اختيارا، يقول ابن حجر العسقلاني في شرحه على صحيح البخاري ١٣/ ١٢٦: "وحكمهم حكم البغاة، فلا عبرة بهم"إ.هـ.

معاملة الحكام المحسوبين على أهل السنة.. في معتقد سلف الأمة

وفي ظل ما نشاهده في زماننا من كثير من الناس ممن وقعوا تحت تأثير دعاية الإخوان السوداء؛ وممن تأخذهم العزة بالإثم من الرويبضة وينسون أنفسهم وهم يتكلمون عن ولاة أمور المسلمين المحسوبين على أهل السنة وجماعة المسلمين، والمخاطبين بالأساس في قول الله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) .. فيتمادوا في ذمهم ويمعنوا في سبهم وشتمهم؛ وقد يصل به الأمر لتكفيرهم والتآمر عليهم، والعمل على إزاحتهم ولو بالأكاذيب والتآمر والتقول عليهم.

أقول: في ظل هذه الأجواء لا مناص من التنبيه على أن من يفعل ذلك هو على خطر عظيم، ففضلًا عن مخالفته لما كان عليه إجماع السلف من عدم جواز فعل كل ذلك، هو (خارجي) (قعدي) خبيث من الرويبضة(١)، مخالف لنصوص السنة، وحاكم بغير ما أنزل الله وبما قضى به رسوله في وجوب توقير

---

(1) وما أكثر ما حذر أئمة أهل السنة سلفا وخلفًا من قعد الخوارج بالذات!.. يقول أبو عبد الله حمزة النايلي في مقال له بعنوان: **(الخوارج القَعَدية أخبث الخوارج) بعد أن ساق كلام الآجري السالف الذكر: "الخوارج:** أنواع أخطرهم من سُمُّوا بـ (**الخوارج القَعَدِيّة**) أو(قّعّدُ الخوارج)، وهم - كما قال الحافظ **ابن حجر** في (هدي الساري مقدمة فتح الباري) ص ٤٨٣: "**الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك**"، وعبارته في (تهذيب التهذيب) ٤/ ٣٩٨ ترجمة (عمران بن حطان)- : من "**لا يرون الحرب، بل ينكرون على أمراء الجور حسب الطاقة، ويَدْعُون إلى رأيهم، ويزينون مع ذلك الخروج ويُحَسِّنونه**"إ.هـ.

فهؤلاء هم أصلٌ ونواةٌ لكلّ من خرج على ولاة المسلمين بالسيف والسنان، يقول ابن عثيمين: "**الخروج بالسيف فرع عن الخروج باللسان والقول، لأن الناس لم يخرجوا على الإمام (بمجرد أخذِ السيف)، بل لابد أن يكون ثمة توطئة وتمهيد، يتضمن: قدحًا في الأئمة، وسترًا لمحاسنهم، ثم تمتلئ القلوب غيظًا وحقدًا، وحينئذٍ يحصل البلاء**"إ.هـ من تعليقه على رسالة الشوكاني (رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلاطين) ص ٦٦.

كما أنهم الذين ينكرون علانية وجهارا باللسان على ولاة أمور المسلمين!، دون النظر إلى عواقب ذلك، مُخالفين بذلك ما أمرنا به خاتم النبيين، فعن عياض بن غَنْمٍ أنه صلى الله عليه وسلم قال: (**من أَرَادَ أن ينصح لسلْطَان بِأَمْرٍ فلا يُبْد له عَلاَنيةً، وَلْكنْ لِيَأْخُذْ بيده فيَخْلُو بهِ، فإنْ قَبِلَ منه فَذَاكَ، وَإلاَّ كان قد أَدَّى الذي عليه له**) رواه الإمام أحمد بن حنبل في المسند (٣ /٤٠٣)، وصححه الألباني في كتابه (ظلال الجنة في تخريج السنة) (١٠٩٦).

يقول **الشوكاني**: "**ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل أن يناصحه، ولا يظهر الشناعة عليه على رؤوس الأشهاد؛ بل كما ورد في الحديث: أنه يأخذ بيده، ويخلو به ويبذل له النصيحة، ولا يذل سلطان الله**"إ.هـ من (السيل الجرار) (٤/ ٥٥٦).

وهذا، هو: هدي من سبقنا من الصالحين، الذين عُرفوا بالتمسك بالمنهج القويم، فقد قيل لأسامة بن زيد: أَلا تَدْخُلُ على هذا الرَّجُلِ - أي الخليفة عثمان- فَتُكَلِّمَهُ؟ فقال: أَلا تَرَوْنَ أني لاَ أُكَلِّمُهُ إلا أُسْمِعُكُمْ، والله لقد كَلَّمْتُهُ فِيمَا بيني وَبَيْنَهُ، ما دُونَ أن أَفْتَح أَمْرًا لاَ أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ أنا أَوَّل من فَتَحَهُ" رواه البخاري (٣٠٩٤) ومسلم (٢٩٨٩) واللفظ له.. يقول المهلب -رحمه الله-: "يريد: **لا أكون أوّل من يفتح باب الإنكار على الأئمة علانيةً، فيكون بابًا من القيام على أئمّة المسلمين فتفترق الكلمة، وتتشتت الجماعة، كما كان بعد ذلك من تفرق الكلمة بمواجهة عثمان بالنكير**، ثم عَرَّفهم أنه لا يداهن أميرًا أبدًا بل ينصح له في السر جهده..." إ.هـ من شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٤٩).

وعلامة القَعَدُ الخوارج: أنهم يصرفون الكثير من عوام المسلمين!عن علماء الأمة الربانيين المتمسكين بالوحيين على فهم سلفنا الصالحين - من نحو: (ابن باز) و(الفوزان) و(ابن عثيمين) و(العباد) و(ربيع المدخلي) بالمملكة، و(الرضواني) وقناته (البصيرة) و(عادل السيد) بمصر، على سبيل المثال - وذلك برمي هؤلاء العلماء الأجلاء بما ليس فيهم من عيوب ونقائص!.. وهم -أي القعد- من: **لا يفقهون واقع الأمة وما يدور في الخفاء! بل حتى بعض هؤلاء! قد تجرئوا واتهموا العلماء الأتقياء بأنهم عملاء! وأنهم لا يفتون ولا يتكلمون حتى يُؤذن لهم ويُطلب منهم! وكذبوا في ذلك أخزاهم الله.**

يقول الألباني:" **لئن كان في الخروج على الحكّام من الشّر** ما برهن عليه: تواطؤ النصوص الشرعية مع الأخبار الواقعية، كما ظهر من صنيع حدثاء الأسنان في كل الأزمان، **فشر منه الخروج على العلماء بإهدار حقهم**، وعدم اعتماد فتاواهم إلا ما وافق أهواء الحركيين، واستصغار شأنهم في السياسة، ورميهم بعلماء بيت الوضوء! وما أشبهها من الألقاب التي يَنْبِز بها المبتدعة صاغرا عن صاغر: العلماء السلفيين كابرا بعد كابر؛ **وفي هذا إهدار للشريعة بتجريح حَمَلتها وشهودها، والله الموعد**"إ.هـ من (مدارك النظر للشيخ عبد الملك الرمضاني (٢٣٢).. فليت قومي يعلمون!!.

حكام المسلمين وحسن تعاملهم، بل وآكل لحم أخيه ميتا، أعني: مغتاب، ومعلوم بالضرورة أن غيبة آحاد الناس هي من أكبر الكبائر، فما بالك لو كان ذلك بحق من أوجب الشارع الحكيم احترامه وتوقيره من ولاة الأمور المحسوبين على جماعة أهل السنة – دون أئمة الضلال من (الخوارج) و(الروافض) كونهما أهل بدع يجب تحذير الأمة منهم وعدم تمكينهم من رقاب أهل السنة قدر الطاقة –؟، لا شك أنها ستكون أشد حرمة وأعظم آثمًا، وستكون في ميزان سيئات صاحبها لصالحهم، لاسيما إذا نال منهم وسبهم وطعن فيهم بغير حق، وساعتها لن ينفعه أحد لا جماعة الإخوان ولا غيرهم ممن وقع تحت دعاياتهم المزيفة .

ولقد جاء التأكيد على توقير الأمراء واحترامهم -أؤكد المحسوبين على (أهل السنة) من غير (الروافض) و(الخوارج)- من طريقين :

الأول: الأمر بذلك والتأكيد عليه.

الثاني: النهي عن كل ما يفضي إلى التفريط في توقيرهم واحترامهم من سبهم وانتقاصهم والتأليب عليهم ونحو ذلك.

فمن الطريق الأول: ما بوّب له الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) حيث قال: (باب في ذكر فضل تعزير الأمير -أي نصرته- وتوقيره)، ثم ساق بسنده عن معاذ قوله عليه السلام -وقد أخرجه الألباني في

أن الذي يُبصر الفتن إذا جاءت، والمحن إذا هاجت، هم: العلماء الأتقياء الذين هم ورثة الأنبياء، لا الدهماء! ولا المتعالمين الجهلاء!، يقول الحسن البصري: "الفتنة إذا أقبلت عرفها كله عالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل" كذا بالطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١٦٦).

والقَعَدية -من غير ما سبق- هم من نراهم يستغلون حماسة واندفاع شباب الإسلام! فيُلقوا بهم إلى مواطن الفتن وأماكن الحروب والنزاع! بدعوى الجهاد! وهم مع ذلك لا يذهبون! ولا يُعرف عنهم أنهم حثوا أبنائهم ومن هم تحت ولايتهم على الذهاب إلى الجهاد -كما زعموا- وقد ابتلينا بكثير منهم في أيامنا؟!

وهم كذلك! من يستغلون المنابر ووسائل الاتصال بأنواعها في تحريض الناس على الثورات! وتأييد خروجهم في المظاهرات! وتشجيعهم على الاعتصامات! وهو جالس في بيته ووسط أهله ولا يخرج معهم!.. فإذا كان ما يَدْعون إليه جهادًا في سبيل الله كما يزعمون! وأنه هو الطريق الموصل إلى الجنان والحور العين! فلماذا لا يخرجون معهم، ويُضحون بأنفسهم وأولادهم في سبيل ذلك؟!

إن هؤلاء القَعَدية!- الذي يزينون الخروج على حكام المسلمين ولا يباشرونه، هم أشد خطرا وأكثر ضررا على الأمة ممن يخرج بالسيف! لأن شرهم ليس ظاهرا لكثير من العوام، يقول الإمام عبد الله بن محمد بن يحيى: **"قَعَد الخوارجُ هم أخبثُ الخوارج"** كذا في مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ص (٣٦٢).

لذا ينبغي أن نحذِّر منهم أشد التحذير! ونحذِّر المسلمين من الاغترار بهم مهما كانت مكانتهم وشهرتهم! وأنه يجب علينا جميعا أن نرجع دائما- خاصة في أوقات الفتن والمحن- إلى العلماء الربانيين الراسخين عملا بما أمرنا رب العالمين، حيث قال جل وعلا: {وإذا جاءهم أمرٌ منَ الأمن أو الخَوف أذاعُوا بِه ولوْ ردُّوه إلى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولي الْأَمرِ مِنْهُمْ **لَعَلِمَهُ الَّذينَ يَسْتَنبِطُونَه مِنْهُمْ** وَلَوْلَا فضلُ اللَّه عليكُم وَرحمتهُ لَاتَّبَعتُم الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا.. النساء/ ٨٣}.

يقول الشيخ السعدي-رحمه الله-:"هذا تأديب من الله لعباده،عن فعلهم هذا غير اللائق، **وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمة والمصالح العامة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة، عليهم أن يتثبتوا ولا يستعجلوا باشاعة ذلك الخبر،** بل يردونه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم، أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة، الذين يَعرفون الأمور ويَعرفون المصالح وضدها"إ.هـ من تفسير السعدي ص (١٩٠) .

وفي العمل بهذا، الفوز والنجاة.. يقول الإمام الأوزاعي -عبد الرحمن بن عمرو الشامي ت ١٥٧ هـ -:" اتقوا الله معشر المسلمين، وأقبلوا نصح الناصحين، وعظة الواعظين، واعلموا أن هذا العلم دين فانظروا ما تصنعون، وعمن تأخذون، وبمن تقتدون، ومَن على دينكم تأمنون، فإن أهل البدع كلهم مُبطلون، أفّاكون آثمون، لا يَرعوون، ولا ينظرون، ولا يتقون، ولا مع ذلك يُؤْمَنون على تحريف ما تسمعون، ويقولون ما لا يعلمون في سرد ما ينكرون، وتسديد ما يفترون، والله محيط بما يعملون، فكونوا لهم حذرين متهمين، رافضين مُجانبين، فإنَّ علماءكم الأولين ومن صَلَحَ من الآخرين كذلك كانوا يفعلون ويأمرون.. وقد جاء في توقيرهم ما تعلمون، وأي توقير لهم أو تعظيم أشد من أن تأخذوا عنهم الدين، وتكونوا بهم مقتدين، ولهم مُصدقين"إ.هـ من (تاريخ دمشق) (٦/ ٣٦١).

والله نسأل أن يحقن دماء المسلمين في كل مكان، وأن يجعل بلدانهم ديار أمن وأمان، وأن يجنبهم دعاة السوء وشر الأشرار وكيد الفجار.. وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين"إ.هـ

(ظلال الجنة)-: (خمس مَن فَعَل واحدة منهن كان ضامنًا على الله)، وذكر منها: مَن (دخل على إمَامِه يريد تعزيره وتوقيره) .

وبسنده أيضًا عن أبي بكرة قال: سمعت رسول الله يقول: (السلطان ظل الله في الأرض، فمن أكرمه أكرمه الله يوم القيامة، ومن أهانه أهانه)، وقد حسنة الألباني في الصحيحة ٥/ ٣٧٦.. وبنحوٍ من ذلك فعل الأصبهاني في كتابه (الحجة): حيث عقد (فصلًا في فضل توقير الأمير)، وساق حديث معاذ السابق وحديث أبي ذر الآتي.. والتبريزي، حيث عنون في كتابه (النصيحة) ص٨٩: لـ (باب ذكر النصيحة للأمراء، وإكرام محلهم، وتوقير رُتبهم وتعظيم منزلتهم) وساق في ذلك الآثار.

ومن الطريق الثاني: ما بوَّب له الأصبهاني في (الحجة) بقوله: (فصل في النهي عن سب الأمراء والولاة وعصيانهم).. ومن قبلُ ما عنْوَن له ابن أبي عاصم بقوله: (باب ما ذُكر عن النبي مِن أمرِه بإكرام السلطان، وزجره عن إهانته)، وقد ساق فيه أثر أبي بكرة الفائت وحديث أبي ذر الذي فيه قوله عليه السلام من وجه آخر صحيح: (سيكون بعدي سلطان فأَعِزُّوه، فمن التمس ذُلَّه: ثَغَر ثغرة في الإسلام، ولم يقبل الله منه توبة حتى يعيدها كما كانت)، وفي رواية: (.. فمن أراد ذُلَّه: ثَغَرَ في الإسلام ثَغْره، وليست له توبة إلا أن يَسُدّها، وليس يسدها إلى يوم القيامة).

ومن ذلك: ما ورد عن أبي الدرداء من قوله: (إن أول نفاق المرء طعنه في إمامه).. وقوله: (إياكم ولعن الولاة، فإن لعنهم الحالقة، وبغضهم العاقرة)، قيل: يا أبا الدرداء! فكيف نصنع إذا رأينا منهم ما لا نحب؟، قال: (اصبروا، فإن الله إذا رأى ذلك منهم حبسهم عنكم بالموت).. وما ورد عن معاذ بن جبل قال: (الأمير مِن أمْرِ الله، فمن طعن في الأمير، فإنما يطعن في أمر الله).

ومنه ما ورد عن أنس، قال: نهانا كبراؤنا من أصحاب رسول الله فقالوا: (لا تسُبُّوا أمراءكم، ولا تغشوهم، ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب)، وفي هذا الأثر اتفاق أكابر الصحابة وإجماعهم على تحريم الوقوع في الأمراء بالسب والطعن.. فإن "الإنكار على الملوك -على حد قول ابن القيم في إعلام الموقعين ٣/ ٤- أساس كل شر وفتنة، إلى آخر الدهر".

ومنه ما جاء عن طاووس، قال: ذُكرت الأمراء عند ابن عباس، فتطاول رجل منهم حتى ما أرى في البيت أطول منه، فسمعت ابن عباس يقول: (لا تجعل نفسك فتنة للقوم الظالمين)، فتقاصر حتى ما أرى أقصر منه.. وما ورد عن أبي إدريس الخولاني، قال -وبنحوه عن أبي مجلز-: (إياكم والطعن على الأئمة، فإن الطعن عليهم هي الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر، ألا إن الطاعنين هم الخائبون وشرار الأشرار).. وما ورد عن عبد الله بن عُكيم، قال عن الحَجّاج -والكلام لنا أيضًا-: (لا أُعِين على خليفة أبدًا بعد عثمان)، فقيل له: يا أبا معبد، أوَ أَعَنْتَ على دمه؟، فقال: (إني أعدُّ ذكر مساويه عونًا على دمه)، ونظيره ما جاء عن الزِّبرقان، قال: (كنت عند شقيق بن سلمة، فجعلت أسب الحَجّاج وأذكر مساويه، فقال: لا تسبُّه، فما يدريك لعله قال: اللهم اغفر لي فغفر له)، والحجّاج مَن هو ظلمًا وجورًا؟.!

كما أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب: (الصمت وآداب اللسان)، وغيره عن زائدة بن قدامة، قال: قلت لمنصور بن المعتمر: إذا كنتُ صائمًا أنال من السلطان؟، قال: (لا)، قلت: فأنال من أصحاب الأهواء؟، قال: (نعم) .. أقول: وهذا ما يجب على المسلم أن يقوم به عندما نُبَدِّع السرورية؛ وأولى بمن يعيب علينا فعل ذلك: أن يعيب عليهم تركهم ونبذهم لفعل السلف ولما كانوا عليه .

ولأبي إسحاق السَّبيعِي قوله: (ما سب قوم أميرهم إلا حُرموا خيره)، وفي لفظ لمعروف: (من لعن إمامه حُرم عدله).. وفي (المنتظم) لابن الجوزي ٦/ ٢٩٩، قوله يوم أن كان واليا يخطب في أهل مكة: "إني والله ما أوتيَ بأحد يطعن على إمامه، إلا صلبتُه في الحرم".. وأدلة العقل تقضي بأن سباب الحكام، يوغر صدورهم وينافي النصح لهم، وقد أورد البخاري في معتقده وهو بـ (شرح أصول السنة) للالكائي ١/ ١٦٤

قوله عليه السلام: (ثلاث لا يَغِلُّ عليهم قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمر، ولزوم جماعة المسلمين)(١).

الأمر الذي يستوجب على صاحب العقيدة الصحيحة وكل من وقف على هذه النصوص، ألا يفترض في ولاة الأمور العصمة، وأن يكفَّ عن كل ما يشينهم، فهذا حقهم علينا معاشر أهل السنة، وأن يترك ما عَوّدَتْنا عليه جماعات التكفير مِن كيد وإهانة.. كما أن من حقهم علينا أن نزجر كل من سمعناه يقع فيهم، حِسبة لله ونصحًا، فإن هذا هو فعل أهل العلم والدين، يكُفُّون ألسنتهم عن الولاة، ويأمرون الناس بالكف عن الوقوع فيهم، لأن العلم الذي حملوه دلّهم على ذلك وأرشدهم إليه، وما علينا إلا أن نقف حيث وقف القوم، فهم خير الناس بشهادة سيد الناس بأبي هو وأمي، عن علمٍ وقفوا، وببصرٍ نافذ كُفُوا، فما دونهم مُقَصِّرٌ وما فوقهم مُحَسِّر أي: ضعيف، وعليه فمن اتبع هواه وخالف هذا المنهج السلَفي، لا ريب أنه صاحب هوى وقلبه ملئ بالغلّ والتعصب للباطل، وواقع تحت طائلة الأحاديث والآثار السالفة الذكر.

يقول الشيخ السعدي – رحمه الله تعالى –: "على الناس أن يغضوا عن مساويهم - أي الملوك والأمراء - ولا يشتغلوا بسبهم بل يسألون الله لهم التوفيق؛ فإن سب الملوك والأمراء فيه شر كبير وضرر عام وخاص".

ويقول الشيخ أحمد النجمي - رحمه الله – في كتابه: (فتح الرب الغني) ص٥١: "والخروج عليهم ينقسم إلى قسمين: أولا: خروج فعلي بالسيف وما في معناه.. ثانيا: خروج قولي أن يتكلم الإنسان في ولاة الأمر ويقدح فيهم ويذمهم، دعوة إلى الخروج عليهم".

ويقول الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله تعالى -: "إن من الخطأ العظيم الفادح أن يقع الناس في أعراض العلماء أو يقع الناس في أعراض الأمراء، ونحن لا نبرئ الأمراء من الخطأ، كلٌ يخطئ ويصيب؛ لكن هل يجوز لنا أن نتتبع عورات الأمراء، ثم يُتخذ من هذا وسيلة لسبهم والقدح فيهم، وتهوين أمرهم على الناس وتهوين قوتهم بين الناس؟! ما أعتقد أنَّ هذا جائز! لا عقلًا ولا شرعًا"إ.هـ.

وقال – رحمه الله تعالى –: "اللهَ الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلًا لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمور فهذا عين المفسدة وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس كما أن ملء القلوب على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى" .

وقال أيضًا: "لقد ابتلي بعض الناس بغيبة صنفين من الأمة وهما ولاة الأمور فيها من العلماء – يقصد العاملين بالكتاب والسنة – والحكام، حيث كانوا يسلطون ألسنتهم في المجالس على العلماء وعلى الدعاة وعلى الأمراء وعلى الحكام الذين فوق الأمراء، وإن غيبة مثل هؤلاء أشد إثمًا وأقبح عاقبة وأعظم أثرًا لتفريق الأمة، إن غيبة ولاة الأمور من أمراء وعلماء ليست غيبة لهؤلاء بأشخاصهم ولكنها غيبة وتدمير لما يحملونه من المسئولية: فإن الناس إذا اغتابوا العلماء قل قدر العلماء في أعين الناس وبالتالي يقل ميزان ما يقولونه من شريعة الله وحينئذ يقل العمل بالشريعة بناء على هذه الغيبة ؛ فيكون في ذلك إضعاف لدين الله تعالى في نفوس العامة.

وإن الذين يغتابون ولاة الأمور من الأمراء والحكام لا يسيئون إلى هؤلاء فحسب ولكنهم يسيئون إلى كل المجتمع بالإخلال بأمنه واتزانه وانتظامه، ذلك لأن ولاة الأمور من الأمراء والحكام إذا انتهك الناس أعراضهم قل قدرهم في نفوس العامة وتمردوا عليهم فلم ينصاعوا لأوامرهم ولم ينتهوا عما نهوا عنه، وحينئذ تحل الفوضى في المجتمع ويصير كل واحد من الناس أميرًا على نفسه، وحينئذٍ تفسد الأمور ويصبح الناس فوضى لا سراة لهم، وإن الغيبة من كبائر الذنوب وليست بالأمر الهين"

وقال الشيخ صالح الفوزان في هامش الطحاوية ص٣٢٢-: "لا يجوز الدعاء على ولاة الأمور؛ لأن هذا خروج معنوي مثل الخروج عليهم بالسلاح .. فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح لا الدعاء عليهم، وهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة .. فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل

(1) وينظر للمزيد كتاب معاملة حكام المسلمين للدكتور عبد السلام بن برجس بن عبد الكريم

السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحراف عن عقيدة أهل السنة والجماعة".

وكان الشيخ صالح الفوزان قد سؤل: ما رأي فضيلتكم في بعض الشباب الذين يتكلمون في مجالسهم عن ولاة الأمور في هذه البلاد بالسب والطعن فيهم؟ .. فأجاب: هذا كلام معروف أنه باطل وهؤلاء إما أنهم يقصدون الشر، وإما أنهم تأثروا بغيرهم من أصحاب الدعوات المضللة الذين يريدون سلب النعمة التي نعيشها.. وليس معنى هذا أننا قد كملنا وأن ليس عندنا نقص ولا تقصير بل عندنا نقص ولكن نحن في سبيل إصلاحه وعلاجه - إن شاء الله - بالطرق الشرعية، أما أننا نتخذ من العثرات والزلات سبيلًا لتنقص ولاة الأمور أو الكلام فيهم أو تبغيضهم إلى الرعية، فهذه ليست طريقة السلف أهل السنة والجماعة.

أهل السنة والجماعة يحرصون على طاعة ولاة أمور المسلمين وعلى تحبيبهم للناس وعلى جمع الكلمة هذا هو المطلوب، والكلام في ولاة الأمور؛ من: الغيبة والنميمة وهما من أشد المحرمات بعد الشرك، لاسيما إذا كانت الغيبة للعلماء ولولاة الأمور فهي أشد، لما يترتب عليها من المفاسد من تفريق الكلمة وسوء الظن بولاة الأمور وبعث اليأس في نفوس الناس والقنوط" .. ومما قاله: إن "الوقيعة بالمسلمين عمومًا ولو كانوا من العوام لا تجوز؛ لأن المسلم له حرمة، فكيف بولاة أمور المسلمين وعلماء المسلمين، فالواجب الحذر من هذه الأمور، وحفظ اللسان والسعي في الإصلاح ونصيحة من يفعل هذا الشيء".

كذا بما يؤكد أن إجماع أئمة أهل السنة سلفا وخلفًا على أن الوقيعة في أعراض العلماء والأمراء والاشتغال بسبهم وذكر معائبهم خطيئة كبيرة وجريمة شنيعة نهى عنها الشرع المطهر وذم فاعلها(1).

وكانت دور الإفتاء في مصر والإمارات والمملكة السعودية قد أصدرت فتاوى تنادي بحرمة الانضمام لجماعة الإخوان الإرهابية وكل من خرج من تحت عباءتها.. ففي بيان لها صدر بتاريخ٢٤ من ربيع الأول١٤٤٢ الموافق١٠ نوفمبر٢٠٢٠، أكدت هيئة كبار العلماء بالسعودية أن (جماعة الإخوان) جماعة إرهابية لا تمثل منهج الإسلام، وإنما تَتّبع أهدافها الحزبية لإثارة الفتنة والعنف والإرهاب.. وفيما يلي نص البيان الكامل، الذي أصدرته:

"الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله وأمينه على وحيه، وصفوته من خلقه، نبينا وإمامنا وسيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه، ومن سلك سبيله، واهتدى بهداه إلى يوم الدين .. أما بعد:

---

(1) وإنما الذي دعا إليها هو: عبد الله بن سبأ اليهودي، فتحت عنوان: (وصية ابن سبأ اليهودي بالطعن على حكام المسلمين.. والمنفذون لها اليوم) يقول أ.عيسى الكوراني: "ابن سبأ كان من يهود صنعاء باليمن، ولأنه من أم حبشية فكثيرًا ما يطلق عليه (ابن السوداء) .. خرج إبان حكم الخليفة عثمان ابن عفان، فأظهر الإسلام وأبطن الكفر والعمل على هدم دين الله، وكان يحرض الناس في معظم الأمصار على بدعة الخروج على ولاة الأمر، وذلك من خلال عدة أمور، منها على سبيل المثال :

أولوية خلافة علي ابن أبي طالب على خلافة عثمان من أجل تفريق الأمة وإشعال الفتن بين أبنائها، وكان نتاج بدعته هذه: قتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان، وإحداث الفتنة التي جرت بين الصحابة في موقعة الجمل، وسياسة هذا الرجل لخصها في وصيته المشهورة لأتباعه ومحبيه وقوله لهم: «ابدءوا بالطعن في أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ تستميلوا قلوب الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر»

هذه هي سياسة عبد الله ابن سبأ منذ خروجه إلى اليوم، والذي نجح فيها نجاحا باهرًا حتى استطاع بهذه الوصية تمزيق الأمة وولوجها في أتون الفتن إلى يومنا هذا، وهذه السياسة نراها اليوم تتجلى في معظم الدول التي ينتمي أفرادها لسياسة عبد الله ابن سبا من حيث يَدْرون أو لا يدرون.

يقول: هنا في البحرين رأينا هذه السياسة الخبيثة جلية واضحة، سياسة الإنكار على ولاة الأمر على نهج سياسة ابن سبأ بحجة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمطالبة بالحقوق ورفع الظلم وغيرها، بينما لا نجد هذه السياسة تنفذ في (قَطَر) على منتسبي أو موالي مَن يدَّعون أنهم ولاة أمورهم وشيوخهم وأسيادهم بالرغم من الظلم والاضطهاد والتعذيب الذي يمارسه هؤلاء الولاة بحق شعوبهم، فلتتنبه الدول والقيادة الى خبث هؤلاء وليضربوا بيد من حديد كل من تسول له نفسه إبداء هذه السياسة الخبيثة سواء في مسيراتهم أو عبر ما ينشر في وسائل التواصل أو من خلال مقابلاتهم في القنوات أو غيرها" إ.هـ نقلًا عن أخبار الخليج العدد (١٣٥٣٧) الخميس ١٦/ ٤/ ٢٠١٥م الموافق ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٣٦ بتصرف يسير

فإن الله تعالى أمر بالاجتماع على الحق ونهى عن التفرق والاختلاف. قال تعالى: {إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون}، وأمر العباد باتباع الصراط المستقيم، ونهاهم عن السبل التي تصرف عن الحق، فقال سبحانه: {وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون}.

وإنما يكون اتباع صراط الله المستقيم بالاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله، وقد دلت الأحاديث الصحيحة على أنّ مِن السبل التي نهى الله عن اتباعها: المذاهب والنحل المنحرفة عن الحق، فقد ثبت من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: خط رسول الله صلى الله عليه وسلم خطًا بيده ثم قال: (هذا سبيل الله مستقيمًا)، ثم خط عن يمينه وشماله، ثم قال: (هذه السبل ليس منها سبيل إلاّ عليه شيطان يدعو إليه"، ثم قرأ: {وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله} رواه الإمام أحمد.

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: {فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله} وقوله: {أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه} ونحو هذا في القرآن، قال: (أمر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمِراء والخصومات في دين الله).

والاعتصام بكتاب الله سنة رسوله؛ هو: سبيل إرضاء الله وأساس اجتماع الكلمة، ووحدة الصف، والوقاية من الشرور والفتن، قال تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون} .

فعُلم من هذا: أن كل ما يؤثر على وحدة الصف حول ولاة أمور المسلمين من بث شُبَهٍ وأفكار، أو تأسيس جماعات ذات بيعة وتنظيم، أو غير ذلك، فهو محرم بدلالة الكتاب والسنة.. وفي طليعة هذه الجماعات التي نحذر منها (جماعة الإخوان)، فهي جماعة منحرفة، قائمة على منازعة ولاة الأمر والخروج على الحكام، وإثارة الفتن في الدول، وزعزعة التعايش في الوطن الواحد، ووصف المجتمعات الإسلامية بالجاهلية، ومنذ تأسيس هذه الجماعة لم يظهر منها عناية بالعقيدة الإسلامية، ولا بعلوم الكتاب والسنة، وإنما غايتها الوصول إلى الحكم، ومن ثم كان تاريخ هذه الجماعة مليئًا بالشرور والفتن، ومن رَحِمها خرجت جماعات إرهابية متطرفة عاثت في البلاد والعباد فسادًا مما هو معلوم ومشاهد من جرائم العنف والإرهاب حول العالم.

ومما تقدم يتضح أن جماعة الإخوان جماعة إرهابية لا تمثل منهج الإسلام، وإنما تتبع أهدافها الحزبية المخالفة لهدي ديننا الحنيف، وتتستر بالدين وتمارس ما يخالفه من الفرقة وإثارة الفتنة والعنف والإرهاب . . فعلى الجميع الحذر من هذه الجماعة وعدم الانتماء إليها أو التعاطف معها.. والله نسأل أن يحفظنا جميعًا من كل شر وفتنة وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين"إ.هـ .

ومن ناحية أخرى وللمرة الأولى، أفتى الأزهر بتحريم الانضمام إلى تنظيم (الإخوان المسلمين)، الذي تصنفه السلطات المصرية رسميًا (جماعة إرهابية)، وفي فتوى مكتوبة، أجاب مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية بالتفصيل والتفنيد، أن الانضمام لـ(جماعة الإخوان) وغيرها من الجماعات الإرهابية (محرم شرعًا) . . وبحسب فتوى الأزهر: (أمر الله تعالى عباده باتباع صراطه المستقيم، ونهاهم عن الابتعاد عن أي طريق يصرف الناس عن اتباع الحق) .

وتعتبر السلطات المصرية (الإخوان المسلمين) جماعة إرهابية، منذ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٤؛ حيث يحاكم مئات من عناصر وقادة التنظيم في تهم مرتبطة بالتحريض أو ارتكاب أعمال عنف، عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، المنتمي للجماعة.

وجاء في فتوى الأزهر: أن «الاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله والفهم الصحيح لهما وفق مقاصد الشريعة وأساس اجتماع الكلمة، ووحدة الصف والابتعاد عن الفتن وأسبابها، هو السبيل الوحيد لإرضاء

الله»، مضيفًا: «بدا واضحا جليًا للعامة والخاصة والصغير والكبير ما قامت به هذه الجماعات من تشويه لبعض النصوص واقتطاعها من سياقها واستخدامها لتحقيق أهداف أو مآرب شخصية وإفساد في الأرض بعد إصلاحها من خلال غرس الفتنة والوقيعة بين أبناء الوطن الواحد، بل أبناء الإنسانية كلها، ورمي المجتمعات بالكفر وغير ذلك، وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل".

واختتم الأزهر الفتوى بقوله: «من خلال ما سبق عرضه يحرم الانضمام لهذه الجماعات، وبناء على ما تقدم من أدلة، فالانتماء إلى تلك الجماعات المتطرفة يُعد حرامًا شرعًا".

وقد أعلنت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف، دعمها لفتوى مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، والتي حرم فيها الانضمام لتنظيم (الإخوان)، مشددةً على أن (الإخوان) أصبحوا عبئًا ثقيلًا على الدين والوطن والإنسانية، وهم نقّاضون للعهود والمواثيق، حتى صارت (التقية) أخص صفاتهم، ونقض العهود أبرز سماتهم.. كما ثمن مجمع البحوث الإسلامية فتوى مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، والتي حرم فيها الانضمام لتنظيم (الإخوان)، مؤكدًا أن التنظيم الإرهابي أينما حلّ حلت الفتن والقلاقل والانقسامات والاضطرابات، ولا يوفون بعهد ولا وعد

ومن جانبه عقب خالد الجندي، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر، على فتوى الأزهر، مؤكدًا أن العالم الإسلامي بأكمله «كان ينتظرها» .. وأضاف الجندي، خلال تصريحات تلفزيونية، أمس، أنها «المرة الأولى التي يتحدث فيها الأزهر عن الانضمام للجماعات المتطرفة".

وتأتي فتوى الأزهر، متناغمة مع موقف (هيئة كبار العلماء السعودية) السالف الذكر، محذرة من الانتماء إليها أو التعاطف معها. وهو الموقف الذي أيده كذلك مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي.

وفي تصريح خاص لـ(صحيفة الاتحاد الإماراتية) أيد الدكتور عبد الله النجار أستاذ الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، فتوى مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، مؤكدًا أن هذه الفتوى صحيحة وتوافق صحيح الشريعة الإسلامية، موضحًا أن «هذه الجماعة الإرهابية جماعة ضالة لا تمت للإسلام بصلة، وأساءت للإسلام والمسلمين بإساءات بالغة لم تحدث له منذ نزوله». وأكد عضو مجمع البحوث الإسلامية أن «جماعة الإخوان أعظم خطر يهدد حياة الإسلام والمسلمين والإنسانية، وأن الانضمام إليها تعاون على الإثم والعدوان، ومشاركة في أخطر عصابة إجرامية في التاريخ الإنساني، لأنها شرعت الكذب والتضليل وجعلته عقيدةً لها، وأضمرت الشر للشعوب المستقرة، وتعهدت بنشر الفوضى في الدنيا كلها".

وأكد النجار أن هذه الفتوى مُعبرة عن الواقع والتكييف الشرعي الصحيح لما يفعله هؤلاء المجرمون المفسدون، مضيفًا «هذه الفتوى تدل على أن الأزهر يعيش الواقع ويطبقه تطبيقًا صحيحًا على هذه الجماعة، وذلك هو الحكم الشرعي الصحيح على الإخوان»، مشددًا على أن «هذه الفئة الضالة تتاجر بالدين وتشتري بآيات الله ثمنًا قليلًا، وأن هذه الجماعة خُدام لمن يهدمون الإسلام، وأن ما يدعونه من أنهم يدافعون عن الإسلام كذب وافتراء، وأن الجميع يعلم أنهم يكذبون على الله وعلى الناس"

وأظن أن في هذا القدْر: كفاية في الرد على جماعة الإخوان وكل من يهتدي بهداها ويفعل فعلها، من الخوارج وممن يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية(١).

<u>وصفوة القول:</u> أن ليس ثمة شيء في دين الله ولا في دنيا الناس، يبرر سفك الدماء المعصومة ومنها دماء أولادنا وإخوتنا بالشرطة والقوات المسلحة المصرية، فهم – كعامة المسلمين – يشهدون ألا إله إلا الله

---

(1) وليراجع في تفاصيل ذلك ما جاء في ص ١٧٣ وما بعدها من كتاب: (ولايات المسلمين المعاصرة في ضوء معتقد اهل السنة) حيث عقد المؤلف مبحثًا مستقلًا عما آل إليه أمر أمتنا وما فُعل بها من قِبَلِ جماعات التكفير جراء نبذ هذه الجماعات لما خلفه لنا سلفنا من: سفك للدماء المعصومة، ومن خروج على حكام المسلمين ومنازعة للأمر أهله، وليراجع معه ص ٦٧ وما بعدها .. وكذا ما جاء في كتاب (إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد وأحكام) ص٤٣١ تحت عنوان: (التحذير من سفك الدماء المعصومة)، وص٤٣١، ٢٨٠، ٤٤٤، ٥٣٥ وما بعدها .

وأن محمدًا رسول الله، وسوادهم الأعظم يصلُّون ويؤدون ما أمرهم به الإسلام ما استطاعوا، ولم يثبت أن أحدًا منهم أتى بناقض من نواقض الإيمان ولا أُمر به حتى تُستحل دماؤهم، وإن كان من حساب وعقاب في الدنيا فمن سلطة الحاكم لا لآحاد الرعية.

ولقد وضح لكل ذي عينين أن (الإخوان) على مدى تاريخهم القديم والحديث وقد تبعهم في ذلك كل من تأثر بهم أو خرج من تحت عباءتهم، هم مَن يسعون دائما لافتعال الأزمات طمعًا في الوصول إلى الحكم، وهم من يبغون في الأرض بغير الحق، وهم مَن بدءوا في اعتصام رابعة بسفك الدماء وقتل الجنود، وهم مَن أرادوا أن يمنعوا الناس من الخروج منه في أمن وسلام، ولو أنهم سمعوا لصوت العقل واستجابوا لجهود المصالحة وما كان وقتها يذاع عليهم من مكبِّرات الصوت لَمَا سالت نقطة دم واحدة ولما قُتل أحد أبدًا.

كما وضح أن جماعة (الإخوان) وقعوا ضحايا لأخطاء توارثوها جيلًا بعد جيل، وأصبحوا أسرى لأفكار تقوم على منازعة الأمر أهله في كل دول الإسلام حتى صار لهم دولة داخل كل دولة لمرشدها أو مراقبها – دون سواه – حق السمع والطاعة، وهم من عدُّوا مجتمعات المسلمين مجتمعات جاهلية فأوجبوا الخروج على حكامها، وهم ربُّو أولادهم وأتباعهم على الولاء والعداء على ذلك وعلى جماعتهم، وإنما كان الأمر لديهم كذلك: كونهم وقد أخذوا البيعات لأنفسهم واعتبروا أنفسهم (جماعة المسلمين)، عدُّوا غيرهم – بطبيعة الحال– خارجين عن جماعة المسلمين على ما سبق تقريره.

والغريب أن جماعتهم تريد مع ذلك إقامة خلافة على هذا المنهج الخارجي البعيد كل البعد عن (منهاج النبوة)، وحسبك أن تقف فيما جاء بهذا الشأن على قوله عليه السلام –عقب سؤال حذيفة عن الشر الذي يعقب الخير الذي فيه دخن–: (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، وأن تضعه بجوار قول ابن تيمية في منهاج السنة ١/ ٥٥٦ بحق حكام المسلمين واستنادًا لنفس الحديث: "وهو صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وأمر مع هذا بالسمع والطاعة وإن جلد ظهرك وأخذ مالك"، وقوله بنفس المصدر ٥/ ١٦٩: "فإنهم كانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم، مستحلين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم؛ مكفرين لهم، وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعنهم المضلة"، وقوله في مجموع الفتاوى ٢٨/ - ٢٩١: "وهؤلاء أمر النبي بقتالهم؛ لأن معهم دينًا فاسدًا لا يَصلح به دنيا ولا آخره".

وقول الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية ١٠/ ٥٨٤: "ولو قووا هؤلاء – الخوارج – لأفسدوا الأرض كلها؛ عراقًا وشامًا؛ ولم يتركوا طفلا ولا طفلة ولا رجلًا ولا امرأة، لأن الناس عندهم قد فسدوا ولا يصلحهم إلا القتل جملة"، لتعرف أن خوارج العصر شأن خوارج كل عصر، وأنهم من نهى صلى اله عليه وسلم عن اتباعهم، بل وأمر بمخالفتهم وبلزوم جماعة المسلمين المحقة وأئمتهم المُمَكّنين ذوي الشوكة، وإلا فبوجوب اعتزال فرق الضلال التي لا تدين بهذا.

وليعلم جميعنا: أن الله محاسبنا عن كل نقطة دم مسلمة أريقت عن طريقنا، وكل فتنة مُضلَّة كنا في يوم ما سببًا فيها.. وأن أمر ديننا إن أردنا أن نعود إليه بحق: ماثل بتفاصيله فيما سطره أصحاب العقائد في كتبهم من قبل أن يأتينا الإخوان بدينهم الجديد، وجميعهم بلا استثناء يحذِّرون ويستنكرون بشدة جميع أعمال الخروج والتكفير والتقتيل، بل ويبوِّبون له ويَعُدُّون فاعله من (كلاب أهل النار).. وديننا مع ذلك واضح: في وجوب أن يتحاكم الجميع إلى كتاب الله وسنة رسوله بفهم أولئك السلف لا بفهم سواهم، وفي لزوم السنة وأهلها، وما وجدنا سنَّة مما نص عليها أئمة السنة، ولا آية ولا أثرًا ولا حديثًا ولا إجماعًا يُقرّ ما تفعله جماعة الإخوان في زماننا، وإلا فليأتونا بأثارة من علم إن كانوا صادقين.

ولئن كان هذا هو أمر ديننا قد وضح بجلاء، فإن أمر المتشبثين بخلافه من السفهاء لم يكن ليخفى على رسولنا وقد قال مخبرًا عنه: (يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية .. الحديث)، وفي بعض رواياته: (يقتلون أهل الإسلام ويّدّعون أهل الأوثان).. بل لم يكن ليَخفى على من كان قبلنا ممن أوتوا الحكمة واستشرفوا

ببصيرتهم علاماتهم وما يجري منهم في زماننا، ولنا أن نطَّلع في ذلك على قول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في كتاب (السنة) للخلال ص ١١٠: "الخوارج قوم سوء لا أعلم في الأرض قومًا أشر منهم"، وقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ٤/ ٥٠٠: "وكانوا مجتهدين في قتل كل مسلم لم يوافقهم، مستحلين لدماء المسلمين".

وأن نطّلع من قبل هذا على قول (وهب بن منبه) منذ ما يزيد عن ألف ومائتي عام، إذ التاريخ دائما ما يعيد نفسه، يقول رحمه الله: "لقد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت الخوارج جماعة قط إلا فرَّقها الله على شر حالتها، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، ولو مكن الله لهم لفسدت الأرض، وقُطِّعت السبل، ولعاد أمر الإسلام جاهلية، وإذًا لقام جماعة كل منهم يدعو لنفسه بالخلافة، مع كل واحد منهم عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضًا، ويشهد بعضهم على بعض بالكفر، حتى يصبح المؤمن خائفًا على نفسه، وعلى دينه ودمه وأهله وماله، لا يدري مع من يكون!"إ.هـ.

إذ ليس ثمة أدق من هذا التشخيص في تصوير واقع هذه الجماعات التكفيرية المعاصرة، ولا أنجع للأمة من التحذير من هذا المصير المشئوم، ولا أوضح من هذا التحليل الذي في شأنه أيضًا يقول عنه ابن القيم في إعلام الموقعين ٣/ ٤: "الإنكار على الملوك أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر"، ويقول في الفوائد ص ٥٣: "فالعارف: همَّته تصحيح البناء وإحكامه، والجاهل: يرفع في البناء من غير أساس، فلا يلبث بنيانه أن يسقط".. نسأل الله أن يحفظنا وديارنا وولاة أمورنا على طاعته، وأن ينجنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.. إنه ولي ذلك والقادر عليه.. اللهم آمين.

****

الفصل الرابع
مرتكزات وأصول الفرقة الناجية وما يميزها عما سواها

المبحث الأول: من أهم مرتكزات وأصول الفرقة الناجية:
لزومُ السنة وجماعة المسلمين وأئمتهم، وتجنّب البدعة وفرق الضلال

وإزاء القضايا الحوارية التي نعرض لها، والتي تمثل في زماننا: (واجبَ الوقت) و(فقهَ الواقع).. يأتي السؤال: طالما أن الأمر على ما سبق ذكره، فما السبيل لانتهاج منهج الحق وسلوك الطريق الذي رضيه الله تعالى ورسمه رسوله صلى الله عليه وسلم لهذه الأمة، وخَلّفه لها صحابتُه الكرام وتابِعوهم بإحسان؟، والجواب يتمثل باختصار في:

١): (لزوم السنة، واجتناب البدع والمحدثات):

فقد "أمرنا باقتفاء آثار السلف والاهتداء بمنارهم، وحُذرنا المحدَثات، وأُخبرنا أنها من الضلالات، فقال صلى الله عليه وسلم: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)، وقال عبد الله بن مسعود: (اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كُفِيتم)، وقال عمر بن عبد العزيز: (قِف حيث وقف القوم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر نافذ كَفُّوا، وعلى كشف المحدثات كانوا أقوى، فلئن قلتم حَدثَ بعدهم، فما أحدَثه إلا من خالف هديهم ورَغِب عن سنتهم، ولقد وَصَفوا منه ما يشفي، وتكلموا منه بما يكفي، فما فوقهم مُحَسِّرٌ – واقع في الحسرة والندامة– وما دونهم مقصِّرٌ، لقد قصر عنهم قوم فجَفوا، وتجاوزهم آخرون فَغَلَوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هُدى مستقيم)، وقال الأوزاعي: (عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لك بالقول)"، كذا ذكره ونبه عليه الفقيه العلامة ابن قدامة في (لمعة الاعتقاد)، وإنه والله لكَمَا قالوا.

ثم طفق رحمه الله يحكي قصة محمد بن عبد الرحمن الأدْرَمِيُّ –وقد قال لرجل تكَلّمَ بالبدعة ودعا الناس إليها–: (هل عَلِمَها رسول الله وأبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ، أم لم يعلموها؟)، قال: لم يعلموها، قال: (فشيءٌ لم يَعْلمْهُ هؤلاء علمتَه أنت؟)؛ قال الرجل: فإني أقول: قد عَلِموها، قال: (أفوَسِعهم أن لا يتكلموا به ولا يَدْعُو الناس إليه، أم لم يسعهم؟)؛ قال: بلى؛ وسعهم، قال: (فشيء وسِع رسول الله وخلفاءَه لا يسَعُك أنت؟)، فانقطع الرجل.. فقال الخليفة – وكان حاضرًا –: (لا وسّع اللهُ على من لم يسَعْه ما وَسِعهم)".

والمسلم على يقين من: أن ما جاء به الرسول هو الحق الذي يدل عليه المعقول، والذي لا سبيل سواه وما عداه من السبل على رأس كلٍّ منها شيطان يدعو إليه.. وأن أولى الناس بالحق أتْبعُهم له وأعظمهم له موافقة، فإذا قال صلى الله عليه وسلم شيئًا في لزوم السنة والجماعة على كل حال، أو أخبر عن أمرِ خلافة المسلمين وما يطرأ عليها وما ستؤول إليه أمرها؛ أو نَهَى عن مبايعة لغير واحد أو عن قتالٍ تحت راية عُمِّية أو قتال في فتنة، إلى آخر ذلك؛ أو أمَرَ بسمعٍ وطاعة في معروف لذوي شوكة من أهل السنة أراد الله لهم أزلًا أن يلوا أمور المسلمين؛ فلا قول بعد قوله، ولا أمر ولا نهي بعد أمره ونهيه.. وإذا أجمع صحابته من السابقين الأولين أو مِمَّن تبعهم بإحسان من سلف الأمة وأئمتها على شيء مما ذكرنا، فلا انخرام لما أجمعوا عليه ولا نقض لما تعاهدوا عليه، فإن ذلك مغبته كما قال تعالى: (وَمن يشَاقق الرَّسُول من بَعْدِ مَا تبيَّن له الهُدى ويتَّبعْ غَيرَ سبِيلِ المُؤْمنِينَ نُوَلِّه ما تَولّى ونُصْله جهنّم وسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: ١١٥].

٢): (ملازمة جماعة المسلمين وأئمتهم، واعتزال فرق الضلال وهجرانهم والتحذير منهم):

وتجد مصداقه في حديث ابن عمر فيما رواه مسلم (١٨٥١) من قوله صلى الله عليه وسلم: (من خلع يدًا من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وفي رواية له: (ومن مات وهو مفارق للجماعة، فإنه يموت ميتة جاهلية).. وحديث حذيفة المتفق عليه، وفيه سؤالُه النبيَّ عن الخير والشر الذي سيأتي بعد زمانه وقد طالنا، وذلك قوله –كما في صحيح البخاري (٣٦٠٦)

تحت عنوان: (باب علامات النبوة في الإسلام)، وبنحوه: (٧٠٨٤) تحت عنوان: (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟)–: كان الناس يسألون رسول الله عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟، قال: (نعم)، قلتُ: وهل بعد ذلك الشر من خير؟، قال: (نعم وفيه دخن)، قلتُ: وما دخنه؟، قال: (قومٌ يهدُون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر)، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟، قال: (نعم، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، قلتُ: يا رسول الله! صِفْهم لنا، قال: (هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا)، قلتُ: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟، قال: (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم)، قلتُ: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام، قال: (فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تَعضَّ بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك).

وفي رواية مسلم (١٨٤٧) وتحت (باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة)، جاء قوله رضي الله عنه: "يا رسول الله! إنا كنا بِشَرٍّ فجاء الله بخير فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شر؟؛ قال: (نعم)، قلتُ: هل من وراء ذلك الشر خير؟؛ قال: (نعم)، قلتُ: فهل من وراء ذلك الخير شر؟، قال: (نعم)، قلتُ: كيف؟ قال: (يكون أئمة لا يهتدون بهداي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبهم قلوبُ الشياطين في جثمان إنس)، قلتُ: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركتُ ذلك؟، قال: (تسمع وتطيعُ للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمعْ وأطِع)".

فإنك واجد في رواية حذيفة الأولى إضافةً تصوِّر ما عليه خوارج عصرنا وما يجب على المسلم حيالهم، فهم كلابٌ لأهل النار ودعاة على أبوابها من أجابهم إليها قذفوه فيها، ومن ثمَّ وجب إثناؤهم عن هذا الطريق أو التصدي لهم مع الإمام، فإن لم يكن ثمة إمامٌ عام تجتمع عليه وتحت رايته الأمة، والحال ينبئ بتعدد الولايات وكثرة الفِرَق، فاعتزالهم وعدم مصاحبتهم ولا مجالستهم.

ثم إن الروايتين تتحدثان عن أئمةٍ، في الحق الذي هم عليه: دخن؛ فبعضهم لا يهتدي بهديه صلى الله عليه وسلم ولا يستن بسنته، وقلوب بعضٍ منهم قلوب شياطين في جثمان إنس، ومع ذلك أوجب الرسول لهم السمع والطاعة في غير معصية وإن فعلَ الواحد منهم بالمسلم ما فعل، كونهم في النهاية ليسوا بمواصفات جِنس الخوارج.

كذا بما يعني: أن معاصيهم أهون بكثير من بدع الخوارج، وأن من اتَّصف بصفات الخوارج لو قُدِّر أن يكون إمامًا للمسلمين فلا سمع له البتة ولا طاعة، ولا يحق توليته من الأساس، وإلا فكيف بمن تولاهم وبايعهم أو حتى أحبهم؛ أن يمرق من الدين وأن يقذفَ بنفسه في النار؛ ويُقْدِمَ على أن يكون واحدًا من كلابها، ومن شرِّ الخلق والخليقة؟!.

وبيانًا للدخن الذي خالط الخير، وورد ذكره في حديث البخاري، وتعليقًا على ما أخبر به النبي ﷺ وما يجب على المسلم فعله في زماننا، وعما يقتضيه وجوب طاعة الإمام ذو السلطان الموجود بالفعل والذي له القدرة على عمل مقصود الوِلاية، وإن كان فيه ما فيه مما ورد ذكره بالأحاديث، يقول ابن تيمية في (منهاج السنة) ١/ ٥٦١:

"وهو صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأَمَرَ مع هذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبين أن الإمام الذي يطاع، هو: من كان له سلطان، سواء كان عادلًا أو ظالمًا"، يعني: وليس سواه من دعاة جهنم وممن ينازعونه الأمر، كما تفعل جماعة الإخوان ومن على شاكلتها ممن يبايعون في ظلام الجهل والضلال من ليس له سلطان، فيقيمون داخل كل دولة دولة، فإن هذا – لشَقِّهِ عصا المسلمين– يستحق ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم في قوله بصحيح مسلم (١٨٥٢): (إنه ستكون هنات وهَنَات –فتن وأمور حادثة– فمن أراد أن يُفرِّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان).

ووضعًا للأمور في نصابها، وتأكيدًا على ما يجب فعله تجاه واقعنا المرير، يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ٤٠: "الذي يظهر أن المراد بـ (الدعاة على أبواب جهنم): من قام في طلب المُلك من الخوارج

وغيرهم، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (الزم جماعة المسلمين وإمامهم)، يعني: ولو جار، ويوضح ذلك رواية أبي الأسود: (ولو ضرب ظهرك وأخذ مالك)، وكان مثل ذلك كثيرًا في إمارة الحجاج ونحوه".

ولا يخفى على ذي اللبِّ ما كان من الحجاج الذي جرى منه ما جرى، والذي كما ذكر ابن أبي العز في شرحه على الطحاوية ص ٣١٥: "كان ابن عمر يصلي خلفه، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقًا ظالمًا.. وكذلك ابن مسعود وغيره كانوا يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلّى بهم الصبحَ مرة أربعًا، ثم قال: أزيدكم؟".. وما صَبْرُ الصحابة عليهما وكلام أهل العلم عنهما، إلا لامتثالهما الأمر؛ وانخراطهما في عداد أهل السنة؛ ولأنهما لم يمرقا من الدين ولا كانا دَاعيَيْن على أبواب جهنم.

ففرقٌ إذن بين ما يكون من حال هذه الفرق الضالة التي هي على أبواب جهنم، من: اعتزال؛ وما يكون من حالٍ في التعامل مع من يُقَصِّرون في الاهتداء بسنة النبي صلى الله عليه وسلم من حكام المسلمين، من: سمع وطاعة في المعروف، حتى ولو كانت قلوبهم قلوب شياطين في جثمان إنس.. وهذا أصلٌ أصيل، من المهم على المسلم أن يعضّ عليه بالنواجذ، فإن الجهل به يمثلُ: داء العصر وفيروس الأمم ومكمن الخطر، إذ تحت دعاوي عدم اهتدائه بالسنة أو عدم تطبيقه شرع الله وهي دعاوى غالبًا ما يُبالغ فيها، تجد من يفعل العكس ويعطي لنفسه الشرعية، على عِظَم ما هو عليه من خطر البدعة، لاسيما بدعة الخوارج وما ينتج عنها من: تكفير، واستحلالٍ للدماء المعصومة، وشقٍّ لعصا الطاعة، وتجهيل لديار الإسلام، وخروج على حكام المسلمين المحسوبين على أهل السنة؛ وخروج من ثم على ما قضى الله به في كتابه وسنة رسوله، وتأصيل لمخالفتهما.

وهذا عكس ما هو مطلوب من المسلم الحق، ففي إطار حديثه عما يؤخذ من حديث حذيفة يقول ابن حجر: إن ضمن ما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم لحذيفة: (اعتزل تلك الفرق ولو أن تَعَضَّ بأصل شجرة): "ذمُّ مَن جعل للدين أصْلًا خلاف الكتاب والسنة، وجعلهما فرعًا لذلك الأصل الذي ابتدعوه، وفيه: وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهَدْي النبوي ولو قاله من قاله من رفيع أو وضيع"إ.هـ.

ولا عجب فهم مَن –بما أصَّلوه وبخاصة عدّ أنفسهم جماعة المسلمين وأن غيرهم خارج عليهم ومن ثم خالع لربقة الإسلام من عنقه، وبما يترتب على ذلك من استحلال الدماء المعصومة – يمرقون من الدين ويقذفون بأنفسهم وبمن تبعهم إلى النار والعياذ بالله .. فما أحسن سؤال حذيفة وجوابه صلى الله عليه وسلم، وهما يصوران واقعنا وما بعد واقعنا إلى يوم القيامة خير تصوير!، وأحسن بهما!.

هذا، ويُشْتَمُّ من الروايتين أنهما تتحدثان عمن شغر زمانُهم من الخليفة العام كالحال الذي نحن فيه، فما يكون من المسلم حيال حكام الولايات الصغرى إلا: الصبر، واعتزال فر ق الضلال، ولزوم جماعة المسلمين في حدود تلك الولايات، وطاعة أميره في المعروف وعدم شق عصا الطاعة، طالما لم يأت كفرًا بواحًا له فيه من الله برهان.

وإنما قلنا ولا زلنا نؤكد على أن الحديث يخص من شغر زمانهم من الإمامة العظمى، لكون ذلك: مندرجًا تحت ما عنون له البخاري في: (باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة)، وواقعًا بعد الملك العضوض وإبان الحكم الجبري، وحاصلًا فيه ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم في قوله: (إن أمام الدجال سنون خداعات، يكذَّب فيها الصادق ويصدَّق فيها الكاذب، ويُخَوَّن فيها الأمين ويؤتمنُ فيها الخائن، ويَتكلّمُ فيها الرويبضة) وهو ما نراه الآن ماثلًا في كمِّ الخيانات، والأكاذيب والشائعات التي تُبَث على مواقع التواصل الاجتماعي والتي لا يُقَدَّر قدْرها ولا يحصيها عدّ، وكلنا يعرف مصادرها ومَن وراء مصادرها.

وفي هذا ما يؤكد أن غياب الخليفة العام، لا يعني أن يظل المسلمون بلا حكام يحمون بيضتهم ويتَّقُون بهم ويقاتلون خلفهم، لأن هذا غير متصور، كما أنه بضميمة: ما جاء في نصوص السنة من قتال الترك، وفي نحو قوله صلى الله عليه وسلم من حديث عقبة عامر: (لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله لا يضرهم من خالفهم، حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك)، وهو من حديث عمران بن حصين رفعه، بلفظ: (لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم، حتى يقاتل آخرهم الدجال)، إلخ..

وبما أخبر عنه ابن حجر في الفتح ١٣/ ٨٣ ، من قوله: "ويؤخذ من حديث عمران.. أن الذين يقاتلون الدجال يكونون بعد قتله مع عيسى، ثم يرسل الله الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم إلا الشِّرار"إ.هـ.

كلُّ ذلك دال على: أن شغور الزمان من الخليفة، لم يمنع على مدار تاريخ المسلمين من اتخاذ حكامٍ مصلحين يقودون الناس ويحاربون معهم وبهم أعداءهم، بل لابد لهم من ذلك على ما قرره ونص عليه غير واحد من أئمة السنة، كما يؤيده بموجب العقل: ما تمسُّ الحاجة إليه من اجتماع، تحدَّث عنه ابن تيمية في إمارة السفر القليل العارض، وتحدث عنه الشاعر العربي: (الأفْوهُ الأَوْدِيّ) ت٥٠ قبل الهجرة، قائلًا:

لا يصلُح الناسُ فَوضى لا سَراةَ لَهُم **** وَلا سَراةَ إِذا جهّالُهُم سادُوا
تلفى الأُمور بِأَهلِ الرُشدِ ما صلُحَت **** فَإِن تَوَلَّوا فَبِالأَشرارِ تَنقادُ
إِذا تَوَلّى سَراةُ القَومِ أَمرَهُمُ **** نَما عَلى ذاكَ أَمرُ القومِ فَازدادوا

وفي هذا أيضًا: الرد الكافي على السرورية وأمثالهم من متسلفة الزمان ممن لا يرون في حكامنا المحسوبين على أهل السنة شرعية، ولا التزامًا ببيعة، ولا اعترافًا بولاية، والأغرب أن ترى لهم من طرف خفي ولاءً لجماعات التكفير والبدع وعلى رأسها جماعة الإخوان، على الرغم من أنه ما من كتاب في أمور الاعتقاد إلا وأمر بمجانبة أهل البدع والأهواء وعلى رأسهم الخوارج .. وإلى الله المشتكى

واجب الأمة تجاه حكام الولايات، في حال: شغور الزمان من الإمامة العظمى

وهنا يواصل ابن حجر كلامه فيقول عن لزوم الجماعة: "قال الطبري: اختُلف في حكم هذا الأمر: (الزَم)، وفي (الجماعة)، فقال قوم: (هو للوجوب)، والجماعة: (السواد الأعظم).. فإن الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة.. **والصواب: أن المراد من الخبر: (لزوم الجماعة التي في طاعة من اجتمعوا على تأميره، فمَن نكث بيعته خرج عن الجماعة)**"إ.هـ.

على أن ما ذكرناه لابن حجر يمثل شرحًا لبعضِ ما بوّب له الإمام البخاري، وإلا فالإمام البخاري –من غير ما سطره في معتقده– قد عنون في صحيحه بـ (كتاب الأحكام) –وهو بالفتح الجزء ١٣/ ١١٩ وما بعدها– لأبواب: (قول الله تعالى: وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} [النساء: ٥٩]، (السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)، (من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها ومن سألها وُكِل إليها)، (ما يُكرَهُ من الحرص على الإمارة)، وذَكَرَ في كلٍّ منها من النصوص ما لا مزيد عليه.. وكذا فعل (مسلم) وباقي أئمة الحديث، والنووي في كتابه (رياض الصالحين)، فلْيَقرأ هذه الأبواب من أراد المزيد.

هذا، ومما قاله الإمام النووي –تعليقًا على ما أدرجه مسلم من أحاديث جعلها تحت عنوان (باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية) ١٢/ ١٧٦ مجلد ٦ –: "أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون.. قال العلماء: المراد بـ(أولي الأمر): من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم".. إلى أن قال: "وهذه الأحاديث في الحثِّ على السمع والطاعة: في جميع الأحوال، وسببها: اجتماع كلمة المسلمين، فإن الخلافَ سببُ لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم".

وقال عقب ذلك تعليقًا على حديث: (إلا أن تروا كفرًا بواحًا): "معنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا منهم منكرًا محققًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، **وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرتُه، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل؛ فغَلَطٌ من قائله مخالف للإجماع، قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه؛ ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه.. وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينعزل بالفسق والظلم وتعطيل الحقوق، ولا يُخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك،**

بل يجب وعظه وتخويفه للأحاديث الواردة في ذلك"إ.هـ.. ولا يكون ذلك بالطبع لأئمة الخوارج كما فصلنا القول في ذلك.

على أن ما ذكره النووي قال بنحوه ابن حجر، وذلك في شرحه على البخاري ١٣/ ١٢٤.. وكلاهما على أن **الخلاف في عزله للفسق أو الظلم وتعطيل الحقوق "كان أولًا، ثم حصل الإجماع على منع الخروج عليهم"** كذا نص عليه النووي في شرحه لمسلم ١٢/ ١٨١ نقلًا عن القاضي عياض.. وبما حاصله:

ألا تكون الطاعة في المعصية، وألا يُخرج عليهم ولا تُنزع ولاياتهم، لأن الله هو الذي يتكفل بنزع الحكم منهم، إذ هو سبحانه وحده الذي بيده المُلك، يؤتيه من يشاء وينزعه عمن يشاء، وهو –عَزَّ سلطانه– من يُهيِّئ لكلٍّ أسبابه، وما على الرعية إلا أن: تُرضي ربها ورسولها بالعمل بالكتاب والسنة، وما على الدعاة والعلماء – حتى يغير الله ما بنا – إلا أن يجتهدوا في إصلاح الدنيا بالدين .. وأن يرْضُوا ربهم بمناصحة ولاة الأمور وقتما تحان لهم الفرصة وألا يدلسوا عليهم أو يغشوهم.. وأن يعتقد المسلم أن المعوَّل عليه في إصلاح المجتمع وعودته إلى منهج الله، ليس هو الحاكم وحده، وألاّ فَرْقَ بين من يرفع في زماننا شعار: (حَاكم حاكم يا قرآن) مثلًا وفي ثقافته استحلال الدماء المعصومة والخروج على حكام المسلمين، وبين نظرائهم فيما مضى ممن رفعوا شعار: (لا حكم إلا الله) فزاغوا وأزاغ الله قلوبهم.

ويعتقد كذلك وجوب أن يُؤَدِّي الذي عليه تجاه حكامه، مصداقًا لقوله عليه السلام: (أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم)، وقوله: (تُؤَدُّون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم)، وقوله وهو أيضًا بمسلم: (خيار أئمتكم من تُحبونهم ويحبونكم، وشرار أئمتكم من تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم، قيل: يا رسول الله؛ أفلا ننابذهم بالسيف؟، فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من وُلاتِكم شيئًا تكرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزِعوا يدًا من طاعة)، وقوله: (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمّلوا وعليكم ما حُمّلتم).. وتلك الأخبار الواردة في ذلك والتي بها نُرضي ربنا، يفسرها أثر قتادة –وهو في العلو للذهبي ص٩٦– قال: (قالت بنو إسرائيل: يا رب؛ أنت في السماء ونحن في الأرض، فكيف لنا أن نعرف رضاك من غضبك؟، قال: (إذا رضيت عنكم استعملت عليكم خياركم، وإذا غضبتُ استعملتُ عليكم شراركم).

فها أنت ذا –أخي الكريم– أمام أحاديث وآثار تُنبئ عن كل شيء، وأمام نصوص الأكابر من أئمة الحديث وشراحه، كلهم يتحدث عن أئمة جورة ظلمةٍ فسقة، لكنهم في النهاية محسوبون على جماعة أهل السنة ولا يدينون بدين الخوارج، وما رأينا أحدًا من أولئك الأكابر قال بخلع الثوب الذي ألبسه الله إياهم، وما توقفوا عند تسميتهم (أئمة) و(ولاة أمور)، وما أنكروا واقعهم المعاش ولا ما سيئول إليه بعدُ وطفقوا يختلقون له فتاوى ويجتلبون له ألقابًا ما أنزل الله بها من سلطان كما يفعل الآن بعض المتسلفة، ولا استفاد أحد من الأحاديث ما أفاده من يدّعون أنهم على نهج الصحابة والتابعين.

بل صرح النووي في الجزء ١٢/ ١٨٧ مجلد ٦ بأن **"في حديث حذيفة هذا: لزوم جماعة المسلمين وإمامهم ووجوب طاعته،** وإنْ فَسَق وعَمِل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك فتجب طاعته في غير معصية، وفيه معجزاتٍ لرسول الله، وهي: هذه الأمور التي أخبر بها وقد وقعت كلها"، وكان رحمه الله قد كشف عن أن مراده صلى الله عليه وسلم بقوله: (دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها)، هم: "مَن كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر، كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة".

فرحم الله شيوخ الإسلام: البخاري ومسلم والطبري والنووي وابن تيمية وابن حجر وسائر أئمتنا أئمة أهل السنة والجماعة، وأسكنهم فسيح جناته؛ ويا ليتنا نفهم عن الله ورسوله كما كانوا يفهمون، ونعمل من ثَمَّ بما عملوا به، إذ يمكننا أن نستخلص من كلامهم:

أ-أن القول بأننا ابتلينا بحكّام لا يهتدون بهدي النبي في إقامة الحدود وما شابه، يَرِدُ عليه –من غير ما ذكرناه لابن تيمية–: أنه لا يجوز أن نُحمِّل الولاة وحدهم نتيجة ذلك، ففي الخبر (كما تكونوا يولّى عليكم).. وأن "كل تغيير في المجتمع نحو الإسلام بكل قيمه وأخلاقه وتشريعه، يحتاج إلى جهد أكبر وأعظم وأجَلّ

من مجرد إصدار قوانين، وأن التغيير الذي ينبغي أن يحدث، هو في قيم الناس وأخلاقهم –وتلك هي مهمة الدعاة والعلماء بالدرجة الأولى– أما المزايدة في قضية القوانين فحسب، بغض النظر عن القيم والأخلاق الإسلامية، فهو تبسيط يصل إلى حد السذاجة في معالجة مشكلات المجتمع" على حد ما ذكر د. جمال الدين محمود الأمين العام الأسبق للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مقال له نشر بأهرام ١٠/ ٤/ ١٩٨٤.

كما يَرِدُ عليه: أن مَن عُرِضَ عليه أمر الشريعة من مرشدي جماعة الإخوان وهو أ.عمر التلسماني، قال نحوًا من هذا، ود. مرسي هو الآخر، قال بعد أن مكن الله له ولجماعته: "إن الشريعة مطبقة في مصر أوردي"، ففيم المزايدة إذًا من هؤلاء على شرع الله وأن الإسلام هو الحل، والزعم بأن حكامنا بسبب عدم تطبيقه: كفرة يجب الخروج عليهم؟!، علمًا بأن واحدًا من أولئك الحكام وهو الرئيس (السادات)، بعد أن قَطَعَ شوطًا كبيرًا في تقنينها بالفعل، أُكْرِهَ على غلق هذا الباب، فأين كفرهم بالشريعة إذًا؟!.

ب-ألاّ خيرَ لكل الدعوات السلفية –والتي ما اختلَفَتْ فيما بينها إلا من بعد ما جاءتهم البيّنات وجاءهم العلم بغيًا بينهم– إن لم تَجْمَع الأمة على عقائد الماضين وأحاديث سيد المرسلين، وإن لم يُجمعوا هم أمرهم لإصلاح البلاد والعباد ولا يكون أمرهم عليهم غمَّة، وإن لم يكن لهم دور بارز في دعوة المجتمع لصحيح الدين والاعتقاد، وإن لم يبينوا موقفهم بوضوح ممن: (أراده الله أزلًا لولاية أمرنا ولم يأت كفرًا بواحًا)(١)، وممن: (ينازعون الأمر أهله، ويَخرجون على جماعة المسلمين، ويُغرقون أنفسهم في بدع الخوارج، ويستحلون دماء الموحدين من حماة ثغور الإسلام، وذلك بعد أن كفّروهم وأوجدوا لأنفسهم العلل في قتلهم، وبعد أن قصَّروا هم في معرفة الحق ودعوة أنفسهم وغيرهم إليه).

٣)ويأتي ضمن أصول أهل السنة وعلى رأسها؛ عبادة الله وحده: فهي أصل الدين، وهي التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب، فقال تعالى: {وَاسأل مَن أرسلنا قَبْلَكَ من رُسلنا أَجعَلنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلهةً يُعبَدُون} [الزخرف: ٤٥]، وقال: {وَلَقدْ بَعثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أنِ اعْبدُوا اللهَ واجْتنِبُوا الطَّاغُوتَ} [النحل: ٣٦]، وقال: {وَمَا أرسلْنا من قبلكَ من رسولٍ إلا نوحي إليْهِ أَنَّه لا إِلَهَ إلا أنَا فَاعْبُدُونِ} [الأنبياء: ٢٥].

ولقد كان صلى الله عليه وسلم – ولنا فيه القدوة والمثل الأعلى – يحقِّقُ التوحيد ويُعلِّمه أمته، حتى قال له رجل: (ما شاء الله وشئت)، فقال: (أجعلتني لله ندًا؟، بل ما شاء الله وحده)، وقال: (لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد، ولكن ما شاء الله ثم ما شاء محمد)، ونهى عن الحلف بغير الله فقال: (من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت)، وقال: (من حلف بغير الله فقد أشرك)، وقال: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله)، ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق.

ونهى صلى الله عليه وسلم عن السجود له.. وعن اتخاذ القبور مساجد.. وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان: كان التعظيم للقبور بالعبادة ونحوها، قال تعالى: {وقالوا لا تذرن آلهَتكُم ولا تَذَرُن وَدًّا ولا سُوَاعًا ولا يغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرًا} [نوح: ٢٣]، قال طائفة من السلف: (كانت هذه أسماء قوم صالحين؛ فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها).

ولهذا اتفق العلماء على أن من سلَّم على النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره ألا يتمسح بحجرته ولا يقَبِّلُها، لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت الله الحرام، فلا يُشبِّه بيت المخلوق ببيت الخالق، وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات إنما تقصد في بيوت الله، وهي المساجد التي أذن الله لها أن ترفع ويذكر فيها اسمه، فلا تُقصد بيوت المخلوقين فتتخذ عيدًا، كما قال عليه السلام: (لا تتخذوا بيتي عيدًا).

كل هذا لتحقيق التوحيد الذي هو أصل الدين ورأسه، الذي لا يَقبل الله عملًا إلا به، ويغفر لصاحبه ولا يغفر لمن تركه، كما قال تعالى: {إنَّ الله لا يغفر أَن يشرك به ويغْفر ما دون ذَلكَ لمن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللهِ فقَدِ افْتَرَى إثْمًا عَظِيمًا} [النساء: ٤٨]، ولهذا كان التوحيد أفضل الكلام وأعظمه، فأعظم آية في القرآن آية

---

(1) بألا يشككون في ولاياته أو يعدونه مجرد موظف في الدولة كعامل النظافة مثلًا .. ليبرروا لأنفسهم نزع أيديهم من طاعته وخلع البيعة – التي هي حقه علينا – من أعناقهم

الكرسي: {اللهُ لا إله إلا هُوَ الحَيُّ القَيُّوم لا تأْخُذُهُ سِنةٌ وَلا نَوْمٌ} [البقرة: ٢٥٥]، وقال صلى الله عليه وسلم: (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)، والإله: هو الذي يؤلهه القلب عبادةً له، واستعانة، ورجاء، وخشية، وإجلالًا وإكرامًا"إ.هـ بتصرف من الوصية الكبرى لابن تيمية ص٣٧.

٤)وألا يعبد إلا بما شرع: وهذه هي المتابعة لما كان عليه صلى الله عليه وسلم، فالعبادات توقيفية لا يجوز الإتيان بأي عبادة لم يشرعها، ولا أن نعبده بالأمور المبتدعة، ففي الحديث المتفق عليه من حديث عائشة: (منْ أحدث في أَمْرِنَا هَذا مَا لَيْس مِنْه فَهُوَ رَدٌّ)، وفي مسلم من حديث جابر، قال صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم الجمعة: "فَإِنَّ خير الحدِيثِ كِتاب الله، وَخَيْر الْهدي هَدْيُ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وَشَرَّ الأُمورِ مُحْدثاتها وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ).. ومن ابتدع شيئًا في الدين لم يأت به الرسول فإنه لم يشهد أنه رسول الله، ولَم يشهد الشهادة الحقيقية؛ لأن الذي يشهد أنه رسول الله يتقيد بما شرعه، ولا يُحدِث شيئًا من عنده، أو يتبع شيئًا محدَثًا ممن سبقه.

وتلك مع (الإخلاص)، هما: جماع الدين وتحقيق الشهادتين وأساس قبول العمل، كما قال تعالى: {فَمَن كَان يرجُوا لقاء ربّه فَليَعمَل عَملًا صَالِحًا وَلا يُشرِكْ بِعبادة ربِّهِ أَحَدًا} [الكهف: ١١٠]، قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى: {لِيَبلُوَكم أيُّكُم أَحْسَنُ عَمَلًا} [الملك: ٢]، قال: (أخلصه وأصوبه)، قالوا: يا أبا علي ما أخلصه وما أصوبه؟، قال: (إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يُقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السنة)، وعليه فإذا فُقِد الشرطان أو أحدُهما بطُلت العبادة.. نسأل الله أن يعصمنا من البدع وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يحينا على الإسلام والسنة، ويجعلنا ممن يتبع رسوله في الحياة ويحشرنا في زمرته بعد الممات، برحمته وفضله.. اللهم آمين.

&&&&&&

المبحث الثاني
هجران أهل البدع وإبطال بيعاتهم: مقصد من مقاصد الشريعة وواحد من أصول السنة التي التزمها الصحابة فمن تبعهم.. ويعني فيما يعني: الحفاظ على صفاء الدين ونقائه

إن ما سبق، يدعونا للحديث عن ثلاثة أمور، هي من الأهمية بمكان:

أولها: (هجران أهل البدع)، فقد أخبر النبي بأن من ابتدع في دين الله على خطر عظيم، كونه على خلاف ما هو عليه صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيهم بإحسان، وأن الفرقة الناجية، هي كما أخبر: (مَن كان على مثل ما أنا عليه اليوم و أصحابي)، وإنما عنى بهم من بعد الصحابة: أهل الحديث والسنة الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا فلان ولا علان ولا غيرهم ممن قادوا الأمة إلى الخراب والقتل والدمار وتشويه دين الله تعالى.

وليعذرني القاري الكريم في التصريح بهذا الأمر الجلل، فإن الموضوع جد خطير وقد طفَّ الصاع وعمّ البلاء، فما يجري على أرض الواقع وفي سائر بلدان المسلمين في شكل بلطجة وعنف وتفجير وتفخيخ وتخريب وفساد في الأرض وقتل بدم بارد وتشويه للدين، لم يعد يطاق، كما أضحى لفرقة الخوارج دولة مدعومة من الغرب تشق عصا الطاعة عن أهل السنة وعلى حساب (منظمة المؤتمر الإسلامي) السني، وتعقد أول مؤتمراتها الآن في ماليزيا ويحضرها: قطر وبصحبتها تكفيريو العالم، وروحاني زعيم روافض إيران، سابي الصحابة ومتهمي عرض النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ولا تحضرها السعودية بلاد الحرمين الشريفين ولا مصر الأزهر ولا أي من الدول الإسلامية والعربية.. ولا ننسى أنا قد أوتينا وشبابنا - الذين ضُحي وزجَّ بالآلاف منه في أتون حروب لا معنى لها ضد ديار الإسلام - وأوتي كذلك إسلامُنا بتشويه معالمه، وأوتيت بلادنا بتدميرها وخرابها.. من قِبَل هؤلاء.

كما عَنَي صلى الله عليه وسلم بقوله (ما أنا عليه وأصحابي): أن ما عدا متبعيه من أهل الحديث والسنة، هم: أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء، وشعارهم: مفارقة الكتاب والسنة والإجماع وجماعة المسلمين وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا .. وأنهم أهل المحدثات التي حذرنا إياها صلى الله عليه وسلم في قوله: (وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل ضلالة في النار).. والذين حبطت ورُدّت عليهم أعمالهم على ما جاء في قوله: (من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد).. وعليه فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة، وإلا عدَّ مِن أهل البدع والضلال.

ونذكر هنا ممن دعوا من أئمة اهل السنة على هجران اهل البدع والضلال وعدم مجالستهم: **أبا الجوزاء ت٨٣، قال:** (لأن يجاورني في داري قردة وخنازير، أحب إليّ من أن يجاورني أحدٌ من أصحاب الأهواء).. و**أبا العالية** ت ٩٣، قال: (إياكم وهذه الأهواء التي تُلقِى بين الناس العداوة والبغضاء)، وقوله: (ما أدري أي النعمتين عليَّ أعظم: أن أخرجني الله من الشرك إلى الإسلام، أو عصمني في الإسلام أن يكون لي فيه هوىً).. **وسعيد بن جبير ت٩٥** – وبنحوه عن أرطأة - قال: (لأن يصحب ابني فاسقًا أو شاطرًا – قاطع طريق – سنيًا، أحب إلي من أن يصحب عابدًا مبتدعًا).

والإمام الحافظ **إبراهيم النخعي** ت ٩٦، قال: (لا تجالسوا أهل الأهواء فإن مجالستهم تَذهب بنور الإيمان من القلوب، وتَسلب محاسن الوجوه، وتُورث البغض في قلوب المؤمنين)، وقوله: **(ليس لصاحب البدعة غيبة)**.. **ومسلم بن يسار** ت١٠٠، قال: (لا تُمَكِّنْ صاحبَ بدعة من سمعك؛ فيصبَّ فيها ما لا يقدر أن تخرجه من قلبك).

و**عمر بن عبد العزيز ت١٠١**، قال في واحدة من أهم علامات أهل البدع والأهواء: (إذا رأيت قومًا يتناجون في دينهم بشيء دون العامة، فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة).. **ومصعب بن سعد** بن أبي وقاص ت١٠٣، قال: (لا تجالس مفتونًا، فإنه إما أن يفتنك فتتابعه وإما أن يؤذيك قبل أن تفارقه).. **ومجاهد ت١٠٤**، قال: (لا تجالسوا أهل الأهواء فإن لهم عُرَّة كعُرّة الجرَب).. و**الشَّعبي**، قال: (إنما سُميت الأهواء، لأن تهوي بصاحبها إلى النار).

كما نذكر من غير هؤلاء: أبا **أبي قلابة** ت١٠٤، قال بحق أهل البدع والأهواء: (لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ولا تخالطوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسوا عليكم ما تعرفون فتهلكوا)، وهذا من فقهه في الدين.. ومما وصى به أبو قلابة أيوب السختياني: (احفظ عني أربعًا.. وذكر منها: ولا تُمَكّن أصحاب الأهواء من سمعك)، أي: لا تسمع لهم ولا كلمة؛ لأنك لو سمعت هلكت.. ومما ورد عن أبي قلابة، قوله: (ما ابتدع قوم بدعة إلا استحلوا السيف)، ولا غرو؛ فهم بين نقمتين، الأولى: الانحراف عن المنهج العقائدي، والثانية: أنهم يتصورون أن عقيدتهم هي الحق، فتحملهم هذه العقيدة الباطلة على الخروج بالسيف.

وعن **ابن طاووس** ت١٠٦، أنه قال لرجل من أهل الأهواء يستأذنه في الجلوس: (إن جلست – والله – قمنا) فانصرف الرجل، ولِآخر وقد دخل عليه، فأدخل إصبعيه في أذنيه وقال لابنه: (أي بني، أدخل إصبعك في أذنيك واشدد ولا تَسمع من كلامه شيئًا).

وعن **الحسن البصري** إمام التابعين ت ١١٠، أنه كان يقول: (أهل الهوى بمنزلة اليهود والنصارى)، ويقول: **(ليس لصاحب بدعة ولا لفاسق يعلن بفسقه، غيبة)**، ويقول: (لا تُجالِس صاحب بدعة فإنه يُمرض قلبك)، ويقول: (صاحب البدعة لا يَقبلُ الله له صلاة، ولا صيامًا، ولا حجًا، ولا عمرة، ولا جهادًا، ولا صرفًا، ولا عدلًا)، وقوله: (لا يقبل الله من صاحب البدعة شيئًا)، ويقول: **(ثلاثة ليست لهم حرمة في الغيبة - وذكر منهم - صاحب البدعة الغالي ببدعته).**

كما حكا عنه هشام بن حسان أنه وابن سيرين كانا يقولان: (لا تجالسوا أصحاب الأهواء ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم).. وكان رجلان من أهل الأهواء دخلا على محمد بن سيرين، فقالا: يا أبا بكر نحدثك بحديث واحد؟، فقال: (لا)؛ قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟، قال: (ولا آية، تقومان عني، وإلا قمت)، فلما

سئل عن ذلك قال: (إني كرهت أن يقرآ آية، فيحرِّفانها فيقرّ ذلك في قلبي).. وعن **قتادة** ت١١٧ موصيًا الأحول: **(يا أحول، إن الرجل إذا ابتدع بدعة، ينبغي لها أن تذكر حتى تُحذر).**

وممن شدَّد من أئمة الهدى النكير على البدع وحذر من أهلها: **أيوب السختياني** ت١٣١، وكان قد دُعي إلى غُسل ميت، فخرج مع القوم، فلما كُشف عن وجه الميت عرفه، قال: (أقبلوا قِبَل صاحبكم فلست أغسِّله، رأيته يماشي صاحب بدعة)، وقال له رجل من أصحاب الأهواء: أسألك عن كلمة، فولى وهو يقول: (لا؛ ولا نصف كلمة، لا تسألني عن شيء) مرتين، ويشير بأصبعيه.

و**إبراهيم بن ميسرة** ت١٣٢، قال: **(من وقّر صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام).. وعطاء الخراساني** ت١٣٥، قال: **(ما يكاد الله أن يأذن لصاحب بدعة بتوبة).. وعمرو بن قيس الملائي** ت١٤٦ ، قال - وبنحوه عن أحمد -: (إذا رأيت الشاب أوّل ما ينشأ مع أهل السنة والجماعة، فارجه، فإذا رأيته مع أهل البدع فايئس منه، فإن الشاب على أوّل نشوئِه).. **وابن عون ت١٥١**، قال: (لا يُمَكِّن أحدٌ منكم أذنيه من هوى أبدًا).

وعن **الأوزاعي** ت١٥٧- وقد قيل له: (إن رجلًا يقول: **أنا أجالس أهل السنة وأجالس أهل البدع**) - قال: **(هذا رجل يساوي بين الحق والباطل)**، وقال: (إن أهل البدع كلهم مُبطِلون، أفّاكون آثمون، لا يَرعوون، ولا ينظرون، ولا يتقون، ولا مع ذلك يُؤمَنون على تحريف ما تسمعون، ويقولون ما لا يعلمون في سرد ما ينكرون، وتسديد ما يفترون، والله محيط بما يعملون، فكونوا لهم حذرين متهمين، رافضين مُجانبين، فإنَّ علماءكم الأولين ومن صلح من الآخرين كذلك كانوا يفعلون ويأمرون، واحذروا أن تكونوا على الله مظاهرين، ولدينه هادمين ولعراه ناقضين موهنين بتوقير المبتدعين والمحْدِثين، وأي توقير لهم أو تعظيم أشد من أن تأخذوا عنهم الدين، وتكونوا بهم مقتدين، ولهم مُصدّقين موادعين مؤالفين، وكفى بذلك مشاركة لهم فيما يعملون".

ومن عجيب ما ورد عن الأوزاعي قوله: (أن إبليس لقي جنوده يشاورهم كيف يأتون بني آدم، حتى قال: لآتينهم من قِبَل ذنب لا يستغفرون منه، فبث فيهم الأهواء)، فهي إذًا باب الشيطان إلى الإنسان، ولذا صح في ذلك قول **سفيان الثوري** ت١٦١: **(البدعة أحب إلى إبليس من المعصية، فالمعصية يُتاب منها والبدعة لا يُتاب منها)**، وهذا ما أجمع عليه أئمة السلف، وكان مما ورد عنه في ذلك قوله: (ما من ضلالة إلا ولها زينة)، وقال: (لا تخالط صاحب بدعة).

ومما جاء في التحذير من البدع وأهلها، ما ورد: عن **محمد بن النضر الحارثي** قال: (من أصغى سمعه إلى صاحب بدعة وهو يعلم أنه صاحب بدعة، نزعت منه العصمة، ووُكِلَ إلى نفسه).. وعن **أرطأة بن المنذر ت١٦٣**، فيما رواه عنه عقبة بن علقمة، قال: "كنت عند أرطأة، فقال بعض أهل المجلس: (ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة ويخالطهم، **فإذا ذكر أهل البدع قال: دعونا من ذكرهم لا تذكروهم؟**)، قال: يقول أرطأة: **(هو منهم، لا يلبِّس عليكم أمره)**، قال: فأنكرت ذلك من قول أرطأة، قال: فقدمت على الأوزاعي - وكان كشافًا لهذه الأشياء إذا بلغتْه - فقال: (صدق أرطأة والقول ما قال، هذا يُنهى عن ذكرهم؟!، ومتى يحذروا إذا لم يُشَدْ بذكرهم؟!)".

وعن مفضل بن مهلهل ت١٦٧، قال: (لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثُك ببدعته، حذَرتَه وفررتَ منه، ولكنه يحدثك بأحاديث السنة في بدو مجلسه ثم يُدخل عليك بدعته، فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك؟).. ووالله إنا لنجد الكثير من التهاون في مثل هذا في عصرنا، وتلك هي الفتنة بعينها وقد عاصرناها وعايناها.. وجوابه: ما قال به الحسن البصري والأوزاعي وأحمد والنخعي وابن المهلهل، وبقية سلفنا الصالح.

وعن **مالك بن أنس** إمام دار الهجرة ت١٧٩، قال: (كلما جاءنا رجل أجدل، تَركْنا ما نزل به جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وسلم لجدله).. . وقال بحق رجل سأله عن القرآن، فقال: (لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعن الله عمرًا فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام).

وعن ابن المبارك ت١٨٢ موصيًا: (إياك أن تجالس صاحب بدعة)، وعن عبد الله بن عمر السرخسي قوله: (أكلت عند صاحب بدعة أكلة فبلغ ذلك عبد الله بن المبارك، فقال: والله لا أكلمك ثلاثين يومًا)، وعن ابن المبارك: (لم أر مالًا أمحق من مال صاحب البدعة)، وقوله: (اللهم لا تجعل لصاحب بدعة عندي يدًا فيحبه قلبي)، وقوله: (صاحب البدعة على وجهه الظلمة، وإن ادَّهن كل يوم ثلاثين مرة).

وممن شدّد في التحذير من البدع وأهلها: **الفضيل** ت١٨٧، فقد أثر عنه قوله: (إن لله ملائكة يطلبون حلق الذكر، فانظر مع مَن يكون مجلسك، لا يكون مع صاحب بدعة، فإن الله تعالى لا ينظر إليهم، وعلامة النفاق أن يقوم الرجل ويقعد مع صاحب بدعة، وقد أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سنة وهم ينهون عن أصحاب البدعة)، وقوله: (من جلس مع صاحب بدعة لم يُعط الحكمة)، وقوله: (من أحب صاحب بدعة أحبط الله عمله وأخرج نور الإسلام من قلبه)، وقوله: (صاحب البدعة لا تأمنه على دينك ولا تشاوره في أمرك ولا تجلس إليه، ومن جلس إلى صاحب بدعة أورَثه الله العمى) يعني: في قلبه، وقوله: (من أتاه رجل فشاوره فدَله على مبتدع، فقد غشَّ الإسلام، احذروا الدخول على أصحاب البدع فإنهم يصدون عن الحق)، وقوله: (أدركت خيار الناس كلهم أصحاب سنة وينهون عن أصحاب البدع).

وقال: (لا تجلس مع صاحب بدعة، فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة)، وقال: (إياك أن تجلس مع مَن يُفسد عليك قلبك، ولا تجلس مع صاحب هوى فإني أخاف عليك مقت الله)، وقال: (آكل عند يهودي ونصراني ولا آكل مع مبتدع، وأُحِبُ أن يكون بيني وبين صاحب البدعة حصن من حديد)، وقال: (من عظّم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام، ومن تبسم في وجه مبتدع فقد استخف بما أُنزل الله على محمد، ومن زوّج كريمته من مبتدع فقد قطع رحمها، ومن تبع جنازة مبتدع لم يزل في سخط الله حتى يرجع)، وقال: (لا يرفع لصاحب بدعة إلى الله عمل)، وقال: (طوبى لمن مات على الإسلام والسنة، فإذا كان كذلك فليُكثر من قول: ما شاء الله).

وعن ابن مهدي ت١٩٨، قال: (لا تجالس أصحاب البدع، إن هؤلاء يفتون فيما تعجز عنه الملائكة).. وعن **يحيى بن أبي كثير ت٢٠٥، قال:** (إذا لقيت صاحب بدعة في طريق، فخذ في طريق آخر).. **وعن أحمد ت٢٤١**، قال: (الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم: أنهم كانوا يكرهون الجلوس مع أهل الزيغ، فإنهم يلبِّسون عليك، وهم لا يرجعون، فالسلامة في ترك مجالستهم والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم)، وقال - وقد سؤل عن مبتدع يدعو إلى بدعته، يجالسُ؟:- (لا يجالس ولا يُكلم، لعله يتوب)، وقال: (أهل البدع لا ينبغي لأحد أن يُجالسهم ولا يخالطهم ولا يأنس بهم)، وقال: (إذا سلّم الرجل على المبتدع فهو يحبه)، وقال - كما في طبقات الحنابلة ٢/ ٢٧٤ --:

(لا غيبة لأصحاب البدع).. بل إنه بيّن أن تعرية أصحاب المقالات المخالفة للكتاب والسنة، وتحذير الأمة منهم، من أوجب الواجبات باتفاق المسلمين، بل ويقدم على نوافل العبادات، وسيأتي نص كلامه عند ذكر كلام ابن تيمية رحمه الله.

وممن حذر من البدعة وأهلها: **الرازيان** أبو زرعة ت ٢٦٤ وأبو حاتم ت٢٧٧، فقد سُئلا عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان في ذلك؟، فكان ضمن ما يعتقدانه: أنهما "يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، يغلِّظان في ذلك أشد التغليظ، ويُنكران وضع الكتب برأي في غير آثار"، قال ابن أبي حاتم: (وبه أقول أنا)، وقال اللالكائي - راوي الخبر -: (وبه أقول).

والبربهاري ت٣٢٩، قال في شرح السنة: (إذا ظهر لك مِن إنسان شيء من البدع فاحذره، فان الذي أخفى عنك أكثر مما أظهر)، وقال: (إذا رأيت الرجل جالسًا مع رجل من أهل الأهواء فحذِّره وعرّفه، فإن جلس معه بعدما علم فاتقه، فإنه صاحب هوى).. **وابن أبي زَمَنين** ت٣٩٩، قال في أصول السنة: (ولم يزل أهل السنة يعيبون أهل الأهواء المضلة، وينهون عن مجالستهم، ويخوِّفون فتنتهم، ويخبرون بخلاقهم، **ولا يرون ذلك غيبة لهم** ولا طعنًا عليهم).

وأبو منصور **معمر بن أحمد** ت٤١٨ ، قال فيما اعتقده النبي صلى الله عليه وسلم والصحب وتابعوهم بإحسان في كل مكان وأجمعوا عليه -: "أحببت أن أوصي أصحابي وسائر المسلمين بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر من السلف المتقدمين والبقية من المتأخرين فأقول".. وذكر جملة من ذلك، وجمعًا من التابعين وتابعيهم أربى عن الأربعين إمامًا.. إلي أن قال: "فاجتمع هؤلاء كلهم على إثبات هذا الفصل من السنة، وهجران أهل البدعة والضلالة، وأن السنة هي اتباع الأثر والحديث والسلامة والتسليم"، وكان يقول: (لا تُمَكِّن أذنيك من صاحب هوى).

وابن عبد البر ت٤٦٣، قال في التمهيد ٦/ ١٢٧: "أجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، إلا أن يخاف من مكالمته وصِلته ما يفسد عليه دينه، أو يُوَلِّد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان كذلك فقد رُخص له مجانبته، ورب صرم جميلٍ خير من مخالطة مؤذية".

وفي بيان ذلك يقول **البغوي** ت٥١٦ في (شرح السنة) ١/ ٢٢٤ - وبنحوه العظيم آبادي في (عون المعبود) ١٣/ ١٧٤ والقرطبي في (المُفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) ٦/ ٥٣٤ -: "النهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشر، دون ما كان من ذلك في حق الدين، فإن هجر أهل الأهواء والبدع دائمة إلى أن يتوبوا".

ويقول بنفس المصدر ١/ ٢٢٦ بشأن حديث كعب بن مالك: "وفيه دليل على أن هجران أهل البدع على التأبيد.. وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا، مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم".

وها هو ذا **أبو المظفر السمعاني** ت٤٨٩، يقول في كتابه (الانتصار لأهل الحديث): "واعلم أنك متى تدبَّرت سيرة الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح وجدتَهم ينهون عن جدال أهل البدع بأبلغ النهي، ولا يَرون ردَّ كلامهم بدلائل العقل، وإنما كانوا إذا سمعوا بواحد من أهل البدع أظهروا التبري منه، ونهوا الناس عن مجالسته ومحاورته والكلام معه، وربما نهوا عن النظر إليه"، ثم ذكر عددًا من الآثار عن السلف في معاملة أهل البدع وهجرهم والتبري منهم.. إلى أن قال: "فهذا الذي نقلناه: طريقة السلف وما كانوا عليه".

وأقول: إنما "كان السلف ينهون عن المجادلة والمحاورة والمناظرة إذا كان المناظِر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة.. أو كان المناظَر معاندًا يظهر له الحق فلا يقبله وهو السوفسطائي.. والمقصود أنهم نهوا عن المناظرة لمن لا يقوم بواجبها، أو مع لا يكون في مناظرته مصلحة راجحة، أو كان فيها مفسدة راجحة، وأما جنس المناظرة بالحق فقد تكون واجبة تارة ومستحبة تارة، وفي الجملة فإن جنس المناظرة فيها محمود ومذموم، ومفسدة ومصلحة، وحق وباطل" كذا في درء التعارض ٧/ ١٧٣، ١٧٤.

وممن ذهب من أئمة هذه الأمة إلى هجر المبتدعة: **ابن قدامة** ت٦٢٠ في لمعة الاعتقاد: "ومن السنة هجران أهل البدع ومباينتهم، وترك الجدال والخصومات في الدين، وترك النظر في كتب المبتدعة، والإصغاء إلى كلامهم، وكل محدثة من الدين بدعة"، وقد نقل عنه ابن مفلح في (الآداب الشرعية) ١/ ٢٣٢، قوله: "كان السلف ينهون عن مجالسة أهل البدع والنظر في كتبهم والاستماع لكلامهم".. **والإمام القرطبي** ت ٦٧١، قال في (المفهم) ٦/ ٥٣٤ بعد أن ذكر تحريم الهجر فوق ثلاث: "وهذا الهجران الذي ذكرناه هو الذي يكون من غضب لأمر جائز لا تعلق له بالدين، فأما الهجران لأجل المعاصي والبدعة فواجب استصحابه إلى أن يتوب من ذلك، ولا يُختلف في هذا".

وفي تبرير الهجران لأهل البدع، يقول **الشاطبي** ت٧٩٠ في (الاعتصام): "فإن توقير صاحب البدعة مظِنّةٌ لمفسدتين تعودان على الإسلام بالهدم: إحداهما: التفات الجُهّال والعامة إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المبتدع أنّه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غيره، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون

اتباع أهل السنة على سنّتهم.. والثانية: أنّه إذا وُقِّرَ من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء، وعلى كل حال فتحيى البدع وتموت السنن، وهو هدم الإسلام بعينه".

وعن إجماع الصحابة وتابعيهم في وجوب تعرية أهل البدع ويدخل فيهم في زماننا الإخوان والدواعش وشباب الصومال وبوكوحرام وكل من كان على شاكلتهم: قال **ثابت بن العجلان** ت١٤٨: (أدركت أنس بن مالك، وابن المسيب، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، والشعبي، وإبراهيم النخعي، وعطاء بن أبي رباح، وطاووس، ومجاهد، وابن أبي مليكة، والزهري، ومكحول، والقاسم.. وعد ناسًا كثيرة وقال: (كلهم يأمرونني بالجماعة، وينهوني عن أصحاب الأهواء).. كما ورد عن **أحمد والأوزاعي وابن المبارك،** أنهم قالوا في رجل شأنه مجالسة أهل البدع: (يُنهى عن مجالستهم، فإن انتهى وإلا ألحق بهم).

وبنحو ذلك صرح **الشافعي وأحمد والأوزاعي ويحيى والرازيان وابن زَمَنين ومعمر وابن عبد البر والبغوي والسمعاني وابن قدامة** فيما سبق أن ذكرناه لهم ونقلناه عنهم.

وبنحوه كذلك صرح **الصابوني** ت٤٤٩ في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)، قال حاكيًا مذهبهم: "واتفقوا مع ذلك على القول بقهر أهل البدع، وإذلالهم، وإخزائهم، وإبعادهم، وإقصائهم، والتباعد عنهم، والتحذير من مصاحبتهم ومعاشرتهم، والتقرب إلى الله بمجانبتهم ومهاجرتهم".

وقال أيضًا: "ويبغضون أهل البدع الذين أحدثوا في الدين ما ليس منه، ولا يحبونهم ولا يصحبونهم، ولا يسمعون كلامهم، ولا يجالسونهم، ولا يجادلونهم في الدين ولا يناظرونهم، ويرون صون آذانهم عن سماع أباطيلهم التي إذا مرت على الآذان وقرت في القلوب، ضرت وجرّت من الوساوس والخطرات الفاسدة ما جرّت، وفيه أنزل الله قوله: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره.. الأنعام/ ٨٦)".

تلك إذن هي عقيدة الإسلام وهذه وصايا أئمته، ومن ورائهما أيقونة الحِفَاظ على أسس الدين وأصوله التي انبنى عليها، والتي أجمع عليها الماضون الأوائل من أئمة السلف ومن تبعهم بإحسان.. ولا غرو فقد كان سلفهم في ذلك من شهد لهم الرسول بالخيرية من الصحابة الكرام، فهذا **ابن مسعود،** يَرِد عنه قوله: (من أحب أن يُكرِم دينَه فليعتزل مجالسة أصحاب الأهواء فإن مجالستهم ألصق من الجرَب)، وقوله: (إياكم وما يحدث الناس من البدع، فإن الدين لا يذهب من القلوب بمرة، ولكن الشيطان يُحدِث له بدعًا حتى يخرج الإيمان من قلبه، ويوشك أن يدع الناس ما ألزمهم الله من فرضه في الصلاة والصيام والحلال والحرام، فمن أدرك ذلك الزمان فليهرب)، قيل: يا أبا عبد الرحمن: فإلى أين؟ قال: (إلى لا أين، يمكث في مكانه، يهرب بقلبه ودينه لا يجالس أحدًا من أهل البدع).

وذاك **ابن عمر** يجيئُوه من يقول له: (إن فلانا يقرأ عليك السلام، قال: بَلَغَنِي أنه قد أحدث، فإن كان أحدث فلا تقرأ عليه السلام)، وذا **ابن عباس،** يقول: (لا تجالس أهل الأهواء فإن مجالستهم مُمرِضةٌ للقلوب).. وستأتي ذكر ما فعله بهم: **عمر وعلي وغيرهما،** فأين نحن من كل هذا، ومع ما هو معلوم من أن الإجماع حجة؟!.

ولأن **التحذير من مفسدات الدين ومتبعات الأهواء والخصومات ومن البدع والمبتدعين أمر واجب،** كان التبويب وعقد الفصول في هذا نظرًا لأهميته، فللمحدِّث القدوة شيخ الحرم، الإمام **الآجُرِّي** ت٣٦٠، في آخر كتابه (الشريعة) قوله تحت باب (ذكر هجرة أهل البدع والأهواء): "ينبغي أن يُهجر جميع أهل الأهواء من الخوارج.. وكل من نسبه أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، فلا ينبغي أن يكَلّم ولا يُسلمَ عليه ولا يجالس ولا يصلَّى خلفه ولا يُزوّج ولا يتزوج إليه من عَرَفه، ولا يشاركه ولا يعامله ولا يناظره ولا يجادله، بل يُذِلُّه بالهوان له، وإذا لقيتَه في طريق أخذت في غيرها إن أمكنك.. وهذا الذي ذكرتُه لك، قول من تقدم من أئمة المسلمين، وموافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم"، ثم جعل يسوق في ذلك من الأدلة والآثار ما به تقام الحجة وما لا عذر بعده لمعتذر.

ثم أعقب ذلك بباب عقده في (عقوبة الإمام والأمير لأهل الأهواء)، وقال فيه ما نصه: "ينبغي **لإمام المسلمين ولأمرائه في كل بلد إذا صح عنده مذهب رجل من أهل الأهواء ممن قد أظهره، أن يعاقبه العقوبة الشديدة، فمن استحق منهم القتل قتله، ومن استحق أن يضربه ويحبسه وينكل به فعل به ذلك،** ومن استحق أن ينفيه نفاه وحذّر الناس منه، فإن قال قائل: وما الحجة فيما قلت؟، قيل: إن عمر بن الخطاب جلد (صبيغًا التميمي)، وحرمه عطاءه، وأمر بهجرته، فلم يزل وضيعًا في الناس، وهذا علي بن أبي طالب فعل نحوًا من ذلك مع ابن الكواء، كما قَتَل في صحراء الكوفة أحد عشر رجلًا ادَّعوا أنه إلههم، خَدَّ لهم في الأرض أخدودًا وحرقهم بالنار.

وهذا عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطأة في شأن القدرية: تستتيبهم، فإن تابوا وإلا فاضرب أعناقهم، وقد ضرب هشام بن عبد الملك عنق (غيلان) وصلبه بعد أن قطع يده، ولم يزل الأمراء بعدهم في كل زمان يسيرون في أهل الأهواء إذا صح عندهم ذلك عاقبوه على حسب ما يرون، لا ينكره العلماء" ثم طفق الآجري على إثر ذلك يذكر تفاصيل ما أجمله.

وكان الآجري قد عقد في أول كتابه (الشريعة) أبوابًا في: (لزوم الجماعة والنهي عن الفرقة)، وفي: (افتراق الأمم في دينهم وعلى كم تفترق هذه الأمة)، وفي: (ذم الخوارج وسوء مذاهبهم وإباحة قتالهم)، وفي: (قتل علي للخوارج)، وفي: (ثواب من قاتل الخوارج فقتلهم أو قتلوه)، وفي: (فضل القعود في الفتنة ولزوم البيوت والعبادة لله تعالى)، وفي: (الحث على التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وسنة الصحابة، وترك البدع، وترك النظر والجدال فيما يخالف الكتاب والسنة وقول الصحابة).. إلخ، وهو في كل ذلك يُفرِط في ذكر الأدلة والبراهين بما به تقام الحجة

وعلى درب الآجري سار **ابن بطة** ت ٣٨٧ في (الإبانة الكبرى)، فقد أكثر من ذكر هذه الآثار في هجران أهل البدع، إلى أن قال ١/ ٣٢٦- وبنحوه فعل اللالكائي في (شرح أصول السنة) ١/ ٣٨-:

"اللهَ اللهَ معشرَ المسلمين، لا يحملن أحدًا منكم حُسنُ ظنه بنفسه وما عهِده من معرفته بصحة مذهبه، على المخاطرة بدينه في مجالسة **أهل الأهواء، فإنهم أشد فتنة من الدّجال**، وكلامهم ألصق من الجرَب وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم، فجالَسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة وخَفِي المكر حتى صَبُوا إليهم".

ومما قاله في (الإبانة الصغرى): "لا تشاور أحدًا من أهل البدع في دينك، ولا ترافقه في سفرك، وإن أمكنك ألا تقاربه في جوارك فافعل، ومن السنة: مجانبة كل من اعتقد شيئًا مما ذكرناه - يعني: من البدع - وهجرانه والمقت له، وهجران من والاه ونصره وذبّ عنه وصاحَبه، وإن كان الفاعل لذلك يُظهر السنة".

فها أنت أيها القارئ الكريم ترى أن أهل العلم لم يكتفوا ببيان أن هجران أهل الأهواء والبدع ومقتهم، من أصول السنة، حتى طفقوا ينبّهون على أن من ناصَر أهل البدع ووالاهم وذب عنهم وصاحبهم - وإن كان يظهر السلفية - فإنه يلحق بهم ويأخذ حكمهم، ويعامل معاملتهم في الهجر وغيره، وكان فيما ساقه صاحب الإبانة في ذلك قول **ابن مسعود رضي الله عنه**:

"إنما يماشِي الرجل، ويصاحِب من يحبه ومن هو مثله"، مستندًا في ذلك إلى حديث: (الأرواح جنود مجندة، ما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف)، وقول أبي الدرداء: (من فقه الرجل ممشاه ومدخله ومجلسه).. ويا ليت جماعات السلف تنبهوا لمثل هذا الأمر العقدي، إذن لما وقعت الفتنة فيهم وبهم، ولخُلصت سلفيتهم من كل دخن، لكنهم للأسف – وأقصد بهم تحديدا وبمصر: الجماعة الإسلامية وحسان ويعقوب والحويني ومن كان على شاكلتهم – انساقوا وراء حِيَلهم وتلاعبهم بدين الله، فكان أن فقدوا مصداقيتهم حتى عند عوام المسلمين.

وعلى نفس الدرب كانت مسيرة **اللالكائي** ت٤١٨ والذي عقد في بداية كتابه: (شرح أصول السنة)، بابًا في: (ما روي عن النبي في الحث على اتباع الجماعة والسواد الأعظم، وذم تكلف الرأي والرغبة عن السنة، والوعيد في مفارقة الجماعة) .. وعقب ما أدرجه تحت هذا الباب من نصوص في ذلك هي من الأهمية بمكان، جاء كلامه في: (سياق ما روي عن النبي في النهي عن مناظرة أهل البدع وجدالهم،

والمكالمة معهم والاستماع إلى أقوالهم المحدثة وآرائهم الخبيثة)، وذكر في ذلك النصوص من القرآن والسنة، ثم ذكر من أقوال الصحابة والأئمة الكثير والكثير.

وكذا كانت شيخ الإسلام ابن تيمية ت٧٢٨ ، حيث قال في مجموع الفتاوى ٢٤/ ١٧٤ بعد أن ذكر هجران النبي لكعب وصاحبيه وهجران عمر لصبيغ: "فبهذا وبنحوه رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المُظهرين للبدع الداعين إليها والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستترًا بمعصيته أو مسرًا لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يُهجر، إذ الهَجر نوع من العقوبة، ولهذا كان أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة كمالك وغيره، لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ولا يجالسونه".. وكان رحمه الله قد نقل بنفس المصدر ٢٨/ ٢٣٠ الاتفاق على وجوب التحذير من أهل البدع، وأن ذلك من الغيبة الجائزة، فقال رحمه الله:

"**وأما الشخص المعين فيذكر ما فيه من الشر، في** مواضع منها: إذا كان النصح واجبًا في المصالح الخاصة والعامة، مثل: نقلة الحديث الذين يخلطون أو يكذبون.. و**مثل: أئمة البدع من أهل المقالات أو العبارات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين،** حتى قيل لأحمد: (الرجل يصوم ويصلي – النافلة – ويعتكف، أحب إليك أو يتكلم في أهل البدع؟، فقال: (إذا قام وصلى واعتكف فإنما هو لنفسه وإذا تكلم في أهل البدع فإنما هو للمسلمين؛ وهذا أفضل)، **فبيّن أحمد أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم وأنه من جنس الجهاد في سبيل الله، إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم على ذلك، واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب،** لأن هؤلاء إذا استولوا لم يُفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون الدين ابتداء".

وله في نحو ذلك كلام جيد في مجموع الفتاوى ٢٤/ ٢٩٢، ١٥/ ٢٨٦، ودرء التعارض ٧/ ١٧٢، فليراجع فإنه من الأهمية بمكان.. ومن جميل ما نص عليه - رحمه الله - في كتابه (نقض المنطق) ص١٢، قوله: "**الرادُّ على أهل البدع مجاهد، حتى كان يحيى بن يحيى يقول: الذب ع السنة أفضل الجهاد**".

هذا، وممن حذر من البدع وأهلها: **ابن القيم** ت٧٥١، قال في (بدائع الفوائد)٢/ ٢٧٥ وبعد أن ذكر مِن أنواع المخالطة من مخالطته كالغذاء، ومن مخالطته كالداء، ومَن مخالطته كالدواء: "القسم الرابع: مَن مخالطته الهلاك كله، ومخالطته بمنزلة أكل السُّم، فإن اتفق لأكله ترياق، وإلا فأحسن الله فيه العزاء، وما أكثر هذا الضرب في الناس، وهم أهل البدع والضلالة، الصادُّون عن سنة رسول الله، الداعون إلى خلافها، {الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجًا} [الأعراف: ٤٥]، فيجعلون البدعة سنة والسنة بدعة، والمعروف منكرًا والمنكر معروفًا.. فالحزمُ كل الحزم التماس مرضاة الله ورسوله بإغضابهم، وألا تشتغل بإعتابهم ولا باستعتابهم، ولا تبالي بذمهم ولا بغضبهم".

وقال في (إغاثة اللهفان) ١/ ١٤٠: "وصَّى أطباء القلوب بالإعراض عن أهل البدع وألا يُسلِّم عليهم، ولا يريهم طلاقه وجهه، ولا يلقاهم إلا بالعبوس والإعراض"، وقال في مختصر الصواعق: "مضى الرعيل الأول في ضوء نور النبوة، لم تطفئه عواصف الأهواء، ولم تلتبس به ظُلُمُ الآراء، وأوصوا مَن بعدهم ألا يفارقوا النور الذي اقتبسوه منهم وألا يخرجوا عن طريقهم، فلما كان في أواخر عصرهم حدثت الشيعة والخوارج والقدرية والمرجئة، فبعدوا عن النور.. فصاح بهم من أدركهم من الصحابة وكبار التابعين من كل قطر، ورموهم بالعظائم وتبرئوا منهم، وحذروا من سبيلهم أشد التحذير، وكانوا لا يرون السلام عليهم ولا مجالستهم، وكلامهم فيهم معروف في كتب السنة، وهو أكثر من أن يُكر هاهنا".

وقال في (مدارج السالكين)١/ ٣٧٢: "**كل بدعة مضلة في الدين، أساسها القول على الله بغير علم، ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة لها وصاحوا بأهلها في أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك ما لم يبالغوا في إنكار الفواحش والظلم والعدوان، إذ مضرة البدع وهدمها للدين**

ومنافاتها له أشد".. **والعظيم آبادي** ت١٣١١، قال في (عون المعبود) ١٣/ ١٧٤: "هجرة أهل الأهواء والبدع واجبة على مر الأوقات ما لم يظهر منهم التوبة والرجوع".

وبكل هذا يعلم: وجوب اعتزال جماعة الإخوان لما خالط منهجهم من البدع والمحدثات التي لا تحصى، والتي أوسعها بحثًا صاحب كتاب (إثبات فساد منهج ودعوة حسن البنا وجماعة الإخوان)(١)، وغيره.. وأن تلك هي عقيدة السلف واتفاق أهل السنة والجماعة، وعليه جميع من كتب في أمور الاعتقاد.. وأنه يدخل في ذلك: هجر أئمتهم والداعين إلى بدعهم وجماعتهم حتى يعلنوا توبتهم، كما يدخل فيه: عدم القراءة لهم وعدم النظر في كتابات مؤلفيهم، وبخاصة إن كان القارئ مبتدئًا في الطلب.. وكفانا ما جرى من ورائهم من كوارث وطامات، والسعيد من وعظ بغيره، والجاهل من أتبع نفسه هواها.

وبكله يُعلم كذلك: أن هجران أهل البدع ومنابذتهم، هو من: دعائم الإسلام وأسس الإيمان وشرائط الدين وأصول السنة، وهو يعني: الحفاظ على الكتاب والسنة غضين طريين، بل لا أبالغ لو قلت: إن هجرانهم من أعظم أصول الإيمان التي تحفظ على المسلم دينه وعقيدته، وتقيه شر مهالك البدع والضلالات، فلقد وصلت خطورة أمرهم لدى سلفنا الصالح لحدٍّ أن قال أحدهم وهو: **أحمد بن سنان** ت٢٥٩ : (إذا جاور الرجل صاحب بدعة، أرى أن يبيع داره إن أمكنه وليتحوَّل، وإلا أهلك ولده وجيرانه).

وكيف لا وقد أوضح الله هذا الأصل في كتابه حيث قال: (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذن مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعًا.. النساء/ ١٤٠)، وقال: (وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين.. الأنعام/ ٦٨).

يقول **الطبري** ت٣١٠ في تفسير آية الأنعام: "في هذه الآية: الدلالة الواضحة على النهي عن مجالسة أهل الباطل من كل نوع من المبتدعة والفسقة عند خوضهم في باطلهم".. ويقول **القفطي** المعروف بابن الحاج ت٦٤٦: "بيّن سبحانه بقوله: (وقد نزل عليكم في الكتاب.. الآية)، ما كان أمَرَهم به في السورة المكية: (فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين)، ثم بين في هذه السورة المدنية أن مجالسة من هذه صفته لحوق به في اعتقاده".

كما أوضحته السنة وفعل النبي، فقد هجر صلى الله عليه وسلم من تخلفوا عنه في غزوة تبوك وسماهم وأمر الصحابة أن يهجروهم، كما أشار عليه السلام بمن اتهمه بالظلم وهو ذو الخويصرة، وأوضح ما يحدث من شأن من سيكون على شاكلته في مستقبل الزمان، وأيضا من قال صلى الله عليه وسلم بشأنه: (بئس أخو العشيرة) وكان معلومًا لدى مخاطبيه بأبي هو وأمي.. ثم كان ما كان من فعل الصحابة من نحو: جلد عمر لصبيغ، ومن فِعل عليٍّ بابن الكواء، وفِعل ابن عمر وغيرهما ممن ذكرنا وكان فيه ذكر أسماء من هجروهم.

والكلام في ذلك يطول ويراجع فيه كتاب: (إجماع العلماء على الهجر والتحذير من أهل الأهواء) للظفيري فإنه مهم في بابه، وكذا (رياض الصالحين) للنووي، (باب في بيان ما يباح من الغيبة)، فقد ذكر منها: "إذا رأى متفقهًا يتردد إلى مبتدع يأخذ منه العلم، وخاف أن يتضرر المتفقه بذلك، فعليه نصيحته ببيان حاله بشرط أن يقصد النصيحة(٢)؛ ومنها: أن يكون مجاهرًا بفسقه أو ببدعته"، وحسبنا ما ورد عن شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٨/ ٢٣٣ من أنه **"لابد من التحذير من تلك البدع، وإن اقتضى ذلك ذكرهم وتعيينهم"**.

على أن ما تركناه في هذا الباب – رغم هذه التوسعة – يساوي أضْعاف أضعاف أضعَاف ما ذكرنا، وإنما قصدنا من ذلك: إجمال الرد على من ينكر على من يفعل فعل الصحابة وتابعيهم بإحسان، وينفذ ما

---

(1) فيما سبق أن ذكرنا فقط عناوين كتابه

(2) يقول: هذا بشأن (المتفقه)؛ فما بالك بالعامي والمقلد؟!.

أمر به الكتاب والسنة وما به انعقد الإجماع من ذكر أسماء من أمعن في بدعته، حتى يحذره الناس.. وبيان أن هذا من الورع الكاذب، وما يكون ذلك وكم يساوي بجوار ما أفسدوه من الدين، وما أضاعوه من شباب المسلمين، وما أحدثوه – في دول بأكملها – من فتن وقتل وتدمير؟!.. وأيضًا:

بيان أن خطر الخوارج – بقرونهم الممتدة إلى يوم القيامة – عظيم، ففضلًا عن أنهم أحد أربعة فرق كان عليهم التعويل في هدم الإسلام وأن هجرانهم أصل من أصول الدين، فإنه يجب التصدي لهم وعدم إعطائهم الفرصة لرجوعهم مرة أخرى قدر الطاقة، وهذا واجب على كل من يريد الحفاظ على صفاء الإسلام وحماية بيضته، وأنه بقدر التهاون والتساهل والتقصير في هذا الجانب بقدر ما يكون التفريط في دين الله وإعطائهم قُبْلة الحياة لكي يعيدوا سيرتهم مرة أخرى، وهل نجت بلادنا إلا بالتصدي لهم وإن بقي عليها أن تواجههم فكريًا؟!.

وأعلم يقينًا أن ما أطرحه لن يعجب الكثير، لكن حسبي أني بلّغت وأنذرت ونصحتُ بما تيقنت أنه الحق وطريق سلفنا عليهم الرضوان، وحسبي كذلك قول شاعرنا:

(وقد زادني حبًا لنفسي أنني * بغيض إلى كل امرئ غير طائل)

نسأل الله أن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلًا ويرزقنا اجتنابه، وأن يرَدّنا إلى دينه مردًا جميلًا، وأن يستخلفنا لدينه ولا يستبدلنا، وأن يثبتنا على الحق ويعيننا على العمل به وله، وأن يُحسن ختامنا ويجعل ما نقوم به ونحذِّر منه في موازين أعمالنا يوم نلقاه.. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثاني ما يستنبط مما سبق من عقيدة أهل السنة، تجاه أهل البدع - بعد هجرانهم -: (ألا تصح لهم بيعة ولا تنعقد لهم إمامة)

على أن ما سبق سوقه عن أئمة السلف وجماعة أهل السنة، يقضي – بعد تصريحاتهم بهجران أهل البدع ومعاداتهم ومشروعية مقاتلة الخوارج وبخاصة حملة السلام منهم –: بألا تصح لهم بيعة ولا تنعقد لهم إمامة، وذلك – وتنظيرًا بجماعة الإخوان – للأسباب التي ذكرناها آنفًا، وعلى رأس هذه الأسباب أنه وعلى مذهبهم، يكون هنالك إمامان لهما بيعة في أعناق المسلمين.

أحداهما: بيعة علنية ومعلومة، تكون لصاحب الشوكة ولمن بيده السلطان الذي يَقْدِرُ به على سياسة الناس، وتلك هي: المشروعة في إمارات المسلمين، والموجبة للسمع والطاعة للإمام، والتي أقرَّها النبي وجاءت بها أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وأجمع على صحتها أهل السنة.. وقد عبر عنها شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله في (منهاج السنة) ١/ ١١٥: "النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يَقدرُون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا مَن ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلًا".. وقوله بنفس المصدر ١/ ٥٢٧:

"بل الإمامة عند أهل السنة تَثْبُتُ بموافقة أهل الشوكة عليها(١).. ولا يصير الرجل إمامًا حتى يوافقه أهل الشوكة عليها الذين يحصل بطاعتهم له مقصودُ الإمامة، فإن المقصود من الإمامة إنما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إمامًا، ولهذا قال أئمة السلف: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما مقصود الوِلاية، فهو من أُولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامةُ مُلك وسلطان".

(1) يعني: لكونهم محسوبين على أهل السنة، حتى ولو كانوا ظالمين – لأنفسهم، أو لغيرهم لحديث: (وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك) – أو مقتصدين، وأنهم كما أثبتت الأحداث والوقائع، المؤتمنون والحريصون على حماية دور الإسلام وأهلها، والأقدر على فهم سياسات أعداء الإسلام ومكائدهم

وثانيهما: تَحْصُل في الخفاء، كما في بيعة (جماعة الإخوان) وما كان على شاكلتها، وهي باطلة لإخلالها بالشروط والضوابط السالفة الذكر، ونصها: "أُعاهد الله العلي العظيم، على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين، والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها، والثقة التامة بقيادتها، والسمع والطاعة في المنشط والمكره، وأقسم بالله العظيم على ذلك، وأبايع عليه، والله على ما أقول وكيل"، أو قريبًا من ذلك.
وهي – من لفظها ومعناها، وعلى حد قول مفتي مصر د. شوقي علام في محاضرة له بـ (مكتبة الإسكندرية) في ٢١ ديسمبر ٢٠١٩ – : "بيعة على المصحف والسلاح للمرشد والجماعة، وليست طاعة لله ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم، وبها ومن خلالها تكونت التنظيمات السرية الخاصة، وبدأت في تصفية كل من يختلف مع هذه الجماعة الإرهابية، أو يعارض ممارستها أو رؤيتها التي باتت تتنافر مع الأديان السماوية والأخلاق الإنسانية بشكل واضح".

وتلك هي النتيجة الحتمية لما فاه به المؤسس والمرشد الأول لجماعة الإخوان (حسن البنا)، وجاء على لسانه بعد مضي عشر سنوات من عمر الجماعة، أعني: سنة (١٩٣٨)، تلك السنة التي عقدت فيها الجماعة مؤتمرها الخامس، حيث صرح البنا بوضوح وجرأة وصراحة – وهو ينقل جماعته من مرحلة التكوين، إلى مرحلة الصدام مع الدنيا بأسرها للسيطرة عليها بدعوى (أستاذية العالم) –: بأنه "في الوقت الذي يكون فيه منكم مَعْشَر الإخوان المسلمين، ثلاثمائة كتيبة، قد جَهَّزَتْ كلٌّ منها نفسها روحيًّا بالإيمان والعقيدة، وفكريا بالعلم والثقافة، وجسميًّا بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل جبّار عنيد، وإني فاعل إن شاء الله".

يقول المفتي في محاضرته المشار إليها آنفًا – وهو يستعرض أسباب وعوامل انهيار وفشل مشروع الإسلام السياسي كيف بدأ وكيف انهار وكيف بات كابوسًا يزعج العالم، مبينًا أنه قام على أسس واهية، ومفاهيم خاطئة، وتصورات باطلة، وأن ما بني على باطل فهو باطل – يقول: "إن العِلم والمعرفة بشتى أشكالهما النظرية والتجريبية، هما: ما يتميز به الإنسان عن سائر جنس الحيوان، وهما أيضًا أهم ما تتفاضل به الأمم والشعوب بعضها على بعض.. وإن الأساس الأول الذي قام عليه هذا مشروع (التأسلم السياسي)، وهو: (وجوب العمل لإحياء مشروع الخلافة الإسلامية)، لم يستندوا فيه إلى أي دليل شرعي ولا حتى أساس واقعي على هذا الوجوب، والوجوب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل ولا يوجد دليل، بل أن الدليل جاء على خلاف ما ادعاه حسن البنا وجماعة الإخوان.
فهذا حديث رسول الله الذي يتناول شأن الفتن، وخلو الزمان عن خليفة – والكلام لا يزال لفضيلة المفتي – لم يأمرنا فيه أن نسعى إلى إقامتها، ففي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن حذيفة رضي الله عنه: قُلْتُ: فمَا تَأْمُرُني أن أَدْرِكَني ذَلِكَ؟ قَالَ: (تَلْزَم جَمَاعَةَ المُسْلِمِينَ وَإِمامَهُمْ)، قُلْتُ: فَإِن لم يكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلاَ إِمَامٌ؟ قَال: (فَاعتزل تلْك الفرق كُلَّها، ولو أن تعضَّ بِأَصْلِ شَجرةٍ، حَتَّى يُدْرِكَك المَوْت وَأَنْتَ على ذَلِكَ).. وفى الحديث النبوي الشريف إشارة واضحة لوجود فرق وجماعات مُدَّعِية باطلةٍ تثير الفتن، وقد أمرنا صلى الله عليه وسلم باعتزال تلك الفرق جميعًا"، وهذا كله هو مضمون ما سبق أن فصلنا فيه القول بالدليل في الباب الأول.

هذا، وقد لفت فضيلة المفتي إلى: "أن أول أسباب فشل هذا المشروع – مشروع التأسلم السياسي – وهو في مهده، هو: الأساس الواهي الذي قامت عليه تلك الجماعة، والذي لا يمت إلى الشرع الحنيف بصلة، وهذا الكلام ينسحب بالضرورة على كافة هذه الجماعات الكثيرة المتسربة أو المنشقة عن الجماعة الأم؛ أي: جماعة الإخوان.. فمن حيث الممارسة الفعلية على أرض الواقع، بدأت الجماعة منذ نشأتها في عام (١٩٢٨) متظاهرة بالدعوة إلى الله والعمل من أجل إصلاح المجتمع والاهتمام بالتربية والمحافظة على شعائر الإسلام، وهى مرحلة ما يعرف بالتكوين"، ثم كان ما كان مما سبق ذكره وأسفر عنه المؤتمر الخامس للجماعة.

وأوضح المفتى أن معالم منهج الإخوان الصدامي الاستعلائي في هذه الكلمات القليلة العدد الجسيمة الخطر، التي فاه بها حسن البنا في هذا المؤتمر، هي: التي أدخلت مصر والأمة العربية والعالم بعد ذلك في دوامات من العنف، لا زلنا نعانى منها حتى الآن، وصدق صلى الله عليه وسلم في قوله – كما في الحديث الصحيح الذي رواه ابن ماجه عن المنذرِ بْن جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ –: «من سنَّ سنَّة سيِّئَةً فَعُمل بِهَا، كَان عَلَيْهِ وزرها وَوِزر مَن عَمل بِها، لَا يَنْقُصُ منْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا».

وأضاف مفتي الجمهورية أن حسن البنا أسس لنظرية الأستاذية والاستعلاء على العالم، والتي تناقض المبدأ القرآني الذي ذكره الله في القرآن الكريم بقوله: (يا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خلقْناكم مِنْ ذكَرٍ وأُنْثَى وَجعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقبائل لتَعارفُوا أن أكْرَمَكم عندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ أن اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِير.. الحجرات/ ١٣)، مشيرًا إلى أن القرآن الكريم لم يذكر كلمة تدل على الاستعلاء على الغير إلا في وضع الحرب التي شرعت للدفاع عن النفس وليس لفرض الدين أو احتلال الشعوب، قال تعالى: (ولا تهِنوا ولَا تحْزَنوا وَأَنْتمُ الْأَعْلَوْنَ أن كُنْتُمْ مُؤْمنِين.. آل عمران/ ١٣٩)، وهذا مجرد تشجيع لتثبيت أقدام المؤمنين في معركة الدفاع عن النفس، وليس مبدأ عامًّا يؤسس لاستعلاء المسلمين على غير المسلمين كما هو مبدأ هذه الجماعات.

وأكد المفتى أن جماعة الإخوان أحْيَتْ مفاهيم وأفكار جماعات الخوارج الأوائل؛ ولكن بشكل أكثر تعقيدًا وأخطر تركيبًا، حيث استفادَ البنا من كل خبرات الجماعات السرية الباطنية التي سبقته، إضافة إلى التوجهات الفكرية السرية التي عاصرته كالماسونية والنازية، ومزَجَ هذه المركبات جميعًا في معتقدات وأفكار التنظيم الخاص الذي كان يَقتلُ بلا هوادة ولا رحمة، فاغتالوا القاضي أحمد الخازندار في عام (١٩٤٨)، ثم تلا ذلك اغتيالُ محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء آنذاك، ثم في عام (١٩٤٩) كانت هناك محاولة اغتيال فاشلة لإبراهيم عبد الهادي باشا، وهذا بخلاف حوادث التفجير والتخريب التي قامت بها الجماعة في هذا الوقت.

وبذلك يتضح عاملٌ آخر من عوامل فشل هذا المشروع السياسي المدمر، وهو تعارضه مع كل القيم والأخلاق التي دعت إليها الأديان والأعراف والأخلاق والقيم الإنسانية، فلا غرو أن نرى تلك الدموية متدثرةً بدثارٍ من الشعارات الزائفة والدعاوى الباطلة، وجميعها باسم الإسلام الذي هو منها براء.

وأضافَ مفتى الديار المصرية أن هذه المرحلة، نستطيع أن نطلق عليها مرحلة حسن البنا، ثم تأتى المرحلة الفكرية الثانية (مرحلة الخمسينيات والستينيات) وهى المرحلة القطبية، التي أسس فيها سيد قطب لمفاهيم أخرى انطلقت من قيم البنا التي تنبثق من مبدأ الاستعلاء وأستاذية العالم ثم الصدام ثم التمكين، وتأثرت رؤى قطب بالصحفي الباكستاني أبى الأعلى المودودي، وبعض أفكار الخوارج، وأخرج أفكارًا جديدة أكثر عنفًا وحدَّة ودموية.

وأشار إلى أن سيد قطب في كتابيه: (الظلال) و(معالم في الطريق) أصّل لفكرة جاهلية المجتمع، وهى لا تعنى إلا الحكم على المجتمعات بالكفر والبوار، فهو لا يعترف بإسلام الأمة، وإن كانت تقيم الشعائر وتؤدى الفرائض ما لم تؤمن برؤيته الخاصة للإسلام، يقول في ظلال القرآن: "وحين تحول (الدين) إلى وصايا على المنابر وإلى شعائر في المساجد وتخلى عن نظام الحياة.. لم يعد لحقيقة الدين وجود في الحياة! ولا بد من جزاء للمؤمنين من الله، الذي يتعاملون معه وحده يشجع ويقوى على النهوض بتكاليف القوامة".

وأوضح فضيلته أن كلام قطب هو كلام صريح في تكفير المجتمعات والحكم عليها جميعًا بالجاهلية حيث يقول في الظلال أيضًا: "وبهذا المقياس الأساسي يتضح أن وجه الأرض اليوم تغمره الجاهلية، وأن حياة البشرية اليوم تحكمها الجاهلية، وأن الإسلام اليوم متوقف عن (الوجود) مجرد الوجود! وأن الدعاة إليه اليوم يستهدفون ما كان يستهدفه رسول الله تمامًا ويواجهون ما كان يواجهه صلى الله عليه وسلم".

وأشار فضيلة المفتى إلى أن جماعات الإسلام السياسي توزع الأدوار المختلفة فيما بينها، فجماعةٌ لنشر المفاهيم الجامدة المتشددة واختصار الإسلام في مظاهر بعينها وإعلاء قيمة المظهر على الجوهر، وجماعةٌ

أخرى تتبنى العنف ومبدأ تغيير المنكر ولو بالقوة ولو بالقتل، وجماعة تمارس العمل السياسي الحزبي عن طريق الترشح للانتخابات ودخول البرلمان ولا غرض لها إلا مناهضة الدولة قبل العمل السياسي الديمقراطي الحر.

وأضاف مفتى الجمهورية أن "هذا السجال ظل على هذه الوتيرة إلى أن جاءت أحداث ثورة يناير ٢٠١١م، ودخلنا في منعطف فكرى خطير، حيث كشفت هذه الجماعات عن وجهها القبيح وسقطت الأقنعة وذابت الفوارق، ومورست أقوى أساليب الإرهاب الفكري من كل تيار سياسي لا يحمل لقب الإسلام".

وقال فضيلته: "لعلنا جميعًا نتذكر فتوى التكفير وغزوات الصناديق التي شابت هذه المرحلة، ونتيجة للابتزاز العاطفي والضغط الفكري استطاع قادة هذا المشروع المتأسلم أن يصعدوا إلى سدة الحكم، حكم مصر الحضارة والتاريخ والفنون والأزهر والكنيسة والحركات الوطنية العريقة والأصيلة، والتراكم الفكري والزخم الحضاري، ولم يستطع أصحاب هذا المشروع وقد أصبحوا في سدة الحكم فعلًا أن يغالبوا شهوة أسلوب الجماعة التي هي في وجدانهم فوق الدولة وفوق المؤسسات وفوق كل شيء، لم يستطع هؤلاء أن يذوبوا في نسيج مصر وشعبها وحضارتها، وأرادوا أن يُذِيبوا مصر بكل ما تحمله من ثقل وتنوع في جسد الجماعة، لم يكن هذا بداية الفشل، ولم تكن تجارب تيار الإسلام السياسي إلا سلاسل متتالية من الفشل، لأنه مشروع حمل اسم الإسلام ولم يحمل قيم الإسلام، ولم يتخلق بأخلاق الإسلام، ولم يتأدب بآداب الإسلام، ولم يعتبر التنوع ولا الخلاف، ولم يدرك معنى الدولة الحديثة ولا مكوناتها ولا نظريات الحكم فيها، ولم يعرف معنى المؤسسية ولا الولاء للوطن.

لم يعرف هذا التيار إلا الجماعة والمرشد والسمع والطاعة، فأبت كرامة المصريين الشرفاء أن تنحدر مصر إلى هذا المنحدر، وأن تسقط هذا السقوط، وهذا دليل على سلامة ونقاء وعظمة الشعب المصري الذي تتراكم في جيناته الوراثية معارف حضارات ومعالم تاريخ وصحوة ضمير، جعلته يعلن عن نهاية هذا المشروع".

واختتم المفتى محاضرته بقوله: "لقد سقط مشروع الإسلام السياسي، ولم يسقط الإسلام، سقط مشروع الإسلام السياسي وجميع شعائر الإسلام متجذرة في قلوب المسلمين محترمة مصونة من إخواننا المسيحيين، ونحن جميعًا نقف مع وطننا مصر بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهو يقود مصر إلى التقدم والتطور والحضارة والتنمية، إلى مستقبل مشرق يحمل الخير والرخاء للأجيال القادمة".

وأضاف: "إن مشروع الإسلام السياسي، فشل قبل أن يبدأ لأنه لم يُؤَسَّسْ على أسس متينة من المبادئ الإسلامية ولا القيم الأخلاقية، ولا المعارف العلمية، بل إنه أُسِّس من بدايته على أوهام وشعارات أثبتت الأيام والتجارب، أنها خاوية من الفكر الصحيح والعلم المستقيم معًا"إ.هـ.

وأقول: إنه وإن افترضنا صحة البيعات الإخوانية من منظور الشرع كما يحلو لمشايخهم ومنظريهم أن يفعل، فإنك لا تراها إلا كما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان: (ستكون خلفاء فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟، قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم).. وفي شرحه للحديث يقول ابن حجر في الفتح ٦/ ٥٧٤:

"قوله: (فوا) فعل أمر بالوفاء، والمعنى: أنه إذا بويع الخليفة(١) بعد خليفة – وكذا هو الحال في الإمامة الصغرى بالقياس – فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة.. قال النووي: سواء عقدوا للثاني عالِمين بعقد الأول أم لا، سواء كانوا في بلد واحد أم أكثر، هذا هو الصواب الذي عليه الجمهور.

وقال القرطبي: في هذا الحديث: حُكم بيعة الأول وأنه يجب الوفاء بها، وسكت عن بيعة الثاني وقد نُص عليه في حديث مسلم: (فاضربوا عنق الآخر)"، وفي رواية له من طريق عرفجة: (من أراد أن يفرق أمر

(1) الذي تحققت فيه وله الشروط السالفة الذكر والمنضبطة بضوابط الشرع.

هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائنًا من كان)، وفي أخرى: (فاقتلوه)، وفي أخرى عن طريق أبي سعيد: (إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما).

ويقول ابن كثير في تفسيره لآية (إني جاعل في الأرض خليفة.. البقرة/ ٣٠): "فأما نصب إمامين في الأرض أو أكثر، فلا يجوز، لقوله عليه السلام كما في حديث مسلم: (مَن جاءكم وأمركم جميع يريد أن يفرق بينكم، فاقتلوه كائنًا من كان)، وهذا قول الجمهور، وقد حكا الإجماع على ذلك غير واحد، منهم إمام الحرمين"إ.هـ.

ومن المعاصرين نقرأ للشيخ صالح الفوزان فتواه بعدم جواز ذلك، وفيها: "البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين، وهذه البيعات المتعددة مبتدَعة، وهي من إفرازات الاختلاف، والواجب على المسلمين الذين هم في بلد واحد وفي مملكة واحدة، أن تكون بيعتهم واحدة لإمام واحد، ولا يجوز المبايعات المتعددة" إ.هـ من المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان ٣٦٧/١.

ما يعني بالضرورة أنك أمام بيعات باطلة لاستنادها على أدلة لم يحقق فيها المناط ولا تنطبق عليهم بحال، ما يعني بالضرورة أيضًا أن ما تفعله جماعة الإخوان من أخذ البيعات لمرشديهم وعقد إمامة لغير مُمَكَّن، هو عبث بالدين وضرب من الهذيان، ومما يدل على هذيانه:

حديث حذيفة الذي فيه: اعتزال تلك الفرق ولزوم جماعة المسلمين وإمامهم.. ويدل على هذيانه أيضًا: أحاديث السمع والطاعة للإمام المسلم المُمكّن والصبر عليه وما أكثرها، ونذكر منها حديث مسلم: (ألا مَن وُلِّي عليه والٍ، فرآه يأتي شيئا من معصية الله، فليكره الذي يأتي من معصية الله، ولا ينزع يدًا من طاعة)، وحديثه: (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم)، وحديث الشيخين: (أدوا إليهم الذي لهم، فإن الله سائلهم عن الذي لكم)، وفي رواية: (أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم)، وفي أخرى: (أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم) وحقهم: طاعتهم في غير معصية، وما رويا من حديث ابن عباس وفيه: (من رأى من أميره شيئًا يكرهه، فليصبر عليه، فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، فميتته جاهليه)، وفي رواية لمسلم عنه: (من كره من أميره شيئًا فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس خرج من السلطان شبرًا فمات عليه، إلا مات ميتة جاهلية)، إذ بهذا يُجمع بين النصوص كما يجمع بين أقوال أئمة العلم فلا يتضَارب بعضها مع بعض ولا يتعارض.

ونحن بدورنا لو طبقنا – بمصر على سبيل المثال – هذه الأحاديث وما أجمع عليه علماء الأمة، على نظرية حسن البنا وفي ضوء ما خطته جماعة الإخوان لنفسها وللأمة، فلن نجد أنفسنا إلا أمام واحد من خيارين:

= أن تفي جماعة الإخوان ببيعة إمامهم المرشد، وتكفر وتقتل جماهير الشعب المصري مثلًا، لكون هذا الشعب – الذي يربو عن المائة مليونًا ويمثل السواد الأعظم والعامّة – خارجًا عن جماعة المسلمين التي هي – من منظورهم – جماعة (الإخوان)، ومبايعًا لرئيس آخر غير مرشدهم حتى ولو كان هذا الرئيس منتخبًا وحائزًا على أغلبية شعب مسلم.. وهذا ما يعتقدونه بالفعل، وجاء على ألسنة بعض قادتهم ومنظِّريهم.

= أو تدَق عنق المرشد في ميدان عام، وتحارَبُ جماعته التي تُقَدّر على أقصى تقدير بربع مليون، باعتبارهم بغاة يشقُّون عصا الطاعة ويصنعون من أنفسهم دولة داخل الدولة، سواء بويع له بعد تنصيب صاحب الشوكة أو قبلها، وعلى هذا فقس في سائر بلاد المسلمين.

وإنما أحدث هذه الإشكالية: الخلل الفكري في بيعات الإخوان التي لا حكم لها في الإسلام سوى: (البطلان)، إن كانوا يعقلون ويريدون أن يعملوا بصحيح هذا الدين.. وإلا، فهم في نظر الشرع – إن لم يفعلوا ذلك ويرجعوا عن هذه المعتقدات الفاسدة –: خوارج وأصحاب بدعة، لا يجالَسون ولا يُسمع لأئمتهم ولا لمنظِّريهم ولا تُقْرأُ كتبهم، وفي أمثالهم قال أحمد – وقد سُئل عمن كان هذا حاله فكلح وجهه –: "إنما جاء بلاؤُهم من هذه الكتب التي وضعوها، تركوا آثار رسول الله وأصحابه، وأقبلوا على هذه الكتب".

وقد سبق أن أفضنا في ذكر كلام أئمة العلم؛ القاضي بأن بيعات هؤلاء وأمثالهم باطلة، وأن "حكمهم – على حد قول ابن حجر – حكم البغاة فلا عبرة بهم".. بل جاء التصريح بذلك في فتوى الإمام مالك، فقد أفتى بعدم قبول شهادة من كان على بدعةِ الخوارج وغيرهم، ولا توليتهم إمامة المسلمين في الصلاة ولا في الثغور، ولا حتى مكالمتهم، وذلك قوله فيما نقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٢/ ٤٧:

"لا تجوز شهادة القَدَرِي الذي يدعو إلى بدعته، ولا الخارجي والرافضي"، وقال عياض بنفس المصدر: "سُئل مالك عن أهل القدر أنَكُفُّ عن كلامهم؟، قال: (نعم؛ إذا كان عارفًا بما هو عليه)، وفي رواية أخرى قال: (لا يُصَلّى خلفهم ولا يقبل عنهم الحديث وإن وافيتموهم في ثغر فأخرجوهم منه)"إ.هـ

وذلك لما سبق من أدلة، ولما جاء في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية السالف الذكر، وأيضاً بالقياس على بطلان أن تكون الخلافة فيهم أو في غير قريش، كون كل ذلك مخالف لشرعة الله ولصريح السنة.. وهذا – بالطبع – حكمٌ شرعي ثابت، يَقْضِي بأن من طلب منهم الإمامة الكبرى أو الصغرى وسعى إليها في أي زمان ومكان، حكمه حكمهم إلى آخر الدنيا.

لقد كان فضيلة الشيخ محمد الغزالي – وقت أن كان رأسًا من رءوس جماعة الإخوان، وعضوًا في الهيئة التأسيسية للجماعة، وعضوًا في مكتب الإرشاد أيام الأستاذ حسن الهضيبي، وأثنى على البنا كثيرًا – أقول: كان الغزالي محقًا وصادقًا مع نفسه، حين انشق عن هذه الجماعة المارقة، وحين جعل يصحح هذا العوج في مفهوم البيعة لدى جماعة الإخوان فراح يقول في كتابه (من معالم الحق في كفاحنا الإسلامي الحديث):

"إن الذين يحسبون أنفسهم (جماعة المسلمين)، يرون مخالفة قائدهم ضربًا من مخالفة الله ورسوله، وطريقًا ممهدة إلى النار وبئس القرار"، واستطرد – رحمه الله – يقول:

"إلا أنني عزَّ عليَّ أن يُلعب بالإسلام وأبنائه بهذه الطريقة السمجة، وأن تتجدد سياسة الخوارج مرة أخرى، فيلعن أهل الإيمان ويُترك أهل الطغيان، وبم؟، باسم أن القائد وبطانته هم وحدهم (أولو الأمر)، وأن لهم حق السمع والطاعة، وأن الخارج عليهم يَصْدُق فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر، فإنه ليس بفارق الجماعة شبرًا فيموت، إلا مات ميتة جاهلية)، وقوله: (من خلع يدًا من طاعة، لقي الله لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، وهذه الأحاديث وأمثالها وردت في منع الفتوق الجسيمة التي يحدثها الشاغبون على الدولة، الخارجون على الحكام"، يقول:

"بيدَ أن تعليم هذا الجنون، كان أسلوبَ تربيةٍ وتجميعٍ عند بعض الناس، أن يقال: إن الولاء للقيادة يكَفِّرُ السيئات وأن الخروج على الجماعة يَمحق الفضائل، أيَ إسلام هذا؟!، ومَن مِن علماء الأولين والآخرين أفتى بهذا اللغو؟، وكيف تُلْبِسون الدِّين هذا الزي المنكر؟!، وهيهات! فقد تغلغل هذا الضلال في نفوس الناشئة حتى سأل بعضهم: هل يظن المسلمُ نفسَه مسلمًا بعدما خرج من صفوف الجماعة؟، ولنفرض أن رئيس الجماعة هو (أمير المؤمنين) وأن له حقوق (الخليفة الأعظم)، فهل هذا يؤتيه على أتباعه حق الطاعة العمياء؟!؛ لقد كان الراسخون في العلم يَدعون إلى الله ويتجردون للدعوة، فكان الناس يرون طاعتهم من طاعة الله لأنهم تلقوا دروس معرفته عنهم، ثم جاء الراسخون في الجهل يطلبون حقوق القيادة، ويتحدثون عن قانون (السمع والطاعة)، ولست أعنِّف دعِيّا من هؤلاء على مزاعمه ومطالبه، فالأمر كما قيل: (بعض الناس طغاة لأننا نركع لهم)".

"لقد رفض الشيخ الغزالي الركوع لطغيان الجماعة، فعاش عزيزًا أبيًا، وأكرم الله مرقده الأخير بأن جعل مثواه في البقيع بمدينة رسول الله، بجوار أشرف الخلق وأكرمهم على المولى سبحانه، وهذا كلام رجل كان منهم في الصفوف الأولى ثم تبرأ من أفعالهم براءة المسلم من أفعال الكفار" إ.هـ من تعليق مجلة الأزهر – ص ٦٤٤ من عددها الصادر في ربيع الأول/ ١٤٣٦ الموافق يناير/ ٢٠١٥ – على كلام الغزالي.. وإنها والله لكلمة حق عند جماعة جائرة.. وإلى الله وحده المشتكى.. وإنا لله وإنا إليه راجعون

ويكمن ثالث ما يستكنه مما سبق ذكره من عقيدة أهل السنة تجاه أهل البدع - بعد (هجرانهم؛ وعدم صحة بيعاتهم وإمامتهم.. وبمفهوم المخالفة) – في: ملازمة جماعة المسلمين وإمامهم، وصحة مبايعته وإن جار وظلم

وإنه ليحلو لكثير - ربما عن جهل - أن يُنازِع الله حُكمه وحِكمته في إتيانه الملك من يشاء، ويؤديه ذلك لأن ينكأ في جراح الماضي ويطعن في ولاية من أراده الله أزلًا من عباده الموحدين، وقد أُعطي هذا الأمر الفرصة للرويبضة والمتعصبة - ولا يزال - لأن يعبثوا بأمن البلاد والعباد تحت ذرائع شتى.. ونقول:

إن من جملة عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بأن الله تعالى هو وحده الذي بيده الملك يؤتيه من يشاء وينزعه عمن يشاء، وأنه سبحانه يهيئ لكل شيء أسبابه، وهو في كل ذلك لا يريد لعباده إلا الخير والابتلاء، عرفنا الحكمة من وراء ذلك أم لم نعرفها.. وما على المؤمن الحق حيال ذلك إلا الصبر والسمع والطاعة في غير معصية، ما دام ولي الأمر المعلوم صاحب الشوكة المحسوب على أهل السنة:

مُصلحًا ومحققًا لمقصود قول الله تعالى: {إني حفيظ عليم} [يوسف: ٥٥] وقوله: {إنّ خيرَ من استأجرتَ القويُ الأمين} [القصص: ٢٦]، فتكون "له القدرة على عمل مقصود الولاية"، غير حريص على طلبها للحديث المتفق عليه: (إنا والله لا نُوَلي هذا العمل أحدًا سأله أو حرص عليه)(١)، مؤمنًا بما تقضي به شرعية بلاده الدستورية من تداولٍ للسلطة، أو حفاظًا على ولاية العهد، ومن مراعاةٍ لمصالح بني وطنه غير منحاز لفئة منهم دون أخرى، بارًا بما أقسم وعاهد عليه الله أمام شعبه فيما يعرف باليمين الدستورية، مؤتمنًا على مقدرات شعبه وسلامة وطنه، غير خائن لهما ولا جاسوسًا عليهما، عليمًا بما يحاك ضدهما.. وما دام متجردًا في فهمه للإسلام محافظًا على ثوابته غير محرِّف لأحكامه، ولا حاصرًا إياه على قناعاته الشخصية يوالي ويعادي عليها، ولا بانيًا معتقده على منازعة الأمر أهله وعلى الحكم على ديار الإسلام بالجاهلية، ولا مُكفرًا لجماعة المسلمين ولا مستحلًا لدمائهم، ولا مرتكبًا كفرًا بواحًا أوضحَ معالمه وفصّل ضوابطه: أئمة أهل السنة من نحو ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٠ وابن عثيمين في شرح (رياض الصالين) ٢/ ٤٢١.

ذلك أن واجب السمع لولي الأمر المحسوب على أهل السنة والمحرم فيه نزع اليد من طاعته، إنما هو مقيد بأن يكون في غير معصية، كما أن علاقة الحاكم بالمحكوم هي بمثابة عقد اجتماعي ينظمه دساتير البلاد بما لا يخالف شرع الله وبما يواكب مستجدات عصرنا ويكون بمقدوره فعله، كون الأمور التكليفية مبتناة دائمًا على الاستطاعة، وكل كلام لنا عن حكام المسلمين ينصب على من تحققت فيه هذه الضوابط، وإلا فلكلٍّ بعد ذلك حكمه.

ومن جملة ما يجب على المؤمن الحق اعتقاده، أن يقر بما أجمع عليه أهل السنة والجماعة من مشروعية الإمامة عن طريق الغلبة، إذ الغلبة: واحدة من طرق استحقاق الإمامة في معتقد سلف الأمة، فهي؛ أو الاستخلاف؛ أو البيعة بطريق التراضي أيًا ما كانت الوسيلة المحققة لذلك والموصلة إليه، تمثل طرق ولايات المسلمين وتنصيب الحاكم الذي "لا يحل لمسلم أن يبيت ولا يراه إمامًا، أو يموت وليس في عنقه بيعة له برًا كان أو فاجرًا"، وتلك عبارة أحمد في (أصول السنة)، وهو معتقد سلف الأمة وعليه إجماع أئمتها، وهو مراد قوله صلى الله عليه وسلم من حديث معاوية بمسند أحمد ٤/ ٩٦: (من مات بغير إمام مات

(1) ويعلل ابن حجر لذلك فيقول في الفتح ١٣/ ١٣٥ نقلًا عن المهلب: "الحرص على الولاية، هو: السبب في اقتتال الناس عليها، حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج، وعظُم الفساد في الأرض بذلك، ووجه الندم - على طلبها يعني الوارد في قوله عليه السلام: (وتكون ندامة يوم القيامة) - : أنه قد يقتل أو يعزل أو يموت، فيندم على الدخول فيها، لأنه يُطالب بالتبعات التي ارتكبها، وقد فاته ما حرص عليه بمفارقته"، وفي الحديث المتفق عليه: (لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أُعنت عليها، وإن أعطيتها عن مسألة وُكلت إليها)؛ فهل ما يجري في واقعنا من قِبل جماعة الإخوان إلا مصداقًا لذلك؟، وهل ذاك إلا من علامات النبوة ودلائلها؟.

ميتة جاهلية).. وعليه فالطعن في أيٍّ من هذه الطرق الشرعية للإمامة: طعن في السنة، وخروج على الإجماع، وقدح في مصادر التشريع في الإسلام.

وما ذكرنا هنا يستوي فيه الإمامة العظمى والصغرى كون كليهما محققًا لمقاصد تنظيم شمل المسلمين وحقن دمائهم وتسكين دهمائهم وعقد رايات الجهاد لحماية بيضتهم ومحاربة عدوهم، يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ١٣٤ إبان شرحه لحديث: (إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة): إن "قوله: (على الإمارة)، يدخل فيها الإمارة العظمى وهي الخلافة، والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد"إ.هـ.

مع ملاحظة ومراعاة الفرق بينهما والمتمثل في أن الإمامة الكبرى وهي: (الخلافة) لم تكن قبل شغور الزمان منها؛ ولن تكون فيما بعد؛ إلا (في قريش) على ما ورد في النصوص وانعقد عليه إجماع أهل السنة(١)، وأنها لن تعود إلا على يد مهدي أهل السنة كما أخبر صلى الله عليه وسلم .. وأن ليس الأمر على ما به "قالت الخوارج وطائفة من المعتزلة"، ولا كما يَظُن البعض في زماننا ويسعى بفهمه السقيم الساذج في محاولة لاستعادتها بعد سقوطها في العقد الثالث من القرن الماضي، وذلك أيضًا لحديث: (تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون مُلكًا عاضًّا، فتكون ما شاء الله لها أن تكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون ملكًا جبرية، فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها الله تعالى، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة) ثم سكت.

وعليه فإن واجبُ الوقت وحتمية توحيد الصف وجمع كلمة الأمة، يفرض علينا ويستلزم:

أ- التذكير والتأكيد على أن أمر الخلافة حصريًّا في قريش قبل وبعد شغور الزمان منها، وأن استعادتها إنما يكون - على ما نطقت به الأحاديث ونصوص أئمة أهل السنة - على يد مهدي أهل السنة.. وان إمامة الولايات فيما يُعرف بـ(الإمامة الصغرى) لا يصح انعقادها اختيارًا ولا ابتداءً لمن كان يدين بدين الخوارج لما سبق ذكره من أسباب.

ب- والتفرغ – من ثم لما نحن مكلفون به حتمًا وشرعًا، وهو: دعوة الناس وجمعهم على صحيح الدين والاعتقاد، وحثهم على إصلاح القلوب وعلى مكارم الأخلاق ونبذ مساوئها(٢).. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل

&&&&&&&&

(1) وقد سبق أن ذكرنا ما علق به النووي في شرح مسلم ١٢/ ١٥٨ مجلد ٦، وقوله – بعد ذكره جملة من الأحاديث المخبرة أنها في قريش، وبنحوه ابن حجر في باب (الأمراء في قريش) ١٣/ ١٢٧ وما بعدها –: "هذه الأحاديث وأشباهها، دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرَّض بخلافٍ من غيرهم فهو محجوج عليه بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم وبالأحاديث الصحيحة، قال القاضي عياض: (اشتراط كونه قرشيًا: هو مذهب العلماء كافة)، قال: (وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم يُنقل عن أحد من السلف فيها قول يخالف ما ذكرنا، وكذلك مَن بعدهم في جميع الأعصار)، قال: (ولا اعتداد بقول النَّظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش)".

وعن استعادتها مرة أخرى وأنها تكون في مهدي أهل السنة يقول عليه السلام كما في صحيح مسلم: (يكون في آخر الزمان خليفة يُقسِّم المال - وفي رواية: يكون في آخر أمتي خليفة يَحثي المال حثيًا - ولا يَعدُّه)، ويقول: (لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوَّل الله ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلًا من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا).

(2) وثمة مسائل أخرى متفرعة عما ذكرناه هنا، وكان من اللازم أن نتطرق إليها كمسألة وجوب السمع والطاعة للإمام المتغلب على افتراض وقوعه .. وحقوق الإمام على رعيته من احترام وتقدير وعدم إهانة إلى آخر ذلك .. ومسألة تقسيم الظلم والكفر إلى ظلم وكفر أصغر وكفر وظلم أكبر.. إلى غير ذلك مما تمس حاجة طالب العلم إليها .. ولكن نكتفي بما ذكرنا ولنحيل هذه المسائل لما جاء في كتاب (ولايات المسلمين المعاصرة على ضوء معتقد أهل السنة) ٢٨٦ وما بعدها، فلتراجع هنالك

الخاتمة

إن كل ما سطر بهذا الكتاب، هو: مما يُعَدُّ معلومًا بالضرورة من دين الله؛ أو مما ينبغي أن يكون كذلك، كونه – وقد أجمع عليه الصحابة – مما لا يسع المسلم جهله.. وعليه فلا عجب أن نلحظ أن جلَّ ما جاء في هذا السفر، يمكن تلخيصه والتعويل فيه على ما ذكره شيخ المذهب وإمام أهل السنة بعد أحمد: أبو الحسن الأشعري ت ٣٢٤ هـ وساق له الإجماع.

& & فبشأن ما سلطنا الضوء عليه في **أول وثاني** فصول ما جاء في بابي هذا الكتاب؛ المتعلقة بأمر: (التعويل في فهم القرآن والسنة على فهم الصحابة).. (وأنهم ومَن تبعهم بإحسان – دون سواهم – هم مَن نأخذ عنهم ديننا) لاسيما في (قضية توحيد الله في صفته وأفعاله) الذي يَعْظُمُ فيها الخَطْب ويكثر فيها اللغط .. (وأن ما فاهوا به هو المتفِق مع صريح المعقول) .

وقد سبق أن ذكرنا في ذلك مقولة الصحابة ومن تبعهم من أهل السنة وأصحاب الحديث وما قاله أبو الحسن الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين) ص٢١١(١) بحقهم، من أنهم يؤمنون بأن **"ليس سبحانه بجسم ولا يشبه الأشياء**، وأنه على العرش كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥]، ولا نقدم بين يدي الله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف، وأنه نور كما قال: {الله نور السموات والأرض} [النور: ٣٥]، وأن له وجهًا كما قال: (ويبقى وجه ربك} [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين كما قال: {خلقت بيدي} [ص: ٧٥]، وأن له عينين كما قال: {تجري بأعيننا} [القمر: ١٤]، وأنه يجيء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث، ولم يقولوا شيئًا إلا ما وجدوه في الكتاب أو جاءت به الرواية عن رسول الله".

وكان رحمه الله وبعد أن ذكر فرق الخوارج والروافض والجهمية وغيرهم، قد نص بنفس المصدر ص٢٩٠ وأفاد أن ضمن ما جاء في (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة): "الإقرار .. بما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يردّون من ذلك شيئًا.. وأن الله على عرشه كما قال: (الرحمن على العرش استوى) [طه: ٥].. وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: (ونحن أقرب إليه من حبل الوريد) [ق: ١٦]" إلى أن قال: "فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب".

=كما عقد أبو الحسن – الذي يمثل بحق مذهب الصحابة ومن تبعهم من القرون الخيرة – فصلًا في مقدمة كتابه (الإبانة) تحت عنوان: (فصل في إبانة قول أهل الزيغ والبدع)، قال فيه: "إن كثيرًا من الزائغين عن الحق من (المعتزلة وأهل القدر) مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم، فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلًا لم يُنزِّل به الله سلطانًا، ولا أوضح به برهانًا، ولا نقلوه عن رسول رب العالمين ولا عن السلف المتقدمين، وخالفوا روايات الصحابة عن نبي الله صلى الله عليه وسلم في رؤية الله بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفات، وتواترت بها الآثار وتتابعت بها الأخبار".

إلى أن قال معددًا ضلالاتهم التي تابعهم فيها الأشعرية: "ودفعوا أن يكون لله (وجه) مع قوله عز وجل: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن :٢٧]، وأنكروا أن له (يدان) مع قوله – سبحانه –: {لما خلقت بيدي} [ص :٧٥] .. وأنكروا أن يكون له (عينان) مع قوله - سبحانه - {تجري بأعيننا} [القمر :١٤]، وقوله: {ولتصنع على عيني} [طه :٣].

ونفوا ما روي عن رسول الله: (أن الله ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا)، وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك جميع أهل البدع من الجهمية والمرجئة والحرورية: أهل الزيغ فيما ابتدعوا وخالفوا الكتاب والسنة وما كان عليه النبي وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين، وأجمعت عليه

(1) وقد نقله عنه كالمؤيدَين له صاحبا الحموية والعلو وغيرهما

الأمة؛ كفعل المعتزلة والقدرية.. ونفوا ما روي عن رسول الله: من (أن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا)(١)؛ وغير ذلك مما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" .. ثم أتبع ذلك بقوله: "وأنا ذاكر ذلك بابا بابًا، وشيئا شيئًا إن شاء الله تعالى وبه المعونة".

وجعل يدحض ويرد عادية هؤلاء جميعًا تفصيلًا، وقبل ذلك إجمالًا تحت عنوان (فصل في إبانة أهل الحق والسنة) قائلًا: "فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا، وبسنة نبينا، وبما رُوى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون، ولِمَا خالف قوله مجانبون .. وجملة قولنا: أنا نقر .. بما جاء به الثقات عن رسول الله ولا نرد من ذلك شيئًا".

وخلص – رحمه الله – في ص٧١ من نفس المصدر إلى أن الصحابة ومن تبعهم على "أن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده؛ استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال.. وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد".

وكان مما قال في الإبانة فيما نحن بصدده: "وأن له وجهًا بلا كيف، كما قال: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: ٢٧]، وان له يدين بلا كيف كما قال: {خلقت بيدي} [ص: ٧٥] وكما قال: {بل يداه مبسوطتان} [المائدة: ٦٤]، وان له عينين بلا كيف كما قال: {تجري بأعيننا} [القمر: ١٤].. وندين بأن الله يرى في الآخرة الأبصار كما يُرى القمر ليلة البدر، يراه المؤمنون كما جاءت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وندين الله بأنه يقلب القلوب بين إصبعين من أصابعه٢، وأنه يضع السماوات على إصبع والأرضين على إصبع(٣) كما جاءت الرواية من غير تكييف.

وندين بحب السلف الذين اختارهم الله لصحبه نبيه، ونثني عليهم بما أثنى الله به عليهم، ونتولاهم أجمعين.. وندين ونصدق بجميع الروايات التي يُثبتها أهل النقل عن النزول إلى سماء الدنيا، وأن الرب يقول: (هل من سائل؟، هل من مستغفر؟)، وبسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافًا لما عليه **أهل الزيغ والتضليل،** ونعوّل فيما اختلفنا فيه على كتاب ربنا عز وجل وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين وما كان في معناه، ولا نبتدع في دين الله ما لم يأذن لنا، ولا نقول على الله ما لا نعلم.

ونقول: إن الله يجيء يوم القيامة كما قال سبحانه: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف شاء بلا كيف كما قال تعالى: {ونحن أقرب إليه من حبل الوريد} [ق: ١٦]، وكما قال سبحانه: {ثم دنا فتدلى. فكان قاب قوسين أو أدنى} [النجم: ٨، 9]"(٤).

ويفاد من ذلك: بيان أن أهل الزيغ والضلال في كل هذه الصفات، هم: من يتأولونها ولا يصفون الله بها على الحقيقة.. كما يفاد منه التأكيد على أن اتصاف الله بتيك الصفات يمثل الوسطية بين ضلالات الجهمية ومن حذا حذوهم من المفْرِطين والمُفَرِّطين.. وأن قوله صلى الله عليه وسلم: (وأن الرب يقول.. الحديث): أنه سبحانه بنفسه الذي ينزل فينادي عباده، لا مَلَكٌ ولا غيرُه، كما يفاد منه إثبات صفات: (المجيء والقرب والدنو) الوارد ذكرها في آي التنزيل على النحو الذي يليق بجلاله تعالى وعظمته.

وقد كرر الأشعري ذلك ص١٤٨ من نفس المصدر .. وذلك بعد أن تبرأ من مخالفيه ممن ارتضوا طريقتي التأويل أو التفويض في المعنى، وأطلق عليهم: "أهل الزيغ والبدع والتشكيك والتضليل".

---

(١) رواه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

(2) رواه مسلم (٢٦٥٤)

(3) متفق عليه.. رواه البخاري (٧٤١٤، ٧٤١٥) ومسلم (٢٧٨٦)

(4) الإبانة ص ٧١ وما بعدها من تحقيقنا

= وبالطبع فإنه يضاف إلى من ذكرهم الأشعري ممن زاغوا من أهل البدع عن نهج الصحابة وعن طريق أهل السنة: متأخري الأشعرية الذين ساد مذهبهم وكانوا بسببه فتنة وعقبة أمام انتشار مذهب أهل السنة إلى يومنا هذا.

كونهم جنحوا في كثير من قضايا الاعتقاد لنفس ما جنح إليه أهل البدع والزيغ والضلال؛ وأخذوا مذهبهم مما كان كلام الأشعري رد عليهم؛ وهم: المعتزلة والجهمية والمرجئة والحرورية، ودفعوا ككل هؤلاء؛ أن يكون لله **أن يكون لله (وجه) وأنكروا أن له (يدان) و(عينان) و(نزول).. كما أنكروا (علوه) سبحانه على خلقه و(استوائه على عرشه)؛! مع ثبوت النصوص فيهما بما يقدر بالمئات؛** وذلك بزعم أن هذا ليس من العقليات، كما دفعوا أن يكون له تعالى (جهة) و(أن يرى بالأبصار) بزعم أن العقل يحيل (الجهة) التي هي – بزعمهم – من خصائص الأجسام؛ فقاسوا بذلك الخالق على المخلوق، وغاب عنهم أن لفظ (الجهة) مجمل والمراد به في حق الله: ما وراء وما فوق العالم وليس الداخل في شيء من المخلوقات، على ما أوضحه الألباني في مختصر العلو ص٧٠ وما بعدها.. وعليه فإن ردَّ الأشعري على من ذكر من فرق الزيغ والضلال؛ هو أيضًا ردٌّ على الأشعرية

والغريب في الأمر أن الأشعرية الذين عطلوا (العلو) و(الاستواء) وسائر صفات الله بسبب التكييف وذكر السلوب الذي شابهوا فيهما المعتزلة، نفوا الجهة في حين أجازوا رؤيته تعالى في الآخرة (بالأبصار * بلا كيف ولا انحصار) على ما نظمه اللقاني منظرهم؛ فكانوا مادة للسخرية حتى من قِبَل المعتزلة أنفسهم القائلين بحقهم: "من أثبت الرؤية وأنكر الجهة، فقد أضحك الناس على عقله"(١).

=على أن تحكيم العقل وتقديمه على نصوص الشرع المفضي لدى هؤلاء وأولئك إلى التعطيل؛ لم يقتصر على ما ذكرنا بل تعداه ليشمل جميع صفات الله (الخبرية) و(الفعلية) بحجج واهية بعد أن كيَّفوها وأوهموا إلحاقها بصفات المخلوقين .. فأسقطوا قيمة الوحيين في مجال عقيدة (توحيد الصفات)، جراء تلاعبهم بالنصوص الواردة بحقها، وتأويلهم إياها على غير وجهها وبمزاعم واهية(٢)، مخلِّفين وراء ظهورهم مذهب شيخهم أبي الحسن الأشعري المثبت لها، غير معتقدين ولا معترفين ولا عاملين بما آل إليه أمره.

= وفي كلام له في غاية الدقة والأهمية، يقول الإمام الأشعري في الإجماع **٤٣، ٤٦، ٤٩** من (رسالته إلى اهل الثغر): "وأجمعوا على التصديق بجميع ما جاء به رسول الله في كتاب الله وما ثبت به النقل من سائر سنته.. وعلى أن خير القرون قرن الصحابة ثم الذين يلونهم، وعلى أن خير الصحابة أهل بدر؛ وخير أهل بدر العشرة وخير العشرة الأئمة الأربعة: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليٌّ رضوان الله عليهم .. وعلى أنه لا يجوز لأحد أن يَخرج عن أقاويل السلف فيما أجمعوا عليه وعما اختلفوا فيه أو في تأويله، لأن الحق لا يجوز أن يخرج عن أقاويلهم".

كذا بما يؤكد بأدلة العقل والنقل وجوب الإقرار بفضل وقدر الصحابة نقلة هذا الدين؛ وأنهم خير القرون وأنه لا يجوز الخروج عما اعتقدوه وقالوا به .. وها هو يرد على من حادوا عن طريق الصحابة ومن تبعهم من أهل السنة وسلف الأمة، ويقول في الإجماع **الخامس** برسالته السالفة الذكر ص٢١٦(٣) ضمن (ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نَبّهوا بالأدلة عليها وأُمروا في وقت النبي بها) –: إنهم:

"أجمعوا على أن صفته لا تشبه صفات المحدثين كما أن نفسه لا تشبه أنفس المخلوقين، وأنهم استدلوا على ذلك بأنه لو لم يكن له هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة، ولكان وصفه بها مجازًا كما وُصف الجدار بأنه يريد؛ لمَّا لم تكن له إرادة، **وأنه إذا كان وصف الباري بسائر ما ذكرنا على الحقيقة دون المجاز**، وجب إثبات هذه الصفات التي اشتُقّ له منها أسماؤه.

---

(1) ينظر بيان تلبيس الجهمية ص٨٨

(2) وينظر في ردِّ كل ذلك بالتفصيل كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل .. على: حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز)

(3) وينظر معه شرح الطحاوية ص ٦٢٣

ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له عز وجل على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع؛ أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، **ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعقبها عليها على حدوثها .. كما لا يجب أن تكون نفس الباري عز وجل جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو في مكان دون مكان أو في غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا لمفارقته لنا؛** فلذلك لا يجوز على صفاته ما يجوز على صفاتنا".

وفي كلام لا يقل أهمية عن سابقه يقول في الإجماع **الثامن** ص٢٢٧ ما نصه: "وأجمعوا على أنه تعالى يجيء يوم القيامة والملك صَفًّا صفًا لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، فيغفر لمن يشاء من المذنبين ويعذب منهم من يشاء كما قال، **وليس مجيئه حركة ولا زوالا، وإنما يكون المجيء حركة وزوالًا إذا كان الجائي جسمًا أو جوهرًا، فإذا ثبت أنه عز وجل ليس بجسم ولا جوهر لم يجب أن يكون مجيئه نقلة أو حركة،** ألا ترى أنهم لا يريدون بقولهم: (جاءت زيدًا الحمى)، أنها تنقلت إليه أو تحركت من مكان كانت فيه إذ لم تكن جسمًا ولا جوهرًا، وإنما مجيئها إليه وجودها به، وأجمعوا على أنه عز وجل **ينزل إلى السماء الدنيا** كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس نزوله نقلة، لأنه **ليس بجسم** ولا جوهر، وقد نزل الوحي على النبي عند من خالفنا"إ.هـ.

الأمر الذي يؤكد إثبات أفعال وصفات (المجيء والنزول) وكل ما ثبت به النقل عن الصحابة مما رووه عن المعصوم صلى الله عليه وسلم وأجمعوا عليه، وبما به تقام الحجة على من خالفه، وبما يوضح أن مجيئه تعالى ليس كمجيء البشر، بمعنى: أنه لا يترتب عليه ما يترتب على مجيء البشر، لأنه سبحانه ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته.. فالأشعري لم يكتف بإثبات المجيء والنزول له سبحانه حتى نفى عنهما مماثلة الحوادث .. وما قاله في صفتي (المجيء والنزول) قال نظيره في صفات (الاستواء وسائر صفات الأفعال)، فالكل عنده من باب واحد وبه جاء الخبر عن الله ورسوله وعلى إثباته أجمعت الأمة.

وكان الأشعري قد سبق أن أكد في الإجماع **الثاني** على نفي المماثلة والمشابهة عن الله وصفاته، فقال بنفس المصدر ص٢١٠ ما نصه: "وأجمعوا على أنه تعالى غير مُشْبه لشيء من العالم، وقد نبه الله تعالى على ذلك بقوله: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١}، وقوله: {ولم يكن له كفوًا أحد} [الإخلاص: ٤]".

كما أكد في الإجماع **العاشر** بنفس المصدر: على نفي الكيفية عن جميع صفاته الخبرية والفعلية، و"على وصف الله بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه، من غير اعتراض فيه ولا تكيُّف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم"، فأثبت بذلك براءته من كل من خالف مذهبه ولم يسلك طريقه الذي هو طريق بقية سلف الأمة، ومن قبل طريق النبي وصحابته وتابعيهم بإحسان.

وقبلها جعل رحمه الله يسوق الإجماع على ذلك على وجه التفصيل فيقول في الإجماع **(السابع):** "وأجمعوا على أنه يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين، وأن الأرض جميعًا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه من غير أن يكون جوارحًا، وأن يديه تعالى غير نعمته، وقد دل على ذلك: تشريفه لآدم عليه السلام حيث خلقه بيده، وتقريعه لإبليس على الاستكبار عن السجود بقوله: {ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} [ص :٧٥]" .

ويقول في الإجماع التاسع ص٢٣٢ وما بعدها، ما نصه: "وأجمعوا – يعني: سلف هذه الأمة ضمن ما أجمعوا عليه من الأصول التي نبهوا عليها وأمروا وقت النبي بها – على أنه عز وجل يرضى عن الطائعين له وأنه يحب التوابين ويسخط على الكافرين ويغضب عليهم، وأنه تعالى فوق سماواته على عرشه دون أرضه وقد دل على ذلك بقوله: {أأمنتم من في السماء} [الملك :١٦] وقوله: {الرحمن على العرش استوى} [طه :٥]، وليس (استواؤه على العرش): (استيلاء)، كما قال أهل القدر لأنه لم يزل مستوليًا على كل شيء، وأنه يعلم السر وأخفى من السر، ولا يغيب عنه شيء في السماوات والأرض حتى كأنه حاضر مع كل شيء، وقد دل الله على ذلك بقوله: (وهو معكم أينما كنتم) [الحديد: ٤]، وفسر ذلك أهل العلم بالتأويل: أن علمه محيط بهم حيث كانوا".. هكذا كان الجمع في الإثبات بين صفات الفوقية والقرب والمعية، وهكذا يجب أن يكون حتى يتصادق صريح العقل مع صحيح النقل ولا يتصادمان.

هذا، وما نلبث أن نرى الأشعري يرَدُّ في الإجماع **الحادي عشر** عادية من خالفوا الصحابة ومن تبعهم بإحسان وخرموا إجماعهم وراحوا يشككون في رؤية الله في الآخرة ويكذبون الأحاديث الواردة بشأن ذلك بزعم تنزيهه تعالى عن الجهة فيقول "وأجمعوا على أن المؤمنين يرون الله يوم القيامة بأعين وجوههم على ما أخبر به في قوله: {وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة} [القيامة :٢٢، ٢٣]، وقد بيّن النبي معنى ذلك ودفع كل إشكال فيه بقوله للمؤمنين: (ترون ربكم عيانًا)، وقوله: (ترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر لا تضامُّون في رؤيته)، فبين أن رؤيته بأعين الوجوه، فشبه الرؤية بالرؤية، وليس يجب إذا رأيناه تعالى أن يكون شبيهًا لشيء مما نراه، كما لا يجب إذا علمناه أنه يشبه شيئًا نعلمه"، ومعلوم أن الأشعرية على أنه تعالى يُرى لا من جهة، وذلك تناقض منهم ونفيٌ في الحقيقة لرؤيته

إن القول بتعارض العقل مع النقل الذي يحلو للأشعرية ان يضربوا على وتره: مفضٍ – ر محالة – بالمعتقدِين به إلى أنهم لم يستفيدوا من جهة الرسول شيئًا من الأمور الخبرية المتعقلة بصفات الرب وأفعاله، إذ لديهم أن تلك الأخبار أنواع: منها: ما يُقَرُّ به، ومنها: ما يجب تأويله وإخراجه عن حقيقته دون ما أصل في ذلك يرجعون إليه ولا دليل يستدلون به عليه، ومفضٍ كذلك إلى أن وجود الرسول عندهم كعدمه في المطالب الإلهية ومعرفة الربوبية، بل إلى أن وجوده أضر من عدمه لأنه فضلًا عن أنهم لم يستفيدوا من جهته علمًا بهذا الشأن، احتاجوا إلى دفع ما جاء به إما بتكذيب، وإما بتأويل، وإما بإعراض وتفويض، فإن قالوا: إنه منزه عن ذلك وممتنع عليه، قيل: فهذا إقرار باستحالة معارضة العقل للسمع، وبذا يكون إثبات التعارض قد استحال من الأساس، وعُلم أن جميع أخباره لا تناقض العقل، وأضحى الأمر كما قال الشاعر:

قَعّدِ النقل سالمًا من مُنافٍ * واسترحنا من الصداع جميعا

&& أما بشأن ما سلطنا الضوء عليه في ثالث فصول ما جاء في الباب الثاني بهذا المؤلَّف وهو ما يخص (ولايات المسلمين) بما يتفق مع عقيدة أبي الحسن وإجماع سلفنا الصالح(١)، فنراه في كلام أبي الحسن ماثلًا للعيان وقد أوسعه هو الآخر بحثًا.. إذ يقول في كتابه (مقالات الإسلاميين) ص٢٩٥ وتحت عنوان: (حكاية جملة ما عليه أهل السنة وأصحاب الحديث): "إنهم يرون العيد والجمعة خلف كل بَرٍّ وفاجر.. ويرون الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح وأن لا يخرجوا عليهم بالسيف، وأن لا يقاتلوا في الفتنة".. ويقول ص٤٥١ بنفس المصدر نقلًا عنهم: "إن الإمام قد يكون عادلًا ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقًا، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه".. ولا ننسى أنه ختم كلامه بقوله: "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب، وما توفيقنا إلا بالله"إ.هـ.

= ويقول **في كتابه الموسوم بـ (الإبانة في أصول الديانة)** ص٧٨ وتحت عنوان: (فصل في إبانة قول أهل الحق والسنة): "ومن ديننا أن نُصلِّي الجمعة والأعياد وسائر الصلوات والجماعات خلف كل بَرٍّ وفاجر، كما رُوي أن عبد الله بن عمر كان يصلي خلف الحجاج، ونرى الدعاء لأئمة المسلمين بالصلاح والإقرار بإمامتهم، وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الاستقامة"؛ تأمل: فماذا لو لم يظهر منهم ذلك، أو ظهر منهم العكس وباعترافات الخصوم؟.. يقول الأشعري في تأكيد ذلك: "وندين بإنكار الخروج عليهم بالسيف، وندين بترك القتال في الفتنة.. وندين الله بطاعة الأئمة ونصيحة المسلمين".

= ولا غرو فإن هذا ما كان عليه الصحابة ومن ورائهم إجماع سلف الأمة قاطبة، وقد ساقه الأشعري صراحة قائلًا في الإجماع **(الخامس والأربعين)** وضمن (ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نَبّهوا بالأدلة عليها وأُمروا في وقت النبي بها) –: بأنهم: "أجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كلَّ من ولي شيئا من أمورهم عن رضًا أو غلبة وامتدت طاعته من بَرٍّ وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم

---

(1) وقد سبق أن سقنا له أثر أنس بن مالك الذي ذكر فيه إجماع الصحابة وتابعيهم، والذي فيه قوله عن لزوم أئمة المسلمين المحسوبين على أهل السنة، والصبر عليهم وعدم نزع الأيدي من بيعتهم وإن كانوا جورة: (نهانا كبراءنا من أصحاب النبي ﷺ : أن لا تَسَبُّوا أمراءكم ولا تعصوهم واصبروا، واتقوا الله فإن الأمر قريب)

بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغْزَوا معهم العدو ويحَجُّ معهم، وتُدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها، ويُصلي خلفهم – أو خلف من ينيبونهم –: الجمع والأعياد، وأنه لا يصلي خلف أحد من أهل البدع منهم من أجل أنهم قد فسقوا بالبدع(١) والإمامة موضع فضل، ولا يصح أن يأتمَّ العدل بالفاسق كما لا يجب أن يأتم القارئ بالأمي؛ إلا أن يخاف منهم فيصلي معهم وتعاد الصلاة بعدهم".

وقال في الإجماع الـ ٥١: "وأجمعوا على النصيحة للمسلمين، والتولي بجماعتهم، والدعاء لأئمتهم".. كذا بما يفيد أن جهاد من يحاربون لاستعادة الخلافة التي حسم النبي أمرها وأخبر بحصرها في قريش، وكذا من يحاربون حكام المسلمين سعيًا إليها، هو: افتئات على قريش في حقها في (الإمامة العظمى) قبل وبعد شغور الزمان منها، وافتئات كذلك على حكام المسلمين في ولاياتهم الصغرى.

&& وكذا هو الحال فيما تناولناه بالفصل الرابع من فصول الباب الثاني والمتعلق بشأن هجران أهل البدع والضلال، فإنه لا يختلف عن سابقه من جهة أنه مما أجمع عليه الصحابة فمن تبعهم، إذ في شأن ذلك يقول أبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ٢٩٣ وما بعدها؛ وأيضًا في حكاية جملة ما عليه أهل السنة وأصحاب الحديث ما نصه:

"إنهم لا يكَفِّرون أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه – يعني: كما تفعل الخوارج – وأهل القبلة بما معهم من الإيمان مؤمنون وإن ارتكبوا الكبائر، ويُقرون بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم وأنها لأهل الكبائر من أمته.. ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار.. ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحدين حتى يكون الله سبحانه يُنزلهم حيث شاء، ويقولون: أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم.. ويُسَلِّمون للروايات الصحيحة ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقات عدلًا عن عدل حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .. ويرون اتِّباع مَن سلف مِن أئمة الدين، وألا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويرون الصلاة على كل من مات من أهل القبلة.. ويرون مجانبة كل داع إلى بدعة ومفارقة أهل الأهواء، والتشاغل بقراءة القرآن وكتابة الآثار والنظر في الفقه".

إلى أن قال: "فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب".

على أن ما ذكرناه لأبي الحسن الأشعري في (المقالات)، لم يختلف الأمر كثيرًا عما نص عليه في (الإبانة) فقد قال في مقدمتها وفيما ضمَّنه (مجمل ما عليه أهل الحق والسنة) ما نصه معبرًا عنهم: "**ونرى مفارقة كل داعية إلى بدعة، ومجانبة أهل الأهواء**".. وقال بنفس المصدر:

"وندين بأن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب يرتكبه ما لم يستحله، كما دانت بذلك الخوارج وزعمت أنهم كافرون.. وندين بأن لا نُنْزِل أحدًا من أهل التوحيد والمتمسكين بالإيمان جنة ولا نارًا، إلا من شهد له رسول الله بالجنة، ونرجو الجنة للمذنبين ونخاف عليهم أن يكونوا بالنار معذبين".

= **ولا عما ذكره في (رسالة اهل الثغر)، حيث صرح رحمه الله** بذلك في الإجماع **الخمسين**، قائلًا: "وأجمعوا على ذم سائر أهل البدع والتبري منهم وهو الروافض والخوارج والمرجئة والقدرية، وترك الاختلاط بهم(٢)، لما روي عن النبي في ذلك، وما أمر به الله من الإعراض عنهم في قوله: {وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم} [الأنعام: ٦٨] وما روي عن النبي من أن (الخوارج كلاب أهل النار)، ومن قوله: (فرقتان لا تنالهما شفاعتي: المرجئة والقدرية)، وقوله: (القدرية مجوس هذه الأمة) وأنهم

---

(1) فانظر يا رعاك الله.. كيف عكس التكفيريون وجماعة الإخوان الأمر، فمَن توقف أئمة السلف في إمامته من خوارج العصر ألزموا الناس بالصلاة خلفه وطاعته طاعة مطلقة ولو أمر بسفك الدماء المعصومة كما جرى من صاحبهم حين أومأ بإشارة من يده تجاه رقبته لقتل هشام بركات النائب العام المصري.. ومن لم يجعلونه منهم قالوا بتكفيره واستحلال دمه كما جرى لرئيس البلاد الحالي حيث حاولوا قتله ما يقرب من سبع مرات منه مرة في داخل الحرم المكي وإنا لله وإنا إليه راجعون.. والأمر في ذلك لا يخفى على ذي البصيرة.. وهكذا يفعل الخلل بأصحابه عند التعمية عما كان عليه سلفنا الصالح عليهم من الله الرحمة والرضوان

(2) وما ذاك إلا لأن هؤلاء جميعًا، ممن خالفوا ما كان عليه الصحابة وتابعوهم بإحسان، وممن تأولوا صفاته تعالى الخبرية والفعلية فحرفوا فيها الكلم عن مواضعه

الذين يعترضون على الله في مقاديره، ويزعمون أنهم يقدرون على الخروج من علمه وأنهم يخلقون كخلقه، وأن الله لا يضرُّ أحدًا، وقد أجمع المسلمون على أن الله هو من يملك الضر والنفع".

وقال في **(الـ٥١ والأخير):** وأجمعوا على التبري ممن ذم أحدًا من أصحاب رسول الله وأهل بيته وأزواجه، وترك الاختلاط بهم والتبري منهم"!.هـ.

ولعل ما ذكرنا من نصوص كلام الأشعري خير من يمثل مذهب الصحابة والقرون الخيرة، كفيل وكاف لبيان طريقة ومنهج الصحابة وتابعيهم بإحسان.. فالأشعري ت٣٢٤ قريب عهد بالقرون الفاضلة وحاله كحال السلف، هو محافظ على مبدأ التنزيه لله تعالى، مقاوم في نفس الوقت للمشبهة الذين غالوا في الإثبات بما يتنافى مع التنزيه، ومقاوم لمتأخري الأشاعرة وللمعتزلة الذاهبين في التنزيه مذاهب شتى، فهو يثبتها، وهم بشكل أو بآخر – وبتأويلاتهم الفاسدة غير المستندة على نص – ينفونها.

الأمر الذي يؤكد على أن أهل الكلام قد افتروا على الله الكذب وجانبهم الصواب؛ حين قلدوا أهل البدع والضلال وتركوا الإجماع وقد ساقه أبو الحسن إليهم في سهولة ويسر، مع ما هو معلوم بالضرورة أن الإجماع حجة في دين الله، ومصدر من مصادر التشريع بعد الكتاب والسنة، وبخاصة في "هذه الأصول التي مضى الأسلاف عليها، واتبعوا حكم الكتاب والسنة بها، واقتدى بهم الخلف الصالح في مناقبها" على حدِّ قول أبي الحسن .

ولا ندري كيف نبذ من أسماهم الأشعري بـ(أهل الزيغ والضلال) معتقد أهل السنة؛ وكيف هانت عليهم أقوال شيخهم التي هي بالأساس أقوال سلف الأمة(١) حتى يَدَعونها ويهجرونها ويطرحونها وراءهم ظهريًا؛ وهي – على امتداد القرون الأربعة عشرة الماضية – بالمئات إن لم يكن بالآلاف؟!.

الأمر الذي يحتم على كل من يدعي شرف الانتساب إليه – لاسيما من رجال وشيوخ وأساتذة الأزهر الذين عليهم التعويل في تصحيح عقيدة الأمة – أن يرجع إلى ما رجع إليه، وأن يقتفي أثره ويسير على منواله وأن يتجرد ويَصْدق في موقفه إن كان يريد لنفسه النجاة وسعادة الدارين والهناء ويريد لأمته الوحدة والرفعة والغلبة على الأعداء.. وما أكثر من ضل الطريق في زماننا!، وإلا فأين ذلك ممن يدّعون شرف الانتساب إلى الأشعري والمخالفين في زماننا وهو منهم – بما سقناه له هنا – براء؟، بل وأين الأزهر المؤتمن على أبنائنا من كل ذلك وقد عقد قلوبهم على خلاف ما كان عليه النبي المختار والصحابة الأخيار؟.. والله من وراء القصد وهو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

&&&&&&&&&&

(1) رغم كثرة من ساقها من أولئك الأئمة الأعلام من نحو: الحافظ الذهبي في (العلو) وابن القيم في (اجتماع الجيوش) وغيرهما كثير

بت بأهم المصادر والمراجع

١-الإبانة لأبي الحسن الأشعري تقديم حماد الأنصاري وآخرين ت محمود بن الجميل. مكتبة الأنصار ط ٢/ ٢٠٠٦

٢-الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، المعروفة بالإبانة الكبرى، لابن بطة العكبري ت الحسن بن قطب م. الفاروق الحديثة ط١/ ١٩٤٩- ٢٠٠٨

٣- إبطال التأويلات لأخبار الصفات لأبي يعلى الفراء الحنبلي محمد بن الحسن البغدادي ت. محمد عثمان دار الكتب العلمية ط١/ ٢٠٠٩.

٤- الآداب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح شمس الدين المقدسي

٥- الأشاعرة في ميزان أهل السنة لفيصل بن قزار الجاسم (المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة) بالكويت ط١/ ١٤٢٨، ٢٠٠٧

٦- الإكليل في المتشابه والتأويل لابن تيمية، مكتبة أنصار السنة المحمدية بالقاهرة ط ٢، ١٣٦٦

٧-الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله بن عمر بين سليمان الدميجي دار طيبة ط١ لسنة ١٤٠٧- ١٩٨٧

٨- الباعث على إنكار البدع والحوادث أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥هـ

٩-باعث النهضة الإسلامية .. ابن تيمية السلفي د.محمد خليل هراس دار الكتب العلمية

١٠-اجتماع الجيوش الإسلامية لابن قيم الجوزية. دار الفكر بالقاهرة ط١/ ١٤٠١

١١-أساس التقديس في علم الكلام للفخر الرازي

١٢-الاستيعاب في معرفة الأصحاب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) المحقق: علي محمد البجاوي

١٣- الأسماء والصفات للبيهقي ت. فؤاد سراج عبد الغفار المكتبة التوفيقية بالقاهرة. بدون.

١٤- أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل رواية عبدوس بن مالك العطار ت. العباسي والوليد بن نبيه ط ١ ١٤١٦، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

١٥-أصول السنة لأبي عبد الله الشهير بابن أبي زمنين ط ١/ ١٤٢٨- ٢٠٠٧ دار الفرقان.

١٦- أصول الفقه الإسلامي للدكتور مطلوب

١٧- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث للحافظ البيهقي ت د/السيد الجميلي دار الكتاب العربي ط١، ١٤٠٨، ١٩٨٨.

١٨-إعلام الموقِّعين عن رب العالمين لابن القيم ط. دار الحديث بدون تاريخ

١٩-إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام د.محمد عبد العليم الدسوقي ط.دار ابن عباس

٢٠- الانتصار لأهل الحديث لأبي مظفر السمعاني

٢١-إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، للإمام محمد إبراهيم الصنعاني ت/ أحمد مصطفى حسين صالح، ط ١٤٠٥ الدار اليمنية للنشر والتوزيع.

٢٢-بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية أو نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ت محمد بن عبد الرحمن بن قاسم مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ط١/ ١٣٩١

٢٣- البيان عند الشهاب الخفاجي د/ فريد محمد بدوي النكلاوي ط١ لسنة ١٩٨٤ مطبعة الأمانة.

٢٤- التبصرة لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي ت مصطفى عبد الواحد .. المكتبة الوقفية

٢٥- التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور دار سحنون للنشر والتوزيع تونس

٢٦- تحفة الإخوان في صفات الرحمن د.محمد عبد العليم ط.دار الصحوة الإسلامية مغاغة المنيا

٢٧-التفسير الكبير المعروف بمفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي مكتبة الإيمان الناشر دار الغد العربي

٢٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ت شهاب الدين أبو عمرو دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ط١/ ١٤٢٣، ٢٠٠٢ .
٢٩- جامع بيان العلم وفضلة لأبي عمر يوسف ابن عبد البر المكتبة التوفيقية
٣٠-جدلية المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها د.محمد عبد العليم الدسوقي ط.دار الحرم للتراث ط١/ ٢٠٢٣
٣١- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني ت محمد بن محمود أبو رحيم دار الراية بالرياض ط٢/ ١٤١٩، ١٩٩٩
٣٢- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري تسالم بن عبد الهادي ومحمد الإبياني ط مكتبة التراث الإسلامي
٣٣-ذم التأويل لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ط١، ٢٠٠٢ دار البصيرة بالإسكندرية.
٣٤- رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري ت. د. عبد الله شاكر مكتبة العلوم والحكم ط٢/ ١٤٢٢.
٣٥- روح المعاني للآلوسي دار الفكر بيروت ط ١٤١٧- ١٩٩٧.
٣٦- السنة لأبي بكر الخلال ت.عطية الزهراني ط١.دار الراية
٣٧- سِيَر أعلام النبلاء للإمام الذهبي ت. محمود شعيب الأرنئوط ومحمد نعيم مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١/ ١٤٠٣، ١٩٨٣.
٣٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ت نشأت المصري دار البصيرة ط١/ ٢٠٠٢.
٣٩- شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجوري ط الهيئة العامة لشئون المطابع الخيرية ١٣٩٠- ١٩٧١.
٤٠- شرح السنة لأبي محمد الحسن بن علي البربهاري ت.نشأت المصري ط١. ١٤٢٦ مكتبة العلوم والحكم بالقاهرة.
٤١- شرح صحيح للإمام النووي على صحيح مسلم ت.طه عبد الرءوف سعد ط.دار البيان العربي
٤٢- شرح العقيدة السفارينية لمحمد بين أحمد بشرح ابن عثيمين مكتبة الصفا بمصر ط١/ ١٤٢٩، ٢٠٠٨.
٤٣- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ت. الألباني وابن باز وشاكر والفوزان. دار الهيثم بالقاهرة ط١/ ١٤٢٦، ٢٠٠٥.
٤٤- شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس ط١/ ١٤٢٢- ٢٠٠١ المكتبة الإسلامية- دار الآثار
٤٥- شروح التلخيص دار البصائر ط١/ ١٤٢٩، ٢٠٠٨
٤٦- الشريعة لأبي بكر محمد الآجري ط. دار البصيرة بالإسكندرية.
٤٧-عقائد السلف للأئمة أحمد والبخاري وابن قتيبة وعثمان الدارمي، جمع د/ النشار ط ١٩٧١ منشأة المعارف بالإسكندرية.
٤٨- العقائد السلفية بالأدلة النقلية والعقلية لأحمد بن حجر آل بوطامي رئيس قضاة المحكمة الشرعية بقطر، ط ١ دار الإيمان بالإسكندرية.
٤٩- عقيدة الأشاعرة دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد للقاني على ضوء عقيدة أهل السنة لحسان بن إبراهيم الرديعان ط١/ ١٤٣٤، ٢٠١٣ دار التوحيد للنشر بالرياض
٥٠- عقيدة السلف وأصحاب الحديث لشيخ الإسلام أبي عثمان إسماعيل الصابوني ت أبو اليمين المنصوري دار المنهاج ط١/ ١٤٢٣، ٢٠٠٣.
٥١- العقيدة النظامية لإمام الحرمين عبد الملك الجويني ت د/محمد الزبيدي ط١، دار النفائس بيروت.

٥٢- العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للإمام شمس الدين الذهبي تعبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط٢/ ١٣٨٨.
٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ت محب الدين الخطيب المكتبة السلفية ط3 / ١٤٠٧.
٥٤- فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت
٥٥-الفتوى الحموية لشيخ الإسلام ابن تيمية المطبعة السلفية ط٣/ ١٣٩٨.
٥٦- فضل علم السلف على الخلف لابن رجب الحنبلي
٥٧- قرائن اللغة والنقل والعقل على حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز د.محمد عبد العليم الدسوقي .. دار اليسر ط١/ ٢٠٢٢
٥٨- الكبائر للحافظ الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد ط.دار المجلد العربي ١٩٨٩
٥٩-كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد إمام الحرمين ابن الجويني ت زكريا عميرات ط١/ ١٤١٦، ١٩٩٥ دار الكتب العلمية
٦٠- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة ت. محمد خليل هراس ط١ لسنة ١٤٢٤- ٢٠٠٤ دار الشريعة بالقاهرة
٦١-الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد ت مصطفى عبد الجواد عمران المكتبة المحمودية ط٣/ ١٣٨٨، ١٩٦٨
٦٢- المجاز في اللغة العربية والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع د/ عبد العظيم المطعني ط١ مكتبة وهبة.
٦٣- مجلة التوحيد الأعداد شعبان ١٤٢٧
٦٤- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن قاسم وولده. م. ابن تيمية.
٦٥- مجموعة الرسائل المنيرية دار إحياء التراث العربي بيروت إدارة الطباعة المنيرية ط١/ ١٣٤٣، ١٩٧٠
٦٦-المحصول في علم الأصول لفخر الرازي ت د. طه جابر فياض العلواني مطبوعات جامعة محمد بن سعود الإسلامية ط١/ ١٤٠١، ١٩٨١
٦٧- مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، المسمى (استعجال الصواعق المرسلة) لمحمد بن الموصلي مكتبة المتنبي بالقاهرة ط٢/ ١٤٠٠.
٦٨- مختصر العلو للعلي العظيم للألباني المكتب الإسلامي ١/ ١٤٠١- ١٩٨١.
٦٩- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي ت صلاح عويضة والقادري دار الكتب العلمية ط١/ ١٤١١- ١٩٩١.
٧٠- معاملة حكام المسلمين في ضوء الكتاب والسنة د.عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم مكتبة الفرقان ط٦/ ١٤١٥
٧١- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي أبي العباس ضياء الدين أحمد بن عمر الأنصاري الأندلسي المالكي دار الغد العربي
٧٢-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ت هلموت ريتر الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر ط٤/ ١٤٢١- ٢٠٠.
٧٣- مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقب بـ(مالكٍ الصغير) وشرحها (قطف الجنى الداني) د.عبد المحسن العباد دار الضياء للنشر والتوزيع ط١/ ١٤٢٨
٧٤- الملل والنحل للشهرستاني ت.صدقي جميل العطار دار الفكر ١٤١٧- ١٩٩٧

٧٥-موافقة صريح المعقول لصريح المنقول المعروف بدرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ت. محمد رشاد دار الكنوز الأدبية ط/ ١٣٩٩، ١٩٧٩
٧٦- المهدي لمحمد بن إسماعيل المقدم دار الخلفاء الراشدين ط١ لسنة ١٤٣٠- ٢٠٠٩
٧٧-النصيحة في صفات الرب جل وعلا للإمام عبد الله بن يوسف الجويني. ت. زهير الشاويش المكتب الإسلامي ط٣/ ١٤٠٣.
٧٨- ولايات المسلمين المعاصرة في ضوء معتقد أهل السنة) د.محمد عبد العليم الدسوقي ط.دار ابن عباس

فهرس الموضوعات

مقدمات الكتاب
مقدمة فضيلة أ.د. عبد الله شاكر
مقدمة فضية الشيخ عادل السيد
مقدمة المؤلف
الباب الأول
المعول عليه في فهم الإسلام
الفصل الأول: العمل بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة .. هو شعار أهل السنة
المبحث الأول: المعَّول عليه في معرفة الإسلام على وجهه الصحيح .. إنما هو: فهم الصحابة وتابعيهم بإحسان؛ له واجب المسلمين .. تجاه هدي الصحابة الغر الميامين
المبحث الثاني: ما في اتباع الصحب الكرم من الأجر والفوز وصلاح الدين والدنيا والآخرة

الفصل الثاني:
ديننا .. عمن نأخذه؟!
المبحث الأول: التعريف بأصاغر أهل العلم وأكابرهم .. وواجبنا تجاه هؤلاء وأولئك
الأصاغر .. حقيقتهم - صفاتهم - موقفهم من الاستدلال بالنصوص –أسباب تمكنهم في زماننا- طريقتهم في فهم النصوص الشرعية)
أهم أسباب خروجهم في الأمة وتمكنهم في زماننا
طرق الأصاغر – أهل البدع والأهواء – مع نصوص الشرع وفهمها
صفات الأصاغر.. ودورهم في إثارة الفتن والقلاقل في ديار الإسلام
المبحث الثاني: إخراج الفتوى عن فهم السلف وبوجوه التأويلات الفاسدة .. يُسقط الحق في السماع والأخذ عمن كان هذا حاله
الأديان السابقة إنما فسدت بالتأويل
ضرب المثل بالمتأولين

الباب الثاني
التنظير بما لا يسوغ فيه الخلاف لكونه من المعتقدات المجمع عليها من قِبَل نقلة الدين
الفصل الأول:
درء التعارض بين العقل والنقل .. وبيان أن مهمة العقل البشري تنحصر في الفهم عن الله
المبحث الأول: تحرير العقل من ربقة الأسر وطغيان الهوى ومخالفة النقل
المبحث الثاني: من سقطات العقل حين يطغى على النقل .. ولا يكون كما قال أهل العلم: كالعامي المقلد بين يدي العالم المجتهد

الفصل الثاني
حتمية إصلاح الخلل في نوعي التوحيد.. الطلبي القصدي المعروف بـ(توحيد الألوهية)، والعلمي الخبري المعروف بـ(توحيد الأسماء والصفات)
المبحث الأول: الصوفية وانحرافاتهم عن توحيد الله في ألوهيته

المبحث الثاني: توحيد الله في صفاته وأفعاله؛ الذي ضل فيه من ضل .. لا يستقيم بالعقل لكون غيبًا وإنما بفهم الصحابة وتابعيهم بإحسان

(أ): تصحيح العقيدة مما يكدر صفوها .. هو: الدعامة الأولى لتقوية وجمع الأمة على كلمة سواء؛ وهو أهم ما ينبغي أن توليه الأمة اهتمامها لتوحيد صفها وجمع كلمتها

دحض ما اقترفه الأشاعرة بحق توحيد الله في صفاته وأفعاله

(ب): من نتائج التخلي عما كان عليه سلف الأمة وأهل السنة: الخلل العقدي في توحيد الله في صفاته

١- الخلل العقدي لجماعة الإخوان في قضية توحيد الصفات جراء البعد عن فهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان

إطلالة على منهج البنا وجماعة الإخوان في قضية توحيد الصفات

٢- الخلل العقدي في المناهج التعليمية فيما يخص قضية توحيد الصفات.. جراء البعد عن فهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان

تقرير مذهب أهل السنة في إثبات توحيد الله في صفاته الفعلية بدلالة العقل

نظرة نقدية لمنهج الأشاعرة في إثباتهم الصفات السلبية على حساب صفاته تعالى الخبرية والفعلية

٣- أبو الحسن الأشعري – خلافًا لمن يدَّعون شرف الانتساب إليه – يثبت لله تعالى صفات: (النزول والمجيء والإتيان).. ويطلق على مخالفيه ألقاب: (أهل البدع والزيغ والتضليل)

<u>الفصل الثالث</u>

(إمارات المسلمين)؛ والذب عن أوطانهم التي هي (ديار الإسلام).. في ضوء فهم سلفنا الصالح

المبحث الأول: النظرة شرعية في نقض ما تقوم به الجماعات الجهادية

ما لا يسع المسلم جهله من أمور الولايتين الصغرى والكبرى

(الإمامة العظمى) في قريش بموجب الشرع.. وتلك هي: أدلة السنة، وإجماع الأمة

المبحث الثاني: الكلام عن (الإمامة الصغرى) ومن يتصدرون لها ويستميتون في طلبها، ممن يُكفِّرون أهل السنة

معاملة الحكام المحسوبين على أهل السنة.. في معتقد سلف الأمة

<u>الفصل الرابع</u>

مرتكزات وأصول الفرقة الناجية وما يميزها عما سواها

المبحث الأول: من أهم مرتكزات وأصول الفرقة الناجية

لزومُ السنة وجماعة المسلمين وأئمتهم، وتجنّب البدعة وفرق الضلال، وعبادة الله وحده، وألا يُعبد لا بما شرع

المبحث الثاني: هجران أهل البدع وإبطال بيعاتهم: مقصد من مقاصد الشريعة وواحد من أصول السنة.. ويعني فيما يعني: الحفاظ على صفاء الدين ونقائه

الخاتمة

كتب للمؤلف

- ١-(التصوير البياني في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري .. دراسة ومقارنة)، رسالة (العالِمية الدكتوراه) .. ط. دار الحرم للتراث.
- ٢-(المشاكلة .. دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم)، رسالة (التخصُّص الماجستير) .. ط/ ٢ .. دار الحرم للتراث.
- ٣-(موروثنا البلاغي والأسلوبية الحديثة: دراسة وموازنة) .. ط. دار الحرم للتراث .
- ٤-(سيرًا على خُطا الأشعري.. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) .. ط. دار الحرم للتراث ودار الأفنان .
- ٥-(موقف السلف من المجاز في الصفات)، ط. دار اليسر.
- ٦-(موقف السلف من تفويض الصفات) .. ط. دار اليسر.
- ٧- جُمع بينهما في كتاب: (ومضات على موقف السلف من قضيتي التفويض والتجوز في الصفات) ط. دار الحرام للتراث .
- ٨-(صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري) ط. دار اليسر ودار الأفنان.
- ٩-(من بلاغة الوقف في القرآن الكريم).
- ١٠-(أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه).
- ١١-(واو المعانقة في آي التنزيل بين العطف والاستئناف: دراسة بلاغية) ..
- ١٢-(أثر الوقف على القيود والبد بها في إثراء المعنى واتساعه)
- ١٣-(كلا: دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم).
- ١٤-(التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان).
- ١٥-(من بلاغة القرآن في التعبير بالغدو والآصال والعشي والإبكار) .. وقد جُمعت هذه السبعة كتب الأخيرة في مؤلَّف بعنوان: (من طرائق الاتساع في معاني الذكر الحكيم) .. ط. دار الحرم للتراث.
- ١٦-(دور الخيال الشعري في النهوض بالصورة البيانية بين الأصالة والحداثة) .. ط. دار الحرم ودار أفنان .
- ١٧-(شرح لامية البحتري في مدح محمد بن علي بن عيسى) .. وقد ألحق بما قبله
- ١٨-(قرائن اللغة والعقل والنقل في حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز)، ويقع في مجلدين .. ط. دار اليسر.
- ١٩-(الإيجاز .. في أدلة حمل صفات الله على ظواهرها دون المجاز).. وهو مضمون ما جاء في (قرائن حمل صفات الله الخبرية والفعلية على ظاهرها دون المجاز) وكان أن نشر على هيئة حلقات بمجلة التوحيد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية، وهو على أي حال لا يخلو من إضافات ومزيد عناوين .. ط.دار ابن عباس ودار الحرم
- ٢٠-(كشف الحجاب في ترجيح أدلة القائلين بفرضية النقاب) .. ط. دار اليسر ودار ابن عباس.

- ٢١-(مجمل معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات) .. ط. المكتبة الإسلامية.
- ٢٢-(تحفة الإخوان في صفات الرحمن .. إطلالة على رسالة العقائد ومنهج جماعة الإخوان في توحيد الأسماء والصفات).
- ٢٣-(براءة الحافظين .. النووي وابن حجر من عقائد الأشعرية والمتكلمين).
- ٢٤-(الغارة على العالم الإسلامي)، منشور ضمن كتب أخرى على موقع صيد الفوائد.
- ٢٥-(الخفاض: {صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون}
- ٢٦-الوسطية الحقَّة والوسطية المدَّعاة .
- ٢٧-(التماس القدوة في خاتم النبيين وإمام المرسلين).
- ٢٨- (معارج القبول .. سؤال وجواب).. قيد الإعداد
- وقد جمعت السبعة كتب الأخيرة، مع بحوث ورسائل أخرى في كتاب يحمل عنوان: (دراسات في الفكر الإسلامي المعاصر) ط. دار الحرم.
- ٢٩-(حقائق حول عدم أحقية اليهود في أرض فلسطين .. بموجب ما جاء في التوراة والإنجيل وفي آي التنزيل) .. ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.. ودار الأفنان
- ٣٠- مرتكزات وأصول أهل السنة والجماعة .. ويليه
- ٣١- أخلائي متصوفة الزمان .. {ضُرب مثلٌ فاستَمِعوا له} .. دار ابن عباس للنشر والتوزيع
- ٣٢-(تقريب الإيضاح في: البلاغة وعلاقتها بالفصاحة – أحوال الإسناد الخبري ومكوناته) .. شرح ممزوج بمتن الإيضاح للخطيب القزويني جزء أول .. دار الأفنان.
- ٣٣-المفتاح شرح تلخيص المفتاح جزء أول .. ط. دار الأفنان للنشر والتوزيع
- ٣٤-(تقريب الإيضاح في علم البيان) .. قيد الإعداد
- ٣٥-(القول المبين في حكم التوسل بالموتى والمغيبين) .. مفقود
- ٣٦-(إماطة اللثام عما تمس الحاجة لمعرفته من عقائد ووقائع وأحكام) .. ط. دار ابن عباس.
- ٣٧-(ولايات المسلمين المعاصرة .. في ضوء معتقد أهل السنة وسلف الأمة) .. ط. دار ابن عباس.
- ٣٨-(جدلية ورود المجاز في القرآن وحسم اللغط الحاصل حولها) .. ط.دار الحرم للتراث.
- ٣٩-(اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم) .. قيد الإعداد
- ٤٠-(النقاب ضرورة اجتماعية وفريضة شرعية .. وتلك أدلته) طبعة مزيدة لما جاء في (كشف الحجاب) ط.دار ابن عباس
- ٤١-معتقد فقهاء المذاهب الأربعة .. وجولة حول معتقد من تلقوا عنهم ومن تبعوا مذاهبهم .. ط . دار ابن عباس.
- ٤٢- (قضية الفهم عن الله وعمن نأخذ ديننا؟) .. وهو هذا الكتاب ط.دار ابن عباس
- ٤٣- نظرة نقدية لدحض ما عليه الجماعات الجهادية .. منشور على بعض المواقع
- ٤٤- الدرر الحسان في وصايا الصحابة ومن تبعهم بإحسان .. قيد الإعداد
- ٤٥- الألفاظ المُحْدَثة الموهمة في قضايا الصفات .. بين الإجمال والاستفصال .. قيد الإعداد.
- ٤٦- تحقيق كتاب (الإبانة في أصول الديانة) لأبي الحسن الأشعري، طبعة مزيدة .. دار ابن عباس
- ٤٧-إلى الأشعرية .. هذا معتقد أبي الحسن الأشعري فاتبعوه عن كنتم صادقين ..ط.دار ابن عباس